قضايا إسرائيلية

فصلية تصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

السنة السابعة عشرة

العدد الخامس و الستون / ربيع 2017

No. 65

ISBN No. : 978-9950-03-005-3

مدير التحرير:

رائف زريق

محرران مشاركان:

نبيل الصالح

هنية غانم

المراسلات:

«مدار» – فلسطين – رام الله – الماصيون – عمارة ابن خلدون

ص.ب: ١٩٥٩ – هاتف : ٢٩٦٦٢٠١ – ٠٢ فاكس: ٢٩٦٦٢٠٥ – ٠٢

صفحة «مدار » الإلكترونية www.madarcenter.org

بريد «مدار » الإلكتروني: e–mail: madar@madarcenter.org

youtube.com/user/madarcenter01 (facebook.com/markaz.madar)

twitter.com/madar_center

الاشتراكات السنوية: 20 دولاراً للأفراد – 30 دولاراً للمؤسسات (تشمل نفقات البريد)

الاخراج والطباعة: مؤسسة الأيام – رام الله– فلسطين

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو المركز.

الغلاف : حسني رضوان

افتتاحية

السنة: مائة عام لبلفور، سبعون لقرار التقسيم، خمسون للاحتلال. ويمكننا أن نضيف مائة وعشرون عاما على المؤتمر الصهيوني الأول في بازل. هناك ما يغري باعتبار الأحداث الثلاثة الأخيرة مجرد تجليات لمشروع جرى التخطيط له في بازل، وما أحداث القرن العشرين على محطاته المتعددة سوى ترجمة النص المؤسس إلى وقائع، وتحول الأسطورة إلى مستوطنات. الأغراء كبير لكن يجب مقاومته.

بلفور هو انتصار لطريق رسمه هرتسل، لكنه هو نفسه كان قد فشل فيه تماما في حياته. اعتقد هرتسل أنه لا مستقبل للمشروع الصهيوني دون تبنيه من دولة عظمى. حاول مع الدولة العثمانية ومع الألمان وفشل تماما. ونجح القادة الصهاينة الآخرون مع بريطانيا مع نهاية الحرب الكونية الأولى لأسباب تتعلق غالبيتها بمصالح بريطانيا وسياستها في المشرق.

لم يكن وعد بلفور ليكون بهذه الأهمية لولا تحوله إلى وثيقة معتمدة من قبل عصبة الأمم ليتحول إلى سياسة رسمية دولية. بهذا المعنى فإن الفلسطينيين كانوا ضحايا ما يجري تسميته بالشرعية الدولية، لأن الشرعية الدولية لم تكن حينها سوى تعبير عن إرادة الدول الاستعمارية. إذا أراد الفلسطينيون أن ينظروا لحقوقهم المسلوبة، فإنهم لن يجدوها في ما يسمى القانون الدولي الذي ساد حينها، إنما في مفاهيم الحق الطبيعي السابقة لمفاهيم الحقوق الوضعية حتى بصيغتها الدولية .

حول وعد بلفور، الذي تحول إلى جزء من كتاب الانتداب، فلسطين، إلى بلد ثنائي القومية، ووعد قومية واحدة بمشروع الدولة ووعد القومية الثانية بأن يحولها إلى طوائف يجب أن تحظى بالمساواة المدنية. إلا أن أهميته العظمى تكمن في اعترافه بالمؤسسات الصهيونية باعتبارها ممثلا لقومية يهودية تقيم فوق المكان. لم تكن الصهيونية حتى تلك اللحظة تحظى بتأييد كبير بين اليهود ولَم تنجح إلا باستجلاب عشرات الآلاف إلى فلسطين فقط لا غير. إلا أن الاعتراف البريطاني ثم الدولي بهذه القيادة وهذه المؤسسات توّجها ونصبها ممثلا، وبالتالي حسم النقاش الداخلي بين اليهود أنفسهم حول سؤال من يمثلهم على الساحة الدولية. اعترفت أوروبا الكولونيالية باليهود كشعب خارج أوروبا فقط وأنكرت عليهم هذه الصفة في أوروبا نفسها، فكان الخروج من أوروبا شرطا مضمرا كي يتحول اليهود إلى شعب معترف به.

إلا أن الطريق من بلفور إلى التقسيم لم يكن معبدا، والتقسيم مقارنة ببلفور هو تحول لصالح الشعب الفلسطيني الذي لم يكن من أحد يعترف به كشعب وجرى التعامل معه على اعتباره مجموعة طوائف لا غير. إلا ان المقاومة العنيدة للشعب الفلسطيني وثورة عام ١٩٣٦ فرضت حسابات جديدة على بريطانيا ألزمتها بإعادة حساباتها. أسوق ذلك ليس لأقول أن قرار التقسيم عادل، فهو بعيد عن ذلك، إنما للفت الانتباه للإنجاز الذي حققه الشعب الفلسطيني بين الحربين. وإذا كانت النكبة قد غيبت الفلسطينيين عن التاريخ لفترة ما، جاءت المنظمة أولا والانتفاضة لاحقا لتعلن حضور هذا الشعب مجددا. ليس التاريخ نصا مقدسا اوً قضاء وقدرا، إنما ساحة صراع، وحين ناضل الفلسطينيون وقاوموا استطاعوا أن يغيروا شيئا في المشهد، وأن يتحولوا إلى لاعب مهم.

إن إنجازات الصهيونية في مئة عام كبيرة وكثيرة، لكن في فلسطين التاريخية لا يزال يعيش ستة ملايين فلسطيني واعين لتاريخهم ومدركين لهويتهم والمعركة على قضيتهم العادلة لا تزال دائرة. ظروف الفلسطينيين الآن كي يبدأوا مشروعهم التحرري العادل أفضل بأضعاف من الظروف الذي بدأت فيه الصهيونية مشروعها قبل مئة عام. فكرة للتفكر والتأمل.

المحتـويـــات

محور العدد: ١٠٠ عام على وعد بلفور

9 **وعـد بلفـور بين عصبة الأمم وصـك الانتداب/ أحمد غنيم**

لم يكن لوعد بلفور لحظة صدوره أي قيمة قانونية، فهو عبارة عن تصريح فردي، موجه إلى شخص لا يتمتع بصفة التعاقد الدولي، إضافة إلى مخالفته للقواعد الآمرة في القانون الدولي ومعايير اعتماد المعاهدات الدولية. إلا أن بريطانيا عملت على تغليف الوعد بالقيمة القانونية بدءًا من مؤتمر باريس ١٩١٩ بعد إقرار صك الانتداب، ثم في معاهدات مختلفة دولية كثيرة.

25 **المقدمات التاريخية والسياسـية لوعد بلفور/ عبد الغني سلامة**

يمكن القول إن وعد بلفور هو الذي مهّد لنكبة فلسطين، بيد أن مقدمات النكبة الفلسطينية كانت قد بدأت فعليا قبل تأسيس إسرائيل بزمن طويل، وفـي مكان بعيد جـدا عن فلسطين؛ تحديدا في أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر؛ حيث كانت أوروبا الكولونيالية في ذلك الوقت تصوب أنظارها نحو الوطن العربي، وتخطط لزرع جسم غريب في أحشائه يكون تابعا لها وأداةً بيدها، فالتقت هذه التوجهات مع مصالح الفئات اليهودية المستفيدة، في حين عارضتها قطاعات واسعة من اليهود ورفضت التورط في هذه المغامرة، بل وأطلقت على دعاتها تسمية الصهيونية اللاسامية..

38 **ردود الفعـل الصهيونية المختلفة تجاه «وعد بلفور»/ آفي شيلون**

على الرغم من الأهمية الهائلة لوعد بلفور في تطور المشروع الصهيوني، ومظاهر الانفعال والترحيب التي قوبل بها صدوره، إلا أن ردود الفعل تجاهه لم تكن أحادية البعد. ففيما عدا الجمهور اليهودي غير الصهيوني، الذي تخوّف من إمكانية أن يضر "الوعد" بعمليات ذوبان اليهود في دول الغرب، والجمهور الديني – الحريدي، الذي رفض وعد بلفور، وذلك لأنه رفض مبدئيا المشروع الصهيوني القومي العلماني، فقد أثار وعد بلفور في صفوف الصهيونيين أيضا، الذين أيدوا صدوره، مخاوف وشكوكا. وقد نبع التحفظ في المقام الأول تجاه وعد بلفور ذاته من دوافع عملية وغيرها، يحللها هذا المقال بعمق.

49 **وعـد بلفـور: الصهيونيـة والإمبريالية-عـن تشابكهما الجدليّ وأثره المتبادل/ خالد عنبتاوي**

محاولة تحليليّة للظروف العينيّة التي أعقبت إصدار وعد بلفور مع التشديد على البعد الطبقي (المادي–والجدلي) لهذه الظروف، وهو من المستويات التي بخل التحليل الفلسطيني في اعتمادها لفهم حقيقة الأطماع الامبرياليّة العينيّة تزامنا مع صدور الوعد. ويقرأ هذا المقال النقاشات والصراعات داخل الحركة الصهيونيّة بين التيارات المختلفة بخصوص الاعتماد على القوى الخارجيّة، قبل الوعد وبعده، ويتطرّق إلى أثره على نشاط الحركة الصهيونيّة في مرحلة الانتداب الأولى.

62 **العوامل والأسباب التي وقفت خلف صدور وعد بلفـور: حاييم وايزمـان، الحركـة الصهيونية والإمبريالية البريطانية/ داني جوتوين**

يركز المقال على سؤالين رئيسيين، الأول: "ما هي العوامل والأسباب التي دفعت حكومة بريطانيا لإصـدار وعد بلفور"؟ والثاني: "ما هو الدور الذي لعبه حاييم وايزمان – أول رئيس لدولة إسرائيل – في الخطوات والمساعي التي أدت إلى صدور هذا القرار"؟! بعد ذلك يناقش جوتوين مختلف وجهات النظر والاستنتاجات التي توصل إليها الباحثون، في هذا الصدد، وقد انقسموا حسب رأيه إلى مدرستين مركزيتين، عرّفهما بـ"مدرسة الربط" و"مدرسة التمركز".

مقابلة خاصة مع المؤرخ إيلان بابه/

71 **أجرى المقابلة: خلود مصالحة**

يُعّد بابه من أبرز المثقّفين التقدّميين الإسرائيليين، ويعتبر أحد "المؤرّخين الجدد"، الذي يقاربون تاريخ المنطقة والبلاد من منظار متحرر من الأيديولوجية الصهيونية، ناقدًا لها وناقضًا إيّاها، علمًا أنّ صوت هذا التيار بدأ يخفت في السنوات الأخيرة. وما اعتبر سابقًا من تأسيس علمي لنقيض الرواية الصهيونيّة إنجـازًا، بات اليوم يخضع لأجندات وترهيبات يقودها اليمين الإسرائيلي.

مقالات

76 **من العنف المؤسس إلى العنف الحافظ: أو كيف يتحول التطهير الإثني من حدث إلى بنية؟ / هنيدة غانم**

ترتبط القضايا الجوهرية غير المحسومة في إسرائيل بحدود الهوية والمواطنة، وميزان العلاقة بين اليهودية والديمقراطية في الدولة، في ظل الاتفاق على ثابت وحيد لبنية الدولة الإسرائيلية كدولة يهودية قومية. ومع التحولات التي تشهدها إسرائيل وانزياحها المستمر نحو اليمين، تتحول العلاقة مع الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر إلى ساحة مهمة لإعادة ضبط هوية الدولة.

86 **الشركس بوصفهم "أقليّة مفضّلة" - مقاربة لفهم سياسات الأثننة في الإطار الاستعماري للدولة اليهودية/ مالك سمارة**

تحاول هذه المقالة، من خلال نموذج الشركس، تقديم مساهمة لدراسة سياسات خلق "الأقليّات المفضّلة" في سياق عمليّات الضم والإقصاء والتجزئة الإسرائيلية. سعيًا وراء ذلك، يتضمّن الإطار التحليلي الذي تعتمده الدراسة دائرتين: الدائرة الأوسع التي تشمل الاستعمار الاستيطاني، والدائرة الأضيق التي تشمل إسرائيل بوصفها دولة يهودية ديمقراطية/ ديمقراطيّة إثنية.

98 **ملاحظات حول أدب «الاعتراف» الإسرائيلي/ عز الدين التميمي**

«لا تجيء أهمية أقصوصة يزهار سميلنسكي، خربة خزعة من كونها فقط أول نص إسرائيلي عن النكبة من وجهة نظر غير تقليدية، ولا من كونها شهادة حقيقية كتبها مقاتل سابق فأثارت ما أثارته في الرأي العام الإسرائيلي، ولكن والأهم، لأن فيها كشفا خاصا وجديا عن تناقض بنيوي في معنى الأخلاق الصهيونية. ولا يقتصر التناقض المقصود هنا على المعنى الأولي، أي على الفجوة بين شعارات «المقاتل الشريف» و«السلاح النظيف» وبين عمليات الإبادة المنظمة على الأرض، ولكنه ينسحب إلى تصورات شاملة عن الحرب والقتل والخصم والأغيار.»

قضايا راهنة وتقارير

103 **عامان على الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية- أحزاب الائتلاف والمعارضة تتنافس على أجندة اليمين المتطرف/ برهوم جرايسي**

بعد عامين على الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية، التي جرت يوم ١٧ آذار ٢٠١٧، تجد الأحزاب نفسها أمام سؤال موعد الانتخابات البرلمانية المقبلة، رغم أنه حتى نهاية العام ٢٠١٦، كانت الصورة تشير إلى ثبات واضح للائتلاف الحكومي برئاسة بنيامين نتنياهو، على الأقل حتى نهايات العام المقبل ٢٠١٨. على ضوء إقرار الموازنة العامة لعامين، لاستبعاد الضغوط الحزبية عن الحزب الحاكم وزعيمه. إلا أن تفجر قضايا شبهات الفساد، وخضوع نتنياهو لسلسلة تحقيقات، أعاد سؤال موعد الانتخابات المقبلة إلى السطح. ولكن اعتمادا على تجارب السنين، فإن قضايا فساد مثل هذه، تستغرق وقتا طويلا حتى حسم مسألة تقديم لائحة اتهام أو عدمها. ولكن في كل الأحوال فإن أي انتخابات مقبلة، ومهما كان موعدها، سيكون التنافس الأبرز فيها على أجندة اليمين واليمين الأشد تطرفا.

114 **مراجعة كتاب: «جيش يربي شعبا: علاقة الجيش بجهاز التربية المدني»/ علي حيدر**

يحاول كتاب «جيش يربي شعبا: علاقة الجيش مع جهاز التربية المدني»، تحرير: نير غزيت ويغيل ليفي، التعاطي مع عدد كبير من الأسئلة التي تحيط بعلاقة الجيش والمجتمع في إسرائيل، عبر مقدمة أعدها المحرران وخمسة مقالات علمية إضافية.

من الجدير بالذكر أن الكتاب هو خلاصة ونتاج مؤتمر كان قد عقد في شهر تشرين الأول عام ٢٠١٤ في حرم الجامعة المفتوحة.

من الأرشيف

120 **لقاء في شقة السيد بلفور، ٣٢ رو نيتو، باريس، الساعة ٥٤:٤ عصرًا من يوم ٤٢ حزيران ٩١٩١**

تنسيق وتبادل للآراء وتخطيط يبيّن أنه لم يكن بمقدور أي رجل دولة أن يكون أكثر تعاطفًا من بلفور مع الفلسفة والأهداف الدفينة التي تقوم الصهيونية عليها حسبما بينها القاضي براندیز، ولا أن يفوقه في حرصه على تأمين الشروط الضرورية من خلال مؤتمر السلام وبريطانيا العظمى لضمان إنجاز البرنامج الصهيوني وتجسيده.

123 **المكتبة- عرض موجز لأحدث الإصدارات الإسرائيليّة**

قواعد النشر في مجلة قضايا اسرائيلية

- ترحب المجلة بالدراسات والمقالات ومراجعات الكتب التي تكون مواضيعها ذات صلة بالقضايا الاسرائيلية وبالمشهد الإسرائيلي على تنوعاته.
- يشترط في المواد المرسلة الالتزام بمنهج البحث العلمي، ويشترط في المواد أن لا تكون قدمت للنشر في اللغة العربية في أية مجلة أخرى، سواء أتم نشرها أم لم يتم.
- تعرض البحوث على محكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، للتقرير بشأن النشر.
- تقدم البحوث باللغة العربية وترسل مرفقة بتعريف موجز للكاتب إلى بريد مدار الإلكتروني: madar@madarcenter.org
- يجب ألا يتجاوز عدد الكلمات في الدراسات المرسلة إلى المجلة ٦٠٠٠ كلمة، بما فيها الملخصات والجداول والمراجع، وأن لا تتجاوز المقالة ٣٥٠٠، ومراجعة الكتاب ٢٠٠٠ كلمة.
- على المواد المرسلة مراعاة قواعد التوثيق والاقتباس بحسب المنهج الأكاديمي المتعارف عليه، ووفق التالي:
- الكتب: اسم الكاتب (سنة النشر). اسم الكتاب. مكان الصدور: اسم دار النشر.
- مقالة في كتاب تحرير: اسم المؤلف (سنة النشر). «اسم المقال». عند: اسم المحرر (محرّر)، اسم الكتاب. مكان النشر: اسم دار النشر، الصفحات من – إلى.
- مقال منشور في مجلة: اسم المؤلف (السنة). «اسم المقال»، اسم المجلة، المجلد (العدد)، الصفحات من – إلى.
- كتب مترجمة: اسم المؤلف (سنة صدور الترجمة). اسم الكتاب. اسم المترجم، مكان النشر: اسم دار النشر.

محور العدد القادم

محور العدد القادم: خمسون عاماً على الاحتلال

أحمد غنيم*

وعد بلفور.. بين عصبة الأمم وصك الانتداب

مقدمة

رسالة قصيرة من حوالي مئة كلمة، كان لها تأثير كبير ومصيري في تاريخ المنطقة العربية بشكل عام وفلسطين بشكل خاص، أدت إلى تغيرات هائلة في الجغرافيا السياسية وفي التكوين الاجتماعي، ليس في فلسطين فقط، بل في العديد من الدول المحيطة، وأنتجت واحدة من أعظم مآسي القرن العشرين، ساهمت في تشريد مئات آلاف الفلسطينيين من وطنهم وألقت بهم إلى حياة اللجوء والاغتراب، وما زال ملايين الفلسطينيين يعانون البؤس والحرمان ومواجهة الموت في مخيمات اللجوء، على خلفية استمرار الصراع الذي أنتجته تلك الرسالة.

لم يتوقف الجدل، على المستوى الفكري والسياسي والقانوني، حول الرسالة التي أرسلها اللورد آرثر جيمس بلفور وزير الخارجية البريطانية سنة ١٩١٧ إلى اللورد ليونيل وولتر دي روتشيلد، والتي تضمنت وعد حكومة بريطانيا بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. ومنذ بدأ سعي بريطانيا إلى إقرار الرسالة رسمياً من قبل مؤسسات الدولة في بريطانيا داخل البرلمان والحكومة، لقيت معارضة شديدة من اليهود البريطانيين أنفسهم، ومن قياداتهم في الحكومة البريطانية نفسها، فقد تصدت لها قيادات التيار الاندماجي، ومنهم دورين صموئيل مونتاجو وزير شؤون الهند في وزارة جورج لويد التي أقرت وعد بلفور، غير أن الرسالة قد تكون العامل الأهم الذي حسم النقاش داخل الحركة الصهيونية حول فكرة الوطن القومي وموقعه الجغرافي بين تيار الصهيونية السياسية والصهيونية العملية.

بين هذا وذاك ،رفضت الدولة العثمانية الموافقة على منح اليهود

* قيادي مقدسي وباحث في التاريخ السياسي.

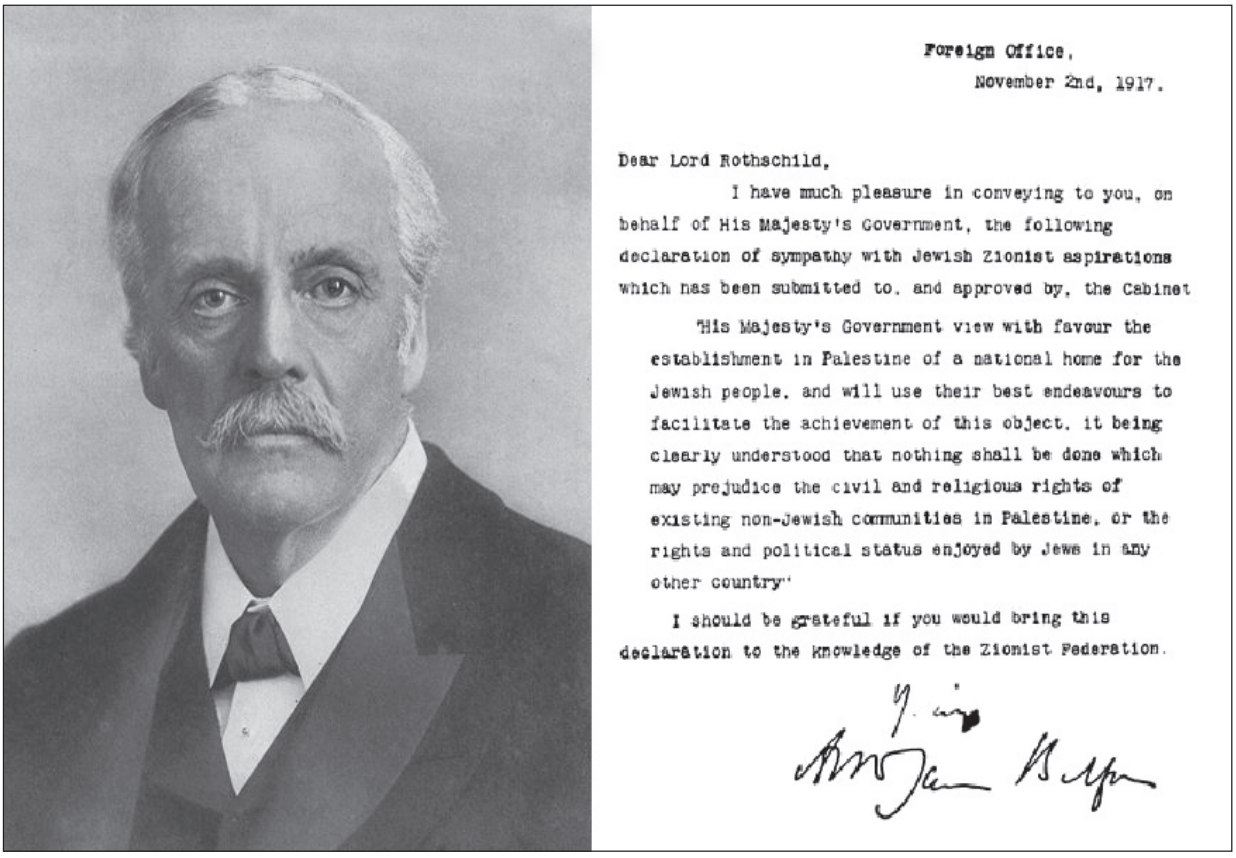

Foreign Office,
November 2nd, 1917.

Dear Lord Rothschild,

I have much pleasure in conveying to you, on behalf of His Majesty's Government, the following declaration of sympathy with Jewish Zionist aspirations which has been submitted to, and approved by, the Cabinet

'His Majesty's Government view with favour the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people, and will use their best endeavours to facilitate the achievement of this object, it being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine, or the rights and political status enjoyed by Jews in any other country'

I should be grateful if you would bring this declaration to the knowledge of the Zionist Federation.

بلفور ووعده

وطناً في فلسطين ومنعت هجرة اليهود إليها، ورفض الفلسطينيون بشكل خاص والعرب بشكل عام وعد بلفور وقاوموا هجرة اليهود إلى فلسطين، لكن بريطانيا أنتجت بالقوة والنفوذ واقعا سياسياً وديمغرافياً جديداً صعباً ومعقداً في فلسطين، غيّر البنية الاجتماعية والسياسية بشكل دراماتيكي.

تتناول هذه الورقة موضوع تقييم إمكانية اعتبار رسالة بلفور التي تضمنت الوعد المذكور وثيقة دولية وقيمتها القانونية في القانون الدولي وأثرها في حق الشعب الفلسطيني في السيادة على أرضه، وسوف تتضمن الورقة مراجعة حول فكرة الانتداب وأهلية عصبة الأمم في اعتمادها والمصادقة على صك الانتداب البريطاني في فلسطين .

نص رسالة آرثر بلفور إلى ليونيل روتشيلد

وزارة الخارجية /في الثاني من نوفمبر/ تشرين الثاني سنة ١٩١٧

يسرني جدا أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته، التصريح التالي: الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرته:

إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى، وسأكون ممتنا إذا ما أحطتم الاتحاد الصهيوني علماً بهذا التصريح.

المخلص آرثر بلفور

وعد بلفور: أسباب وخلفيات تاريخية

سعت بريطانيا ولأسباب متعلقة بأزمتها أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها، إلى استصدار ذلك الوعد لمواجهة المسألتين، "المسألة الشرقية" و"المسألة اليهودية"، عبَّرت الأولى عن مظاهر ضعف وانهيار الدولة العثمانية، وبروز أطماع دولية من الدول الاستعمارية الأوروبية في تركة "الرجل المريض"، وتفاقم الصراع الدولي في حينه، والحرب العالمية الأولى، التي وجدت بريطانيا نفسها عشيتها وأثناءها مهددة بخسارة نفوذها في العديد من

لم يتوقع أحد أن يكون للحركة الصهيونية الوزن والتأثير الذي تمتعت به بسبب تقاطع مصالحها مع مصالح بعض أطراف الصراع الدولي خلال الحرب العالمية الأولى، وسخر البعض من غرور قادة الحركة الصهيونية حين انفجرت الحرب، وبدا مؤكداً أن البناء الصهيوني الصغير سيتحطمُ و تذروه الرياح.

مستعمراتها، ليس فقط لصالح أعدائها بل لصالح حلفائها أيضاً، كفرنسا التي كانت لها أطماع واضحة متعلقة بمصر والشام وفلسطين، خاصة منابع المياه وقناة السويس، ما دفع بريطانيا إلى توقيع اتفاقية سرية مع فرنسا هي اتفاقية سايكس بيكو، كشفتها الثورة البلشيفية بعد انتصاها على حكم القيصر، وكانت روسيا طرفاً في تلك الاتفاقية، المسألة الثانية هي المسألة اليهودية وتمثلت بأفواج المهاجرين اليهود الهاربين من اضطهاد الدولة الروسية إلى أوروبا، والذين شكلوا تهديدا اجتماعيا وسياسيا بسبب نمط الحياة الغريب الذي اتبعوه في حصر أنفسهم في مجتمعات مغلقة سميت الغيتو، صعّبت اندماجهم في الدول التي هاجروا إليها، وكانت بريطانيا نفسها[1] أصدرت مجموعة من القوانين ضد الهجرة اليهودية من روسيا إلى أوروبا، بمبادرة من آرثر بلفور نفسه عندما كان رئيسا للوزراء ما بين سنوات ١٩٠٣ – ١٩٠٥، ولم يكن أي من الأسباب التي ادعاها بلفور بعد ذلك كتبرير لوعده لليهود بفلسطين والمتعلقة بالتعاطف الديني والنزوع لتأييد المطالبة بحقوق تاريخية لليهود في فلسطين يشغل بال بريطانيا أو بلفور، الأمر الذي رفضته غالبية يهود بريطانيا، بمن فيهم وزراء في حكومة جون ويلد التي أقرت الوعد، بل تمكن[2] إدوين مونتاجو وزير شؤون الهند من إسقاط مصادقة البرلمان البريطاني على رسالة بلفور في المرة الأولى حين عرضت على البرلمان، مستغلا غياب بفلور وجون ويلد عن الجلسة، كما ولم تكن الأسباب التي ادعاها حاييم وايزمان المتعلقة باكتشافاته العلمية عن فعالية الأسيتون في الصناعات العسكرية لها أي وزن حقيقي في استصدار الوعد المشؤوم، فقد كان اللقاء الأول الذي جمع وايزمان ببلفور هو فاتحة التقاط بلفور لفكرة إنشاء جسم غريب حاجز ومانع يخدم أطماع بريطانيا وحلفائها في فلسطين والشام بشكل خاص وفي المنطقة العربية بشكل عام.

كان قلق بريطانيا من حلفائها المنافسين لها في مستعمراتها يوازي قلقها من أعدائها، يقول آرثر مكماهون في شهادته عن مراسلاته مع الحسين بن علي، وعن وعود بريطانيا المتناقضة[3] "كانت الإمبراطورية البريطانية في خطر، كنا مستعدين لإعطاء وعود متناقضة حتى لا نخسر أرضاً كسبناها بالقتال، ولولا أننا فعلنا ما فعلناه لقضي علينا من حلفائنا الفرنسيين، إذا لم يهزمنا أعداؤنا الاتراك والألمان".

وعد بلفور ومصالح أطراف الصراع الدولي

لم يتوقع أحد أن يكون للحركة الصهيونية الوزن والتأثير الذي تمتعت به بسبب تقاطع مصالحها مع مصالح بعض أطراف الصراع الدولي خلال الحرب العالمية الأولى، وسخر البعض من غرور قادة الحركة الصهيونية[4] حين انفجرت الحرب، وبدا مؤكداً أن البناء الصهيوني الصغير سيتحطمُ و تذروه الرياح. افتخر زملاء هرتسل وتلامذته بإنجازاته وأهمها، جعل الصهيونية عاملاً سياسياً تقر به دول العالم الكبرى، وتبجح ماكس نوردو زميل هرتسل الأقرب في خطابه أمام المؤتمر الصهيوني السادس في بال – ٢٤ آب ١٩٠٣، "بأن أربع دول هي أعظمها وتسيطر على الكرة الأرضية أعربت عن عطفها إن لم يكن مع الشعب اليهودي فعلى الأقل على الحركة الصهيونية: الإمبراطورية الألمانية أعربت عن عطفها، بريطانيا قرنت عطفها بالاستعداد العملي لتساعد الصهيونية، الحكومة الروسية القيصرية أعلنت خططها لمساعدتنا، والولايات المتحدة اتخذت خطوات دبلوماسية توحي بالأمل بأنها ستكون عطوفة حين يحين الوقت".[5] غير أن المواقف المتعاطفة مع الحركة الصهيونية لم تكن سوى تعبير عن مصالح مؤقتة لأطراف الصراع عشية الحرب العالمية الأولى وأثناءها، لذا خضعت تلك

لم يكن الصراع بين الدول الأوروبية على تركة "الرجل المريض" (الإمبراطورية العثمانية- التركية) جديداً. فقد احتدم في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، واستطاعت بعض هذه الدول أن تقضمَ هذا الجزء أو ذاك، لكن التركة كانت أصعب من أن تتفق على توزيعها الدول الاستعمارية المتصارعة قبل الحرب العالمية الأولى.

المواقف لتغيرات وتبدلات وفقاً لتطورات الصراع الدولي ومصالح أطراف الصراع، ولم يكن موقف اليهود في دول الصراع أفضل من ذلك، فقد شابها الكثير من التناقضات خاصة بين يهود بريطانيا وألمانيا. حيث انقسم الصهيونيون جوهرياً بين هذين المعسكرين، فالصهاينة الألمان ناصروا امبراطوريتهم الإمبريالية، والصهاينة البريطانيون ناصروا إمبراطوريتهم الاستعمارية، "فالصهيونية في إنجلترا تكتسب نكهة تميل إلى أن تتحول إلى وطنية بريطانية دنيا، وطنية بريطانية قائمة على التصاق وهمي بقطر خيالي لم يره أحد ولم يعرفه أحد."[٦]

انقسم قادة الحركة الصهيونية بشكل واضح بين معسكري الصراع في الحرب العالمية. فقد عمل قادتها في ألمانيا من مقر المنظمة الصهيونية عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى في برلين، على توظيفها في خدمة السياسة الألمانية، وعلى الرغم من[٧] نقل مقرها الرئيس إلى كوبنهاغن المحايدة، ظلوا على صلة مع ألمانيا أكثر مما كان مع الحلفاء،[٨] والثابت أن جناح الصهيونيين الموالين لدول المركز كان قوياً، ومن مؤيدي التعاون مع تركيا كان دافيد بن غوريون، وبن زفي، اللذان كانا يؤيدان دمج يهود فلسطين في الإمبراطورية التركية، وعارضا سياسة وايزمان جابوتنسكي القائمة على التحالف مع الحلفاء باعتبار أنها تضر بيهود فلسطين.

لم يكن الصراع بين الدول الأوروبية على تركة "الرجل المريض" (الإمبراطورية العثمانية– التركية) جديداً . فقد احتدم في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، واستطاعت بعض هذه الدول أن تقضمَ هذا الجزء أو ذاك، لكن التركة كانت أصعب من أن تتفق على توزيعها الدول الاستعمارية المتصارعة قبل الحرب العالمية الأولى، إذ أزال نشوب الحرب وضع التوازن الذي حال دون تداعي الإمبراطورية العثمانية، وأصبحت تركة الرجل المريض بين الأسباب التي يدور حولها القتال بين الكتلتين المتحاربتين.

وتواصل التنافس عليها بين دول التحالف، فقد كان معروفاً قبل الحرب العالمية الأولى أن لكل من الدول الحليفة: روسيا القيصرية وبريطانيا وفرنسا مطامع في هذه التركة تصطدم بعضها ببعض، ولذلك لم يكن من الممكن أن تؤدي وحدة المصالح في محاربة دول المركز – الإمبراطوريات في ألمانيا والنمسا– المجر وتركيا– إلى إلغاء تصادم المطامع، بل إلى محاولة تسويتها بشكل من الأشكال وبطريقة لا تمزق الحلف بينها. لذلك عملوا من خلال مفاوضات سرية في لندن وباريس وبتروغراد على الوصول إلى اتفاق بين الدول الأساسية الثلاث على تقسيم التركة العثمانية بينهم. فكانت اتفاقية سايكس بيكو في نيسان وأيار ١٩١٦ بتبادل وثائق بين وزارات خارجية الدول الثلاث تلك الاتفاقية التي فضحها الثوار البلاشفة بعد انتصارهم. [٩] أظهرت اتفاقية سايكس بيكو أن نوايا الدول الاستعمارية وعلى رأسها بريطانيا تجاه فلسطين سابقة لوعد بلفور وهي أكبر من أن تحصر بالتعاطف مع حقوق مزعومة لليهود في فلسطين[١٠]" إن نوايا الدول الحليفة بشأن فلسطين حتى عام ١٩١٦ جسدها اتفاق سايكس– بيكو، وبموجبه، كانت البلاد ستشوه وتمزق إلى أقسام فلا تبقى هناك فلسطين". مع ذلك، لم يغب العامل الصهيوني في الاستراتيجية الاستعمارية البريطانية عن المنافسة مع فرنسا، سواء أكان ذلك يتعلق باستخدام مسألة الوطن القومي في حماية مصالح بريطانيا في المنطقة، أم في مسألة التنافس مع فرنسا. يقول وايزمان بوضوح: "في حال وقوع فلسطين في دائرة النفوذ البريطاني وفي حال تشجيع بريطانيا استيطان اليهود هناك، فسوف نستطيع خلال عشرين أو ثلاثين سنة من نقل مليون يهودي أو أكثر إليها فيطورون البلاد ويشكلون حارساً فعالاً يحمي قناة السويس"،[١١] وفقا لما كتبه رئيس وزراء بريطانيا لاحقاً.[١٢] والغريب في الأمر أن يكون نصير المشروع الوحيد الآخر في الوزارة لويد جورج، ولا حاجة

لم تكن بريطانيا تتجاهل أهمية منحها ذلك الوعد لليهود لتستبقَ وعداً ألمانيا بنفس الاتجاه، كما صرح لويد جورج "إن قيادة أركان الجيش الألمانية في ١٩١٦ ألحت على الأتراك أن يلبوا مطالب الصهيونيين بشأن فلسطين"، "وأن الحكومة الألمانية كانت في أيلول ١٩١٧ تبذل مساعي جدية للاستيلاء على الحركة الصهيونية ". لا شك أن المصلحة العليا البريطانية كانت العامل الحاسم في إعلان وعد بلفور بدون اهتمام بمقترحات الصهيونيين وغيرهم.

بي للقول إنه لا يهتم أبدا باليهود، لا بماهيتهم ولا بمستقبلهم، ولكنه يعتقد أنه من انتهاك الحرمة السماح بانتقال الأماكن المقدسة في فلسطين إلى حوزة أو حماية[١٣]" فرنسا اللا أدرية الملحدة". فغالباً ما قام المستعمر بتغليف أطماعه بالنزعة الدينية. كانت الاتفاقات تتغير بسرعة خلال الحرب، ولم تكن وعود بريطانيا أو غيرها من الدول الاستعمارية سوى حركات في اللعبة الدبلوماسية. وكانت بريطانيا على قناعة أن مَنْحها وعداً لليهود في فلسطين، سوف يخدم مصالحها على نطاق دولي أوسع في الحصول على تأييد الرأي العام الأميركي من خلال قيادات صهيونية مؤثرة في محيط الرئيس الأميركي ويلسون، قد يساهم في انضمام أميركا إلى الحرب إلى جانب الحلفاء، لذا حرصت بريطانيا على تقديم نص وعد بلفور إلى الرئيس الأميركي وودرو ويلسون الذي وافق عليه قبل إعلانه، ففي ١٩١٧/١٠/١٦ أرسل[١٤] الكولونيل هاوس الدبلوماسي الأميركي برقية إلى وزارة الحرب البريطانية يعلمها فيها موافقة الرئيس الأميركي والحكومة الأميركية على نص التصريح وعلى إصداره باسم بريطانيا، ثم تبع ذلك إصدار الكونغرس الأميركي قرارا في العام ١٩٢٢ أيد إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ، وسبق أن أعلنت فرنسا في ١٩١٨/٢/١٤ ، تأييدها للتصريح وفي ١٩١٨/٥/٩ أعلنت إيطاليا تأييدها له.

ولم تكن بريطانيا تتجاهل أهمية منحها ذلك الوعد لليهود لتستبقَ[١٥] وعداً ألمانيا بنفس الاتجاه، كما صرح لويد جورج[١٦]" إن قيادة أركان الجيش الألمانية في ١٩١٦ ألحت على الأتراك أن يلبوا مطالب الصهيونيين بشأن فلسطين"،[١٧]" وأن الحكومة الألمانية كانت في أيلول ١٩١٧ تبذل مساعي جدية للاستيلاء على الحركة الصهيونية ". لا شك أن المصلحة العليا البريطانية كانت العامل الحاسم في إعلان وعد بلفور بدون اهتمام بمقترحات الصهيونيين وغيرهم.

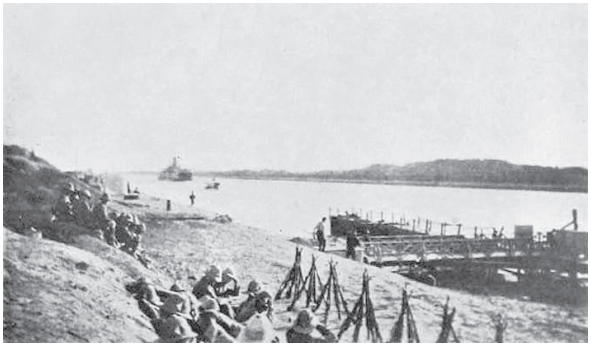

قناة السويس في صورة تعود للحرب العالمية الاولى.

وعد بلفور لحظة صدوره: "تصريح فردي من شخص غير ذي صلة"

لم يكن لوعد بلفور– الذي ما زالت آثاره ونتائجه تؤثر في حياة شعوب ودول عدة إلى يومنا هذا– أي قيمة قانونية لحظة صدوره، من حيث كونه رسالة فردية من آرثر بلفور إلى ليونيل وولتر دي روتشيلد، فهو تصريح فردي كما نصت الرسالة نفسها في سطرها الأول، موجه إلى شخص عادي لا يتمتع بصفة التعاقد الدولي [١٨]" تكون الوثيقة بين أطراف ذات مكانة اعتبارية دولية" شخص دولي اعتباري، دولة أو هيئة أو منظمة دولية. فلم تمتلك الرسالة المذكورة القيمة اللازمة لتصبح وثيقة دولية حتى لو أخذنا بالاعتبار أنها جاءت بالنيابة عن الحكومة البريطانية، لأن أحد أطرافها لا يتمتع بصفة التعاقد الدولي. ووفقا للقانون الدولي وتعريف المعاهدات الدولية أُخرجت التصريحات الوحيدة الطرف unilateral declaration من كونها وثيقة دولية أو معاهدة.[١٩] ويستثنى أيضًا من صفة الوثائق والاتفاقيات الدولية: المذكرة memorandum، الاقتراح proposal، الكتاب الشفوي note verbale، المحضر process verbal، التسوية

يتضح مما تقدم في هذا الجانب أن وعد بلفور لم يتخط حدود التصريح الفردي لحظة صدوره، فقد عبَّر عن موقف الجهة التي صدر عنها من موضوعة محددة، ولم يكن لتلك الجهة، بلفور نفسه ولا الحكومة البريطانية، أي صلة قانونية بالمكان الذي تحدث عنه الوعد "فلسطين" ولا الجهة الممنوح لها- "اليهود"، ولا بموضوع الوعد "الوطن القومي لليهود". ولم تحصل بريطانيا على أي موافقة أو قبول من صاحب الولاية على فلسطين في ذلك الوقت وهو الدولة العثمانية.

المؤقتة modus vivendi، تبادل المذكرات exchange of notes، التصريحات الوحيدة الطرف unilateral declaration، وهي بيانات تصدرها دولة من جانبها توضح فيها موقفاً معيناً من مسألة ما، "لا يمكن أن تكتسب صفة المعاهدة الجارية"، ومن الواضح أن رسالة بلفور كانت تفتقد لأي من المصوغات التي تمنحها القيمة القانونية الدولية سواء بالمعايير الدولية المتبعة لنفاذ المعاهدة الدولية منذ معاهدة وستفاليا ١٦٤٨ التي أرست مبدأ سيادة الدولة كأول اتفاق دبلوماسي في العصور الحديثة أرسى نظاما للعلاقات الدولية؛ أو في مرحلة عصبة الأمم، كما نصت[٢٠] المادة ١٨ من ميثاق العصبة في إجراءات المصادقة والتسجيل أن "كل معاهدة أو ارتباط دوليٌّ تعقده دولة عضو في عصبة الأمم من الآن فصاعدا يجب تسجيله لدى الأمانة العامة ونشره في أقرب وقت ممكن ولن تكون أي معاهدة ملزمة، كما لن يكون أي ارتباط دولي ملزم ما لم يسجل"، أو وفقا لميثاق الأمم المتحدة كما نصت المادة ١٠٢: "كل معاهدة وكل اتفاق دولي يعقده أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة بعد العمل بهذا الاتفاق، يجب أن يسجل في أمانة الهيئة وأن يقوم بنشره بأسرع ما يمكن ، ليس لأي طرف في المعاهدة أو اتفاق دولي لم يسجل وفقا للفقرة الأولى من هذه المادة أن يتمسك بتلك المعاهدة أو ذلك الاتفاق أمام أي فرع من فروع الأمم المتحدة." [٢١] كذلك تفتقد رسالة بلفور لأي من المصوغات التي تمنحها القيمة القانونية الدولية، وفقاً للتطور اللاحق في نظام الوثائق والمعاهدات الدولية، حسب معاهدتي فيينا لقانون المعاهدات عامي ١٩٦٩ و ١٩٨٦ . [٢٢] تعرف المعاهدة الدولية على أنها "اتفاق مكتوب يتم بين أشخاص القانون الدولي بقصد ترتيب آثار قانونية معينة وفقا لقواعد القانون الدولي العام"، وتتطلب إجراءات محددة للمصادقة والتسجيل والانضمام ، كما وتتطلب رضى الأطراف ذات العلاقة، حيث تبطل المعاهدة التي يشوبها الإكراه أو التهديد أو التدليس والخداع . ومن المتفق عليه في النظم القانونية الداخلية أن العقد قوامه الإرادة التي يفصح عنها الأطراف من كامنِ النفس إلى العالم الخارجي والتي جاءت نتيجة لإحداث أثر قانوني معين، والإرادة المقصودة هي الإرادة الحرة السليمة البريئة، ومع هذا فان الرضا تشوبه عيوب تعرف بعيوبِ الرضا والمتمثلة في الغلط،، التدليس، الإكراه، إفساد ذمة ممثل دولة، المحل". [٢٣] لم تحصل رسالة بلفور على موافقة ورضى الشعب الفلسطيني صاحب العلاقة الأساس ولا على موافقة الدولة العثمانية صاحبة الولاية .

يتضح مما تقدم في هذا الجانب أن وعد بلفور لم يتخط حدود التصريح الفردي لحظة صدوره ، فقد عبَّر عن موقف الجهة التي صدر عنها من موضوعة محددة، ولم يكن لتلك الجهة، بلفور نفسه ولا الحكومة البريطانية، أي صلة قانونية بالمكان الذي تحدث عنه الوعد "فلسطين" ولا الجهة الممنوح لها– "اليهود"، ولا بموضوع الوعد "الوطن القومي لليهود". ولم تحصل بريطانيا على أي موافقة أو قبول من صاحب الولاية على فلسطين في ذلك الوقت وهو الدولة العثمانية، حيث كانت فلسطين حتى تاريخ الرسالة قانونياً جزءا من ولاية بيروت طرابلس[٢٤] في الدولة العثمانية، ولم تمنح الدولة العثمانية أي موافقة على ذلك الوعد أو الرسالة،[٢٥] بل رفضته في مؤتمر الصلح من خلال إصرارها على تعديل معاهدة سيفر ١٩٢٠ التي نصت على الاعتراف بالوطن القومي لليهود في فلسطين، وتم حذف البنود ٩٢ و ٩٤، ٩٥، التي أجحفت بحقوق تركيا بما فيها البند المتعلق بوعد بلفور، في معاهدة سيفر واستبداله[٢٦] بالبند ١٦ في معاهدة لوزان ١٩٢٣، وفقا لنص المادة الذي سيرد في مكان آخر من المقال. هذا إضافة إلى أن بريطانيا لم يكن لها أي علاقة تمثيلية بالمكون الاعتباري المختلق الذي نصت عليه الرسالة – الشعب اليهودي ، والصهيونية – لتنوب عن مصالحه في عصبة الأمم.

بقيت وعود بريطانيا المتناقضة بلا أي قيمة قانونية، واعتبرت من سياسات التكتيك الاستعماري لخداع الشعوب والدول الحليفة، إلا ما صدر منها ضمن رؤية استراتيجية استهدفت خدمة المصالح البريطانية، فعملت على توثيق العهود التي خدمت استراتيجيتها في الحفاظ على مصالحها ونالت لها المصادقة من الهيئات والمؤتمرات الدولية، التي نصت على إنهاء الحرب العالمية الأولى، وفي مقدمة تلك الوعود كان وعد بلفور.

الشريف حسين و "مكماهون".

تحول وعد بلفور إلى وثيقة دولية

في ١٩١٨/٢/٨ أرسل بلفور[٢٧] برقية إلى الحسين بن علي باسم الحكومة البريطانية ودول الحلفاء جاء فيها "حكومة صاحب الجلالة البريطانية تؤكد مرة أخرى وعودها السابقة بتأييد استقلال العرب ومساعدة البلاد العربية التي لم تنل استقلالها بعد الحصول عليه بعد الحرب". ألا يعتبر هذا وعدا من بلفور بمساعدة البلاد العربية في الحصول على الاستقلال، فما الذي أعطى وزناً وقيمة لوعد بلفور الذي قدمه لروتشيلد وهو شخص غير ذي صلة، ولم يعط أي قيمة قانونية لهذه الرسالة أو الوعد الذي منحه للعرب رغم صدوره عن نفس الشخص ممثلاً لنفس الجهة الرسمية، علماً أن الرسالة المشار لها هنا قُدمت لهيئات دولية ذات صلة، لكنها لقيت مصير وعود مكماهون للحسين بن علي.

بقيت وعود بريطانيا المتناقضة بلا أي قيمة قانونية، واعتبرت من سياسات التكتيك الاستعماري لخداع الشعوب والدول الحليفة، إلا ما صدر منها ضمن رؤية استراتيجية استهدفت خدمة المصالح البريطانية، فعملت على توثيق العهود التي خدمت استراتيجيتها في الحفاظ على مصالحها ونالت لها المصادقة من الهيئات والمؤتمرات الدولية، التي نصت على إنهاء الحرب العالمية الأولى،

لم تخل معاهدة سيفر نفسها من التناقض، فبينما نصت المادة ٩٤ من تلك المعاهدة على الاعتراف بسورية كلها والعراق دولا مستقلة بشرط أن تُمد بالمساعدة من دولة منتدبة، نصت المادة ٩٢ من المعاهدة نفسها على أن يعهد بفلسطين إلى دولة منتدبة وأن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ وعد بلفور طبقاً للمادة ٢٢ لميثاق عصبة الأمم.

معاهدة الصلح في قصر فرساي.

وفي مقدمة تلك الوعود كان وعد بلفور بوطن قومي لليهود في فلسطين، الذي جعلته جزءًا من مقررات مؤتمر الصلح في باريس "مؤتمر فرساي" عام ١٩١٩، ثم جزءًا من وثيقة تأسيس عصبة الأمم وميثاقها، ثم في مقررات[٢٨] سان ريمو ومعاهدة سيفر وصك الانتداب الذي أقره ميثاق عصبة الأمم.

جاء في مقدمة قرار مجلس عصبة الأمم الذي أقر صك الانتداب ما يلي: "لما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت على أن يُعهد بإدارة فلسطين التي كانت تابعة فيما مضى للمملكة العثمانية بالحدود التي تعينها تلك الدول إلى دولة مُنتدبة تختارها الدول المشار إليها، تنفيذاً لنصوص المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم، ولما كانت دول الحلفاء قد وافقت على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني، قد وافقت أيضاً على أن تكون الدول المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني سنة ١٩١٧، و أقرته الدول المذكورة لصالح إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين، أو الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلاد أخرى." [٢٩]

بهذا النص تحول وعد بلفور من مجرد رسالة وتصريح فردي إلى وثيقة دولية، ضمن وثائق عصبة الأمم، ثم استمرت بريطانيا في عملية ترسيخ الحالة القانونية الدولية لوعد بلفور، وفكرة الوطن القومي لليهود في فلسطين في المعاهدات اللاحقة التي تبعت مقررات مؤتمر الصلح في باريس، خاصة معاهدة سان ريمو التي تم توقيعها في مؤتمر عقده المجلس الأعلى للحلفاء بين ١٩ و ٢٥ / ٤ / ١٩٢٠ م في مدينة سان ريمو بإيطاليا،[٣٠] والذي عقد على عجل لمواجهة قرارات المؤتمر السوري الأول[٣١] الذي عقد ٨ آذار ١٩٢٠، واتخذ قرارات تاريخية تنص على إعلان استقلال سورية بحدودها الطبيعية استقلالاً تاماً بما فيها فلسطين، ورفض ادعاء الصهيونية في إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وإنشاء حكومة مسؤولة أمام المؤتمر الذي هو مجلس نيابي، يضم ممثلين انتخبهم الشعب في سورية ولبنان وفلسطين، وتنصيب الأمير فيصل ملكًا على البلاد. قرر مؤتمر سان ريمو أن يأتي مندوب عن الحكومة التركية في ١٩٢٠/٥/١٠ ليستلم معاهدة سيفر وينقلها إلى حكومته في الآستانة لتوافق عليها دون أن يكون لها الحق في الاعتراض على ما جاء فيها.[٣٢]

لم تخل معاهدة سيفر نفسها من التناقض، فبينما نصت المادة ٩٤ من تلك المعاهدة على الاعتراف بسورية كلها والعراق دولا

مستقلة بشرط أن تُمد بالمساعدة من دولة منتدبة،[٣٣] نصت المادة ٩٢ من المعاهدة نفسها على أن يعهد بفلسطين إلى دولة منتدبة وأن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ وعد بلفور طبقاً للمادة ٢٢ لميثاق عصبة الأمم. مع ذلك لم يتسنّ لمعاهدة سيفر أن تحظى بقيمة الاستمرار القانوني، حيث تم تعديلها بمعاهدة لوزان[٣٤] عندما تمكن القوميون الأتراك من الثورة على إجحاف اتفاقية سيفر بحق بلادهم، وشكلوا المجلس الوطني عام ١٩٢٠، الذي قرر بطلان المعاهدات التي ارتبطت بها الحكومة العثمانية بعد احتلال الحلفاء للاستانة. وتمكن القوميون الأتراك من تشكيل حكومة وشنوا معركة أزمير وتمكنوا من دخول الاستانة مع المجلس الوطني في ١٩ تشرين الأول من العام نفسه. هرب السلطان محمد السادس في ١٧ تشرين الثاني، وأصبح المجلس الوطني الحكومة الشرعية الوحيدة في تركيا، وبذلك أبطل الأتراك معاهدة سيفر و استعادوا الأقاليم التي أُنتزعت منهم في الأناضول وتراقيا والجزر التركية الواقعة في بحر إيجه وشمال سورية، وعززوا ذلك من إصرارهم على عدم التوقيع على معاهدة لوزان حتى موافقة الحلفاء على إبطال البنود المجحفة بحق بلادهم في اتفاقية سيفر، كما أسلفنا، واستبدالها بالمادة ١٦ في معاهدة لوزان، التي نصت على ما يلي: "تتخلى تركيا بموجب هذا عن جميع الحقوق، أي حق من أي نوع في مكان يتعلق بالأراضي الواقعة خارج الحدود المرسومة في هذه المعاهدة، وسوف تتم تسوية مستقبل هذه الأراضي والجزر بمعرفة جميع الأطراف". وعلى الرغم من تخلي تركيا عن جميع حقوقها في الأراضي التي تحددت في الخارطة المرفقة باتفاق لوزان، وخاصة الأقاليم العربية، إلا أنها حققت حذف البند الخاص بوعد بلفور كما احتفظت لنفسها بدور في تحديد مستقبل تلك المناطق. ومع المصادقة على معاهدة لوزان عاد وعد بلفور ليفتقد الاعتراف والقوة التي اكتسبها من معاهدة سيفر التي جاءت مع خمس معاهدات أخرى لتنفيذ مقررات مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩، تنفيذا للفقرة الخاصة بوعد بلفور من المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم .

وعد بلفور: القيمة القانونية في ضوء تزييف الوقائع

يعتبر البعض أن النقاش المجرد استناداً إلى تضمين وعد بلفور في وثيقة صك الانتداب التي صادق عليها مجلس عصبة الأمم حوّلَ الوعد، على نحو تام ونهائي، من مجرد تصريح فرديّ إلى وثيقة دولية ذات قيمة قانونية، بمعزل عن أي حقائق أخرى مهما بلغت عدالتها، وبغض النظر عما حصل من تغيير في معاهدة لوزان، ودون الأخذ

الاحتجاج الفلسطيني المباشر على وعد بلفور في القدس

بعين الاعتبار عملية التضليل والتزييف التي قامت بها حكومة بريطانيا بشكل مقصود لحقائق الواقع على أرض فلسطين لحظة صدور وعد بلفور وأثناء المصادقة على صك الانتداب من قبل عصبة الأمم، فقد تبنت عصبة الأمم صك الانتداب بما احتواه من إشارة إلى وعد بلفور، بل وكلفت دولة الانتداب بتنفيذه، دون أن يتوافق هذا مع إقرار المادة ٢٢ من ميثاق العصبة: اعتبار فلسطين والشعب الفلسطيني من الفئة " أ " الجاهز للاستقلال بعد استرشاده من دولة انتداب.

قامت بريطانيا بواحدة من أكبر وأخطر جرائم تزييف الحقائق الدولية، بهدف نفي صفة الوجود عن الشعب الفلسطيني حتى لا يعتبر هو الشعب المقصود بالاستقلال، ومنح تلك الصفة لشتات من الأفراد وربما الجماعات التي تنتفي عنها علة الوجود كشعب. شملت عملية التزييف حقائق الواقع الديمغرافي والسياسي والقانوني في فلسطين، لتنفي عن الشعب الفلسطيني صفة الوجود كشعب، وتصفه بالطوائف غير اليهودية، كما ورد في نص وعد بلفور وفي مقدمة قرار مجلس عصبة الأمم المتعلق بصك الانتداب "على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين"، وبالمقابل قامت باختراع مُكون تنتفي عنه علة الوجود القانوني وهو الشعب اليهودي ، لتوحي أنه هو المقصود بالإشارة إليه ضمن الفئة المصنفة "أ" في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم، وهو الأمة الجاهزة للاستقلال في فلسطين والتي تحتاج إلى أن تُمد بمعونة ومساعدة

قامت بريطانيا بواحدة من أكبر وأخطر جرائم تزييف الحقائق الدولية، بهدف نفي صفة الوجود عن الشعب الفلسطيني حتى لا يعتبر هو الشعب المقصود بالاستقلال، ومنح تلك الصفة لشتات من الأفراد وربما الجماعات التي تنتفي عنها علة الوجود كشعب. شملت عملية التزييف حقائق الواقع الديمغرافي والسياسي والقانوني في فلسطين.

دولة انتداب، وأن غير هذه الأمة مجرد طوائف غير يهودية.[٣٥] علماً أن اليهود لم يكن لهم وجود بصفتهم شعب لا على أرض فلسطين ولا في أي مكان في العالم، فعدد اليهود في فلسطين لم [٣٦] يتجاوز ٨٠٠٠ نسمة حتى عام ١٨٣٨. بينما لم يتجاوزوا ٥٦ ألف نسمة من السكان وصلوا إلى فلسطين بين الأعوام ١٨٣٨ – ١٩١٩، ولم يكونوا سوى أجانب دخلوا فلسطين بطريقة غير شرعية، حيث كان السلطان عبد الحميد قد اتخذ قرارا بمنع الهجرة إلى فلسطين، وهو صاحب الولاية القانونية في حينه.

إن الجدل حول أهلية عصبة الأمم في اعتماد فكرة الانتداب أو المصادقة على صك الانتداب، لم يغير من الواقع السياسي والقانوني على أرض فلسطين شيئا لحظة اعتماد صك الانتداب، حيث كانت نسبة السكان الفلسطينيين تزيد عن ٩٢٪ بينما كانت نسبة اليهود من شعوب ودول مختلفة في فلسطين لا تتجاوز ٨٪ ، الأمر الذي يعني دون أن يطاله أي شك قانوني، أن الصفة التي تحدثت عنها المادة ٢٢ تنطبق على الفلسطينيين في فلسطين حصرا ، حتى وإن أبطنت بريطانيا– وأيدتها عصبة الأمم– غير ذلك . والقيمة القانونية التي منحتها عصبة الأمم لوعد بلفور مختلف عليها بقدر الاختلاف على أهلية عصبة الأمم بمنح تلك القيمة، لأن ميثاق عصبة الأمم في القانون الدولي هو اتفاقية ملزمة لأطرافه ولا يترتب عليه أي قيمة ملزمة لأطراف أخرى، إن هذه القيمة المذكورة تتهاوى أمام أسس وقواعد ونصوص القانون الدولي وذلك للأسباب التالية:

١. عدم انطباق أي من شروط الوثيقة الدولية القانونية على رسالة بلفور.
٢. وعد بلفور كان وما زال مجرد رسالة إلى شخص فاقد أهلية التعاقد الدولي، من وزير الخارجية البريطاني آرثر بلفور إلى دونالد روتشيلد، وقد أخرج القانون الدولي بشكل واضح لا لبس فيه التصريح والبيان في باب المعاهدات من كونه وثيقة دولية.
٣. لم يكن لبلفور ولا لبريطانيا أي صفة قانونية في فلسطين، ليست دولة احتلال ولا دولة انتداب ولا دولة اتحاد.
٤. جاء الوعد بنصه مخالفا لمبادئ ميثاق عصبة الأمم نفسه، وهو مخالف أيضا لميثاق ومبادئ الأمم المتحدة التي ورثت مهمة عصبة الأمم في حفظ السلم والأمن الدوليين وحق الشعوب في تقرير المصير .
٥. هناك جدل قانوني حول أهلية عصبة الأمم في إنشاء فكرة الانتداب وفي المصادقة على صك الانتداب، وفي الوصاية أو اتخاذ قرارات تتعلق بحق دول وأمم وشعوب غير موقعة على ميثاق عصبة الأمم وليست عضوة فيها.
٦. جاء الوعد في مضمونه مخالفا بشكل خطير للقواعد الآمرة في القانون الدولي، وقد مسَّ بشكل خطير في حق شعوب أخرى وعلى رأسها الشعب الفلسطيني في حقه في تقرير المصير.
٧. خالف الوعد التزامات بريطانيا التي منحتها لأطراف أخرى خاصة التزاماتها في اتفاقية سايكس بيكو بوضع فلسطين ضمن حكم دولي، رغم أن هذه الاتفاقية نفسها أخلت بالقواعد الآمرة للقانون الدولي وتمت في ظل غياب وعدم رضى الأطراف المعنية من الدول العربية، كما يعتبر الوعد مناقضا للوعد الذي منحته بريطانيا للحسين بن علي في رسائل متعددة.
٨. أعطت بريطانيا ذلك الوعد دون رضى الشعب الفلسطيني صاحب الحق بالسيادة على الأرض الفلسطينية
٩. أعطي الوعد دون موافقة الدولة العثمانية صاحبة الولاية القانونية على فلسطين في ذلك الوقت.

تمكنت بريطانيا من جعل وعد بلفور جزءًا من صك الانتداب ضمن مقررات عصبة الأمم، حيث أُعلن مشروع الصك المذكور من قبل عصبة الأمم بتاريخ ٦ تموز ١٩٢١، وصودق عليه في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢، ووضع موضع التنفيذ في ٢٩ أيلول"، وذلك في تناقض واضح مع ميثاق العصبة نفسها، الذي أقر عدم جواز ضم الأقاليم التي كانت تابعة للدولة العثمانية واحتلتها الدول المنتصرة بالحرب إلى تلك الدول، وحق تلك الأقاليم في الاستقلال.

عصبة الأمم ووعد بلفور

ساد بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى مناخ معاد للحروب بعد مقتل الملايين من الناس والدمار الكبير الذي عمَّ معظم دول العالم، لذا بادر عدد من زعماء العالم إلى تأسيس هيئة دولية تحفظ السلم والأمن وتحول دون حدوث حروب أخرى، ورغم النوايا الحسنة التي رافقت تأسيس عصبة الأمم إلا أن الدول المنتصرة بالحرب وتحديداً: بريطانيا، إيطاليا، فرنسا، واليابان، جعلت مقررات مؤتمر الصلح وعصبة الأمم في خدمة مصالحه وأطماعها، وتقاسمت مناطق النفوذ في الأقاليم والبلاد التي خسرتها الدول المهزومة في الحرب، خاصة الأقاليم التي خسرتها ألمانيا والدولة العثمانية وحلفاؤهم من الأوروبيين والعرب، سواء بفصل أجزاء كبيرة من إقليم تلك البلاد عنها وإحداث تغييرات هائلة في الخارطة الدولية بما يشمل إنهاء وجود دول وإقرار ظهور دول أخرى مثل بولندا وأرمينا اللتين ظهرتا فعلاً، ودولة للأكراد حالت عوامل متعددة دون ظهورها، ومنح الاستقلال لشعوب ودول ومنع عن شعوب ودول أخرى، بما يخدم مصالح الدول المنتصرة بالحرب، الأمر الذي جعل أحد أهم المبادرين إلى تأسيس عصبة الأمم –وهو الرئيس ويلسون– يعجز عن الحصول على تأييد الكونغرس الأميركي لعضوية الولايات المتحدة في العصبة، رغم خطابه المهم أمام مجلس الكونغرس[٣٧]" لقد أُلقي على عاتق هذه الأمة العظيمة دور جديد ومسؤولية جديدة علينا أن نحترمها، ونتمنى لو أستطيع تأديتها بأعلى المستويات"، لكن هذا الخطاب لم يلق تأييد الكونغرس، الذي اعتبر أن النظام التأسيسي للعصبة هو محاولة من الدول الأوربية الاستعمارية الكبرى للاستئثار بغنائم الحرب العالمية الأولى.

وظَّفت بريطانيا نظام الانتداب في تنفيذ استراتيجيتها في مناطق عدة بما فيها فلسطين، وحرصت على تضمين وعد بلفور ضمن مقررات مؤتمر فرساي في باريس ١٩١٩، خلافا لغاية وفكرة تأسيس عصبة الأمم كما نص الجزء الأول من مقدمة معاهدة فرساي أي "إنشاء منظمة عامة للأمم ذات مواثيق توفر ضمانات متبادلة للاستقلال السياسي واحترام وحدة تراب الأمم الكبيرة والصغيرة على حد سواء"،[٣٨] وبالرجوع للغايات والأهداف التي أُنشئت من أجلها عصبة الأمم وعلى رأسها حماية حقوق الشعوب والدول الكبيرة والصغير والتخلص من مسببات الحروب ومنعها، يمكننا القول إن بريطانيا ومعها فرنسا وايطاليا واليابان حرفت مسار عصبة الأمم من لحظة تأسيسها عن تلك المبادئ والأهداف، الأمر الذي ساهم في ضعف عصبة الأمم وانهيارها. فرضت بريطانيا والدول الأربع إرادتها على مؤتمر الصلح الذي أقر إنشاء عصبة الأمم وأقر ميثاقها، مستفيدة من استبعاد دول ذات وزن دولي كبير كما حدث في استبعاد روسيا وألمانيا، وامتناع دول كبرى أخرى عن الانضمام إلى عصبة الأمم مثل الولايات المتحدة. الأمر الذي مكَّن الدول الأربع المذكورة من فرض هيمنتها على العصبة وعلى مقررات مؤتمر باريس ١٩١٩ .

تمكنت بريطانيا من جعل وعد بلفور جزءًا من صك الانتداب ضمن مقررات عصبة الأمم، حيث أُعلن مشروع الصك المذكور من قبل[٣٩] عصبة الأمم بتاريخ ٦ تموز ١٩٢١، وصودق عليه في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢، ووضع موضع التنفيذ في ٢٩ أيلول"، وذلك في تناقض واضح مع ميثاق العصبة نفسها، الذي أقر عدم جواز ضم الأقاليم التي كانت تابعة للدولة العثمانية واحتلتها الدول المنتصرة بالحرب إلى تلك الدول، وحق تلك الأقاليم في الاستقلال، فقد صنَّفت المادة ٢٢ تلك الأقاليم في ثلاث فئات، واعترفت بشخصية الشعوب العربية بشكل عام وتقدمها، وانطبقت أحكام هذه المادة انطباقاً مباشراً على الأراضي العربية. كما جاء في نص المادة ٢٢ التي سوف يرد ذكرها معنا كثيراً لارتباطها بجوانب متعددة بموضوع ورقتنا هذه، [٤٠]" إن بعض الشعوب التي كانت من قبل تنتمي إلى

الإمبراطورية التركية قد وصلت إلى درجة من التقدم يمكن معها الاعتراف، مؤقتاً، بوجودها كأمة مستقلة، رهناً بتقديم المشورة الإدارية والمساعدة من قبل دولة منتدبة، حتى يحين الوقت الذي تصبح فيه قادرةً على النهوض وحدها، ويجب أن يكون لرغبات هذه الشعوب اعتبار رئيس في اختيار الدولة المنتدبة" .

لم تكن فلسطين مستثناة من هذه الأحكام مثل بقية الأقطار العربية، التي كانت واقعة تحت الحكم العثماني، وتم تصنيفها ضمن الفئة "أ" إلى جانب سورية العراق وشرق الأردن[٤١] التي اعتبرت جاهزة للاستقلال على أن تسترشد بدولة انتداب لفترة مؤقتة، أقرت المادة ٢٢ نفسها صك الانتداب الذي تضمن تنفيذ وعد بلفور بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

فكرة الانتداب وموقف أطراف الصراع منها

الانتداب كلمة ظهرت في عالم الاصطلاحات الدولية مع تأسيس عصبة الأمم، وهي[٤٢] تعبير عن نظام سياسي خاص يحدد علاقات بعض الشعوب القوية المتمدنة مع بعض الشعوب الضعيفة التي ادعي أنها لا تستطيع أن تحكم نفسها بنفسها. جاءت الفكرة لتخدم مصالح الدول الاستعمارية، التي ما كان لها أن تفرض سلطتها المباشرة بشكل فج على البلاد التي سيطرت عليها بالحرب، لأنها قدمت نفسها وهي تتقدم إلى تأسيس عصبة الأمم، بثوب الراعي للسلام وحقوق الدول والشعوب الكبيرة والصغيرة، وهذا ما جاء في مقدمة ميثاق عصبة الأمم الذي أشرنا إليه في غير مكان، وتنطوي فكرة الانتداب على[٤٣] أربعة عناصر ، هي: أولاً المهمة التي يجب القيام بها، وتختلف هذه المهمة بين مستويات الانتداب كما حددتها المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم الذي أقر موضوعة الانتداب واعتمدها كنظام خاص، فالمهمةُ اتجاه الفئة المصنفة "أ" تكون المساعدة في إدارة شؤونها حتى يصبح الإقليم قادرا على إدارة شؤونه والاستقلال بنفسه، وقد صنفت المادة ٢٢ فلسطين ضمن هذه الفئة، أما اتجاه الفئة المصنفة "ب" فالمهمةُ هي استقلالها غير مضمون، أما الثالثة فمصيرها غامض، ويكاد يكون الضم أو الإلحاق بدولة الانتداب. والعنصر الثاني في فكرة الانتداب هي جهة المسؤولية، وهي وفق نص المادة ٢٢ المشار إليها "العصبة"؛ وصفة المسؤولية "وديعة بيد المدنية" وهذا يحدد طول الزمن أو قصره، وأن البلاد أو الإقليم ليس جزءا من أي كيان أو هيئة تودع لديها. أما العنصر الثالث فهو الوكيل أي "الدولة المنتدبة"، ولهذه الوكالة شروط يجب أن يراعى منها أن يكون الوكيل أو الدولة المنتدبة دولة متمدنة ولديها إمكانيات وموارد وخبرة بأمور الحكم تضعها في خدمة الإقليم المنتدبة فيه. أما العنصر الرابع فهو ضمانات القيام بالمهمة، وهي نوعين، الضمانات المسبقة، والضمانات التنفيذية. وتشمل الضمانات المسبقة وجوب تقديم دستور يوضح سقف صلاحيات الدولة المنتدبة التي لا يجوز تخطيها، والأعمال الإصلاحية التي ستقوم بها الدولة المنتدبة، بما يؤهل لقياس مستوى التقدم بالمهمة، يشمل تقديم تقارير إلى لجنة الانتدابات الدائمة التي تم إنشاؤها لغرض متابعة عمل الدول المنتدبة، وتقيم تقدمها في مهمتها،[٤٤] غير أن تلك اللجنة افتقدت لمقومات القوة اللازمة، الأمر الذي جعل منها لجنة استشارية في أحسن الأحوال، تُقدم تقريرها للعصبة التي تتشكل أساسا من دول الانتداب نفسها، ما ترك لدول الانتداب اليد الطولي دون حسيب.

لا تستطيع دولة الانتداب أن تدعي سيادتها على إقليم الانتداب ولا أن تستغله لمصلحتها خلافاً لمفهوم المستعمرات، حيث يمكنها أن تستغله بشكل كامل لمصلحتها دون أن تكون مسؤولة عن ذلك أمام أي دولة أخرى أو أن يكون هناك نهاية قانونية لاستعمارها، إذ على دول الانتداب أن تستخدم نفوذها وقوتها لصالح البلدان الواقعة تحت انتدابها وفقا للدستور المحدد سلفاً، ومن الأهمية بمكان أن نؤكد على أن قبول الشعوب الواقعة تحت الانتداب يعتبر شرطا أساسيا من شروط نظام الانتداب، بل إن اختيار دولة الانتداب حق لتلك الشعوب وفقاً للمادة ٢٢ المذكورة، الأمر الذي لم يحصل في أي من الانتدابات التي فرضت على عدد من البلدان التي كانت تحت السيادة العثمانية حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى وتأسيس عصبة الأمم وابتداع الدول الاستعمارية لفكرة الانتداب.

صك الانتداب البريطاني على فلسطين

جاءت بنود صك الانتداب بمجملها لتخدم فكرة الوطن القومي لليهود في فلسطين، وتنفيذ وعد بلفور بتغيير التكوين السكاني فيها لصالح اليهود، وذلك بالنص على فتح أبواب الهجرة اليهودية إلى فلسطين وفقاً للمادة السادسة من صك الانتداب[٤٥] "على إدارة فلسطين مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالي الأخرى أن تسهل هجرة اليهود في أحوال ملائمة، وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة حشد اليهود في الأراضي الأميرية والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية"، وضمان حصول اليهود على الجنسية الفلسطينية.[٤٦] تتولى إدارة فلسطين مسؤولية سن قانون للجنسية يجب أن يشتمل على نصوص تسهل لليهود الذين يتخذون فلسطين مقامًا دائمًا لهم اكتساب الجنسية الفلسطينية. وإنشاء المؤسسات الاقتصادية والتنموية التي تحمي وتطور مصالح اليهود في فلسطين،[٤٧]

وتشير ثمانية بنود من البنود الثماني والعشرين التي يتألف منها صك الانتداب إلى وضع آليات تنفيذ وعد بلفور بشكل مباشر ودون أي لبس، بدأً من البند الثاني: " تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي وفقا لما جاء بيانه في ديباجة هذا الصك وترقية مؤسسات الحكم الذاتي، وتكون مسؤولة أيضا عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين".

يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين، وتساعد وتشترك في ترقية البلاد، على أن يكون ذلك خاضعا دوما لمراقبة الإدارة."

وتشير ثمانية بنود من البنود الثماني والعشرين التي يتألف منها صك الانتداب إلى وضع آليات تنفيذ وعد بلفور بشكل مباشر ودون أي لبس، بدأً من البند الثاني: " تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي وفقا لما جاء بيانه في ديباجة هذا الصك وترقية مؤسسات الحكم الذاتي، وتكون مسؤولة أيضا عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين".[٤٨] وبينما خدمت المواد الأخرى من صك الانتداب إنشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين ضمن موضوعات ومهام الانتداب الأخرى، لم يغفل الصك مصالح دولة الانتداب بريطانيا المباشرة العسكرية والسياسية إذ "يحق للدولة المنتدبة في كل وقت أن تستخدم طرق فلسطين وسككها الحديدية ومرافئها لحركات القوات المسلحة ونقل الوقود والمهمات".[٤٩] كما وخدم الصك مصالح الدول الحليفة لبريطانيا الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية، حيث ورد فيه أيضًا: "يجب على الدولة المنتدبة أن تضمن عدم التمييز في فلسطين بين رعايا أي دولة من الدول الداخلة في عصبة الأمم ، ومن جملة ذلك الشركات المؤلفة بحسب قوانين تلك الدولة، ورعايا الدولة المنتدبة أو رعايا أي دولة أجنبية أخرى في الأمور المتعلقة بالضرائب أو التجارة أو الملاحة أو تعاطي البضائع أو المهن أو في معاملة السفن التجارية أو الطائرات المدنية. وكذلك يجب ألا يكون هناك تمييز في فلسطين ضد البضائع التي يكون أصلها من بلدان الدول المذكورة أو تكون مرسلة إليها، وتطلق حرية

بلفور متحدثا في افتتاح الجامعة العبرية في القدس.

مرور البضائع بطريق التوسط (الترانزيت) عبر البلاد المشمولة بالانتداب بشروط عادلة".[٥٠] ويمكننا أن نقول دون أدنى شك أن صك الانتداب ضمن بشكل كامل إنشاء الدولة الصهيونية في فلسطين كما ضمن مصالح بريطانيا وحلفائها في المنطقة . على الرغم من ذلك تباينت مواقف أطراف الصراع قبل وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى من مسألة الانتداب، فقد كان الموقف الأميركي بشكل عام وقبل رفض الكونغرس الأميركي انضمامها لعصبة الأمم يتلخص بما يلي[٥١]:

١. أن يكون لأميركا رأيٍ بخصوص أي منطقة كانت تحت سيطرة ألمانيا سابقاً.
٢. أن تحصل على نفس الفرص التجارية في مناطق الانتداب التي تتمتع بها دول الحلفاء.
٣. اقترحت أن تبقى الامتيازات لنفس الحكومات النافذة في سوريا لبنان فلسطين.
٤. أن لا يعدل أي انتداب دون موافقة أميركا.

خضعت فكرة الانتداب نفسها لجدل فقهي قانوني باعتبارها فكرة غريبة عن العلاقات والمعاهدات الدولية. دار الجدل حول أهلية عصبة الأمم نفسها في اختلاق فكرة الانتداب ومنح نفسها السلطة على أقاليم ليس لها أي أهلية بالسلطة عليها، حيث أن تأسيس عصبة الأمم جاء على صيغة تعاقدية٥٥ بين أربع دول محددة أساسية، ثم توسعت لتضم ٥٨ دولة، لم يكن بينها عدد كبير من الدول الكبرى مثل الولايات وغيرها من الدول التي اعتبرت العصبة تجمعا لدول فرضت إرادتها على مؤتمر فرساي خدمة لمصالحها.

ومع ذلك انحسر تأييد صك الانتداب بأطراف مؤتمر الصلح، ولم يحظ على موافقة عدد كبير من دول العالم بما فيها دول عظمى ذات وزن دولي كبير في حينه، فلم يحظ صك الانتداب على موافقة الولايات المتحدة الأميركية التي كان من المفترض أن تكون خامس الأعضاء الدائمين في عصبة الأمم، غير أنّ مجلس الشيوخ الأميركي، كما أشرنا، صوّت في ١٩ آذار ١٩٢٠ على قرار ضد التصديق على معاهدة فرساي، ومن ثم حال دون مشاركة الولايات المتحدة في العصبة .

كما أن دول المركز بما فيها ألمانيا والنمسا والمجر وبلغاريا، لم تكن طرفاً في معاهدة فرساي، ولم تكن معنية بصك الانتداب؛ وأخرجت الثورة البلشفية روسيا من التحالف الاستعماري ومن كل ما يتعلق بمؤامرة اقتسام الأقاليم التي كانت تحت السيادة العثمانية بما في ذلك منح اسطنبول لروسيا وفقا لاتفاق سايكس بيكو. من جهة ثانية، انتصرت تركيا على ضعفها بعد معركة أزمير وصعود القوميين الأتراك إلى السلطة وإلغاء البنود المجحفة بحقهم في معاهدة سيفر وتبديلها بمعاهدة لوزان كما سنوضح لاحقاً، مما أفقد صك الانتداب قيمة الاعتراف الدولي التي يحتاجها لتأكيدِ قيمته القانونية .

القيمة القانونية لصك الانتداب وأثره في موضوعة السيادة

يستند الانتداب البريطاني على فلسطين من الناحية القانونية إلى المادة ٢٢ من ميثاق أو عهد عصبة الأمم الذي نص على ما يلي:"إن المستعمرات والأقاليم التي لم تعد بعد الحرب تحت سيادة الدول التي كانت تحكمها من قبل والتي تسكنها شعوب غير قادرة على أن توجه نفسها بنفسها ولا سيما في ظروف مدنية العالم الحديث القاسية. إن رفاهية وتقدم هذه الشعوب يعتبران أمانة مقدسة في عنق المدنية، ويجب أن يحوي العهد الحالي ضمانات للوفاء بهذه الأمانة. إن الطريقة الفضلى لتحقيق هذا المبدأ هي أن يعهد بالوصاية على هذه الشعوب إلى أمم راقية تمكنها مواردها وتجاربها ومركزها الجغرافي من تحمل تلك المسؤولية وتقبّل تحملها فوراً. وهي تمارس تلك الوصاية منتدبة باسم العصبة".[٥٢]

اشترطت المادة ٢٢ نفسها حق اختيار الشعب لدولة الانتداب وفقًا لما جاء فيه:"إن رغبات هذه الشعوب يجب أن تكون الاعتبار الرئيسي في اختيار الدولة المنتدبة"، لكن ما جرى في حالة فلسطين كان طبعًا دون موافقة أو اختيار الشعب الفلسطيني، وهكذا كان في حالة الانتداب الأخرى. ونصت الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ على أن الجماعات "التي كانت تتبع الدولة العثمانية فيما مضى، قد وصلت في تقدمها إلى مرحلة تؤهلها أن تكون أمماً مستقلة"،[٥٣] وهذا ينطبق على الفلسطينيين بنص الفقرة نفسها، تتمثل مهمة الدولة المنتدبة في تقديم النصح والمعونة لها فحسب، واعتبر الانتداب في هذه الحالة من الدرجة "أ" ، ولما كانت الفقرة الأولى تنص على أن الدولة المنتدبة تستمر في تقديم النصح والمعونة "حتى يأتي الوقت الذي تستطيع فيه الجماعات التي كانت تتبع الدولة العثمانية أن تعتمد على نفسها"، ما يعني أن الانتداب هو حالة تفويض دولي مؤقت له بداية وله نهاية، وهي غير متعلقة بالسيادة ، التي لم تنقل إلى دولة الانتداب. وقد حسم هذا النقاش النظري الذي ثار مع بدايات ظهور فكرة الانتداب الغريبة عن العلاقات الدولية، في العام ١٩٢٩ [٥٤] عندما أعلنت بريطانيا أنها سوف تمنح العراق الاستقلال عام ١٩٣٢ ، ووقعت المعاهدة الجديدة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠، عندها انتهى الجدل حول مسألة مدة الانتداب كتجربة غير مسبوقة في العلاقات والمعاهدات الدولية، وهذا بالضرورة أنهى الجدل حول موضوعة الانتداب والسيادة والنظريات المختلفة التي تعاملت معها، وأقر بأن السيادة على أقاليم الانتداب لم تنقل إلى الدول الكبرى أو إلى عصبة الأمم أو إلى الدولة المنتدبة، بل ظلت ملكاً لشعب الإقليم الخاضع للانتداب صاحب

السيادة أصلاً، دون أي اعتبار لما جاء في المادة ٢٢ الفقرة الثالثة "إنها تمارس تلك الوصاية منتدبة باسم العصبة".

خضعت فكرة الانتداب نفسها لجدل فقهي قانوني باعتبارها فكرة غريبة عن العلاقات والمعاهدات الدولية. دار الجدل حول أهلية عصبة الأمم نفسها في اختلاق فكرة الانتداب ومنح نفسها السلطة على أقاليم ليس لها أي أهلية بالسلطة عليها، حيث أن تأسيس عصبة الأمم جاء على صيغة تعاقدية[٥٥] بين أربع دول محددة أساسية، ثم توسعت لتضم ٥٨ دولة، لم يكن بينها عدد كبير من الدول الكبرى مثل الولايات وغيرها من الدول التي اعتبرت العصبة تجمعا لدول فرضت إرادتها على مؤتمر فرساي خدمة لمصالحها وضد مصالح الدول والشعوب الأخرى. وبعيدا عن أي نقاشات لا جدوى منها حول فكرة الانتداب بشكل عام ومكانة صك الانتداب على فلسطين بشكل خاص، يمكننا القول بما لا يدعو للشك إن صك الانتداب على فلسطين هو جزء من ميثاق عصبة الأمم ويستمد قيمته القانونية من ذلك الميثاق، الذي هو معاهدة بالمعنى القانوني وفقاً للقانون الدولي، إن الصيغة التعاقدية للدول الموقعة على عضوية عصبة الأمم جعلتها هيئة ممثلة لأعضائها ولم تمنحها صلاحيات لدى الدول غير الأعضاء، وأهم الأدلة على ذلك عدم انضمام أو التزام عدد كبير من دول العالم بعصبة الأمم وعدم اعترافها بميثاقها، ومن ضمن تلك الدول الولايات المتحدة وروسيا، وألمانيا ثم خروج اليابان من عضوية العصبة سنة ١٩٣٣ ، علماً أنها كانت عضوًا دائمًا في المجلس. وقد حصل ذلك بعد أن عبَّرت عصبة الأمم عن رفضها للغزو الياباني لأراضي منشوريا الصينية. كما أن إيطاليا، العضو الدائم في العصبة، انسحبت منها في سنة ١٩٣٧ . كذلك ألمانيا التي انضمت لاحقا للعصبة في سنة ١٩٢٦ ثم انسحبت بعد وصول أدولف هتلر إلى الحكم سنة ١٩٣٣ .

يعتبر العديد من فقهاء القانون الدولي أن عهد عصبة الأمم ليس جزءًا من القانون الدولي، إلا بصفته صيغة تعاقدية بين الدول الموقعة عليه، وبالتالي فإن أي مس بحقوق طرف غير موقع على ذلك العهد ليس ملزماً له، وهو غير مُلزم بالتأكيد لأي طرف دولي أو جهة دولية "دولة، اتحاد، منظمة دولية" أعلنت رفضها له، وهذا يشمل العرب بشكل عام والفلسطينيين بشكل خاص، خاصة أنه يمس حقوقهم الأساسية.

بناء على ما تقدم، فإن مسألة الانتداب التي استخدمت كشكل جديد من أشكال الاستعمار، ظلت محل شك فقهي ضمن القانون الدولي، بما يشمل ميثاق عصبة الأمم نفسه، الذي خرج عن معاهدة وستفاليا ١٦٤٨ التي يمكن اعتبارها أول صيغة دولية أكدت على مبدأ حق الشعوب بتقرير المصير ومبدأ سيادة الدول.

إن الغموض الذي احتوته فكرة الانتداب جعلته لا يصلح مكونًا أو مرجعًا قانونيًا يهتدى به، سواء من حيث جهة التفويض أو المدى والصلاحيات وطبيعة العلاقة بين دولة الانتداب والأقاليم المنتدب عليها، كما في مسألة السيادة ومعايير ومستوى التطور والنمو والزمن الذي تحتاجه الشعوب للإقرار ببلوغها قدرة الاعتماد على نفسها. فقد اعتبرت بعض النظريات أن كل ذلك متعلق بقرار دولة الانتداب، التي يمكنها أن تجعل الانتداب حالة مستمرة. بما يعني ديمومة صفة الانتداب وتبعية الإقليم تحت الانتداب للدولة المستعمرة، وذهب البعض إلى أن الجملة الأخيرة في الفقرة الثالثة من المادة ٢٢ ، أن دولة الانتداب تنوب عن عصبة الأمم، ما يعني أن السيادة عن تلك الأقاليم نقلت لعصبة الأمم نفسها ومنها للدولة المنتدبة .

كل ذلك الجدل أفقد موضوعة الانتداب القيمة المانعة الجامعة للنص القانوني، وظلت الموضوعة بأكملها موضوعة جدل ونقاش قانوني وفقهي ودولي، إلى أن حسم النقاش من قبل عصبة الأمم نفسها ومن الأمم المتحدة، التي حلت مكان عصبة الأمم ووضعت نظامًا مختلفًا سمي نظام الوصاية الدولية، مع أسس ومعايير أكثر دقة ووضوح، ومع أن الأمم المتحدة ورثت عصبة الأمم، إلا أنها لم ترث التزاماتها، ومع ذلك بقي نظام الوصاية، كما أن الأمم المتحدة نفسها، مثل سابقتها، لم تنج لغاية اليوم من الجدل القانوني حول الأهلية والصلاحيات في العديد من المجالات المتعلقة بالعلاقات الدولية .

الخلاصة

لم يكن لوعد بلفور لحظة صدوره أي قيمة قانونية، فهو عبارة عن تصريح فردي، موجه إلى شخص لا يتمتع بصفة التعاقد الدولي، إضافة إلى مخالفته للقواعد الآمرة في القانون الدولي ومعايير اعتماد المعاهدات الدولية. عملت بريطانيا على تغليف الوعد بالقيمة القانونية خلال مؤتمر باريس ١٩١٩ بعد إقرار صك الانتداب الذي نص على تنفيذه، وأقرته عصبة الأمم. وتابعت بريطانيا تعزيز قيمته القانونية خاصة في معاهدة سيفر وسان ريمو، غير أن تغييرات محدودة في ظروف الحرب مع الدولة العثمانية وصعود القوميين الأتراك إلى الحكم في تركيا، أجبر الحلفاء على إعادة المفاوضات معهم، وتغيير بعض المواد المجحفة بحق تركيا في معاهدة سيفر خاصة، واستبدالها بالمادة رقم ١٦ من معاهدة لوزان، مما أفقد وعد بلفور القيمة القانونية التي اكتسبها من خلال مصادقة عصبة الأمم على صك الانتداب. وظلت أهلية عصبة الأمم في المصادقة على ذلك الصك وعلى وعد بلفور محل شك وجدل قانوني، حيث اعتبر معظم فقهاء القانون الدولي مقررات مؤتمر باريس كلها، بما فيها قرار تأسيس عصبة الأمم نفسها وميثاقها، ليس أكثر من معاهدة دولية ملزمة لأطرافها ولا يترتب عليها أي إلزام لأطراف دولية أخرى .

الهوامش

١ محمد، السماك. قصة وعد بلفور. المستقبل – العدد ٤٥١٧– ١٢تشرين الأول – ٢٠١٢ ص ١٩

٢ يعقوب، أوس داود. نحو مؤتمر دولي لبحث مسؤولية بريطانيا عن ضياع فلسطين – دنيا الوطن – ١\١٢\٢٠٠٩

٣ عيسى، صلاح. صك المؤامرة، وعد بلفور. بدون ذكر الناشر وسنة النشر. ص ٣٣

٤ ساخار، ابرام ليون. تاريخ اليهود. (بالانجليزية) نيويورك، ١٩٦٧، ص ٣٦١

٥ نوردو، ماكس. ماكس نوردو إلى شعبه– استدعاء وتحد. (بالانجليزية) جمعية نوردو الصهيونية–أميركا، ١٩٤١، ص٥٢.

٦ ريتشارد كروسمان – أمة بعثت، ص ٢٧–٢٨. .

٧ هلبرن، بن. فكرة الدولة اليهودية. (بالانجليزية) بوسطن: جامعة هارفارد، ١٩٦٩، ص ١٦٣

٨ المرجع السابق ص ٢٨

٩ غنيم أحمد. الحدود أولاً. رام الله: دار الأفق، ٢٠٠٠، ص ٢٢

١٠ لويد جورج، ديفيد. الحقيقة حول معاهدات الصلح. (بالانجليزية)، لندن، ١٩٣٨، المجلد الثاني، ص ١١١٥

١١ وايزمان حاييم. التجربة والخطأ. نيويورك: شوكن، ١٩٦٦، ص ١٤٩

١٢ أسكويث، هربرت. (رئيس وزراء بريطانيا). ذكريات وتأملات ١٨٥٢–١٩٢٨(جزءان). (بالانجليزية)، لندن، ١٩٢٨.

١٣ أسكويث، هربرت إسكويث، مرجع سابق، الجزء ٢ ص ٧١ و ٧٨.

١٤ بريطانيا والقضية الفلسطينية – الموسوعة الفلسطينية – المجلد الأول – الطبعة الأولى – دمشق – ب –

١٥ سايكس، كريستوفر. مفترقات الطرق إلى إسرائيل. (بالانجليزية)، كولنز، ١٩٦٥، ص ٢٧

١٦ لويد جورج، ديفيد. مصدر سابق، ص ١١١٦ .

١٧ المرجع السابق ص١١٢١.

١٨ علوان، محمد يوسف. القانون الدولي العام . عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣ ، ص١١٣.

١٩ علوان، عبد الكريم علوان . الوسيط في القانون الدولي العام. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع ،٢٠٠٩ ، ص ٢٥٩ .

٢٠ علوان، عبد الكريم، مرجع سابق، ص ٢٧٥ .

٢١ علوان، عبد الكريم، مرجع سابق، ص ٢٧٧.

٢٢ اسكندري، احمد، وبوغزالة محمد ناصر. محاضرات في القانون الدولي العام. القاهرة، ١٩٩٨، ص ٩٦ .

٢٣ علوان، محمد يوسف، نفس المرجع السابق ،ص ١٦٠

٢٤ جواد محمد – المدخل إلى القضية الفلسطينية – مركز الدراسات الشرق الأوسط – الطبعة الرابعة ص ١٧٦

٢٥ غنيم أحمد. الحدود أولاً. رام الله: دار الأفق، ٢٠٠٠، ص ٢٥

٢٦ غنيم أحمد، مرجع سابق، ص ٢٥

٢٧ رسالة للشريف الحسين بن علي نيابة عن الحكومة البريطانية – الموسوعة الفلسطينية – تحت عنوان صك الانتداب.

٢٨ كتن، هنري. في ضوء الحق والعدل. (ترجمة وديع فلسطين)، لندن، ١٩٦٩، ص ٢٧١.

٢٩ حسين، غازي. القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني. بيروت، ١٩٨٥، ص ٢٥.

٣٠ الكيالي، عبد الوهاب. تاريخ فلسطين الحديث. بيروت ١٩٧٣ ص ١٣٣

٣١ الكيالي، عبد الوهاب – مرجع سابق ص ١١٥.

٣٢ المرجع السابق ص ١٣٣.

٣٣ الدسوقي، محمد كمال. الدولة العثمانية والمسألة الشرقية. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٦. ص: ٤١٧.

٣٤ الكيالي، عبد الوهاب. سيفر، معاهدة، موسوعة السياسة، المجلد ٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت: سنة ١٩٩٣، ص ٤٠٣،

٣٥ عيسى، صلاح.صك المؤامرة، مرجع ذكر سابقًا، نص رسالة بلفور إلى روتشيلد، ص ٦.

٣٦ الكيالي، عبد الوهاب، مرجع سابق ، ص ٣٤.

٣٧ تعريف "عصبة الأمم"، موسوعة المعرفة – المجلد الثالث – مرجع سابق، وفق الحرف الأبجدي – ع

٣٨ الموسوعة الفلسطينية مرجع سابق The Covenant of the League of Nations Including Amendments adopted to December, 1924

٣٩ المرجع السابق.

٤٠ غنيم، أحمد، الحدود أولا،مرجع سابق ص ٢٥.

٤١ غنيم، أحمد، المرجع السابق، ص ٢٦.

٤٢ مفرج فؤاد، رسالة في الانتداب. بيروت: مطبعة صادر ، ١٩٣٣، ص ٩.

٤٣ المرجع السابق، ص ١٢.

٤٤ المرجع السابق، ص ١٤.

٤٥ المادة ٦ – صك الانتداب – الموسوعة الفلسطينية – مرجع سابق.

٤٦ المادة ٧ – المادة المرجع السابق – المجلد الأول، وفق التسلسل الأبجدي.

٤٧ المادة ٤ – صك الانتداب – المجلد الأول – المرجع السابق.

٤٨ المادة ٢ – صك الانتداب – الموسوعة الفلسطينية – مرجع سابق – المجلد الأول.

٤٩ المادة ١٧ – صك الانتداب– المرجع السابق.

٥٠ المادة ١٨ – صك الانتداب – المرجع السابق.

٥١ البيضاني، ابراهيم سعيد – السياسة الأميركية تجاه سورية. عمان: أمواج للطباعة والنشر، ٢٠١٥ ، ص ٢٩

٥٢ كتن، هنري – مرجع سابق، ص ١٧٢.

٥٣ المرجع السابق ١٧١.

٥٤ أحمد، وليد خالد. تأسيس العراق الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني . كتابات – ٤–٢–٢٠١٣.

٥٥ أنظر موقع "الباحثون السوريون: مقال عنعصبة الأمم تاريخيا – تاريخ العلاقات الدولية. جامعة دمشق– كلية العلوم السياسية.

http://www.syr-res.com/article/6219.html

عبد الغني سلامه*

المقدمات التاريخية والسياسية لوعد بلفور

مقدمة

قبل ١٠٠ عام، وتحديدا في الثاني من تشرين الثاني عام ١٩١٧ ، وقّع وزير الخارجية البريطاني "آرثر جيمس بلفور" على وثيقة موجهة إلى اليهودي الصهيوني، اللورد "روتشيلد"، وهذا نصها: "إنّ حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يكون مفهوماً بشكل واضح أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى، وسأكون ممتنا إذا ما أحطتم الاتحاد الصهيونى علما بهذا التصريح".

ومن الجدير بالذكر أن بلفور ليس هو من صاغ الوعد الشهير الذي اقترن باسمه، إنما صاغته لجنة صهيونية مكونة من "ناحوم سوكولوف" و"هربرت صموئيل" و"حاييم وايزمان" وغيرهم، وقد تم تقديم ست صيغ مشاريع للتصريح من قبل الحركة الصهيونية، إلى أن تم اعتماد الصيغة النهائية.[١]

بهذا التصريح المكون من ١١٧ كلمة حسب النص الإنجليزي، أو ٧٢ كلمة حسب النص العربي، غيّر "بلفور" تاريخ وجغرافية منطقة بالكامل، حيث أدّت نتائجه إلى اقتلاع شعب من أرضه من دون حق أو سند قانوني أو أخلاقي، ليُزرع مكانه شعب آخر، عُمل على استجلابه من كلّ أصقاع الدنيا، برواية زُيّفت بمعنييها التاريخي والديني. وهذا ما دفع المؤرّخ الكبير "أرنولد توينبي" إلى الإعلان إنه "كإنكليزي يشعر بالخجل والندم الشديدين على ازدواجية المعايير الأخلاقية التي حكمت سلوك حكومة بلاده في الإقدام على هذه الفعلة المنكرة".[٢]

* كاتب وباحث فلسطيني

ولم تكن فكرة إنشاء كيان غريب في قلب الوطن العربي هي الأولى من نوعها، إذ سبقتها دعوات عديدة أطلقها "نابليون" و"بسمارك" و"بالمرستون" وغيرهم، إلا أن الظروف الموضوعية حينها لم تكن لتسمح بنجاح هذه الفكرة، فضلاً عن رفض اليهود أنفسهم لها، أما في أواخر القرن التاسع عشر فقد ازدادت أهمية هذا المشروع، حتى بات مطلبا حيويا، خاصة بعد حفر قناة السويس واكتشاف النفط، وتنازع الدول الاستعمارية فيما بينها على مناطق النفوذ، وتقاسم تركة الإمبراطورية العثمانية التي وصفت حينها بِـ"الرجل المريض".

فهل فعلا مثّل وعد بلفور شهادة ميلاد إسرائيل؟ وما هي السياقات التاريخية والسياسية التي أدت لإصدار الوعد؟ وماذا ترتب عليه؟ في سياق هذا البحث سنحاول الإجابة على هذه الأسئلة..

المقدمات التاريخية لوعد بلفور

يمكن القول إن وعد بلفور هو الذي مهّد لنكبة فلسطين، بيد أن مقدمات النكبة الفلسطينية كانت قد بدأت فعليا قبل تأسيس إسرائيل بزمن طويل، وفي مكان بعيد جدا عن فلسطين؛ تحديدا في أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر؛ حيث كانت أوروبا الكولونيالية في ذلك الوقت تصوب أنظارها نحو الوطن العربي، وتخطط لزرع جسم غريب في أحشائه يكون تابعا لها وأداةً بيدها، فالتقت هذه التوجهات مع مصالح الفئات اليهودية المستفيدة، في حين عارضتها قطاعات واسعة من اليهود ورفضت التورط في هذه المغامرة، بل وأطلقت على دعاتها تسمية الصهيونية اللاسامية.

في تلك الأثناء وقبلها، كانت الجماعات اليهودية تعيش في أوروبا أوضاعا صعبة، في غيتوات مغلقة، وقد ظن الغرب المسيحي (الكاثوليكي) أنه بحربِه على اليهود وحصرهم في تلك الغيتوات يخدم الديانة المسيحية، ويُخَلِّصَ أوروبا من مشاكلهم، ولكنه في النتيجة أسهم من حيث لا يدري في الحفاظ على الخصوصية اليهودية وسط التقلبات التي عصفت بأوروبا في تلك الحقبة، ومن ناحية أخرى فقد أدت المذابح التي تعرض لها اليهود في روسيا إلى خلق ما سُمي بالمشكلة اليهودية، وأمام هذه المشكلة انحصر طرح المفكرين اليهود في أربعة خيارات، هي باختصار: الاندماج في المجتمعات التي يعيشون وسطها مقابل حصولهم على المواطنة، أو التنصر واعتناق المسيحية، أو انتظار المسيح المخلِّص، والذي لن يأتي – حسب اليهودية الأرثوذكسية – إلا عندما يكون اليهود في أسوأ وضع ممكن من الاضطهاد، وأخيرا الهجرة إلى أميركا والعالم الجديد. ومن الجدير بالذكر أن "ثيودور هرتسل" نفسه عندما طرح فكرة الدولة اليهودية، لم تكن دوافعه دينية بالأساس، فهو قومي علماني، بل أعلن استعداده لقبول استيطان اليهود في أوغندا أو الأرجنتين، أما المسيحيون المتصهينون فقد آمنوا بأن فلسطين هي وطن اليهود، واعتبروا ذلك شرطا لعودة المسيح، لذا انتقدوا موقف "هرتسل" المتساهل.[٣]

وحتى أواخر القرن التاسع عشر لم يكن تقريبا من بين اليهود من يدعو إلى القومية الصهيونية والوطن القومي، أو من يقول بأرض الميعاد، إلى أن تبنّى هذا الطرح بعض الزعامات اليهودية التقليدية التي فقدت مبررات وجودها وامتيازاتها مع تعاظم تيار الاندماج، إلى جانب بعض الفئات البرجوازية اليهودية التي وجدت مصالحها في الانخراط في المشروع الاستعماري الجديد.

من جانب آخر، عمد النظام الرأسمالي في أوروبا، إلى إعادة إحياء المسألة اليهودية من منزع ديني، أي إعادة إحياء الطابع الديني للمسألة اليهودية، وتشجيع الفكر الصهيوني ورواده، على الرغم من تناقض هذا التوجه مع عقلانية عصر النهضة وفلسفته التنويرية والإنسانية القائمة على الديمقراطية والمواطنة، ذلك لأن قوة المصالح الرأسمالية طغت على كل الشعارات والأسس الفكرية التي ميزت عصر النهضة، فذهبت صوب إحياء البعد الديني التوراتي الغيبي كذريعة تختفي وراءها تلك المصالح الرأسمالية. [٤]

وفي عام ١٨٩٧ عُقد المؤتمر الصهيوني الأول في "بازل" في سويسرا، وأُعلن عن تأسيس الحركة الصهيونية. وكان من المقرر أن يعقد في "ميونيخ"؛ إلا أن الجالية اليهودية هناك عارضت ذلك. [٥]

ولم تكن فكرة إنشاء كيان غريب في قلب الوطن العربي هي الأولى من نوعها، إذ سبقتها دعوات عديدة أطلقها "نابليون" و"بسمارك"

و"بالمرستون" وغيرهم، إلا أن الظروف الموضوعية حينها لم تكن لتسمح بنجاح هذه الفكرة، فضلاً عن رفض اليهود أنفسهم لها، أما في أواخر القرن التاسع عشر فقد ازدادت أهمية هذا المشروع، حتى بات مطلبا حيويا، خاصة بعد حفر قناة السويس واكتشاف النفط، وتنازع الدول الاستعمارية فيما بينها على مناطق النفوذ، وتقاسم تركة الإمبراطورية العثمانية التي وصفت حينها بـ"الرجل المريض".[٦]

ظهر الاهتمام البريطاني بفلسطين مبكرا، فافتتحت أول قنصلية لها بالقدس في ظل الحكم العثماني عام ١٨٣٨ تحت ذريعة العناية باليهود، حيث كانت حماية الأقليات الدينية ذريعة للدول الكبرى لبسط نفوذها في المنطقة، فقد تبنت فرنسا المارنة، فيما تبنت روسيا الأرثوذوكس، ولأنه لم يكن في المنطقة العربية مسيحيون بروتستانت فقد لجأت بريطانيا لليهود.[٧]

ومن ناحية ثانية، وهي الأهم، فإن اهتمام بريطانيا بفلسطين كان لغرض إنشاء كيان موالٍ لها في المنطقة، لأسباب عديدة، أبرزها الفصل جغرافيا بين جناحي الوطن العربي المشرقي والمغربي. وقد وضعت فلسطين على رأس أولوياتها لإحكام سيطرتها على المنطقة، سيما لقربها من قناة السويس، ولوجود موانئ مهمة فيها مثل حيفا لتصدير النفط من الحقول العراقية، وأيضا بعد أن لاحظت نمو العلاقة الألمانية العثمانية، وحصول ألمانيا على امتياز خط سكة الحديد بين برلين والعراق، إذْ رأت بريطانيا في ذلك تهديدا للطرق المؤدية إلى مستعمراتها في الخليج العربي والهند. [٨] وهكذا، دخلت القوات البريطانية عن طريق غزة، ثم إلى القدس بقيادة الجنرال أللنبي سنة ١٩١٧، ثم أعلنت فلسطين تحت الانتداب البريطاني في أيار ١٩٢١، واستمر انتدابها لها حتى أيار ١٩٤٨. [٩]

العلاقات الدولية قبل بلفور

خلال القرن التاسع عشر، وفي أعقاب الحروب النابليونية، بدأ ظهور شكل جديد في العلاقات الدولية، اتسم لأول مرة بالتعاون فيما بين الدول الكبرى، بهدف تحقيق الأمن المشترك، وإقامة نوع من التوازن فيما بينها في محاولة لتجنب الحرب، وما ينجم عنها من أضرار. فشهدت هذه الفترة ولادة القانون الدولي مع توقيع اتفاقية جنيف واتفاقيات لاهاي، التي نصّت على منظومة قواعد تتعلق بالإغاثة الإنسانية أثناء الحروب، واعتماد قواعد وقوانين معينة تحكم سير الحروب، وتتحدث عن التسوية السلمية للمنازعات الدولية.

تشكل في البداية ما يُعرف بـ"منظمة السلام الدولية"، أو الاتحاد البرلماني الدولي، وهي الهيئة الدولية التي سبقت "عصبة الأمم"، وتلخصت أهداف هذه المنظمة في تشجيع الحكومات على حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية، مثل المفاوضات والتحكيم.[١٠]

ومع بزوغ فجر القرن العشرين، ظهرت كتلتان عسكريتان في أوروبا، سرعان ما قامتا بجرّ جميع القوى الأوروبية إلى أتون الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨). وهي الأولى من نوعها بين الدول الصناعية. وبعد أن وضعت الحرب أوزارها، تبيّن مدى جسامة الأضرار التي لحقت بأوروبا سواءً على المستوى الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي؛ فبرز تيّار شعبي ورسمي مناوئ للحروب بعامّة حول العالم. رأى أتباع هذا التيّار أن معالجة أسباب الحرب ومنع نشوبها مرة ثانية، تتطلب إنشاء منظمة دولية قادرة على منع قيام حروب مستقبلية، عبر نزع السلاح، والدبلوماسية المفتوحة، والتعاون الدولي، وتقييد حق الدول في إعلان الحرب، وتوقيع عقوبات صارمة على الدولة التي تقدم على إعلان الحرب. كان الرئيس الأميركي "ويلسون" أكثر المتحمسين لفكرة إنشاء عصبة دولية تحول دون تكرار سفك الدماء. [١١]

عُقد بعد الحرب العالمية الأولى مؤتمر باريس للسلام، الذي أقر مبادئ الحفاظ على السلام العالمي الدائم، ووافق على تشكيل "عصبة الأمم"، وبالفعل تأسست العصبة بشكل رسمي بعد أن نصّ عليها في الفقرة الأولى من معاهدة فيرساي، ثم صيغ ميثاقها من قبل جمعية مختصة عرفت بلجنة "هيرست ـ ميلر"، ثم قامت ٤٤ دولة بالتوقيع على هذا الميثاق، منها ٣١ دولة شاركت في الحرب، بيد أن الكونغروس الأميركي، رفض التصديق على ميثاق العصبة أو الانضمام إليها؛ فقد رأت الولايات المتحدة في النظام التأسيسي للعصبة محاولة من الدول الأوروبية للاستئثار بغنائم الحرب العالمية الأولى.[١٢]

وقد مثلت فلسفة الدبلوماسية التي أتت بها عصبة الأمم نقلة نوعيّة في الفكر السياسي الذي كان سائدًا في أوروبا والعالم طيلة السنوات المائة السابقة على إنشائها، بيد أن سيطرة الدول الاستعمارية على العصبة جعل منها في حقيقة الأمر منظمة دولية لتنظيم الاستعمار، وشرعنة السيطرة على شعوب العالم الثالث ومقدراته، فقد هيمنت النزعة الكولونيالية على ميثاق العصبة، إذ قامت فلسفتها على سباق التسلّح، وإقامة التحالفات الدولية، والدبلوماسية السريّة، والاتفاقات والمعاهدات التي تهدف إلى ترسيم الحدود وتقاسم مناطق النفوذ بين الدول الكبرى، وحريّة الدول ذات السيادة في الدخول في أي حرب طالما أنها ترى في ذلك تحقيقًا لمصالحها.

ولذلك، لم يكن غريبا أن تتبنى العصبة سياسات الانتداب، في محاولة منها للتغطية على مشاريعها الاستعمارية، ولم يكن غريبا أيضا أن يتضمن صك الانتداب البريطاني على فلسطين وعد بلفور، بكل ما سيجره من ويلات على الشعب الفلسطيني.

تكررت في عموم أوروبا حملات المطالبات بإقامة مشروع استيطاني يهودي في فلسطين، وقد استغلت هذه المطالب المناخ السياسي السائد حول الأطماع الاستعمارية الأوروبية في تقسيم ممتلكات الرجل المريض (الدولة العثمانية)، والتي عرفت حينئذ بالمسألة الشرقية. وأثناء عقد مؤتمر الدول الأوروبية في لندن عام ١٨٤٠ قدم اللورد "شافتسبري" مشروعا إلى بالمرستون أطلق عليه "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" (اقترن هذا الشعار بالكاتب الإنجليزي "يسرائيل زنغويل" ١٨٦٤-١٩٢٦)؛ داعيًا إلى أن تتبنى لندن "إعادة اليهود إلى فلسطين وإقامة دولة خاصة بهم"،

إسرائيل - مشروع استعماري أوروبي

قد يكون "بلفور" صاحب الوعد المشؤوم، مهندس فكرة الوطن القومي لليهود، ومجسدها السياسي؛ ولكن هذا لايعني أنه أول من ابتدعها، فقد سبقه كثيرون ممن وضعوا وطوروا وبلوروا أفكارهم في إطار ما سمي بـ"الصهيونية المسيحية" التي وضعت المقدمات الأولى لظهور الصهيونية الجديدة. فقد أدت حركات الإصلاح الديني في بدايات القرن السادس عشر إلى نشوب الحروب الدينية، وإلى انشقاق الكنائس البروتستانتية الأصولية عن الكاثوليكية، وكان من بين الأمور التي عمقت الخلافات بين الكنيستين الموقف من اليهود، فقد آمنت البروتستانية بأن قيام دولة إسرائيل ضرورة حتمية، بوصفها تجسيدا لنبوءات الكتاب المقدس، وبالتالي من واجبها الدفاع عن الشعب اليهودي، الأمر الذي أدى فيما بعد إلى تشكل ما يسمى بالصهيونية المسيحية، التي ساهمت بشكل أو بآخر في تشكيل الصهيونية اليهودية الجديدة. [١٣]

بحسب بعض الوثائق، فإن أول من طرح فكرة "تجميع اليهود في فلسطين" هو "مارتن لوثر" نفسه، ثم تجددت الدعوات في عهد "آرثور كروميل" عام ١٦٥٥، الذي وعد اليهود بمنحهم وطنا قوميا، وتقول "ريجينا شريف" في كتابها "الصهيونية غير اليهودية.. جذورها في التاريخ الغربي"، إن البدايات المبكرة لطرح فكرة "تجميع اليهود في فلسطين" كانت عام ١٦٤٩، على لسان عدد من المبشرين، ومنهم الليدي "أستر سترانهوف"، التي دعت وبشرت بالوطن اليهودي ما بين ١٨٠٤-١٨١٩. [١٤]

وتذكر المصادر التاريخية، أن "نابليون" كان من أوائل السياسيين الأوروبيين الذين نادوا علانية بإقامة دولة لليهود على أرض فلسطين، عبر ندائه الشهير الموجه لليهود "ورثة أرض إسرائيل الشرعيين"، الذي صدر في نيسان ١٧٩٩، وسرعان ما تلقف الرئيس الأميركي "جون آدامز" الفكرة، فدعا في عام ١٨١٨ إلى "استعادة اليهود لفلسطين وإقامة حكومة مستقلة لهم"، ثم تلقف رئيس وزراء بريطانيا اللورد "بالمرستون" الفكرة، فقام بتعيين "وليام يونغ" أول قنصل بريطاني في القدس عام ١٨٣٨، وتكليفه بمنح الحماية الرسمية لليهود في فلسطين، كما طلب من السفير البريطاني في القسطنطينية التدخل لدى السلطان العثماني للسماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين. [١٥]

تكررت في عموم أوروبا حملات المطالبات بإقامة مشروع استيطاني يهودي في فلسطين، وقد استغلت هذه المطالب المناخ السياسي السائد حول الأطماع الاستعمارية الأوروبية في تقسيم ممتلكات الرجل المريض (الدولة العثمانية)، والتي عرفت حينئذ بالمسألة الشرقية. وأثناء عقد مؤتمر الدول الأوروبية في لندن عام ١٨٤٠ قدم اللورد "شافتسبري" مشروعا إلى بالمرستون أطلق عليه "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" (اقترن هذا الشعار بالكاتب الإنجليزي "يسرائيل زنغويل" ١٨٦٤-١٩٢٦)؛ داعيًا إلى أن تتبنى لندن "إعادة اليهود إلى فلسطين وإقامة دولة خاصة بهم"، وتبنى "بالمرستون" خلال المؤتمر مشروعًا يهدف إلى "خلق كومنولث يهودي في النصف الجنوبي من سورية، أي فوق المساحة التي شغلتها فلسطين التوراتية"، وفي عام ١٨٤٤ ألف البرلمان الإنكليزي لجنة "إعادة أمة اليهود إلى فلسطين"، و ألفت في العام نفسه في لندن "الجمعية البريطانية والأجنبية للعمل في سبيل إرجاع الأمة اليهودية إلى فلسطين". وألح رئيسها القس "كريباس" على الحكومة البريطانية كي تبادر للحصول على فلسطين كلها من الفرات إلى النيل، ومن المتوسط إلى الصحراء. [١٦]

وفي عام ١٨٤٥ قدم "إدوارد ميتفورد"، الذي كان من أنصار "بالمرستون"، مذكرة إلى الحكومة البريطانية يطلب فيها "إعادة توطين

ويرجع سبب اقتناع عائلة "روتشيلد" وممثلها في بريطانيا بفكرة إقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين لسببين مهمين: أولهما إن هجرة مجموعات كبيرة من اليهود إلى أوروبا، ورفض هذه المجموعات الاندماج في مجتمعاتها الجديدة، أدى إلى تولد مجموعة من المشاكل تجاههم، فكان الحل برأيهم دفع هذه المجموعات بعيدًا عن مناطق المصالح الاستثمارية لعائلة روتشيلد. والسبب الثاني إدراكهم بأن منطقة شمال إفريقيا وشرق البحر المتوسط هي الوريث المحتمل للحضارة الحديثة - حضارة الرجل الأبيض - وبالتالي فإن إقامة دولة يهودية في فلسطين ستكون فرصة تاريخية لليهود في أوروبا.

اليهود في فلسطين بأي ثمن، وإقامة دولة خاصة بهم تحت الحماية البريطانية"، وفي عام ١٨٨٠ تبنّى الأسقف الإنغليكاني في فيَنّا "وليم هشلر" النظرية التي تقول: "إن المشروع الصهيوني هو مشروع إلهي، وإن العمل على تحقيقه يستجيب للتعاليم التوراتية"، وألف "هشلر" كتابا عام ١٨٨٢ بعنوان "عودة اليهود إلى فلسطين حسب النبوءات"، وفي عام ١٨٨٧ أسس "بلايستون" في شيكاغو منظمة "البعثة العبرية نيابة عن إسرائيل" لتشجيع اليهود على الهجرة إلى فلسطين، ولا تزال هذه البعثة قائمة باسم الزمالة الأميركية المسيحية.[١٧]

أسهمت تلك المواقف في تجسيد فكرة الصهيونية اليهودية السياسية الرسمية في أواخر القرن التاسع عشر، من خلال المؤتمر الصهيوني اليهودي الأول الذي عقد في بال في سويسرا عام ١٨٩٧ برئاسة "ثيودور هرتسل"، والذي تم في إطاره خلق صلة ما بين أفكار الصهيونية المسيحية والمصالح الإستراتيجية لبريطانيا، ثم تتابعت مواقف المسيحية الصهيونية لتصل إلى "آرثر جيمس بلفور" الذي خط اللمسات الأخيرة على المشروع باستصدار وعد بلفور ١٩١٧ ليضع الأسس العامة "لعودة" اليهود لفلسطين كتمهيد لعودة المسيح، وخدمة المصالح البريطانية في المنطقة.[١٨]

انطلقت كل تلك المواقف، أساسا، من اعتبارات المصالح الاستعمارية العليا، ومن منطلق ادراك الدول الاستعمارية لأهمية فلسطين على وجه التحديد في مشروعها الاستعماري الكبير، إذْ اعتبرت أوروبا أن البحر الأبيض المتوسط هو الشريان الحيوي للاستعمار؛ لأنه الجسر الذي يصل الشرق بالغرب، والممر الطبيعي إلى القارتين الآسيوية والأفريقية، وملتقى طرق العالم، وأيضا هو مهد الأديان والحضارات. والإشكالية في هذا الشريان هو أنه يعيش على شواطئه الجنوبية والشرقية بوجه خاص شعب واحد، هم العرب، تتوفر لهم وحدة التاريخ والدين واللغة.. لذا، ووفقا للعقلية

هربرت صاموئيل.

الاستعمارية، سعى قادة أوروبا للإبقاء على شعوب هذه المنطقة في حالة مفككة جاهلة متأخرة، والعمل على محاربة أي إتجاه من هذه الدول لامتلاك العلوم التقنية، ومنع أي توجه وحدوي بينها. ولتحقيق ذلك دعت أوروبا إلى إقامة كيان موال لها في فلسطين، يكون بمثابة حاجز بشري قوي وغريب ومعاد، يفصل الجزء المشرقي عن المغربي، ويحول دون تحقيق وحدة هذه الشعوب، وأفضل من يقيم هذا الكيان هم اليهود. [١٩]

في الواقع، مثلت هذه الرؤية عماد السياسة البريطانية في المرحلة اللاحقة، التي توجت بإعلان وعد بلفور. فمجريات الأحداث

اعتبرت بعض المصادر الإسرائيلية الوعد مكافأة للباحث "حاييم وايزمان" لخدمته بريطانيا باكتشافات علمية أثناء الحرب العالمية الأولى. بيد أن الدول لا تقدم مكافآت من هذا النوع، ولا تتصرف على هذا النحو، ولا تمنح شيئًا لأي جهة ما لم يكن لها مصلحة سياسية أو منفعة اقتصادية من ورائه، كما أن مساهمة اليهود في دعم بريطانيا في الحرب كانت محدودة ورمزية.

برهنت على أن بريطانيا كانت لها مصلحة إستراتيجية في زُرع هذا الكيان الغريب في قلب المنطقة العربية، والواقع الذي نعيشه منذ قرابة المائة عام يؤكد على ذلك.

وفي عام ١٩٠٨ قدّم الوزير البريطاني "هربرت صاموئيل"، وهو سياسي بريطاني يهودي، وأول مندوب سامي بريطاني في فلسطين، مذكرة اقترح فيها تأسيس دولة يهودية في فلسطين تحت إشراف بريطانيا، شارحاً ما ستجنيه بريطانيا من فوائد من قيام هذه الدولة في قلب العالم العربي، والقريبة من قناة السويس. [٢٠]

وذكرت بعض المصادر أن اللورد "ليونيل روتشيلد" (١٨٦٨– ١٩٣٧) وهو زعيم الطائفة اليهودية في إنجلترا، قد تقرب إليه كل من "حاييم وايزمان" – أول رئيس لإسرائيل فيما بعد– و"ناحوم سوكولوف"، ونجحا في إقناعه في السعي لدى حكومة بريطانيا لمساعدة اليهود في بناء وطن قومي لهم في فلسطين، ولم يتردد روتشيلد في ذلك، بل سعى بالإضافة لاستصدار وعد بلفور إلى إنشاء فيلق يهودي داخل الجيش البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى. [٢١]

ويرجع سبب اقتناع عائلة "روتشيلد" وممثلها في بريطانيا بفكرة إقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين لسببين مهمين: أولهما إن هجرة مجموعات كبيرة من اليهود إلى أوروبا، ورفض هذه المجموعات الاندماج في مجتمعاتها الجديدة، أدى إلى تولد مجموعة من المشاكل تجاههم، فكان الحل برأيهم دفع هذه المجموعات بعيدًا عن مناطق المصالح الاستثمارية لعائلة روتشيلد. والسبب الثاني إدراكهم بأن منطقة شمال إفريقيا وشرق البحر المتوسط هي الوريث المحتمل للحضارة الحديثة – حضارة الرجل الأبيض – وبالتالي فإن إقامة دولة يهودية في فلسطين ستكون فرصة تاريخية لليهود في أوروبا. [٢٢]

خلاصة القول إن مشروع إقامة وطن قومي لليهود هو مشروع استعماري أوروبي بالدرجة الأولى، وقد تم اختيار فلسطين قاعدة لهذا المشروع نظرا لأنها تقع في قلب الشرق الأوسط، الذي يعتبر من بين أهم المناطق الإستراتيجية في العالم، حيث المصالح الحيوية للدول الكبرى، ومن المعروف تاريخيا أن من يحكم فلسطين يسيطر على المنطقة، وبالتالي يستطيع التحكم بالممرات المائية ومنابع النفط. وقد حددت الإمبريالية دورا وظيفيا لهذا الكيان، ذا أبعاد محلية وإقليمية ودولية، يتمثل بمنع تحقيق الوحدة العربية، وتكريس حالة التجزئة والتخلف، والسيطرة على كافة المسارات الاقتصادية والعسكرية والسياسية والأمنية في العالم العربي، ومحاربة كل التحولات الثورية والديمقراطية في العالم الثالث، واستخدام موانئه ومطاراته في التجارة الدولية، إلى جانب دوره الاستخباراتي كموقع عسكري متقدم، ولحماية المصالح الغربية في المنطقة كمنابع النفط والمضائق المائية.

وقد لعبت أوروبا، وبشكل خاص بريطانيا دورا رئيسيا في إخراج هذا الكيان إلى حيز الواقع، وتقديم كل أسباب الدعم له، إلا أنه مع بداية أفول نجم هذه الإمبراطورية وقبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية قرأت الحركة الصهيونية التحولات والتغيرات المقبلة في بنية النظام الدولي الجديد الذي سيولد من رحم الحرب، فما كان منها إلا أن سارعت بتبديل حليفها القديم بآخر جديد، وذلك في مؤتمر بالتيمور في نيويورك عام ١٩٤٢ لتصبح إسرائيل الحليف الطبيعي لأميركا.

المقدمات والدوافع السياسية لوعد بلفور

اختلف المحللون في تفسير دوافع وعد بلفور؛ فبلفور نفسه برره بأنه ذو دافع إنساني، في حين رفض باحثون عرب هذا التبرير، مؤكدين أن بلفور لم يكن يفكر في مأساة اليهود الإنسانية، بل على العكس من ذلك، فقد رفض التدخل لدى الروس لمنع اضطهاد اليهود.

على أية حال، لا يمكن أن نفصل وعد بلفور عن المشاريع والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي سبقته والتي تلته، بوصفها تأتي في نفس الإطار الإستراتيجي للدول الاستعمارية، ومن أهمها اتفاقية سايكس-بيكو ١٩١٦، وسان ريمو ١٩٢٠، وهي الاتفاقيات التي قسمت المناطق العربية التي كانت خاضعة للإمبراطورة العثمانية بين فرنسا وبريطانيا، وأوجدت للعرب كيانات سياسية هزيلة خاضعة للاستعمار شغلتهم عن مواجهة الخطر الصهيوني.

اعتبرت بعض المصادر الإسرائيلية الوعد مكافأة للباحث "حاييم وايزمان" لخدمته بريطانيا باكتشافات علمية أثناء الحرب العالمية الأولى. بيد أن الدول لا تقدم مكافآت من هذا النوع، ولا تتصرف على هذا النحو، ولا تمنح شيئا لأي جهة ما لم يكن لها مصلحة سياسية أو منفعة اقتصادية من ورائه، كما أن مساهمة اليهود في دعم بريطانيا في الحرب كانت محدودة ورمزية. أما "لويد جورج" رئيس الحكومة التي أصدرت الوعد فقد برره في كتابه "الحقيقة حول معاهدات الصلح" بعدة عوامل منها ما يتعلق بسباق بريطاني مع ألمانيا حول كسب اليهود إلى جانبهم، في حين رأت بعض الصحف البريطانية حينها في وعد بلفور إيجادا لقاعدة صهيونية في فلسطين لحماية مصالح بريطانيا في المنطقة، فضلا عن مد نفوذها الإمبراطوري إلى هناك. [٢٣]

بالإضافة إلى الإرهاصات التاريخية التي أشرنا إليها سابقا، يتوجب أيضا فهم الدوافع والظروف السياسية التي أنتجت وعد بلفور؛ أي فهمه في إطار الحقبة الزمنية التي صدر فيها، والفترة التي تلتها، وفي سياق الحرب العالمية الأولى؛ بأسبابها وأهدافها، حيث عُقدت خلال الحرب العالمية الأولى عدة لقاءات سرية بين الحكومة البريطانية وزعماء الحركة الصهيونية للوصول إلى اتفاقٍ بشأن منح فلسطين لليهود. ولإعطاء جرعة قوية لهذه المحادثات، وتشجيع ساسة بريطانيا الاستعمارية نشر "حاييم وايزمان" مقالة في تشرين الثاني من العام ١٩١٥ في صحيفة "المانشستر غارديان"، قال فيها: "إذا دخلت فلسطين ضمن منطقة النفوذ البريطاني، ووافقت الحكومة البريطانية على تشجيع إسكان اليهود فيها، فإنه يمكن أن يصير لنا فيها خلال عشرين أو ثلاثين عاماً نحو مليون يهودي، أو ربما أكثر من ذلك فيشكلون حراسة عملية قوية لقناة السويس".[٢٤]

وخلال مجريات الحرب العالمية الأولى وتطوراتها، دخلت الإمبراطورية العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا ضد بريطانيا مع

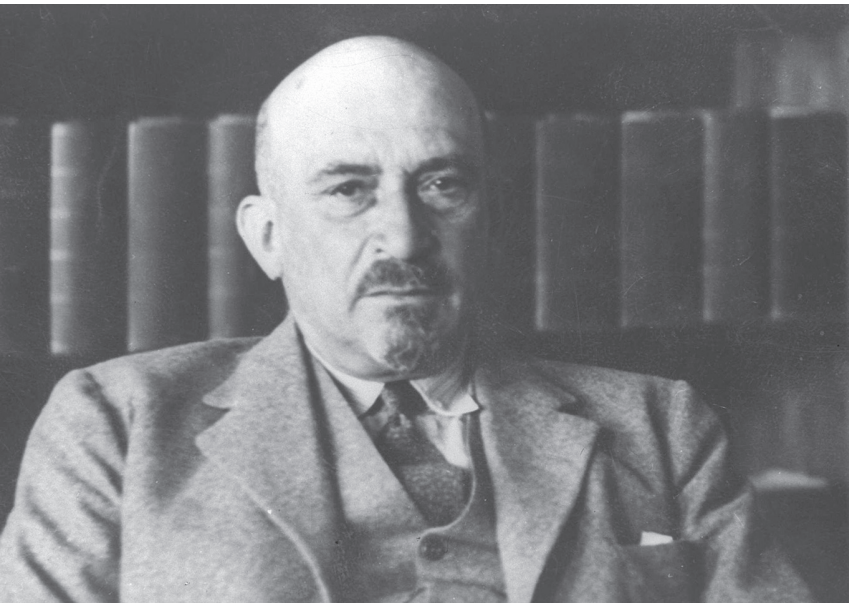

حاييم وايزمان.

حلفائها (فرنسا وروسيا)، وطرأت تغييرات على أولويات الحركة الصهيونية باتجاه أن تكون فلسطين هي الوطن المنتظر، ولأجل ذلك كثفت الحركة نشاطها في كلّ الاتجاهات وخصوصاً لدى الدول النافذة؛ فبدأت مجموعة "حاييم وايزمان" عملها في لندن، و"حاييم سوكولوف" في باريس وروما، والقاضي "لويس برانداييس" ومجموعة الصهاينة المقرّبين من الرئيس الأميركي "ويلسون". وبعد الثورة الشيوعية عام ١٩١٧ خرجت روسيا من الحلف ومن الحرب؛ فحاولت بريطانيا جر الولايات المتحدة إلى الحرب، وكانت تعرف أن اليهود يتمتعون بنفوذ لدى الساسة والرأي العام الأميركي، ورأت أنها ستكسب بإصدار الوعد الحركة الصهيونية ويهود العالم وخاصة في أميركا إلى جانبها، وهؤلاء يمكن أن يدفعوا الولايات المتحدة ويشجعوها على خوض الحرب، أو على الأقل دعم بريطانيا. [٢٥]

على أية حال، لا يمكن أن نفصل وعد بلفور عن المشاريع والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي سبقته والتي تلته، بوصفها تأتي في نفس الإطار الإستراتيجي للدول الاستعمارية، ومن أهمها اتفاقية سايكس–بيكو ١٩١٦، وسان ريمو ١٩٢٠، وهي الاتفاقيات التي قسمت المناطق العربية التي كانت خاضعة للإمبراطورة العثمانية بين فرنسا وبريطانيا، وأوجدت للعرب كيانات سياسية هزيلة خاضعة للاستعمار شغلتهم عن مواجهة الخطر الصهيوني.

وأيضاً، الإعلان عن بريطانيا وفرنسا كدولتين منتدبتين على الأقاليم التي تحتلانها، حيث أعلن مجلس السلام الأعلى في نيسان عام ١٩٢٠ هذا القرار دون الرجوع إلى رغبات وطموح الشعوب العربية، أو الالتفات لحقوقهم السياسية. وعلى أثر ذلك قامت بريطانيا بممارسة صلاحيتها على فلسطين، وقد ذكر هربرت صموئيل المندوب السامي البريطاني في تموز ١٩٢٠ إن مهمته هي "اتخاذ التدابير لضمان إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين بالتدريج".

بعد تقسيم بلاد الشام حسب اتفاقية سايكس بيكو، كانت منطقة فلسطين (من بئر السبع جنوبا إلى عكا شمالا) منطقة دولية، ولكن بعد انتهاء الحرب رغبت بريطانيا بتغيير هذا المبدأ من الاتفاقية؛ إذ أرادت إنشاء معبر متواصل بين الخليج العربي وميناء حيفا. فاجتمع في نيسان ١٩٢٠ مندوبو الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى في مدينة "سان ريمو" الإيطالية، ليقرروا الشكل النهائي لتقسيم الأراضي العربية التي سقطت من قبضة الدولة العثمانية. اتفقت الأطراف على منح منطقة فلسطين لبريطانيا (رغم أن هذا يتعارض مع ما تم الاتفاق عليه سابقاً)، وتم التوقيع على معاهدة "سان ريمو"، التي حددت مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية في المشرق العربي؛ بحيث تكون سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، وفلسطين والأردن تحت الانتداب البريطاني، بالإضافة إلى العراق، (مع الالتزام بتنفيذ وعد بلفور).[٢٦]

هل وعد بلفور هو الذي أسس إسرائيل؟

ثمة اعتقاد سياسي مريح لدى كثير من المفكرين مفاده أن دولة إسرائيل قامت بسبب وعد بلفور؛ اعتقاد مريح، لأنه يصبّ الغضب الشعبي تجاه بلفور وحكومته، ولأنه يتجاهل أسباب الوعد وحيثياته، والظروف التاريخية التي سبقته وتزامنت مع صدوره، ولأنه يتجاهل أهمية الدور والعامل الذاتي اليهودي في قيام دولة إسرائيل، ولا يشير بوضوح كاف للتقصير الرسمي العربي والإسلامي في مواجهته.

لويد جورج.

لا نقلل من أهمية الوعد في قيام إسرائيل، ولكن علينا أن ندرك أن إسرائيل قامت نتيجة التقاء مصالح الدول الاستعمارية الطامعة في المنطقة العربية، مع مصالح الحركة الصهيونية، وتم تجسيد هذا الالتقاء في المصالح وترجمته من خلال تخطيط وجهد يهودي صهيوني، ودعم غربي عسكري ومالي وسياسي وإعلامي، في ظل تخاذل وتواطؤ رسمي عربي وإسلامي.

فقد بذلت بريطانيا كل جهدها لتطبيق وعد بلفور، وقدمت كل الدعم والتسهيلات لليهود، في نفس الوقت الذي قامت فيه الحركة الصهيونية بكل ما من شأنه تجسيد الوعد، بما يلزم من تخطيط وتمويل وجهد إعلامي ودبلوماسي وتشجيع للهجرة اليهودية.. فقد بدأت منذ نهايات القرن التاسع عشر بتنظيم هجرات جماعية لليهود، وإقامة مستوطنات زراعية، ومنذ مطلع العشرينيات أقام اليهود المؤسسات والبنى اللازمة، مثل نقابة العمال اليهودية "الهستدروت"، والجامعة العبرية، ونظموا انفسهم في حركات سياسية عصاباتية، مثل منظمة (شتيرن) و(الهاجاناة) و (البالماخ)، وقاموا بعمليات إرهابية ضد العرب، وحتى ضد الجيش البريطاني، وخلال حرب ١٩٤٨ دفع اليهود للحرب عددا من المقاتلين أكثر من مجموع الجيوش العربية السبعة التي ذهبت للقتال في فلسطين.[٢٧]

قبل صدور وعد بلفور، كانت بعض الدول العربية تخضع للحكم العثماني، وبعضها الآخر خاضعا للاستعمار؛ فقد احتلت فرنسا الجزائر عام ١٨٣٠، ثم تمددت شرقًا إلى تونس عام ١٨٨١، ثم غربًا نحو المغرب الأقصى عام ١٩١٢. كما احتلت إيطاليا ليبيا عام ١٩١١، ثم احتلت إسبانيا الريف المغربي عام ١٩١٢، وكانت قد احتلت الصحراء المغربية فى الجنوب منذ العام ١٨٨٤. أما بريطانيا فكانت قد احتلت مصر عام ١٨٨٢، ثم احتلت السودان عام ١٨٩٨. وقبلها كانت قد قضت على النفوذين الهولندي والبرتغالي في الخليج العربي.

عمل زعماء الحركة الصهيونية ومنهم "حاييم وايزمان" بعد مؤتمر "بازل" وتبلور فكرة الدولة اليهودية، على ترويج الفكرة وكسب الأصدقاء والمؤيدين لها في الأوساط السياسية والحكومية الأوروبية. كان "وايزمان" عالم كيمياء حيوية ومحاضرا في جامعة مانشستر البريطانية، وقد طور طريقة لإنتاج كميات كبيرة من الأسيتون المهمة في تركيب وانتاج مادة الكورداىت التي تدخل في صناعة المتفجرات. فطلبت منه الحكومة البريطانية شراء براءة اختراعه مقابل أي ثمن يحدده. وافق "وايزمان" لكن ليس مقابل ثمن مادي، وإنما مقابل الحصول على وعد من الحكومة البريطانية بإنشاء وطن قومي لليهود. وافق رئيس الحكومة "لويد جورج" على طلب "وايزمان" وكلف وزير خارجيته "بلفور" الذي كان هو الآخر صديقا لِ"وايزمان"، بأن يصدر وعده.[٢٨]

رغم أن موضوع مكافأة وايزمان ليس بتلك الأهمية، إلا أنه مؤشر على الجهود الذاتية التي بذلها اليهود في سبيل تجسيد وعد بلفور.

ظروف فلسطين والمنطقة العربية إبان صدور وعد بلفور

عربيا

قبل صدور وعد بلفور، كانت بعض الدول العربية تخضع للحكم العثماني، وبعضها الآخر خاضعا للاستعمار؛ فقد احتلت فرنسا الجزائر عام ١٨٣٠ ، ثم تمددت شرقًا إلى تونس عام ١٨٨١ ، ثم غربًا نحو المغرب الأقصى عام ١٩١٢ . كما احتلت إيطاليا ليبيا عام ١٩١١ ، ثم احتلت إسبانيا الريف المغربي عام ١٩١٢ ، وكانت قد احتلت الصحراء المغربية فى الجنوب منذ العام ١٨٨٤ . أما بريطانيا فكانت قد احتلت مصر عام ١٨٨٢ ، ثم احتلت السودان عام ١٨٩٨ . وقبلها كانت قد قضت على النفوذين الهولندي والبرتغالي في الخليج العربي، وأكملت إخضاع إمارات الساحل والجزيرة العربية من خلال معاهدات سياسية مع أمراء وشيوخ المنطقة، حتى أحكمت سيطرتها على باقي الجزيرة العربية.[٢٩]

من ناحية ثانية، في تلك الأثناء كانت فكرة "الاستقلال" و"القومية العربية" قد أخذت بالتشكل والتبلور، متأثرة بالموجة القومية التي كانت قد بدأت تتفتح بذورها في أوروبا منذ القرن التاسع عشر، والتي أينعت على شكل ما يعرف بالدولة الوطنية، فقد انتقلت عدوى القومية إلى البلدان العربية على يد عدد من النشطاء والمفكرين العرب، خاصة مع تصعيد تركيا من سياسات التتريك، وتهميش العربية لغةً وحضارة (بعد صعود حزب الاتحاد والترقي)؛ حيث تنبهت بعض النخب الليبرالية المثقفة لأهمية استنهاض القومية العربية، لكن تلك النخب افتقرت إلى العمل المنظم أو للقاعدة الشعبية، بسبب خصوصية الحالة الاجتماعية والسياسية المتخلفة في تلك المرحلة، ورغم ذلك؛ فإن تلك النخب مثلت حالة متقدمة في رؤيتها وأهدافها الوطنية والقومية. [٣٠]

ومع اقتراب القرن التاسع عشر من نهاياته كانت الدولة العثمانية تسرع الخطى في طريقها نحو التفكك والانحدار، وتتعرض لمشاريع التجزئه، وقد أخذت بعض ولاياتها بالانفصال، كما ازداد تدخل الدول الأجنبية الكبرى بها، فلجأ السلطان "عبد الحميد" إلى تشديد الرقابة ولا سيما على الولايات الغربية، وحاول تثبيت دعائم حكمه بتبني حركة الجامعة الإسلامية التي نادى بها "الأفغاني" و"عبده"، مستهدفا بذلك تقوية مركزه من الداخل والخارج، وليلتف حوله المسلمون كرئيس روحي لهم ذي سلطة عليا عليهم. ومع أن خوف العرب من الأخطار الاستعمارية جعلهم يلتفون حول دولة الخلافة، ويؤيدون السلطان، لكنهم لم يقبلوا بسياسته؛ لذا فقد استمرت الدعوة إلى الإصلاح واللامركزية، وكان من أشهر من سار في هذا الاتجاه "عبد الرحمن الكواكبي".

أوضح الشريف حسين في الفترة الأولى من قيام الثورة مطالب الحركة القومية العربية في مراسلاته مع السير "هنري مكماهون". ونظراً لسياسة بريطانيا المتسمة بالمماطلة والغموض والمعادية لطموحات العرب، فقد رد مكماهون على مطالب الشريف حسين لبريطانيا بالتعهد بالموافقة على استقلال العرب شرط استثناء فلسطين، وكان تفسير بريطانيا لذلك، أنه لا يمكن أن يقال إن هذه المنطقة عربية تماماً.

في تلك الحقبة برز رافدان مهمان أسهما في تبلور القومية العربية؛ الأول: نزوع مسيحيي بلاد الشام إلى تجاوز النزاعات الطائفية مع المسلمين وغيرهم، والاندماج بمجتمعاتهم التاريخية على قدم المساواة، وحرصهم على تأكيد انتمائهم للأمة العربية. الثاني: تحول القومية العربية من مجرد فكرة إلى أداة سياسية للتخلص من الاستبداد العثماني؛ حيث تشكلت جمعيتا "العربية الفتاة" و "العهد"، اللتان لعبتا دورا كبيرا في وضع البرنامج السياسي للاستقلال العربي، الذي تمثل في ميثاق دمشق (١٩١٤)، والاتفاق على إقامة دولة عربية مستقلة في العراق والشام والحجاز، بدعم بريطاني.

وقد أدت ممارسات جمال باشا القمعية إلى تطوير مطالب الحركات والأحزاب العربية من أسلوب التفاوض والحوار مع الاتحاد والترقي والمطالبة بالإخاء العربي العثماني ونظام اللامركزية إلى التمرد والمطالبة بالاستقلال والانفصال عن الأتراك، ثم نفور العرب من الحكم التركي، الأمر الذي عجَّل في إضرام نار الثورة العربية التي قادها الشريف حسين بن علي، والذي كان بحكم مركزه الديني وموقعه الاستراتيجي في الحجاز، أفضل مرشح لقيادة تلك الحركة العربية الناشئة.[٣١]

اتصل الشريف الحسين وأولاده عبد الله وفيصل باللورد "كيتشنر" في مصر طلبا لدعم بريطانيا، إلا أن الأخير لم يبد تحمسا لذلك. بيد أن قيام الحرب العالمية الأولى دفع "كيتشنر" الذي تقلد منصب وزير الحربية في بريطانيا إلى إعادة التفكير في الأمر، فأوعز بذلك إلى السير "هنري مكماهون" في مصر، الذي جرت مراسلات بينه وبين الشريف الحسين عرفت بـ "مراسلات الحسين/ مكماهون"، والتي بدأت عام ١٩١٥.

وبالفعل انطلقت الثورة العربية ضد الأتراك في ١٩١٦، وسرعان ما نجح فيصل بن الحسين في اجتياح شمال الجزيرة ثم سورية وصولا إلى دمشق ١٩١٨، بينما احتل الجيش البريطاني بغداد. لاحقا أعلن المؤتمر السوري العام أول برلمان سوري للمملكة السورية العربية في ١٩٢٠؛ التي لم تدم طويلا؛ إذ سرعان ما احتل الجيش الفرنسي دمشق بعد معركة ميسلون. على إثر ذلك، وفي مؤتمر القاهرة (١٩٢٠) الذي عقده وزير المستعمرات الجديد وينستون تشرشل، تقرر تنصيب عبد الله بن الحسين أميرا على الأردن، بينما نصب فيصل ملكا على العراق في (١٩٢١)، بينما خضعت الحجاز إلى آل سعود.[٣٢]

أوضح الشريف حسين في الفترة الأولى من قيام الثورة مطالب الحركة القومية العربية في مراسلاته مع السير "هنري مكماهون". ونظراً لسياسة بريطانيا المتسمة بالمماطلة والغموض والمعادية لطموحات العرب، فقد رد مكماهون على مطالب الشريف حسين لبريطانيا بالتعهد بالموافقة على استقلال العرب شرط استثناء فلسطين، وكان تفسير بريطانيا لذلك، أنه لا يمكن أن يقال إن هذه المنطقة عربية تماماً.[٣٣]

فسرت الحركة الصهيونية وبريطانيا الاستثناء المشار إليه في مراسلات الحسين/مكماهون بأنه موافقة ضمنية من العرب على استثناء فلسطين من المناطق المطالب باستقلالها. وعندما أثيرت المسألة من جديد بعد أحداث البراق (١٩٢٩)، أعلن المستر "شليز" وكيل وزارة المستعمرات أن فلسطين لم تكن مشمولة بالوعد الذي قطعته بريطانيا للشريف حسين.[٣٤]

وما عزز من الرأي الذي يتهم الشريف حسين بالتقصير تجاه شعب فلسطين موقف ابنه فيصل، ففي أثناء وجود فيصل في باريس ١٩١٩ اجتمع مع الصهيوني وايزمان، بوساطة بريطانيا، وحسبما هو ثابت في محاضر اللقاء تعهد فيصل بتوثيق التعاون مع الحركة الصهيونية وفتح باب الهجرة أمام اليهود، واعترافه بوعد بلفور. وفي تصريح لتشرشل في ١٩٢٢/٧/١١ (كان آنذاك

ومنذ بدايات توضح معالم المشروع الاستيطاني الصهيوني، وبدايات تسرب المجموعات اليهودية إلى أرض فلسطين، بدأت الجماهير الفلسطينية تناضل ضده، وضد الهجرة اليهودية، وقد أخذ التسامح بين الفلسطينيين واليهود يختفي تدريجياً ليحل مكانه الاشتباك والعداء، فمثلا في عام ١٨٨٦ هاجم الفلاحون العرب المطرودون من الخضيرة وبتاح تكفا (ملبس) قراهم المغتصبة. وبعد الهجرة الثانية ١٩٠٤-١٩١٤ اشتدت مقاومة الفلسطينيين للحركة الصهيونية.

وينستون تشرتشل.

وزيراً للمستعمرات) أكد أن فلسطين كانت مستثناة من تعهدات الحكومة البريطانية للعرب بالاستقلال، وادعى بأن فيصل بن الشريف حسين كان قد اتفق أثناء مباحثاته مع البريطانيين عام ١٩٢١ على ذلك. [٣٥]

خلاصة القول، إن البلدان العربية التي خضعت طويلا للحكم التركي، كانت قبيل صدور وعد بلفور تعيش مرحلة دقيقة وحساسة، وبالغة الصعوبة؛ فهي من ناحية تناضل للتخلص من الهيمنة العثمانية، ولإعادة بلورة شخصيتها القومية من ناحية ثانية، لكنها في هذين المسارين كانت تخضع للشروط والإملاءات الاستعمارية، خاصة البريطانية. وحين صدر وعد بلفور، لم تكن أي دولة عربية قد نالت استقلالها بعد.

بينما كانت الحركة الصهيونية قد توفرت لديها كافة عناصر الدعم الخارجي، والدافعية الذاتية وآليات العمل والتنظيم لتحقيق أهدافها؛ ثم جاء صك الانتداب البريطاني على فلسطين ١٩٢٢/٩/٢٩ ليعطي قوة دفع جديدة ونوعية للمشروع الصهيوني، حيث أكد الصك على أن تكون بريطانيا الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد سياسيا وإداريا واقتصاديا بما يضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي. إذ أعلن "وينستون تشرشل" (رئيس وزراء بريطانيا آنذاك) قائلاً: "يجب أن لايعتبر تصريح بلفور كوعد نابع من دوافع عاطفية؛ بل إنه إجراء عملي من أجل قضية مشتركة".

في المقابل، كان العاملان الموضوعي والذاتي، على الصعيدين الفلسطيني والعربي، آنذاك، في غاية الضعف والهشاشة، فقد اقتصرت ردات الفعل على وعد بلفور على شعارات عامة عجزت عن تأطير نفسها ضمن عمل منظم ومؤسس، بسبب تعمق مظاهر التخلف في ظل الهيمنة العثمانية من جهة، وبسبب الطبيعة المهادنة للشرائح الطبقية من أشباه الإقطاعيين والقيادات العشائرية من جهة ثانية، الأمر الذي كان عاملاً أساسياً مهد لنجاح المشروع الاستعماري الصهيوني. [٣٦]

فلسطينيا

صحيح أن فلسطين معروفة بهذا الاسم، وبحدودها الطبيعية منذ أقدم العصور التاريخية، وصحيح أن الشعب الفلسطيني ظل موجوداً على أرضه ولم يغادرها قط (إلا بعد النكبة)، وأنه اقترن بأرضه تاريخيا بهويته الوطنية؛ إلا أن فلسطين في فترة الحكم العثماني كانت جزءاً من بلاد الشام، ولم تكن معروفة بنفس حدودها السياسية كما هي الآن؛ إذ كانت التقسيمات الإدارية لفلسطين تتشارك مع شرق الأردن ومع جنوب لبنان، ولم يكن للفلسطينيين شخصية سياسية مستقلة، شأنهم شأن بقية شعوب البلدان العربية التي كانت تحت السيادة العثمانية، حيث تتداخل القبائل والعشائر والقرى، خاصة الحدودية منها.. ولكن، ومع بدايات القرن العشرين، ولمواجهة

المشروع الصهيوني؛ كانت الحركة الوطنية الفلسطينية قد بدأت تتبلور، وتتبلور معها الشخصية السياسية الفلسطينية، بمعنى أن الهوية السياسية الفلسطينية تشكلت لمواجهة خطر تصفية القضية الفلسطينية، ولمنع تثبيت المشروع الصهيوني على أرض فلسطين.

ومنذ بدايات توضح معالم المشروع الاستيطاني الصهيوني، وبدايات تسرب المجموعات اليهودية إلى أرض فلسطين، بدأت الجماهير الفلسطينية تناضل ضده، وضد الهجرة اليهودية، وقد أخذ التسامح بين الفلسطينيين واليهود يختفي تدريجياً ليحل مكانه الاشتباك والعداء، فمثلا في عام ١٨٨٦ هاجم الفلاحون العرب المطرودون من الخضيرة وبتاح تكفا (ملبس) قراهم المغتصبة. وبعد الهجرة الثانية ١٩٠٤-١٩١٤ اشتدت مقاومة الفلسطينيين للحركة الصهيونية، خاصة بعد أن طبقت هذه الحركة مبدأ "احتلال العمل" وهو شعار العمل العبري في شكله الجنيني.

وقد أخذت الحركة الوطنية الفلسطينية فترة من الزمن حتى تبلورت ونضجت؛ إذ بدأت في طورها الجنيني تعبر عن نفسها بأكثر من شكل: عبر تشكيل الهيئات والجمعيات الوطنية، وعلى شكل ابتعاث وفود رسمية لمخاطبة الغرب، ومخاطبة السلطات العثمانية، وعلى شكل مظاهرات شعبية، ومواجهات ضد الهجرة اليهودية والسياسات البريطانية المتواطئة، ولمنع بيع الأراضي لليهود.. وعندما صدر وعد بلفور اندلعت مظاهرات شعبية في عدد من المدن الفلسطينية تندد به.. لكن هذا الحراك اتسم عموما بالضعف والسلبية، نتيجة سيطرة القيادات شبه الإقطاعية والعشائرية على الحركة الوطنية، وعجز تلك القيادات الطبقية ورخاوتها السياسية وتضارب مصالحها، رغم التضحيات الغالية التي قدمها الشعب الفلسطيني عموماً والفقراء من أبناء العمال والفلاحين خصوصاً. مقابل تقدم واضح للحركة الصهيونية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً (في الصناعة والزراعة) وعلمياً واجتماعياً وأمنياً.. [٣٧]

ولم تتشكل الأحزاب الفلسطينية إلا في مرحلة متأخرة نسبيا؛ فمثلا تأسس حزب الاستقلال العربي سنة ١٩٣٢، حزب الدفاع الوطني (١٩٣٤)، الحزب العربي الفلسطيني (١٩٣٥)، حزب الإصلاح، (١٩٣٥)، وهذه الأحزاب تأسست في القدس، أما حزب الكتلة الوطنية فتأسس في نابلس سنة ١٩٣٥، ربما يكون الحزب الشيوعي الفلسطيني هو الأقدم، إذ تأسس عام ١٩١٩، لكنه كان بقيادة عربية يهودية مشتركة. عموما، كانت هذه الأحزاب ذات قيادات تغلب عليها النزعة القبلية، ولا تحظى بقاعدة شعبية عريضة (باستثناء حزب المفتي الحاج أمين الحسيني).. [٣٨]

وكذلك تأخرت نسبيا ردات الفعل الشعبية، والتي جاءت على شكل هبّات وانتفاضات جماهيرية، كانت أولها هبّة ١٩٢٠، و ١٩٢١، ثم هبّة البراق ١٩٢٩، ثم الإضراب الكبير ١٩٣٦، والذي تبعته ثورة شعبية استمرت حتى العام ١٩٣٩. وأيضا تأخرت ردات الفعل الشعبية المسلحة والمنظمة، فمثلا حركة الشيخ عز الدين القسام ظهرت عام ١٩٣٥، ثم ظهر في مرحلة لاحقة جيش الجهاد المقدس بزعامة عبد القادر الحسيني وحسن سلامة.

خلاصة

إذا كان وعد بلفور قد أحدث نقطة تحول مهمة في الصراع العربي الصهيوني، إلا أنه لم يكن نقطة تحول تاريخية في السياسة البريطانية؛ فلم يكن قطعا تاريخيا فجائيا، بل كان تتويجا لنهج سياسي دؤوب بدأ قبل ذلك بزمن طويل، ولم تكن بريطانيا أول دولة تعد اليهود بإقامة وطن قومي لهم، فقد سبقتها فرنسا وغيرها، وذلك في إطار التسابق الاستعماري بين الدول الكبرى للهيمنة على المنطقة العربية، وتقسيمها وتكريس حالة التجزئة والتخلف فيها، من خلال زرع هذا الكيان الغريب في قلبها.

وهنالك الكثير من المقدمات التاريخية والدينية التي سبقت ومهدت لصدور الوعد، سواء من خلال نشوء ما يسمى بالصهيونية المسيحية، التي جاءت على خلفية الصراع الديني بين الكاثوليك والبروتستانت، وإيمان الأخيرة بأن اليهود شعب الله المختار، وأن عودتهم لفلسطين تجسيد لنبوءات التوراة والإنجيل، أو من خلال الظروف السياسية التي حدثت قبيل الحرب العالمية الأولى وأثناءها.. ورغم ذلك، ظلت الجماعات اليهودية في أوروبا وروسيا وأميركا في منأى من كل الدعوات الصهيونية، وظلت الصهيونية تيارا هامشيا في أوساط الجماعات اليهودية، إلى أن طرأت تغيرات كبرى في نهاية القرن التاسع عشر في روسيا وأوروبا تحديدا، أدت إلى بروز دور البرجوازية اليهودية، وتحالفها مع قيادات الدول الاستعمارية والتقاء مصالحهما عند نقطة واحدة: إقامة الكيان الإسرائيلي.

في المحصلة، صدر وعد بلفور، وبدأت بريطانيا بعمل كل ما في وسعها لتنفيذه، وإخراجه إلى حيز الوجود.. غير آبهة بالظلم التاريخي الذي سيلحق بالشعب الفلسطيني..

الهوامش

١ قبعة، كمال. مسؤولية بريطانيا عن عدم مشروعية وعد بلفور. مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٢٦٦، شتاء ٢٠١٦.

٢ مصطفى، رامز. مئوية تصريح وعد بلفور المشؤوم. جريدة البناء/ ٢٠١٦/١٢/٢١ http://www.al-binaa.com/archives/article/147243

٣ المنشاوي، محمد. المفاهيم الأساسية للمسيحية الصهيونية، الجزيرة نت، http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/ebc26dd5-2b60-4193-b76f-dcef2a1e90ae

٤ الصوراني، غازي. وعد بلفور ومسار الصراع العربي الصهيوني. مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، ٢٠٠٩/١١/٤. http://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=4257&cid=24

٥ عبد الرحمن، أسعد. المنظمة الصهيونية العالمية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢، ١٩٨٦.

٦ الحسن، خالد. أميركا وإسرائيل. عمان: منشورات دار الكرمل، ط١، ١٩٨٥.

٧ أيوب، محمد. جذور القضية الفلسطينية. الحوار المتمدن، ٢٩-٨-٢٠٠٩. http://m.ahewar.org/s.asp?aid=182806&r=0&cid=0&u=&i=508

٨ العميدي، فؤاد. سكة حديد برلين بغداد. (سلسلة محاضرات) جامعة بابل كلية التربية، ٢٧-٦-٢٠١١. http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=10&lcid=20159

٩ النتشة، شاكر. الاستعمار وفلسطين: إسرائيل مشروع استعماري. عمان: إصدارات دار الجليل، ط١، ١٩٨٤.

١٠ موقع "الباحثون السوريون". عصبة الأمم، النشأة والمبادئ. http://www.syr-res.com/article/6129.html.

١١ موقع الجزيرة نت. تاريخ الأمم المتحدة، http://www.aljazeera.net/specialcoverage/coverage2003/2009/10/1

١٢ موقع موسوعة المعرفة. مؤتمر باريس للسلام ١٩١٩. http://www.marefa.org/index.php

١٣ الزعنون، سليم، والخولي، معمر. وعد بلفور.. قراءة في الصهيونية المسيحية. وكالة فلسطين اليوم، ٢-١١-٢٠١١. https://paltoday.ps/ar/post/122196

١٤ الزرو، نواف. فلسطين.. من بلفور إلى يهودية الدولة، الجزيرة نت، ١٤-١١-٢٠١٢، http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/11/14

١٥ الزرو نواف، مصدر سبق ذكره.

١٦ الزرو نواف، مصدر سبق ذكره.

١٧ الزرو نواف، مصدر سبق ذكره.

١٨ الزعنون، مصدر سبق ذكره.

١٩ يوسف، يوسف صلاح. حقيقة وثيقة هنري كامبل بانرمان. ١٤-٦-٢٠١٤، دار ناشري للنشر الإلكتروني. http://www.nashiri.net/articles/politics-and-events/5572-2014-06-09-13-40-42.html

٢٠ مصطفى رامز، مصدر سبق ذكره.

٢١ يوسف يوسف صلاح ، مصدر سبق ذكره.

٢٢ المصدر السابق

٢٣ شقير، شفيق. وعد بلفور، خلاف حول أسبابه وتحمل مسؤولية نتائجه. الجزيرة نت، ٢-١١-٢٠٠٧، http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews

٢٤ مصطفى، رامز، مصدر سبق ذكره.

٢٥ زبو، صالح. ٩٩ عاما على وعد بلفور – وقائع وحقائق تاريخية مغيبة، صحيفة المغرد، http://almughared.com/issues/02112016-13140

٢٦ موقع الجزيرة نت. اتفاقية سايكس بيكو، – http://www. .25-4-2011 aljazeera.net/news/arabic/2011/4/25

٢٧ ابراش، إبراهيم، وعد بلفور، ملابسات صدوره وإستراتيجة مواجهته، وكالة فلسطين اليوم، ٢-١١-٢٠١٦. https://paltoday.ps/ar/post/283611

٢٨ زبو، صالح، مصدر سبق ذكره.

٢٩ الطائي، عبدالله بن محمد. تاريخ عُمان السياسي. الرياض: مكتبة الربيعان للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٨.

٣٠ الصوراني، غازي. وعد بلفور ومسار الصراع العربي الصهيوني. مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، ٢٠٠٩/١١/٤. http://www. bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=4257&cid=24

٣١ عرار، عبدالعزيز موسى. الحركة القومية العربية في المشرق العربي ٤-٨-٢٠٠٧، البوابة الأرمنية في الشرق الأوسط. http://www.azad-hye.org/article.php?op=details&id=168

٣٢ الساريسي، رندا. تاريخ الثورة العربية الكبرى. ١٤-١-٢٠١٦. http://mawdoo3.com/.

٣٣ إبراش، إبراهيم. مصدر سبق ذكره

٣٤ إبراهيم إبراش، الإرهاصات السياسية لصدور وعد بلفور، مجلة شؤون فلسطينية، م.ت.ف، العدد ٢٦٦، شتاء ٢٠١٦.

٣٥ المصدر السابق.

٣٦ الصوراني ،غازي، مصدر سبق ذكره.

٣٧ المصدر السابق.

٣٨ للمزيد، أنظر: الأحزاب الفلسطينية قبل عام ١٩٤٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠١٦. http://www.palestine-studies.org/

آفي شيلون*

ردود الفعل الصهيونية المختلفة تجاه "وعد بلفور"...

من الصعب الاستئناف على معزى تصريح/ وعد بلفور، الذي صدر في الثاني من تشرين الثاني ١٩١٧، وأهميته في تاريخ الحركة الصهيونية. شكل هذا الوعد ، الذي وجه إلى اللورد روتشيلد، رئيس الهستدروت الصهيونية في بريطانيا وقتئذ، بصيغته المقتضبة، دعما غير مسبوق في العصر الحديث، من جانب قوة عظمى عالمية، لـ "حق" اليهود في تجسيد البعد القومي في هويتهم ضمن إطار سياسي في أرض إسرائيل / فلسطين. وقد انطوى وعد بلفور أيضا على اعتراف بالحركة الصهيونية باعتبارها الممثل القومي اليهودي الحديث، وأعطى للصهيونية أفضلية جلية على القومية الفلسطينية المتبلورة (تضمن وعد بلفور الاعتراف بالفلسطينيين كـ "طائفة دينية" فقط).

لذلك، وعلى الرغم من أن صيغة الوعد كانت، من ناحية الحركة الصهيونية، غامضة جدا، ذلك لأن النص اتسم بالتعاطف (مع اليهود والحركة الصهيونية) ولكن دون التزام واضح تجاه المشروع الصهيوني،[١] إلا أنها نالت استحساناً ورضا كبيرين جدا . فضلا عن ذلك ونظرا لأن بنيامين زئيف هرتسل ، مؤسس الصهيونية كحركة سياسية، تطلع منذ البداية إلى دفع فكرة إقامة دولة لليهود عن طريق كسب تأييد القوى العظمى ، فقد برهن وعد بلفور، بعد مرور ثلاثة عشر عاما على وفاة هرتسل، على أن حلمه لم يكن مجرد طموح أو نبوءة وحسب، وإنما برنامجا واقعيا راح يكتسي لحما وعظما.

عكست صحيفة "هتسفيرا"، التي حظيت بتأييد الهستدروت الصهيونية منذ العام ١٩١٧ ، واعتبرت طوال سنوات عديدة لسان حال الحركة الصهيونية، الشعور السائد في صفوف الرأي العام عندما

* مؤرخ وباحث أكاديميّ في مجال العلوم السياسية

استندت رؤية هرتسل على التطلع نحو التعاون مع الدول العظمى كشرط ضروري لتوطيد وتجسيد المشروع الصهيوني. وعليه فقد كان وعد بلفور، كما قال دافيد بن غوريون، الذي كان في العام ١٩١٧ عضوا في حزب "بوعلي تسيون - عمال صهيون" ، "معجزة كبرى" لأنه برهن على أن مشروع هرتسل بدأ يتحقق بالفعل على أرض الواقع.

كتبت بحماس، في اعقاب صدور وعد بلفور: "...لقد تحققت بأكملها رؤيا هرتسل بإقامة "دولة اليهود" التي نادى بها . الآن أضحت المعضلة الصهيونية واحدة من المسائل السياسية الأكثر أهمية لكل الإمبراطوريات الكبرى في أرجاء المعمورة ... نحن واثقون من أن هذه المسألة لن تبقى دون حل مرغوب من قِبل الشعب العبري."[٢]

سبقت إعلان وعد بلفور نشاطات وجهود صهيونية مكثفة، قادها حاييم وايزمان، في أروقة الحكم البريطاني، غير أن الأسباب التي دفعت حكومة بريطانيا للاستجابة لضغوط وايزمان وأتباعه في إصدار "الوعد"، قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى، ما زالت مثيرة للجدل حتى يومنا هذا. وقد وجد المؤرخون من جهتهم اعتبارات مختلفة ومتنوعة لتلك الأسباب، يتعلق أحدها باعتقاد البريطانيين أن من شأن تأييد علني للصهيونية أن يؤثر على يهود روسيا ويدفعهم للضغط على حكومة بلادهم كي لا تنسحب من الحرب ضد ألمانيا، وذلك من أجل ضمان انتصار "دول الوفاق "، والعمل فيما بعد على مصادرة بقعة "أرض إسرائيل" من أيدي الإمبراطورية العثمانية. وثمّة من يعتقد أن البريطانيين أملوا في أن يشجع إصدار "وعد بلفور" يهود الولايات المتحدة الأميركية بالذات على ممارسة الضغط على الإدارة الأميركية كي تنخرط في الحرب إلى جانب "دول الوفاق" ضد الأتراك والألمان .

وهناك من يؤكد على الرغبة البريطانية في السيطرة على فلسطين، بواسطة اليهود، وذلك لضرورات جيو- سياسية واقتصادية، وثمة مؤرخين يقترحون أيضا مسوغات أخلاقية مجردة، أثرت بدورها على رئيس الحكومة البريطانية لويد جورج ووزير الخارجية بلفور لجهة مساعدة اليهود نظرا للضائقة التاريخية التي عانوا منها .

وهنالك توجه آخر يربط الدافعية البريطانية بالرغبة في إفهام العرب – في أعقاب المفاوضات التي أجراها البريطانيون مع الحسين بن علي، شريف مكة، خلال عامي ١٩١٥ –١٩١٦، بأن فلسطين لن تكون مشمولة في اطار المملكة العربية المزمع اقامتها. في المقابل، تشير باربرا توخمن ومؤرخون آخرون إلى السياق الثيولوجي بالذات، بمعنى أن وعد بلفور عبر عن التطلع البروتستانتي، الذي راج في انجلترا، نحو إعادة اليهود إلى وطنهم التناخي (التوراتي) لاعتبارات دينية. إذ إن عودة اليهود إلى بلدهم استهدفت تمكينهم من "تصحيح" رفضهم للمسيح ، وإفساح المجال، في أعقاب ذلك، لـ "التجلي" من جديد.[٣]

وفقاً لبحث جديد أعده داني غودوين، والذي سعى إلى تشخيص سبب مركزي وحاسم في صدور وعد بلفو، فإن "الوعد نبع من خلاف شديد داخل صفوف الحكومة البريطانية بين تيارين اختلفا في الرأي، عشية انتهاء الحرب العالمية الأولى، فيما يتعلق بمستقبل الإمبراطورية العثمانية. فقد سعى التيار الراديكالي من جهته إلى تقويض وتفكيك الإمبراطورية العثمانية وتعظيم سيطرة البريطانيين في الشرق الأوسط مكانها، فيما سعى التيار الاصلاحي إلى تجنّب ذلك. ويقول غودوين: لقد شخص وايزمان ببراعة، بكونه "زعيما صهونيا وسياسيا بريطانيا على حد سواء"، المصلحة الصهيونية المتماثلة مع موقف الرديكاليين، وبذلك لعب دورا مهما في النقاشات والخطوات التي جرت داخل أروقة الحكم في بريطانيا، والتي أدت إلى صدور وعد بلفور.[٤]

على أية حال، وعلى الرغم من أن الأسباب والظروف التي أدت إلى صدور وعد بلفور مثيرة للاهتمام، وكان لها أثر أيضا على ردود الفعل اتجاهه، إلا أن اهتمامنا هنا لا ينصب على وعد بلفور في حد ذاته، وإنما على عرض شتى ردود الفعل التي تلت صدوره، في الحيز اليهودي والصهيوني. فعلى الرغم من أنه من المألوف التطرق لـ "الوعد" كإنجاز صهيوني، وقد أسُتقبل حقا بارتياح شديد وساهم مساهمة كبرى في تطور المشروع

هذا الموقف ، الذي تناول وعد بلفور ليس كمنح ملكية على البلاد من قبل الإمبراطورية ، وإنما كمصادقة قانونية دولية على الحق التناخي المسبق، أضحى الموقف الصهيوني الرسمي، ففي البند الخامس من "وثيقة الاستقلال" تم التطرق إلى وعد بلفور، وذُكر بوضوح إنه منح نفاذا دوليا للعلاقة التاريخية التي كانت قائمة أصلا بين الشعب اليهودي وأرض إسرائيل . وبذلك فقد جرت محاولة جلية للتخلص من البعد الكولونيالي والامبريالي الذي كان من شأنه أن ينعكس في تمسك الصهيونية بوعد بلفور .

الصهيوني، إلا أنه أثار أيضا منذ اللحظة الأولى شكوكا ومخاوف وانتقادات، بل ومعارضة شديدة في صفوف أجزاء من العالم اليهودي والصهيوني.

تأييد ومخاوف

كما أسلفنا، فقد استندت رؤية هرتسل على التطلع نحو التعاون مع الدول العظمى كشرط ضروري لتوطيد وتجسيد المشروع الصهيوني. وعليه فقد كان وعد بلفور، كما قال دافيد بن غوريون، الذي كان في العام ١٩١٧ عضوا في حزب "بوعلي تسيون – عمال صهيون" ، "معجزة كبرى" لأنه برهن على أن مشروع هرتسل بدأ يتحقق بالفعل على أرض الواقع. مع ذلك ، وعلى الرغم من سرورهما، فقد ادرك كل من بن غوريون ووايزمان على حد سواء أن من شأن وعد بلفور، من ناحية الرواية الصهيونية، أن يُظهر الصهيونية في صورة حركة شُرعنت بقرار من إمبراطورية أجنبية. وفي هذا ما يمكنه أن يقوض الإدعاء المركزي الذي أُقيمت الصهيونية على أساسه، وهو الرابطة التاريخية و"الطبيعية" بأرض إسرائيل. ولعل ذلك هو السبب الذي دفع بن غوريون للتأكيد، بعد ثلاثة أسابيع من صدور وعد بلفور، بأنه وعلى الرغم من أهميته، إلا أنه لا "يعطي" للصهيونية الحق في الأرض وإنما "يعيدها " لهم. وعموماً، أوضح بن غوريون أن المشروع الصهيوني يتوقف على الهجرة اليهودية ، وليس على وعود دبلوماسية فقط ، إذ قال : "يتعين علينا إعادة الشعب إلى البلاد، فبعدما أعيد لنا الحق في البلاد ... فإن التاريخ لا ينتظر. انتظرت أرض إسرائيل غير يهودية ١٨٠٠ عام [...] وأرض إسرائيل التي وُعِدَ بها الشعب اليهودي لا تستطيع انتظار ثمانية عشر عاما دون يهود ". وشدد بن غوريون على أن الأوان قد حان "لطرح تجسيد الصهيونية على أجندة اليهود كافة، وربط خلق الوطن المتجدد بالمصير الشخصي لجموع اليهود."[٥]

من جهته، سعى وايزمان أيضا إلى عرض وعد بلفور كمكون واحد فقط في التاريخ اليهودي والنشاط الصهيوني. لذلك، وعلى أرضية السمة المركبة للعلاقة بين الدين والقومية في اليهودية والحركة الصهيونية، كتب وايزمان، الذي كان علمانيا سافرا في أنماط حياته، في رسالة وجهها إلى بلفور، بعد أسبوعين فقط من صدور "وعده"،[٦] إن من المناسب المقارنة بين وعد بلفور وبين وعد كورش، الملك الإيراني الذي سمح بعودة اليهود إلى بلدهم في عهد الهيكل الأول التناخي، وقدم بذلك خدمة لخطة إلهية. وبذلك ربط وايزمان بين النص التناخي المقتضب – وعد كورش الذي تضمن ٥٩ كلمة، وبين النص البريطاني، الذي تضمن ٧٨ كلمة فقط . وقد أصبحت المقارنة بين وعد كورش ووعد بلفور متبعة منذ ذلك الوقت لدى كثيرين من الصهيونيين العلمانيين.

هذا الموقف ، الذي تناول وعد بلفور ليس كمنح ملكية على البلاد من قبل الإمبراطورية ، وإنما كمصادقة قانونية دولية على الحق التناخي المسبق، أضحى الموقف الصهيوني الرسمي، ففي البند الخامس من "وثيقة الاستقلال" تم التطرق إلى وعد بلفور، وذُكر بوضوح إنه منح نفاذا دوليا للعلاقة التاريخية التي كانت قائمة أصلا بين الشعب اليهودي وأرض إسرائيل . وبذلك فقد جرت محاولة جلية للتخلص من البعد الكولونيالي والامبريالي الذي كان من شأنه أن ينعكس في تمسك الصهيونية بوعد بلفور .

ثمة تحفظ آخر من وعد بلفور نبع من أسباب عملية ، ومن خيبة الأمل من صيغته "الخجولة " في نظر الصهيونيين . فصيغة الوعد لم تحدد ما معنى مصطلح "وطن قومي" –فهل هو دولة ؟ أم حكم ذاتي ؟ – ولم تتعهد بالتعاون مع الهستدروت الصهيونية (لذلك عُنْوِنَت الرسالة إلى روتشيلد). كذلك لم تتضمن الصيغة تحديداً لمصطلحات عينيّة ملزمة، وإنما تضمنت مصطلحات مجردة. كان ثمة صهيونيون أصيبوا

وكتب وايزمان أنه أصيب بخيبة أمل من الصيغة النهائية قائلا: "... في الوقت الذي كان فيه المجلس الوزاري (البريطاني) المصغر منعقداً في جلسة جرى فيها التصديق على الصيغة النهائية، كنت أنا انتظر في الخارج ...وأظهر سايكس الوثيقة هاتفا نحوي: دكتور وايزمان، إنه مولود ذكر! أجل، في البداية لم ينل الابن إعجابي، فأنا لم أبتهل لهذا الفتى. لكنني كنت أعلم أننا في طريقنا إلى مسيرة طويلة. لقد دُشن أمامنا عهد جديد، مليء بعراقيل جديدة، ولكن بدون لحظات كبيرة.".

بخيبة أمل أيضاً نظراً لأن صيغة الوعد لم تحدد صراحة مسألة البقعة الجغرافية لـ "الوطن القومي" (عملياً ، لم تواجه الحركة الصهيونية مسألة الحدود المطلوبة سوى بعد مرور عامين فقط على صدور وعد بلفور ، في العام ١٩١٩).[٧]

هذا ما حصل حين قام وايزمان باطلاع أعضاء إدارة الهستدروت الصهيونية على التطورات التي سبقت صدور وعد بلفور ، فقد اصطدم حسب قوله بـ "شكوك وتساؤلات أكثر من التأييد الذي لاقاه "، بل وقيل أمامه بأنه "قدم تنازلات كبيرة جداً للحكومة البريطانية"، لدرجة أنه "غادر الحجرة دامعاً."[٨] وهكذا قوبل وعد بلفور من ناحية عملية بشعور من إضاعة الفرصة. وكتب وايزمان أنه أصيب بخيبة أمل من الصيغة النهائية قائلا: "... في الوقت الذي كان فيه المجلس الوزاري (البريطاني) المصغر منعقداً في جلسة جرى فيها التصديق على الصيغة النهائية ، كنت أنا انتظر في الخارج ...وأظهر سايكس الوثيقة هاتفا نحوي: دكتور وايزمان، إنه مولود ذكر! أجل، في البداية لم ينل الابن إعجابي، فأنا لم أبتهل لهذا الفتى. لكنني كنت أعلم أننا في طريقنا إلى مسيرة طويلة. لقد دُشن أمامنا عهد جديد، مليء بعراقيل جديدة، ولكن بدون لحظات كبيرة."[٩]

رأى مؤيدو الوعد فيه انجازا مهما، فقد جسّد شرعية طريق هرتسل، غير أنهم ظلوا قلقين لسببين رئيسيين: الأول هو حقيقة أن التصريح (الوعد) لم يضمن صراحة العمل من أجل قيام دولة يهودية في حدود واضحة. أما السبب الثاني فتمثّل بالخشية من أن يؤدي الارتهان بالوعد إلى إلحاق الضرر أو المس بالرواية الصهيونية التي أكدت الحق التاريخي والطبيعي لليهود في أرض إسرائيل/ فلسطين. لذلك حرص مؤيدو الوعد أيضا، ومن ضمنهم بن غوريون ووايزمان، اللذان مثّلا التيار المركزي في الصهيونية في تلك السنوات، على عرضه بشكل مرتبط بوعد كورش التناخي، أو كإقرار دبلوماسي حديث بالبعد القومي، الإقليمي في التاريخ اليهودي.

بالنسبة للمعسكر الديني القومي، كانت لوعد بلفور قيمة مهمة بشكل خاص، ذلك لأنه ساعد أعضاء هذا المعسكر في مواجهة إدعاء المتدينين "الحريديين" ،الذين عارضوا الصهيونية باسم وجهة النظر المعبر عنها في التلمود، والذي حظر على اليهود المخاطرة و"التمرد على أمم العالم" في إطار "الأسابيع الثلاثة" التي التزموا بها. وقد ادعت أوساط المعسكر الديني القومي، في أعقاب وعد بلفور، بأن النشاط الصهيوني لا يناقض التلمود ، ذلك لأنه تم الحصول الآن على غطاء دولي رسمي للحزم اليهودي الحديث المتجسد في الصهيونية. مع ذلك، أدى تأييدهم لوعد بلفور إلى زج زعماء المعسكر الديني القومي في مشكلة تتعلق بالرواية. ونظرا لأن الحركة الصهيونية رأت في الوعد، من خلال اتصالاتها الدبلوماسية، مسوغا قانونيا – سياسيا لتكريس المطالبة بوطن قومي في أرض إسرائيل،[١٠] فقد خشي المتدينون القوميون من إعطاء مغزى أو أهمية مبالغ بها لوعد بلفور، ذلك لأن الاعتماد عليه كمبرر للصهيونية كان من شأنه إقصاء الرابطة الثيولوجية بأرض إسرائيل. وقد تجلت محاولة السير على حبل رفيع، أو التعاطي بحذر شديد مع وعد بلفور، في الكلمة التي ألقاها الحاخام الأكبر الأشكنازي، إسحق هرتسوغ ، أثناء الاحتفالات التي جرت بمناسبة صدور الوعد، فقد أكد الحاخام هرتسوغ قائلا "نحن نستعين بوعد بلفور، لكننا لن نبدأ به، فبدايتنا تكمن في الوعد الذي أعطاه الله لأبينا إبراهيم قبل أكثر من ثلاثين قرنا. سوف يقوم العالم من جديد على أسس الثقافة ونصرة الحقيقة والسلام التي أرسيت قبل ثلاثة آلاف عام. لن تستطيع الأمم تجاهل حقنا في أرض إسرائيل."[١١]

بالإضافة إلى "اليهود المندمجين" ، أبدى يهود متدينون متزمتون أيضا معارضتهم لوعد بلفور، وذلك لأنهم رفضوا الصهيونية كحركة تسعى إلى اقتلاع الدين كمكوِّن مركزي في اليهودية، ولأنهم انتظروا، حسب عقيدتهم، أيام المسيح التي سيقود بها الله أبناء شعبه ليعودوا إلى وطنهم .

المعارضون : "يهود مندمجون" ومتدينون متزمتون (حريديين)

يمكن ايجاد أبرز المعارضين لوعد بلفور في صفوف من أطلقت عليهم التسمية "يهود مندمجون"، أي اليهود الذين ظلوا غير مكترثين أو معارضين للفكرة الصهيونية، والذين آثروا الاندماج في المجتمعات الأوروبية والتعاطي مع اليهود كإطار مجتمعي طائفي – ديني، وليس كإطار قومي. وقد اعتقد الكثيرون منهم، لا سيّما في بريطانيا وكذلك في بقية أنحاء العالم الغربي، أن من الأفضل لليهود العمل من أجل مساواة كاملة في الحقوق، وإشراكهم في النشاطات الاقتصادية والمؤسسية في الدول التي عاشوا فيها، وذلك عوضا عن العمل من أجل الصهيونية. على هذه الأرضية، فقد نبعت معارضتهم لوعد بلفور من خشية مزدوجة: الأولى تكمن في أنه وفي أعقاب صدور وعد بلفور الذي يعترف باليهودية كقومية، وبالحركة الصهيونية كممثل للقومية اليهودية الحديثة، فإن ذلك يمكن أن يثير شبهات بولاء مزدوج. وعلى سبيل المثال فقد حذّر وزير شؤون الهند في حكومة بريطانيا، ادوين مونتغيو، أمام لويد جورج قائلا: "إذا أصدرت تصريحا أعلنت فيه عن أرض إسرائيل كوطن قومي لليهود ، فسوف تسأل كل منظمة وصحيفة لاساميتين، ما الذي يعطي لشخص بريطاني– يهودي، لا تعدو مكانته مكانة مواطن متجنس، الحق في تولي أو إشغال منصب مركزي في حكومة الإمبراطورية البريطانية ...؟ إن البلد الذي عملت من أجله ... انجلترا، البلد الذي حاربت عائلتي من أجله ، يقول لي إن وطني القومي ...هو أرض إسرائيل."[١٢]

بالإضافة إلى "اليهود المندمجين" ، أبدى يهود متدينون متزمتون أيضا معارضتهم لوعد بلفور، وذلك لأنهم رفضوا الصهيونية كحركة تسعى إلى اقتلاع الدين كمكوِّن مركزي في اليهودية، ولأنهم انتظروا، حسب عقيدتهم، أيام المسيح التي سيقود بها الله أبناء شعبه ليعودوا إلى وطنهم .

وعد بلفور والامبريالية

إذا كنا قد تناولنا حتى الآن التحفظات والمواقف المعارضة لوعد بلفور لأسباب عملية، أي نتيجة خيبة الأمل من خلو صيغته من تعهدات والتزامات صريحة، ونظرا للخشية من تكريس الحق على أرض إسرائيل بدعم وتأييد من جهة خارجية، فسوف نتطرق الآن لرافضي صيغة الوعد بسبب الرابطة التي أقامها بين الصهيونية وبين الكولونيالية والامبريالية .

أحد البارزين في توجهه المعارض هذا، هو هاري ساكر، صهيوني بريطاني، عمل في البداية مع وايزمان في الاتصالات مع الحكومة البريطانية من أجل الحصول على " التصريح/ الوعد"، لكنه لاحقا أعاد النظر في موقفه. اعتقد ساكر بأن النتيجة تربط "الصهيونية بصورة لا فكاك منها مع السياسة البريطانية"، وأن وايزمان وناحوم سوكولوف "يجازفان بتفضيل الامبريالية البريطانية على الصهيونية." ولخص ساكر ادعاءاته قائلا: "لا يجوز للحركة الصهيونية المراهنة فقط على بريطانيا، وأنه "يتعين على الصهيونيين من ناحية علنية، الدعوة إلى صهيونية نقية خالصة والنأي بأنفسهم عن كل القوى العظمى."[١٣] ومن الجدير التأكيد هنا على أن ساكر تحفظ في المرحلة الأولى إزاء تماهي الصهيونيين الجلي مع الامبراطورية البريطانية لاعتبارات براغماتية وليس أخلاقية، واعتقد أن الصهيونية تقيد نفسها بمصالح دولة كبرى واحدة، وبذلك تقلص إمكانياتها وخياراتها المستقبلية. وقد رأى ساكر، طوال الوقت الذي كانت فيه الحرب العالمية الأولى مندلعة، أن الصهيونية يمكن أن تجني جدوى أكبر من السعي أيضا إلى ابرام اتفاق مع تركيا.[١٤]

مع ذلك، فقد عاد وأكد فيما بعد، على وجود اعتبار أخلاقي أيضا ، يسعى للنأي عن العالم الامبريالي، وشدد قائلا "إنني أرى خطراً في أن نتلوث نحن الصهيونيين أيضا بالامبريالية في الوقت الذي أخذ فيه باقي العالم يتنصل منها".[١٥]

في المقابل، لوحظ تحفظ تام من وعد بلفور، بسبب سياقه الكولونيالي، في صفوف اتباع "حلف السلام" الذين اعتبروا أنفسهم صهيونيين، لكنهم تطلعوا إلى نموذج ثنائي القومية. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن أحد أشد المنتقدين لبن غوريون والإدارة الصهيونية، كان غرشوم شالوم (١٨٩٧-١٩٨٢) الذي اعتقد أن ضعف الصهيونية الأخلاقي يكمن في تجاهلها لتطلعات الفلسطينيين الوطنية المشروعة، واعتمادها على الكولونيالية الامبريالية من أجل تحقيق تطلعها نحو التحرر القومي.

كذلك كان وايزمان نفسه أيضا ، في أثناء الاتصالات لاستصدار "الوعد" ، مدركا لخطورة التماثل الصهيوني مع الامبريالية . فقد كتب في الثاني من حزيران ١٩١٧ ، في رسالة إلى الصهيونيين في روسيا تهدف إلى تجنيدهم في الجهود الرامية لدفع فكرة الانتداب البريطاني (على فلسطين) قائلا : "نحن نخشى، نتيجة المزاج العام السائد حاليا في روسيا، أنكم قد ترون في خطته مؤامرة من جانب امبريالية بريطانية"، غير أنه أكد مع ذلك أن الاشتباه بوجود ارتباط بين الصهيونية والامبريالية يشكل "ظلما كبيرا" ، نظرا لأن "انجلترا لا تلهث وراء أرض إسرائيل. إن أهمية أرض إسرائيل بالنسبة لها مرتبطة فقط بمدى أن نكون فيها نحن أقوياء. ومن هنا فإنه لا يمكن لنا أن نحصل على الحد الأقصى سوى بواسطة انجلترا."[١٦] بمعنى أن مسألة تماثل الصهيونية مع الامبريالية لم تكن من وجهة نظر وايزمان مسألة مبدئية أو أخلاقية، وإنما مسألة تكتيكية. صحيح أن الصهيونية هي حركة لها حق أخلاقي في "أرض إسرائيل"، غير أن الظروف تقتضي منها الاستعانة بإمبراطورية، واستغلال حقيقة أن المعسكر الراديكالي في الحكم البريطاني، والذي ساند إيجاد وتحقيق نفوذ بريطاني في الشرق الأوسط، كان يحتاج للصهيونية من أجل تجسيد التفويض أو الانتداب. أي أن علاقة الصهيونية بالاستعمار الكولونيالي والامبريالية كانت، من وجهة نظر وايزمان، علاقة تكاملية فقط .

في المقابل، لوحظ تحفظ تام من وعد بلفور، بسبب سياقه الكولونيالي، في صفوف اتباع "حلف السلام" الذين اعتبروا أنفسهم صهيونيين، لكنهم تطلعوا إلى نموذج ثنائي القومية. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن أحد أشد المنتقدين لبن غوريون والإدارة الصهيونية، كان غرشوم شالوم (١٨٩٧–١٩٨٢) الذي اعتقد أن ضعف الصهيونية الأخلاقي يكمن في تجاهلها لتطلعات الفلسطينيين الوطنية المشروعة، واعتمادها على الكولونيالية الامبريالية من أجل تحقيق تطلعها نحو التحرر القومي؛ وبحسب قوله : "لقد رأت الصهيونية نجاحها في دسائس الحرب ... وفي تحويل الانتداب إلى انتصار ... ولقد أضحى هذا الانتصار في غير صالحنا ... كثيرون من الاشتراكيين في معسكرنا غضبوا جدا إزاء حديثنا عن الامبريالية التي كرسنا أنفسنا من أجلها وأصبحنا رهينة لديها في خاتم وعد بلفور."[١٧] وادعى شالوم أن بن غوريون يتصرف برياء حين يعارض، باسم الاشتراكية، الامبريالية في الشرق ، لكنه لا يفعل ذلك فيما يتعلق بفلسطين.[١٨] ورأى هنز كوهن (١٨٩١–١٩٧١) ، وهو أيضا من رجالات "حلف السلام"، أنه يتعين على الصهيونيين التعاون مع الفلسطينيين وليس مع البريطانيين ، في كفاحهم من أجل التحرر الوطني، ذلك لأن اليهود أيضا هم "أصلانيون" وليسوا مبعوثين للإمبراطورية، معتبرا أن المسار الصحيح للتاريخ الصهيوني يجب أن يكون من الغرب إلى الشرق وليس العكس.[١٩]

ردة فعل اليمين الصهيوني : بين التعاطف التام والمعارضة المبدئية.

انقسمت الآراء داخل التيار الإصلاحي فيما يتعلق بالموقف من وعد بلفور، ففي الوقت الذي أيد فيه مؤسس الحزب الاصلاحي زئيف جابوتنسكي بشدة جهود وايزمان ومساعيه للحصول على "التصريح – الوعد"،[٢٠] ورأى فيه إنجازا كبيرا، وإعطاء شرعية قانونية دولية للحق الصهيوني في البلاد، فقد ظهر في صفوف "ليحي"، المنظمة السرية التي انبثقت عن منظمة "إتسل" الإصلاحية، توجه مختلف تماما، يرفض "الوعد" كتعبير كولونيالي يعيب التطلع الأصلي نحو الاستقلال والحرية. فبعد مرور قرابة عام على صدور وعد بلفور كتب جابوتنسكي بغضب في رسالة إلى وايزمان، أنه

ويجدر التأكيد هنا على أن تأييد جابوتنسكي وجود الرابطة أو الصلة مع بريطانيا كقوة إضافية للمشروع الصهيوني، نبع بالذات من إدراكه، كما أوضح في مقاله المذكور، بأن رفض العرب للصهيونية ومقاومتهم لها، يُعتبر أمرا طبيعيا، مبررا وأخلاقيا من وجهة نظرهم، بل ويتلاءم مع الأحداث والتطورات التاريخية في كل ما يتعلق بالصراع بين السكان الأصليين والمستوطنين.

وبسبب حقيقة أن البريطانيين لا يعملون بموجب تعهدهم فـ"إنهم (أي العرب) أخذوا يؤمنون بأن وعد بلفور يُعتبر عمليا لاغيا وملغيا، وأن القوى العظمى ستكون مسرورة فقط ومدينة بالشكر إذا ما أدت أحداث محلية إلى إرغامها على إلغاء الوعد رسميا".[٢١]

لقد نبعت أهمية الوعد في نظر جابوتنسكي من أسباب شتى. يكمن أحدها في تقديره أن الصراع بين الحركتين القوميتين، اللتين تعتبران نفسيهما محقتين، لا يمكن له أن يُحسم فيما بينهما وإنما بمساعدة قوة خارجية. وقد أكد جابوتنسكي في مقاله الشهير "الجدار الحديدي"، من العام ١٩٢٣ ، على أن "قيمة وعد بلفور" تكمن في أن "قوة غير محلية أخذت على عاتقها تعهدا بأن تخلق في البلاد ظروف إدارة وأمن يمكن لها الحيلولة دون قيام السكان المحليين بأي محاولة لعرقلة جهودنا، حتى لو فكروا القيام بذلك"، وأضاف إنه لا يمكن للمشروع الصهيوني أن يتطور سوى "برعاية قوة غير مرتبطة أو مرهونة بالسكان المحليين، وخلف جدار حديدي لا يمكن للسكان المحليين اختراقه."[٢٢]

وفي هذا السياق، فقد فضل جابوتنسكي (الكتيبة العبرية)، وهي قوة مؤلفة من جنود يهود عملت في إطار الجيش البريطاني، على منظمة "الهاغاناه"، التي (أي الكتيبة العبرية) أُقيمت لتكون خاضعة فقط لإمرة مؤسسات "اليشوف" (مجتمع الاستيطان اليهودي في فلسطين قبل العام ١٩٤٨). وكتب جابوتنسكي قائلا: "سوف يشكل الجنود اليهود قوة إذا ما كانوا ينتمون للجيش البريطاني ويمثلون القوة البريطانية التي تقف خلفهم. وإذا لم يكونوا في عداد الجيش البريطاني فإنني لا أثق بهم."[٢٣]

ويجدر التأكيد هنا على أن تأييد جابوتنسكي وجود الرابطة أو الصلة مع بريطانيا كقوة إضافية للمشروع الصهيوني، نبع بالذات من إدراكه، كما أوضح في مقاله المذكور، بأن رفض العرب للصهيونية ومقاومتهم لها، يُعتبر أمرا طبيعيا، مبررا وأخلاقيا

جابوتنسكي.

من وجهة نظرهم، بل ويتلاءم مع الأحداث والتطورات التاريخية في كل ما يتعلق بالصراع بين السكان الأصليين والمستوطنين. ولكن نظرا لأن الصهيونية تشكل أيضا مطلبا أخلاقيا ومشروعا أكثر، ولأن الفلسطينيين يعتبرون أنفسهم جزءا من الأمة العربية التي يمكن لها استيعابهم في الدول العربية، بينما يقف اليهود معدومين من كل شيء.. وعليه – وبالمقارنة مع الفلسطيني "الشبعان"، فإنه يتعين إعطاء أفضلية لليهودي "الجائع" – فإنه ما من سبيل أمام الصهيونية سوى الاستعداد لصراع عنيف، وإقامة جدار حديدي،

يُفضل أن يُدار برعاية بريطانية، إلى أن يحل وقت التسوية. غير أن جابوتنسكي مضى شوطا أبعد حين أعطى أهمية لوعد بلفور، إذ أيده نظرا لأنه (أي وعد بلفور) يشير إلى الرابطة الثقافية بين الصهيونية وبين أوروبا. وهكذا، وفي الوقت الذي شرع فيه وايزمان نفسه بمرور السنوات "بإعطاء وزن متزايد للتناقض بين الامبريالية البريطانية وبين تجسيد الصهيونية... "٢٤ ، فقد اقترح جابوتنسكي ، حتى وفاته ، إقامة الدولة اليهودية في إطار الامبراطورية البريطانية، إذ كتب قائلا: "بالنسبة لي فإن أرض إسرائيل يهودية بمكانة كنتاكي هي تعبير كاف للقومية. فقد تكون هذه شيئا يشبه كنتاكي في إطار الإمبراطورية البريطانية أو في إطار مجتمع متعدد القوميات، ذي مستوى ثقافيا ملائما، أو ببساطة في إطار عصبة أمم حقيقية، بروح ماتزيني. سيكون كل ذلك كافيا بشرط واحد، وهو أن تكون أرض إسرائيل ذات أغلبية يهودية".[٢٥] ويعود السبب في ذلك إلى وجهة نظر جابوتنسكي الذي أضاف قائلا "فمن ناحية ثقافية، [نحن أوروبيين]، بمعنى أننا لسنا جزءا من الثقافة القومية للحيز الجغرافي الذي يوجد البلد فيه."[٢٦]

وبهذا المعنى فإن وعد بلفور لم يكن بالنسبة لجابوتنسكي بمثابة مكون سياسي وحسب، وإنما كان أيضا تعبيرا عن الهوية الثقافية المشتركة لليهود والأوروبيين، وهي هوية تفصل بينهم وبين العرب.

وقد وقع انشقاق في صفوف أعضاء منظمة "إتسل" السرية ،التي أُقيمت في العام ١٩٣١ ، وعمل أفرادها في إطار علاقة ارتباط بجابوتنسكي والحزب الاصلاحي، وذلك على خلفية اندلاع الحرب العالمية الثانية. وفي الوقت الذي أدت فيه خيبة الأمل من سياسة البريطانيين في السنوات التالية لصدور وعد بلفور، إلى دفع منظمة "إتسل" للعمل ضدهم (أي البريطانيين)، فقد أدت حقيقة أن البريطانيين عملوا، في ضوء الحرب، ضد العدو الرئيسي للشعب اليهودي في أوروبا، المتمثل بالنازيين، إلى جعل جابوتنسكي يصدر أوامر لأعضاء المنظمة بالتوقف عن نشاطهم وعملياتهم ضد البريطانيين طالما كانت الحرب جارية. غير أن أعضاء منظمة "إتسل" لم يتفقوا جميعا حول هذا الموقف. فبعد وفاة جابوتنسكي ، في شهر آب ١٩٤٠، انسحب من المنظمة عدد من أعضائها ليقيموا منظمة "ليحي" (اختصار لـ: "محاربون من أجل حرية إسرائيل").

اعتقد أعضاء "ليحي" أنه طالما استمر الانتداب البريطاني، بموجب "الكتاب الأبيض"، في تقييد، الهجرة إلى البلاد ووضع عراقيل أمام تطور "اليشوف" اليهودي ، فإنه لا مفر من العمل ضد البريطانيين ، بمعزل عما يحدث في أوروبا. وعلى الرغم من أن الكثيرين من أفراد منظمة "ليحي" كانوا إصلاحيين في أصولهم السياسية، فقد تبلورت داخل المنظمة وجهة نظر مختلفة

اللورد موين.

عن وجهة النظر التي انتهجها جابوتنسكي، وهي وجهة نظر رأت في النضال اليهودي من أجل الاستقلال السياسي، فصلا في صراع عالمي معاد للامبريالية، يُناضل فيه السكان الأصليون ضد محتلين ومستعمرين. بناء على ذلك، رأى اعضاء "ليحي" في البريطانيين أعداء للصهيونية، بل وادعى بعضهم أن الصراع بين اليهود والفلسطينيين هو أيضا إفراز للسلطة الإمبريالية، التي تميل إلى إثارة النزاعات بين المجموعتين المنتميتين بصورة طبيعية إلى البلد ذاته. وقد برز تعبير عن وجهة النظر هذه أثناء محاكمة إلياهو بيت – تسوري وإلياهو حكيم، عضوا "ليحي" اللذان قاما في صيف العام ١٩٤٣ باغتيال وزير المستعمرات البريطاني اللورد موين في القاهرة، ففي أثناء تلك المحاكمة عبَّر عضوا "ليحي" المذكوران، عن موقف مفاجئ حين رفضا تعريفهما كـ "صهيونيين" وفضَّلا وصفهما كـ "إسرائيليين". من وجهة نظرهما فإن الصهيونية تكافح باسم الشعب اليهودي بأسره، وقد انبثقت في اعقاب ظهور اللا سامية، في حين يُكافح "الإسرائيليون" من أجل حريتهم في بلدهم، بمعزل عن القصة اليهودية. وقد أعلن بيت – تسوري صراحة بأنه يرفض وعد بلفور، بقوله: "نحن لا نُقاتل من أجل وجود وعد بلفور، ولا من أجل وطن قومي بموجب انتداب أو بغير انتداب. نحن نقاتل من أجل مبدأ جوهري هو: الحرية."[٢٧]

هذا الموقف الذي رأى في وعد بلفور تعبيرا للاعوجاج الكولونيالي، الذي يسم الموقف الصهيوني، والذي فضل وصف الرابطة بالبلاد ("أرض إسرائيل")، كتطلع طبيعي لدى أبناء الوطن نحو الحرية والاستقلال، وسم فيما بعد أيضا أعضاء "الحركة الكنعانية"، التي تبلورت في أربعينيات القرن الماضي، والتي اجتذبت الكثيرين من أبناء الشبيبة اليهود. وتعتبر الرواية "الكنعانية" مركبة، ولا يتسع المجال للتحدث عنها، غير أنها أقيمت في الأساس استنادا على التمييز بين يهود البلاد ويهود العالم، انطلاقا من التطلع نحو

على الرغم من الأهمية الهائلة لوعد بلفور في تطور المشروع الصهيوني، ومظاهر الانفعال والترحيب التي قوبل بها صدوره، إلا أن ردود الفعل تجاهه لم تكن أحادية البعد. ففيما عدا الجمهور اليهودي غير الصهيوني، والذي تخوف من إمكانية أن يضر "الوعد" بعمليات ذوبان اليهود في دول الغرب، والجمهور الديني – الحريدي، الذي رفض وعد بلفور، وذلك لأنه رفض مبدئيا المشروع الصهيوني القومي العلماني، فقد أثار ، مخاوف وشكوكا في صفوف الصهيونيين أيضا، اللذين أيدوا صدوره.

اقامة دولة تعود لسكانها وليس لأبناء الشعب اليهودي برمته. وقد احتوت الحركة الكنعانية هذه في المحصلة على تيارين ، إذ سعى التيار المعتدل نحو الاندماج في "الحيز السامي" والتعاون مع السكان العرب، وذلك من أجل خلق حيز شرق أوسطي مشترك، منفصل عن يهود العالم، وبروح الثقافة الكنعانية المشتركة التي كانت سائدة في البلاد قبل عهد اليهودية التوراتية. هذا فيما سعى التيار الراديكالي إلى فرض "هوية كنعانية عصرية" على الفلسطينيين، وهدد بطردهم من البلاد إذا رفضوا ذلك، ذلك لأن هذا التيار لم يرفض "اليهودية" فحسب، بل ورفض أيضا "القومية العربية" كظاهرة تاريخية مصطنعة.

وقد ادعى اوري أفنيري ، الذي مثل التيار المعتدل في الحركة الكنعانية، حين كان عضوا في الكنيست في الستينيات، أن الرابطة الصهيونية بوعد بلفور تكشف الخطأ الأساسي للصهيونية، ذلك لأنها أشارت إلى ميل الصهيونيين للتحالف مع امبراطورية أجنبية عوضا عن التطلع إلى التحالف مع سكان البلاد الأصليين.[٢٨]

تلخيص

على الرغم من الأهمية الهائلة لوعد بلفور في تطور المشروع الصهيوني، ومظاهر الانفعال والترحيب التي قوبل بها صدوره، إلا أن ردود الفعل تجاهه لم تكن أحادية البعد. ففيما عدا الجمهور اليهودي غير الصهيوني، والذي تخوف من إمكانية أن يضر "الوعد" بعمليات ذوبان اليهود في دول الغرب، والجمهور الديني – الحريدي، الذي رفض وعد بلفور، وذلك لأنه رفض مبدئيا المشروع الصهيوني القومي العلماني، فقد أثار ، مخاوف وشكوكا في صفوف الصهيونيين أيضا، اللذين أيدوا صدوره. وقد نبع التحفظ في المقام الأول تجاه وعد بلفور ذاته من دوافع عملية، فقد اعتقد كل من وايزمان وبن غوريون بأن صيغة وعد بلفور كانت دون المستوى مقارنة بالتطلع الصهيوني. أما السبب الثاني فقد ارتبط بمسألة موقع وعد بلفور ومغزاه على امتداد الوجود التاريخي للشعب اليهودي والمشروع الصهيوني، اللذين كُرِّسا نصا في الرابطة التاريخية والطبيعية للشعب في وطنه. لقد كان من شأن استخدام وعد بلفور كتعبيرعن حقوق اليهود في البلاد أن يظهر الحركة الصهيونية كما لو أنها تستمد حقوقها من قوة أجنبية. لذلك فقد أكد أيضا أشد مؤيدي وعد بلفور حماسا بأنه يُشكل فقط إقراراً دوليا بحقوق تاريخية طبيعية، واقترح كثيرون – ومن ضمنهم علمانيون – اعتباره استمرارا لوعد كورش، ملك ايران، الذي سمح لليهود بالعودة إلى بلدهم من بابل في عهد التناخ، ومن خلال ذلك دمج وعد بلفور في الرواية اليهودية الشاملة. لقد وسم التخوف من حدوث شرخ في التواصل التاريخي اليهودي، المعسكر الديني – القومي أيضا، والذي حرص على التأكيد بأن الوعد لا يعدو كونه حدثا سياسيا منفصلا، وأن الحق في البلاد يكمن في الوعد الإلهي لأبناء الشعب اليهودي.

في المقابل فقد استند زعيم اليمين الصهيوني بالذات، زئيف جابوتنسكي، على وعد بلفور كإثبات يبرر إعطاء أفضلية لليهود على العرب / الفلسطينيين، فيما يتعلق بالصراع على "أرض إسرائيل". ليس هذا فحسب، فقد رأى جابوتنسكي في الوعد تعبيرا لهوية ثقافية أوروبية مشتركة لليهود والبريطانيين، وهي ثقافة تتفوق في قيمها، حسب رأيه، على الثقافة العربية. كذلك رأى في الوعد إتاحة إمكانية لإقامة الدولة اليهودية ارتباطا بالإمبراطورية البريطانية. يشار في هذا السياق إلى أن قسما من أتباع جابوتنسكي الأصليين في الحركة الإصلاحية، هم الذين طوروا بالذات، وجهة النظر الكنعانية التي تركت تأثيرها أيضا على

قسم من رجالات وأتباع منظمة "ليحي"، التي نادت بالفصل بين يهود العالم وبين يهود "أرض إسرائيل"، الذين يُكافحون من أجل حقهم بالحرية ضد المحتل البريطاني الاستعماري، جنبا إلى جنب مع عرب البلاد وليس بالضرورة ضدهم. على هذه الأرضية رفض هؤلاء الاعتماد على وعد بلفور الذي عبر في نظرهم عن الرابطة الصهيونية بالامبريالية والاستعمار.

على الجانب الآخر، الجانب اليساري في الخريطة الصهيونية، أبدى أعضاء "حلف السلام" وأنصارهم، بدورهم أيضا، تحفظهم على وعد بلفور، ذلك لأنه أعطى أفضلية للتطلع القومي اليهودي، في الوقت الذي يمكن فيه للصهيونية، حسب قولهم، أن تبرر نفسها أخلاقيا وعمليا فقط إذا ما أدركت ضرورة العمل من أجل صيغة ثنائية القومية، بشكل مشترك مع الفلسطينيين.

أخيرا من الجدير بنا أن نضيف هنا، أن البريطانيين أصدروا، منذ وعد بلفور عام ١٩١٧، "الكتب البيضاء"، التي فرضوا فيها قيودا على هجرة اليهود إلى البلاد (فلسطين) ووضعوا مصاعب وعراقيل أمام تطور "اليشوف" اليهودي، الأمر الذي دفع عددا كبيرا من أعضاء الحركة الصهيونية إلى تصوير وعد بلفور كإثبات على تراجع البريطانيين بالذات عن نيتهم الأصلية.

بناء على ذلك أخذت الاحتفالات المنَظَّمة، التي جرت في عشرينيات القرن الماضي، إحياءً للذكرى السنوية لصدور وعد بلفور، تتقلص شيئا فشيئا إلى أن فقدت مكانتها، ولم يعد هناك حاليا سوى إسرائيليين قلائل يولون لوعد بلفور الأهمية التي اكتسبها فيما يتعلق بتطور المشروع الصهيوني والنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني على حد سواء.

(ترجمه عن العبرية: سعيد عياش)

الهوامش

١ فيما يلي صيغة التصريح / الوعد التي كتبت بإسم وزير الخارجية آرثر بلفور، وعنونت إلى اللورد روتشيلد:

"عزيزي اللورد روتشيلد

.... ان حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف الى تاسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل قصارى جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يكون مفهوما بشكل واضح أنه لن يؤتى بعمل من شأنه ان ينتقص الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي التي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى. وسأكون ممتنا اذا أحطتم اتحاد الهيئات (الهستدروت) الصهيونية علما بهذا التصريح".

٢ افتتاحية صحيفة "هتسفيرا" ٢٩-١١-١٩١٧.

٣ "بربارا توخمان" التوراة والسيف" زمورا بيتان: تل ابيب، ١٩٨٧، ص١٥٧-١٥٨.

٤ داني غوتوين، "العوامل التي أدت الى صدور وعد بلفور: حاييم وايزمان، الحركة الصهيونية والإمبريالية البريطانية"، إسرائيل- مجلة لبحث الصهيونية ودولة إسرائيل: التاريخ، الثقافة والمجتمع"(٢٤) ٢٠١٦ص٦٣-١٤٣.

٥ دافيد بن غوريون، دولة إسرائيل المتجددة، أ، عام عوفيد: تل أبيب ١٩٦٩، ص٥٢-٥٣.

٦ "حايم وايزمان إلى بلفور"،١٩ تشرين الثاني ١٩١٧". داخل : دفورا برزيلي (محررة) "رسائل حاييم وايزمان" ح، مؤسسة بياليك : القدس، ١٩٧٧ ص٤١.

٧ من ناحية عملية فقد ولدت الفكرة الصهيونية، دون تطرق إلى حدود واضحة. في فترة حركة " محبة صهيون" تم الاكتفاء بالتسمية المُتَضَمِّنة "أرض إسرائيل"، وفي بعض الأحيان كانت سوريا أيضا جزء من البقعة الجغرافية العتيدة. كذلك لم يجر في الكونغرس (المؤتمر) الصهيوني الأول تعيين الحدود المرغوبة. المرة الأولى التي قدمت فيها الحركة الصهيونية خريطة ملموسة جاءت في "مذكرة الهستدروت الصهيونية في موضوع أرض إسرائيل" والتي قدمت إلى حكومة الانتداب في ٣ شباط ١٩١٩. أنظر: آفي شيلون، "مفهوم بن غوريون للحدود "، تسيون، ف ج، ٢٠١٥، ص٤١٠ .

8 Jon Kimche, The Unromantics: The Great Powers and the Balfour Declaration, London, 1968, p 40

٩ حاييم وايزمان "القول والفعل". شوكن: تل أبيب والقدس، ١٩٥٢ ص٢٠٨-٢٠٩

١٠ اليعازار شافيد "الوطن وأرض الميعاد". عام عوفيد: تل أبيب ١٩٩٧،ص٢٠٦

١١ "احتفالات الثاني من تشرين الثاني - في القدس". هآرتس،٣/١١/١٩٤٢.

١٢ ليونارد شتاين "أساس لدولة إسرائيل: ولادة وعد بلفور". شوكن: تل أبيب والقدس، ص٤١٧.

13 Jonathan Schneer, The Balfour Declaration: The Origins of the Arab-Israeli Conflict, New York, 2010, pp 206, 271

١٤ داني غوتوين "أسباب صدور وعد بلفور: حاييم وايزمان الحركة الصهيونية والحركة البريطانية". إسرائيل - مجلة لبحث الصهيونية ودولة إسرائيل: التاريخ والثقافة والمجتمع. (٢٤-٢٠١٦) ص١٤٠

١٥ شموئيل تولكوفيسكي "يوميات صهيونية سياسية: قبل وبعد وعد بلفور". المكتبة الصهيونية:القدس ص١٣٩-١٤٢

١٦ دفورا برزيلي (محررة) رسائل حاييم وايزمان، ز مؤسسة بياليك: القدس ، ١٩٧٧، ص٤٤٧

١٧ غرشوم شالوم "شيء آخر: فصول في التراث والنهضة"، تل أبيب: عن عام عوفيد، ص٨١-٨٢

١٨ المصدر السابق

١٩ هنز كوهين "بعض الملاحظات حول مسائل دستورية الانتداب في أرض إسرائيل". تطلعاتنا بـ(٢)١٩٣١،ص٤٧-٥٠.

٢٠ يوسف شختمان "زئيف جابوتنسكي"، معهد جابوتنسكي: تل أبيب ١٩٥٦ ص٤٤٣ - ٤٥٦.

٢١ زئيف جابوتنسكي إلى حاييم وايزمان. ٢٨-١١-١٩١٨ ،رسالة ٢٧٩١ ،ملف أ (١)، آرشيف معهد جابوتنسكي.

٢٢ زئيف جابوتنسكي " عن الجدار الحديدي"، في الطريق الى الدولة، معهد زئيف جابوتنسكي. تل أبيب١٩٥٣، ص٤٤٣ -٤٥٦

٢٣ يوسف شختمان "زئيف جابوتنسكي" معهد زئيف جابوتنسكي: تل أبيب ١٩٥٦ ص٢٢٦.

٢٤ داني جوتوين: "أسباب صدور وعد بلفور: حاييم وايزمان، الحركة الصهيونية والإمبريالية البريطانية". يسرائيل - مجلة لبحث الصهيونية ودولة إسرائيل: التاريخ، الثقافة والمجتمع" ٢٤، ٢٠١٦ ،ص١٤٢.

٢٥ زئيف جابوتنسكي، رسائل (د)معهد جابوتنسكي: تل أبيب ١٩٩٨ ،ص٢٢٦

٢٦ جابوتنسكي، رسائل،معهد جابوتنسكي: تل أبيب ١٩٩٨ ،ص٢٨٦.

٢٧ يسرائيل اورن: موت الى موت وايدلوجيا- لماذا وافق المدانون من أعضاء منظمتي "إتسل" و"ليحي" على الصعود إلى المشنقة، وزارة الدفاع، ٢٠٠٢، ص١٦٦.

٢٨ مقتبس لدى ايلي فودا، اختلاف داخل تظاهرة وحدة: احتفالات اليوبيل الذهبي لصدور وعد بلفور (١٩٦٧) في اسرائيل" يسرائيل(١٧) ٢٠١٠ ص٨٦.

خالد عنبتاوي*

وعد بلفور
الصهيونية والإمبريالية-عن تشابكهما الجدليّ وأثره المتبادل

مقدمة

لا نبالغ إن قلنا إن التحليلات التي تناولت وعد بلفور (وما حوله وبينه)، من المنظور الفلسطيني على الأقل، لا تتناسب وحجم الحديث المتكرر حول أهميته، أو بالأحرى خطورته ومفصليّته في المسألة العربية والفلسطينية. فتجد الحديث، تارة، يتكرر حول اعتباره مرآة عكست الأطماع الإمبريالية في المنطقة بصفة عامة دون إخضاعها للتحليل المنطقي السليم، وتارة أخرى، تطفو على السطح تحليلات تؤسطر من مكانة اللوبي الصهيوني وسيطرته على مفاصل الاقتصاد وتشابكه في السياسة الأوروبية، وتحديدا في بريطانيا، حتى أن الكثير من التحليلات اعتبر وعد بلفور "رد جميل" على الخدمات الجمّة الذي قدّمها حاييم وايزمان لبريطانيا أثناء الحرب العالميّة الأولى واختراعه مادة الآسيتون. ومن نافل القول إنّ تحليلات "روائيّة" كهذه لا تتناسب قطّ مع ما شكّله وعد بلفور من مفصليّة في تاريخ الحركة الصهيونيّة والحركة الوطنيّة الفلسطينية والعربيّة عموما.

تحاول هذه المادة تقديم رؤية تحليليّة للظروف العينيّة التي عقبت إصدار وعد بلفور مع التشديد على التحليل الطبقي (المادي–والجدلي) لهذه الظروف، وهو من المستويات التي بخل التحليل الفلسطيني في اعتمادها لفهم حقيقة الأطماع الامبرياليّة العينيّة تزامنا مع صدور الوعد. كذلك، تقرأ المادة النقاشات والصراعات داخل الحركة الصهيونيّة بين التيارات المختلفة بخصوص الاعتماد على القوى الخارجيّة، قبل الوعد وبعده. كما يتطرّق هذا المقال إلى الأثر الذي شكّله الوعد على نشاط الحركة الصهيونيّة في مرحلة الانتداب الأولى التي عقبت احتلال بريطانيا لفلسطين.

* طالب دراسات عليا في موضوع العلوم السياسية.

وعليه، فمنذ اللحظة الأولى للحركة للصهيونية، استقرت لدى هرتسل والحركة الصهيونية قناعة بضرورة طرق أبواب الدول الاستعمارية ذات المصالح في المنطقة لتيسير أمر إنشاء "البيت القومي اليهودي"، ويمكن هنا اقتباس ما قاله حاييم وايزمان ذات مرة أنه "لو لم توجد فلسطين لكان من الضروري خلقها من أجل مصلحة الإمبريالية".

الحركة الصهيونيّة، إبّان صدور الوعد

لا تنفصل موجات وظاهرة معاداة الساميّة وقراءتها عن تحليل نشأة الحركة الصهيونيّة وانتقال العالم للنمط الرأسمالي، فمنذ انتشار الرأسماليّة، ورغم أن اليهود اندمجوا في المجتمعات الأوروبية، بخلاف فترة الاقطاع (حيث اعتبرهم المفكر الماركسي أبرهام ليون أنهم فترتها شكلوا ما اسماه "شعب–طبقة" أي شعبا يؤدي وظيفة طبقيّة في النظام الاقطاعي) نظرت قطاعات واسعة من المجتمعات الاوروبيّة (خاصة طبقة التجّار المسيحيّن) إلى اليهود كمنافسين لهم في النظام الجديد وبدأت تظهر حملات "معاداة الساميّة" على اعتبار اليهود منافسين يجب الإطاحة بهم.[١] اتخذت هذه النظرة إلى اليهود أشكالا أكثر حدّة وعنفا في أوروبا الشرقيّة، وذلك أن الحكومات استخدمت اليهود ككبش فداء فيما يتعلق بالأزمات المعيشية والاقتصاديّة.[٢] ويمكن الإشارة في هذا الصدد (أي معاداة الساميّة) إلى حادثة درايفوس– العسكري في الجيش الفرنسي، الذي اتهم في ١٨٩٥ بالتجسس لصالح ألمانيا مما أشعل موجة شديدة من العدائيّة تجاه اليهود.

تزامنا مع هذه الظروف، تعاظمت الأطماع والضرورات الامبريالية، فمع توسّع الرأسمالية بعد منتصف القرن التاسع عشر، بات من الواضح أن ثمة حاجة امبريالية لتوسيع السيطرة على مناطق واستعمارها وذلك للسيطرة على أسواق جديدة والحصول على مواد خام رخيصة، كما تعاظم نشوء الحركات القوميّة في أوروبا. ومن جدليّة تعاظم المدّ الامبرلياليّ من جهة، ومعاداة الساميّة وانتشار الفكر القومي في أوروبا من جهة أخرى، وُلدت الصهيونيّة.[٣] ومنذ بدايتها، رسخت القناعة لدى هرتسل أنه ليس هناك مفرّ سوى بترحيل اليهود من أوروبا، وحل "المسألة اليهودية" خارج أوروبا، مع إبدائه "التفهّم" لمعاداة الساميّة في أوروبا، وقناعته التي شاركته فيها الحركة الصهيونية بأنها "أزلية"، وقد عبّر عن تلك القناعة في مذكراته، حيث كتب: " في باريس اتخذت تصرفاتي طابعاً متحرراً تجاه معاداة السامية التي بدأت أفهمها في سياقها التاريخي وأتفهمها. وفوق كل ذلك أدركت عبث محاولة مقاومة معاداة السامية".[٤] كما رأى هرتسل، وفق ما عبر عنه في كتابه "دولة اليهود"، حول صعوبة اندماج اليهود في المجتمعات الأوروبيّة، أن حل المسألة يكمن في ترحيل اليهود بوصفهم شعب وبناء وطن قومي خارج أوروبا يتمتع برعاية إحدى الدول الأوروبية.[٥]

وعليه، فمنذ اللحظة الأولى للحركة للصهيونية، استقرت لدى هرتسل والحركة الصهيونية قناعة بضرورة طرق أبواب الدول الاستعمارية ذات المصالح في المنطقة لتيسير أمر إنشاء "البيت القومي اليهودي"، ويمكن هنا اقتباس ما قاله حاييم وايزمان ذات مرة أنه "لو لم توجد فلسطين لكان من الضروري خلقها من أجل مصلحة الإمبريالية".[٦] ومن الجدير بالتنويه أنه وفي المراحل الأولى لم يكترث هرتسل لموقع هذا "البيت القومي" ، كما لم يكترث بموقف هذه الدول بشأن معاداة السامية، فمن المعلوم أنه طرق أبواب قادة أشد الدول معاداة للساميّة لتسويق الفكرة، أمثال فياشسلاف فون بليهف وزير داخلية روسيا القيصرية المعروف بتدبير إحدى أبشع المجازر ضد اليهود في كشينيف عام ١٩٠٣ ، إضافة لمفاوضة السلطان العثماني، قيصر المانيا، الملك الإيطالي ايمانويل الثالث والحكومة البريطانيّة".[٧] وقد صرّح هرتسل عما يتعلّق بهذا التناقض قائلا: "إن المعادين للسامية سوف يصبحون أكثر الأصدقاء الذين يمكن الاعتماد عليهم.. سوف يصبحون حلفاءنا."[٨] بناءً على ذلك، فإنه وعلى الرغم من موجات معاداة السامية، آنفة الذكر، فقد اتبعت الحركة الصهيونية نهجا مماثلا لذات الدول الاستعماريّة، وبدأت بإنشاء الشركات الاقتصاديّة. كما اتجهت لبناء مجتمع يهودي في فلسطين منعزل تماما عن العرب في شتى المستويات وتحديدا

كان من الواضح للصهيونيين ضرورة الاستعانة بقوى إمبريالية عالمية تشكّل دعما دوليا لفكرة إنشاء "البيت القومي للشعب اليهودي" الذي نادى به المؤتمر الصهيوني الأول. وتشير الدراسات إلى أن الحركة الصهيونية كانت قد شهدت انقسامات شديدة فيما بينها بين المحاور المختلفة ليس على الموقع فحسب، بل على وجهة وهوية القوى الاستعمارية التي عليهم اللجوء إليها.

الاقتصادي الذي إنتج فيما بعد ظاهرة "العمل العبري" وتأسيس "الهستدروت" واحتلال المنطقة والحيّز في شتى المستويات.

المحاور داخل الحركة الصهيونيّة وظروف إصدار الوعد

كما أسلفنا، فقد كان من الواضح للصهيونيين ضرورة الاستعانة بقوى إمبريالية عالمية تشكّل دعما دوليا لفكرة إنشاء "البيت القومي للشعب اليهودي" الذي نادى به المؤتمر الصهيوني الأول. وتشير الدراسات إلى أن الحركة الصهيونية كانت قد شهدت انقسامات شديدة فيما بينها بين المحاور المختلفة ليس على الموقع فحسب، بل على وجهة وهوية القوى الاستعمارية التي عليهم اللجوء إليها. ويمكن إجمال النقاش المبكر حينها بين تيار كان يرى في ألمانيا الحليف والقوة الحاميّة للحركة فيما رأى تيار آخر ، بزعامة حاييم وايزمان والبارون روتشلد، الحليف في بريطانيا، وتحديدا في تيار محدّد داخل بريطانيا. ومالت أجنحة أخرى إلى فرنسا وحتى إلى الإمبراطورية العثمانيّة ذاتها. ويمكن الإشارة إلى رسائل هرتسل كتعبير عن هذه النقاشات، وهو الذي تحمّس لألمانيا في البدايات، إذ كتب إلى دوق بادن الكبير رسالة يعرض فيها مخططه بتاريخ ١٥/ ١٢/ ١٨٩٨ قائلا: " هل نحصل على حماية ألمانية أو إنجليزية؟ أما حماية أي قوة غير هاتين فلا نفكر فيها الآن أبدًا. إن حركتنا اليوم مهيأة لتقبل الحماية الألمانية منذ أن حظيت بالاتصال بسموكم، وأنا- انطلاقًا من اهتمامي بألمانيا بسبب ميولي الثقافية وكوني أديبًا ألمانيًا – أفكر بأنه يجب أن نجتهد أكثر حتى نحصل على حماية الإمبراطورية الألمانية والقانون الألماني . فهناك ميل في سياسة ألمانيا للتوصل إلى موطئ قدم في الشرق وهناك اهتمام صاحب الجلالة القيصر بأرض أجدادنا اهتمامًا دينيًا وسياسيًا، وأخيرًا هناك الحقيقة القائمة وهي تأثير ألمانيا على تركيا الذي أصبح متغلبًا اليوم. كل هذه الأمور تسند وجهة نظري في أن الحماية الألمانية هي التي نريدها لحركتنا لا الحماية الإنجليزية التي يريدها البعض."[٩]

تذهب بعض التحليلات المتسرّعة لنسب أمر حسم النقاشات والنزاعات لصالح بريطانيا إلى قوة اللوبي الصهيوني في بريطانيا وسيطرته على مفاصل الاقتصاد هناك. لا يمكن أن نقرّ بهذه القراءة أو ندعمها، بل على العكس، فمعظم الدراسات والقراءات تنفي هذا الادعاء إذ كانت الحركة الصهيونية في المانيا أقوى منها في بريطانيا، حيث أن المجتمع اليهودي وعلى صغر حجمه في بريطانيا كان مندمجا في الاقتصاد والمجتمع البريطانيين ولم يعرف عنه الحماس الشديد للحركة الصهيونية،[١٠] (وحول النقاش بين الروتشلديين ووايزمان في بريطانيا سنتحدث لاحقا)، على عكس وضع الجماعة اليهودية في ألمانيا التي كانت تعدّ أقوى بكثير ، وقد شغل أبناؤها حينها مناصب حكوميّة وإعلامية وسياسية حزبية وسيطروا على ثلاثة بنوك مركزيّة، كما أن مقرّ الحركة الصهيونية ذاته كان في ألمانيا.[١١]

إن العامل الحاسم الأساسي للاعتماد على بريطانيا في استصدار وعد بلفور، هو ما ترتب عنه من تموضع عالمي للقوى بعد الحرب العالميّة الأولى وأثنائها وما جرى من ديناميكيات داخلية بريطانية في هذه الفترة، إذ إن مصالح ألمانيا كانت في تضاد مع المصالح الصهيونية حينها كون ألمانيا كانت حليفة للإمبراطورية العثمانيّة، أما بريطانيا (التي كان من الواضح أنها تسعى لاقتسام واغتنام مناطق نفوذ الإمبراطورية العثمانية بعد سيطرة تيار الراديكاليين)، فكانت قد بدأت ترى أهميّة وجود حماية لمصالحها في المنطقة بعد منتصف القرن التاسع عشر تحديدا، لتأمين خط قناة السويس، أهم ممر يربط الشرق بالغرب، وضرب

وتذهب بعض التحليلات إلى الربط بين المدّ الشيوعي الذي بدأ يطفو على السطح قبل وبعد الثورة البلشفية التي أطاحت بالنظام القيصري في روسيا، حيث اعتبرت بريطانيا أن دعم الحركة الصهيونية قد يشكّل بديلا واحتواء لليهود الذين يلتحقون بصفوف الحركات الاشتراكيّة ويساهمون في تشكيل قاعدة لها في منطقة الشرق الأوسط. ويذهب هذا التحليل إلى عدم اعتبار التزامن الزمني بين هذا المدّ وبين إصدار وعد بلفور صدفة.

الحركة النهضوية الوطنيّة الصاعدة في مصر والقومية في بلاد الشام، كما أن وجود تلك الدولة ستساهم في ربط خطوط اتصال مستعمراتها.[١٢] ويمكن التأكد من صحة هذا الادعاء بالعودة إلى مراسلات حسين – ماكماهون (بين الشريف حسين وهنري ماكماهون الحاكم العسكري البريطاني في مصر)، عشية الحرب العالميّة الاولى، والذي أكد من خلالها البريطانيون وفيما بعد، أن المحادثات والوعودات حول إنشاء دولة عربيّة بزعامة الشريف حسين لم تتطرق ولم تشمل قط الأراضي الفلسطينيّة، وهو ما تنظر إليه الكتابات الإسرائيليّة كمرحلة الوعد الاولى،[١٣] حيث يعتبر هذ التحليل أن اتفاقيّة "ساكيس–بيكو" (نسبة لمهندسيها مارك سايكس البريطاني والفرنسي جورج بيكو)، هي بمثابة المرحلة الثانيّة الممهّدة لاستصدار وعد بلفور، والذي يقسم "غنائم الدولة العثمانيّة" بين بريطانيا وفرنسا، حيث يتضح من الاتفاق أن فلسطين لم تكن جزءًا من الأراضي التي نوت بريطانيا تقديمها "للدولة العربيّة" المزعومة بل إبقاءها تحت سيطرة الحلفاء.١٤ كما عرف عن سايكس قربه لحاييم وايزمان، وقد تبادلا عدة مراسلات قبل توقيع الاتفاقية التي أظهرت انحياز سايكس للحركة الصهيونيّة.[١٥]

وتذهب بعض التحليلات إلى الربط بين المدّ الشيوعي الذي بدأ يطفو على السطح قبل وبعد الثورة البلشفية التي أطاحت بالنظام القيصري في روسيا، حيث اعتبرت بريطانيا أن دعم الحركة الصهيونية قد يشكّل بديلا واحتواء لليهود الذين يلتحقون بصفوف الحركات الاشتراكيّة ويساهمون في تشكيل قاعدة لها في منطقة الشرق الأوسط. ويذهب هذا التحليل إلى عدم اعتبار التزامن الزمني بين هذا المدّ وبين إصدار وعد بلفور صدفة،[١٦] حيث يستند مؤيدو هذا التحليل على تصريح لونستون تشرتشل يقول فيه: "إن إنشاء دولة يهودية تحت حماية التاج البريطاني يعد مفيداً للغاية من جميع الجوانب، ومتوائماً مع مصالح الإمبراطورية البريطانية ـ التي من أهمها "تدمير مخططات الثوري الروسي ليون تروتسكي الرامية لإقامة دولة شيوعية عالمية يسيطر عليها اليهود".[١٧] ويتفق مع هذا التحليل بعض الدراسات الإسرائيليّة.[١٨] وإن كان من الصعب اعتباره سببا مباشرا أو مركزيا في استصدار الوعد.

جدليّة النقاش الداخلي الصهيوني في بريطانيا والصراع الداخلي في الحكومة

إن الحذر الذي ترمي إليه القراءة الموجزة، آنفة الذكر، إزاء نسب استصدار وعد بلفور لقوّة اللوبي الصهيوني، لا ينفي بالمطلق الأثر الذي لعبته قوة نفوذ التيار الصهيوني في بريطانيا، وعلى رأسه حاييم وايزمان. العلاقات القوية التي نسجها وايزمان مع شخصيات مفتاحيّة مهمة في الحكومة البريطانية، تعززت أثناء الحرب العالميّة الأولى، لكن ما كان لهذه العلاقات أن تثمر في ظل انعدام العامل المركزي والأساسي وهو تقاطع مصالح القوى العظمى في المنطقة مع الحركة الصهيونية وما أسلفنا عرضه سابقا، وبدون حصول تغيير بنيويّ في النخبة الحاكمة البريطانيّة؛ تغيير تشابك وتفاعل مع تيار وايزمان في الحركة الصهيونية، سنبيّنه في الأسطر القادمة.

قبيل الإعلان عن التصريح أخذت قوة تيار حاييم وايزمان تزداد شيئًا فشيئًا، ويمكن الإشارة إلى أن فترة الأعوام بين ١٩١٤ حتى استصدار الوعد كانت حبلى بالأحداث الدراماتيكيّة، ونستطيع أن نعنون هذه الفترة كثمرة لجدلية النقاشات الصهيونية الداخليّة من جهة والصراعات الداخليّة في الحكومة البريطانيّة بين تياريّن مركزيين من جهة ثانية. كان هذا الصراع الداخلي البريطاني وعلاقته مع النقاشات الصهيونية وحراك وايزمان عاملا مركزيا دون شك.

قبيل الإعلان عن التصريح أخذت قوة تيار حاييم وايزمان تزداد شيئًا فشيئًا، ويمكن الإشارة إلى أن فترة الأعوام بين ١٩١٤ حتى استصدار الوعد كانت حبلى بالأحداث الدراماتيكيّة. ونستطيع أن نعنون هذه الفترة كثمرة لجدلية النقاشات الصهيونية الداخليّة من جهة والصراعات الداخليّة في الحكومة البريطانيّة بين تياريّن مركزيين من جهة ثانية. كان هذا الصراع الداخلي البريطاني وعلاقته مع النقاشات الصهيونية وحراك وايزمان عاملا مركزيا دون شك.

كما أسلفنا، فإنه من الصعب تقديم سبب واحد قاطع مباشر يجيب على سؤال سبب استصدار وعد بلفور، واستكفت عدة أبحاث باتباع النموذج الوصفي عاجزة عن تقديم تحليل سببي مباشر، ويمكن أن نراجع دراسة الباحث الإسرائيلي داني جوتوين في هذا المجال (جزء من هذه الدراسة منشور في موقع آخر من هذا العدد من قضايا). يقسّم جوتوين النقاش في الدراسات التي تناولت هذه الجزئية إلى مدرستين: "مدرسة الربط" و "مدرسة التمركز". من جانبه فإن مدرسة "الربط" والتي كان رائدها ليونارد شطاين (من مقربي وايزمان)، تشدد على دور الصهاينة البريطانيين ووايزمان وتتعامل مع المسألتين (أي الدور الصهيوني والدور البريطاني) كوحدة تحليل واحدة ترجّح من خلالها مصلحة بريطانيا في الاستعانة باليهود لاستمالة الرأي في روسيا للجم محاولات الخروج من الحرب وإقامة صلح منفرد مع المانيا، وكذلك عامل حسم الصراع داخل الجالية البريطانية لمصلحة وايزمان). بيد أن مدرسة "التمركز" والتي كان افرايم وواينري من أشهر روادها في البداية، تشدد على ضرورة الفصل بين العاملين (الصهيوني من جهة والبريطاني من الجهة الأخرى)، وتناول كل منهما كعامل بحد ذاته، أي فصل النشاط والحراك الصهيوني عن مسألة المصالح الإمبريالية البريطانية، وقد تمركز تحليل هذه المدرسة في الجانب الأخير (أي المصالح البريطانية من الوعد).[١٩]

تشدد المدرسة الثانية، بخلاف الأولى، على السياسة البريطانيّة والمصالح البريطانيّة كسبب مركزي لاستصدار الوعد، وهو ما يعبّر عنه مئير فارطا في كتابه قائلا: " لو لم يكن الصهاينة موجودين في تلك الفترة لأوجدهم البريطانيون....ليس مهما ما فعله الصهاينة ولم تكن ثمة حاجة إلى وايزمان أو سوكولوف بوجه خاص أو أي قائد صهيوني".[٢٠] بهذا المعنى، يظهر تأكيد هذا التوجه على السياسة

جنود من "الكتائب اليهودية" في الجيش البريطاني مع أسرى ألمان في الحرب العالمية الثانية.

البريطانية بحد ذاتها وما جرى أثناء وبعد الحرب العالمية الاولى، وعلى أن دور وايزمان أو سوكولوف او الحركة الصهيونية يقتصر على استثمار هذه السياسة وليس إنتاجها. كذلك ينضم الباحث يشعياهو فريدمان لهذا التوجه متمركزا في الأسباب الاستعماريّة البريطانيّة لاستصدار هذا الوعد، ويذهب دافيد يسرائيل أبعد من ذلك لتأكيد المقولة من خلال نقاش تأثير "الكتائب العبريّة" ومصلحة بريطانيا معها...[٢١]

من جانب آخر، ولكيّ نقف عند الظروف الخاصة التي أحاطت بالحركة الصهيونية عشيّة استصدار الوعد، أي بين ١٩١٥–١٩١٧، لا بد من التعمّق في النقاشات والمداولات والصراعات التي شهدتها الحركة في بريطانيّا ودور وايزمان في هذا السجّال وعلاقته بالروتشيلديّين. ولهذه العلاقة والخلافات، عشية استصدار الوعد وبعده مباشرة، موقع أساسيّ ومركزيّ في دراسة الباحث جوتوين.

بهذا المفهوم، سعى وايزمان إلى ملاءمة نشاط ووتيرة خطوات الحركة الصهيونية لعزف الراديكاليين، وقد كان هذا التوجه ومعه التحالف الوايزماني-الروتشلديّ، ما حسم النقاش داخل الحركة الصهيونية، بعد أن انضم ناتي روتشلد، وهو من لم يكن حتى أواخر ١٩١٤ متحمسا لوايزمان لأنه اعتقد أن تكثيف نشاط الصهيونية في فلسطين سيزعج السلطان العثماني، إلى أن دخلت الدولة العثمانية الحرب.

الصراع بين الراديكاليين والإصلاحيين في الحكومة البريطانيّة

إن فهم هذه الخطوات والديناميكية الداخلية الصهيونية في هذه الفترة بالذات يشكّل وفقا لجوتوين نقطة التلاقي بين المدرستين، آنفتيّ الذكر،[٢٢] ويقوم التحليل على ربط الديناميكية الصهيونية الداخلية بالديناميكية الداخلية البريطانية، أي صراع المحاور داخل الحكومة البريطانيّة، ذلك الصراع الذي من الممكن فرزه بين تياريّن أساسيين في الحكومة البريطانية: التيار الإصلاحي بقيادة رئيس الحكومة (حتى نهاية عام ١٩١٦) هربرت هنري إسكويث، وبين التيار الراديكالي الذي تزعمه لويد جورج وهو رئيس الحكومة الذي سيخلف إسكويث.[٢٣]

يعود أساس الصراع الداخلي إلى تباين وتضاد الرؤى حول إدارة الحرب العالميّة الأولى بين الإصلاحيين الذين يرون بعدم المغامرة وتفتيت الإمبراطورية العثمانية إنما السعي إلى إجراء صلح لصالح بريطانيا والإبقاء عليها حتى بعد الانتصار في الحرب، بيد أن التيار الراديكالي كان يرى ضرورة ماسة بالقضاء على كليّة الإمبراطورية العثمانية وتفتيتها وتقاسمها وفقا للمصالح الاستعمارية البريطانيّة. من نافل القول إن الخلاف والصراع ربما يبدأ في سؤال العلاقة مع الإمبراطورية العثمانية أو التوجهات المختلفة بشأن مستقبلها، لكنه لا يقف عندها، بل ينسحب على قضايا أخرى مشتقة أو ذات علاقة، فقد كان الخلاف أيضا حول التوجهات العسكرية الاستراتيجيّة التي على بريطانيا اتباعها، بين الإصلاحيين الذين رأوا ضرورة التمركز في أوروبا وحسم المعركة فيها، وبين الراديكاليين الذين كانوا يشددون على أهمية الاهتمام بالجبهة الشرقيّة وتعزيزها (أي جبهة الشرق الأوسط) ضد الإمبراطورية العثمانيّة كأحد أهم أهداف بريطانيا. ولا شك أن محور العلاقة مع الحركة الصهيونية كان موضع خلاف واضح بين التيارين، حيث أصر الراديكاليون على ان مصلحة بريطانيا الاستراتيجية تكمن في التحالف مع الحركة الصهيونية ودعمها.[٢٤]

أطيح بحكومة إسكويث عام ١٩١٦ وترأس الحكومة البريطانية من بعده لويد جورج فيما عرف بمثابة حسم الصراع والنقاش لصالح التيار الراديكالي، الذي فتح ومهّد الطريق بعد أقل من عام لاستصدار وعد بلفور، خاصة بعد تعزيز أواصر العلاقة بين لويد جورج ووايزمان منذ كانون ١٩١٧ ، إضافة إلى عامل دخول الدولة العثمانية الحرب، مما أثر بدوره على الصراع بين المحورين، فعلى سبيل المثال حتى هربرت صموئيل، وهو من المتحمسين للحركة الصهيونية، لم يكن يظن أن الوقت ملائم للحديث عن "بيت قومي لليهود في فلسطين" عام ١٩١٥ إلا أنه رأى أن دخول الدولة العثمانية الحرب معناه تفككها الحتميّ.[٢٥] لم يكن دخول الدولة العثمانية الحرب ضد بريطانيا عاملا مؤثرا على النقاشات داخل الحكومة البريطانيّة بل وداخل الحركة الصهيونية نفسها، فحتى وايزمان بدا أكثر تفاؤلا وتحمسا لتطبيق الحلم الصهيوني بعدها.

عند تناول النقاش داخل الحركة الصهيونية لا بد من الإشارة إلى محور بدأ يتعاظم بقوة وهو وايزمان–البارون روتشلد، حيث أوعز البارون روتشلد في أوائل ١٩١٥ لوايزمان أن السبيل الوحيد لتحقيق الحلم يكمن بالتقرب إلى التيار الراديكالي في الحكومة البريطانية ومساعدته في فرض أجندته، وقد اقتنع وايزمان عند تلك النقطة بمبدأين أساسيين: ضرورة تثبيت اليهود كقومية حيث اعتقد أن النقاش القومي سيأخذ حيزا في التأثير على القرارات بعد الحرب العالمية الأولى، وثانيا الإيمان الراسخ بأن بريطانيا ونصرة التيار الراديكالي فقط هما ما يمكن للحركة الصهيونية الاعتماد عليه في تحقيق حلمها.[٢٦]

يمكن عنونة توجهات الحركة الصهيونيّة بعد وعد بلفور والانتداب البريطاني على فلسطين بمرحلة مأسسة الدولة قانونيًا- فعليًا على الأرض- وتركيز الطاقات في داخل فلسطين من أجل ذلك. يأتي هذا ضمن غطاء قانونيّ سياسي من قبل الانتداب البريطاني والحاكم البريطاني الأول لفلسطين هربرت صموئيل، الذي كان صديقا للجنرال اللنبي».

بهذا المفهوم، سعى وايزمان إلى ملاءمة نشاط ووتيرة خطوات الحركة الصهيونية لعزف الراديكاليين، وقد كان هذا التوجه ومعه التحالف الوايزماني–الروتشلديّ، ما حسم النقاش داخل الحركة الصهيونية، بعد أن انضم ناتي روتشلد، وهو من لم يكن حتى أواخر ١٩١٤ متحمسا لوايزمان لأنه اعتقد أن تكثيف نشاط الصهيونية في فلسطين سيزعج السلطان العثماني، إلى أن دخلت الدولة العثمانية الحرب، وقدّم وايزمان مذكرة في كانون الثاني ١٩١٥، عندها بدأ ناتي يرى إمكانية تحقق الحلم الصهيوني، وانسحب ذلك بعدها على مجمل العلاقات الروتشلديّة مع لويد جورج. تلك العلاقات التي لم تكن على أفضل حال في السابق، وذلك بسبب سياسة لويد جورج حين كان وزيرا للمالية قبل ذلك بسنوات، حيث طرح حينها ما عرف بسياسة "موازنة الشعب" (أقرب إلى اقتصاد الرفاه) التي لم تلامس الأهواء الروتشلدية الرأسمالية، حتى عادت أواصر العلاقات لتقوى على أثر الحرب العالمية الأولى والأزمة الاقتصادية التي عصفت ببريطانيا وخاصة بعد دخول الدولة العثمانية الحرب ضد بريطانيا. ومع وصول لويد جورج سدة الحكم في أواخر عام ١٩١٦ تطوّرت العلاقة بينه وبين وايزمان، تلك العلاقة التي بدأت عمليا في ١٩١٤ من خلال صحافي بريطانيّ مقرب من لويد جورج يدعى تشارلز سكوت.[٢٧]

ناحوم سوكولوف.

مسودات الاتفاق الثلاث وصولا للصيغة النهائيّة

من الجدير التنويه أن صيغة بلفور كانت قد مرت بثلاث مراحل حتى وصلت للصيغة التي عرفت للجميع، إذ تقدم اللورد روتشلد بالنسخة الأولى للورد بلفور (حيث عمل على النسخة بالإضافة له كل من ناحوم سكولوف وأشخاص من وزارة الخارجية البريطانية). ليطرح من بعدها الوزير ميلنر صيغة معدّلة على المجلس الوزاري البريطاني في ٤ تشرين الأول ١٩١٧ وهي معدلة عن المسودة الأولى التي قدمتها الحركة الصهيونية في ١٨ تموز من العام نفسه. ومن بين هذه التغييرات استبدال عبارة " إسرائيل كبيت قومي يهودي" إلى " بيت قومي في إسرائيل"، وبدل "حكومة جلالته تتبنى المبدأ" جاء "حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف". كما أضيف التشديد على عدم إهدار حقوق غير اليهود المدنية وحقوق ومكانة اليهود في الدولة الأخرى. لتصدر النسخة النهائية للوعد في ٢ تشرين الثاني١٩١٧.

الحركة الصهيونيّة بعد وعد بلفور

كان لوعد بلفور أثر مفصلي في تاريخ الحركة الصهيونية [٢٨] والمسألة الفلسطينيّة، بعد أن رسخت في الوعي البريطاني ضرورة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين كمصلحة استراتيجيّة. تعتبر العديد من الدراسات أن الانتداب البريطاني، وتحديدا الفترة الأولى للانتداب– أي حقبة المندوب السامي الأول هربرت صموئيل، التي سنتناولها لاحقا– الترجمة الفعلية للوعد. أو بكلمات أخرى، كان تنفيذ روح وعد بلفور من وظائفها الأساسيّة، حتى أن حاييم وايزمان أعلن ذات مرة أنهم "من عيّنوه".[٢٩] هذا على الرغم من أن التقرير الذي قدّمه مبعوثا الرئيس الأميركي ويلسون إلى مؤتمر السلام في باريس، هنري كينغ وتشارلز كرين، أكد على أنه ما من طريقة لتحقيق فكرة الحركة الصهيونية إلا بقوة السلاح وأن المسؤولين البريطانيين يدركون ذلك جيدا.[٣٠]

رزحت فلسطين، بعد الحرب العالميّة الأولى، كما كان متوقعا، تحت الانتداب البريطاني، حيث دخل إليها الجنرال ادموند اللنبي في كانون الأول ١٩١٧. كان عدد اليهود الذين سكنوا فلسطين في بداية الاحتلال البريطاني للبلاد نحو خمسين ألفا (أقل من عشر السكان)، وفي تقدير أقصى يصل عددهم إلى ستة وخمسين ألف يهودي.[٣١] كما أن حقيقة تشابك فكرة الانتداب البريطاني لفلسطين ووعد بلفور لم تكن محض تحليل فحسب، إذ إن معاهدة صكّ الانتداب المُعلن من عصبة الأمم المتحدة يشمل، فيما يشمل، الالتزام بوعد بلفور في فلسطين، كما جاء في البند الثاني لصكّ الانتداب حول تكليف بريطانيا بوضع البلاد في حال سياسية وإدارية واقتصادية تسمح بإنشاء الوطن القومي اليهودي. وعليه، فلا يمكن قراءة الانتداب، فيما بعد، بمعزل عن هذه الحقيقة الدامغة.

يمكن عنونة توجهات الحركة الصهيونيّة بعد وعد بلفور والانتداب البريطاني على فلسطين بمرحلة مأسسة الدولة قانونيًا– فعليًا على الأرض– وتركيز الطاقات في داخل فلسطين من أجل ذلك. يأتي هذا ضمن غطاء قانونيّ سياسي من قبل الانتداب البريطاني والحاكم البريطاني الأول لفلسطين هربرت صموئيل، الذي كان صديقا للجنرال اللنبي، وتدلنا المراسلات بينهما على أنهما كانا متفاهمين تماما بخصوص الوظائف المنوطة بالانتداب من أجل تحقيق الوعد وتهيئة فلسطين للدولة العبرية.[٣٢]

التغطيّة والدفيئة القانونيّة: كما أسلفنا، كانت حقبة هربرت صموئيل والتي لا يستقيم فصلها عن وعد بلفور، وما خلفه وكشفه، كانت المرحلة المؤسِّسة الرئيسية للدولة العبريّة لتشكيل البنيّة الفوقيّة–القانونية كدفيئة لتشكيل البنية التحتية المؤسساتية الصهيونية، أي خلق إسرائيل قانونيا كما يصفها الباحث سلمان أبو ستة. في هذه الحقبة أصدرت سلطة الانتداب حوالى مائة تشريع تمكّن من تسريب الأراضي من العرب إلى اليهود، إضافة إلى إنشاء نظام تعليم منفصل لليهود، ونواة لوزارة طاقة ووزارة أشغال ووزارة مياه. كما سُمح لليهود بتشكيل جيش منفصل.[٣٣] ولم تدعم بريطانيا إلا المؤسسات العبرية اليهودية، ولم تدعم حكومة الانتداب البريطاني بناء مؤسسات فلسطينية في حين دعمت بناء المؤسسات الصهيونية، وحرصت على أن لا تقيم مؤسسات تمثيلية منتخبة في البلاد، وذلك خوفا من تأثير العامل الديمغرافي الذي لم يكن ليتلاءم مع مصالحها، كون الأغلبية السكانيّة هي عربية فلسطينية.[٣٤]

بداية الصراع الداخلي الوايزماني–التصحيحي: كان النقاش والصراع الذي نشب بين تيار حاييم وايزمان من جهة وبين زئيف جابوتنسكي، مؤسس الصهيونية التصحيحيّة، من الجهة المقابلة، أحد المخلّفات الواضحة والظاهرة بعد إصدار الوعد. ويمكن اختزال وعنونة هذا الصراع بالنقاش حول مفهوم "الجدار الحديدي"، ويُعد مقال زئيف جابوتنسكي الذي يحمل هذا العنوان ثمرة لهذا النقاش، الذي بدأ مباشرة بعد وعد بلفور. وتقوم فكرة الجدار الحديدي على فهم أساسي لحقيقة أن النشاط الصهيوني لن يكون مقبولا على السكان المحليين (أي الفلسطينيين)، وأن ذلك سيثير مقاومتهم له، وعليه يرى أصحاب هذا التوجه أن الحركة الصهيونية يجب أن تبني "جدارًا واقيا" لها يقف سدا أمام ذلك من خلال الاعتماد على الامبريالية البريطانيّة كي لا تنحصر المسألة بين الصهاينة والعرب. كذلك يرى أصحاب هذا التوجه أن لا رجاء يذكر من إجراء أي مبادرات لمفاوضة السكان المحليين، حتى أن جابوتنسكي يذهب أبعد من ذلك ويشدد على ضرورة دور "الكتائب العبرية" كذراع للجيش البريطاني.[٣٥] وربما يعود مصدر الصراع المذكور إلى النقاش داخل تيار حاييم وايزمان والمقربين إليه، عشيّة وعد بلفور.

اتبع حاييم وايزمان مبدأ الإفادة من التيار الراديكالي في الحكومة البريطانية لتثبيت أقدام الحركة الصهيونية في فلسطين، إلا أنه منذ منتصف ١٩١٧ وحتى استصدار الوعد، أخذت الآراء النقدية تلفّ سلوك وايزمان حتى من أقرب مقربيه مثل هاري ساكر، سوكولوف وطولكفسكي وغيرهم. وقد تمحور النقد حول ادعائهم أن وايزمان يقوم برهن الحركة الصهيونية لبريطانيا ويرهن نجاحها بالاعتماد الكلي على النوايا والمصالح الاستعمارية البريطانيّة، وهو بهذا مطابق لفكر جابوتنسكي.[٣٦]

بدأ حاييم وايزمان، في أعقاب وعد بلفور، شيئا فشيئا، بتغيير سياسته استراتيجيا، وبات، كما يصفه جابوتنسكي، متخليًا عن مفهوم "الجدار الحديدي"، إذ بدأ يرى ضرورة عدم الاعتماد فقط

امتازت الفترة التي أعقبت وعد بلفور بتكثيف النشاط الصناعي والزراعي اليهودي الصهيوني في فلسطين وتوسيع الاقتصاد اليهودي. اعتمد الصهاينة بناء نموذج الاقتصاد القومي المنغلق على المجتمع اليهودي، على خلاف نموذج جنوب إفريقيا، حيث كانت الرأسمالية بيضاء وغالبية العمال من السود، ففي فلسطين أرادت الحركة الصهيونية أن تكون علاقات الإنتاج والعمل والطبقات منحصرة في الشعب اليهودي.

على البريطانيين. وقد كان النقاش حول دور "الكتائب العبريّة" انعكاسًا لهذا التغيير، إذ رأى جابوتنسكي أن الكتائب يجب أن تكون ملحقة، وذراعا للجيش البريطاني، مقابل فكرة "الهجانيّة" المستقلة.[٣٧] وصل هذا الصراع ذروته لدى استقالة جابوتنسكي من الإدارة الصهيونية عام ١٩٢٣ ، بعد أن كانت المواقف بينهما متقاربة جدا حتى صدور وعد بلفور.

حقبة مأسسة التنظيمات وبناء المؤسسات في الطريق إلى الدولة: على أثر وعد بلفور، ازدادت الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، حيث سهّلت حكومة الانتداب هذه الهجرة وشرعت الأبواب لها. وباشرت الحركة الصهيونية بتأسيس البنية التحتية للدولة بكثافة أكبر، حيث أنشأت مؤسسة **"الهستدروت" (الاتحاد العام لنقابة العمال في إسرائيل)**، التي وحّدت الأحزاب العمالية التي كانت منقسمة فيما بينها ولها هيئات منفصلة. وقد عُقد في كانون الأول ١٩٢٠ المؤتمر العام لـ "عمال أرض إسرائيل" وفيه أعلن عن تأسيس "الهستدروت". ٨٧ مندوب مثلوا ٤ أحزاب منتخبة من قبل ٤٤٤٣ عاملا. وكان لتأسيس "الهستدروت" أثر كبير ليس على تنظيم العمال الإسرائيليين فحسب، بل على مستوى بعث الشعور القومي في صفوف الصهاينة، حيث تقاطع عملها على عدة مستويات: اجتماعي، سياسي وأمني.[٣٨]

ويعد بناء مؤسسات **"اليشّوف" (التجمعات الاستيطانيّة الأولى)** المستقلة، من أهم سمات المرحلة التي عقبت وعد بلفور في نشاط الحركة الصهيونيّة، وهو ما تعتبره العديد من الدراسات تعبيد الطريق للدولة، فبين سنوات ١٩١٨–١٩١٩ عقدت العديد من الاجتماعات لممثلي التجمعات الاستيطانية " اليشوف" واتفق على انتخاب "مجلس منتخبين". وفي نيسان ١٩٢٠ عقدت هذه الانتخابات، وفي تشرين الأول من العام نفسه اجتمع المجلس، الذي سميّ "كنيست إسرائيل"، وهو الذي يحدد السياسات، حيث تُنتخب منه "لجنة قوميّة" تشكّل الذراع التنفيذي للسياسات. يضاف إلى هذه المؤسسات، مؤسسة المحكمة الشرعية اليهودية و "الحاخاميّة الكبرى"، التي حصلت على اعتراف حكومة الانتداب وأعطيت لها صلاحية البت في أمور الدين والأحوال الشخصيّة.[٣٩]

تعزيز وتقوية حركة "الروّاد" (بالعبرية: هحلوتس): وهي منظمة صهيونية شبابيّة كانت قائمة من قبل، لكن بعد وعد بلفور سجّل ازدياد في عدد المنظمين لها، حيث هاجر ما يقارب ٦٠٠٠ منهم إلى فلسطين، بعد أن تلقوا التدريبات في عدة بلدان خاصة روسيا وشرق أوروبا– تدريبات وإعداد زراعي ومهني ودفاعي عن المستعمرات والمستوطنات المقامة.[٤٠]

بناء الاقتصاد اليهودي المنغلق و"العمل العبري": امتازت الفترة التي أعقبت وعد بلفور بتكثيف النشاط الصناعي والزراعي اليهودي الصهيوني في فلسطين وتوسيع الاقتصاد اليهودي. اعتمد الصهاينة بناء نموذج الاقتصاد القومي المنغلق على المجتمع اليهودي، على خلاف نموذج جنوب إفريقيا، حيث كانت الرأسمالية بيضاء وغالبية العمال من السود، ففي فلسطين أرادت الحركة الصهيونية أن تكون علاقات الإنتاج والعمل والطبقات منحصرة في الشعب اليهودي. لذلك قاموا بحملات إغلاق السوق اليهودي أمام العرب وأنشأوا ما اصطلح على تسميته "العمل العبري"، مستغلين "الصندوق القومي اليهودي" وسيطرته على الأراضي، وفرض هذه القاعدة على هذه الأراضي. وقد قاطعوا كل من يخالف هذا النهج. أقرّت الحركة والهستدروت نوعين من الضرائب على أعضائها: الدفاع عن العمل اليهودي وضريبة من أجل الدفاع عن المنتوجات اليهوديّة، إضافة إلى تنظيم الهستدروت مظاهرات وإضرابات ضد ملاك الأراضي اليهود ممن يوظّفون عربا.[٤١] كما دخلت الحركة الصهيونية في منافسة مع المقاولين

العرب لتنفيذ أعمال ومنشآت عامة وشق طرقات وقد حظوا بمعظمها. وتشير دراسات إلى أن العمل على شق الطرقات استغلّ لبناء تجمعات يهودية محاذية للشوارع، بدأت بنصب الخيام وعززت من الشعور الجماعي و "التضحيّة" الجماعية والتكافل الاجتماعي. كما أقاموا كتائب، أشهرها كتيبة تحمل اسم "يوسف ترومبلدرو" تمركزت أهدافها في الاستيطان الزراعي، واستيعاب المهاجرين، وحماية المستوطنات، واحتلال العمل العبري والعمل الصهيوني "الاشتراكي".[٤٢]

التعامل مع المجتمع الفلسطيني: يشير الباحث هيلل كوهين أن الحركة الصهيونية بعد وعد بلفور، وبقيادة تيار وايزمان كما اسلفنا، لم تكتف بضمان العلاقات الخارجية الجيدة مع بريطانيا وأوروبا، بل اقتنعت بضرورة أخذ السكان المحليين في عين الاعتبار، ليس من منطلق حقوقهم، وإنما التعامل معهم ضمن هذا المشروع، حيث شكّلت الحركة الصهيونية عام ١٩١٩ مركزا استخباريًا خاصًا بمسألة العلاقات بين العرب واليهود، كان من مهامه الأساسية جمع معلومات حول الأجواء الشعبيّة والآراء السياسية في صفوف العرب، ورصد الأماكن وأصحاب الأراضي الذين من الممكن الشراء منهم، إضافة للمعلومات الاستخبارية حول نوايا الأعمال الموجّهة ضدهم. كما توصّل حاييم وايزمان إلى اتفاق مع الملك فيصل (ابن الحسين) في مؤتمر باريس عام ١٩١٩ يضمن دعم أو عدم مناهضة فيصل لمشروع دولة يهودية في فلسطين، وكان مهندس هذا الاتفاق البريطاني المدعو "لورانس العرب". وقّع فيصل على الاتفاق مع حاييم وايزمان ولكنه وقّع بخط يده على أن الاتفاقية سارية وتتم فقط إذا نال العرب استقلالهم.[٤٣] وقد كان هذا التوجه لنسج العلاقات العربية–الصهيونية الذي دعمه وايزمان أحد أهم محاور الصراع الوايزماني–التصحيحي (من الصهيونية التصحيحية التي أسسها جابوتنسكي)، حيث رأى جابوتنسكي أن ما من داع لهذه المشاورات، وأن الحليف المركزي والعامل المركزي لحسم الصراع هو بريطانيا.[٤٤]

أنماط استيطان جديدة : تشير بعض الدراسات أن ثمة شكلين جديدين للاستيطان ظهرا بعد الحرب العالمية الأولى (عقب وعد بلفور)، خاصة في منطقة مرج ابن عامر: "المجموعة الكبيرة" (كيبوتس) و "تجمع العمّال". وبخلاف النمط الأول في الهجرة الثانية، فإن المجموعة الكبيرة ملائمة لتجمّع سكاني كبير، ليس فقط لأصحاب المهن والمهنيين وإنما لجميع من أراد الانضمام للمستوطنة. كما أن هذا النمط من (المجموعة الكبيرة) يشكّل سوقًا مشتركًا واسعًا ومتشعّبا يشكّل وحدة مستقلة. إن الفكرة التي تقف وراء هذا النمط الاستيطاني والبناء التجمّعاتي تساهم في استيعاب الهجرة الآخذة في الارتفاع بعد وعد بلفور، وتلغي الحاجة للعمّال الأجيرين كونها تطوّر سوقًا ديناميكيًا، إضافة إلى تطوير التعليم.[٤٥]

أما النمط الثاني الذي جرى تطويره فهو "التجمّع العمالي" (التعاونيّة العمّالية)، وكانت مبادئه وصورته: أرض قوميّة، عمل مستقل دون الحاجة لعمّال بالأجرة، تشاركية، خدمات عمومية مشتركة، تعاونية شراء–بيع منتوجات الاستهلاك والإنتاج لأعضاء "التجمع" أو "التعاونيّة".[٤٦]

ازدياد هجرة اليهود الشرقيين (اليمن تحديدا): أدت أحداث الحرب العالمية الأولى وما تلاها من نتائج إلى بعث روح مسيحيانيّة وتفاؤليّة لدى اليهود الشرقيين، وتحديدا منطقة اليمن، إذ تشير الدراسات إلى ارتفاع ملحوظ في هذه الهجرة. كذلك تأثر هؤلاء بدعوات التحفيز التي وصلتهم من اليهود القاطنين في فلسطين وخاصة بعد انشاء لجنة ممثلين ليهود اليمن بدعم من "الهستدروت". تدعم الإحصائيات المسجّلة هذا التوجّه إذ إن عدد اليهود اليمنيين في فلسطين كان ٤٥٠٠ إبان وعقب الحرب العالميّة الأولى، ليصل إلى ٢٨٠٠٠ عشيّة الحرب العالميّة الثانيّة.[٤٧]

ويأتي تأكيد بعض مما أسلفنا عرضه، من تقرير للحكومة البريطانية لعام ١٩٢٥ قدّم إلى مجلس عصبة الأمم يلخّص الفترة الأولى للانتداب، جاء فيه "الإنجازات" التي حققها الانتداب لهذه الحقبة ومنها:

- تسهيل هجرة أكثر ٣٤٠٠٠ يهودي (أي ثلاث أضعاف العام الذي سبق)، وهو ما يقارب أكثر بـ ٧٥٪ من العدد الكلي لليهود الذين تواجدوا في فلسطين منذ الهجرة الأولى وحتى قبل بداية الانتداب.
- إنشاء ١٣ مستوطنة صهيونيّة.
- منح البلدة اليهودية "تل أبيب" استقلالًا ذاتيًا.
- افتتاح الجامعة العبرية، وقد حضره بلفور ووايزمان.
- انشاء منظمة "الهستدروت" (نقابة العمال العامة في إسرائيل).

يضاف إلى هذه النقاط بناء المؤسسات آنفة الذكر ، وليس "الهستدروت" فقط؛ وكذلك أنماط الاستيطان التي استحدثت لتعزيز الوجود الصهيوني واستيعاب الهجرات المتزايدة، وفرض توجّه "العمل العبري" واعتماد هذا العمل في كل البلاد وفي مجالات إضافية على غرار: شقّ الشوارع، سكك حديد، جسور ومنشآت وغيرها.[٤٨] أما اذا اردنا تعداد "خدمات" الحاكم البريطاني الأول لفلسطين هربرت صموئيل وترجمة الهدف العام، سالف الذكر، الذي أعلن

أما اذا اردنا تعداد "خدمات" الحاكم البريطاني الأول لفلسطين هربرت صموئيل وترجمة الهدف العام، سالف الذكر، الذي أعلن عنه، فلا بد من التنويه إلى سياسات فتح أبواب الهجرة بالأساس والسماح في عهده لهجرة بمعدل ١٦٥٠٠ مهاجر. كذلك سمح هذا ببيع الأراضي لليهود من العرب، واعترف باليهودية كلغة رسميّة، وبكل المؤسسات الصهيونية.

عنه، فلا بد من التنويه إلى سياسات فتح أبواب الهجرة بالأساس والسماح في عهده لهجرة بمعدل ١٦٥٠٠ مهاجر. كذلك سمح هذا ببيع الأراضي لليهود من العرب، واعترف باليهودية كلغة رسميّة، وبكل المؤسسات الصهيونية، ودعم الاقتصاد الصهيوني من خلال توكيل صهاينة بمعظم عمليات المقاولة الكبيرة لشق الشوارع وبناء المنشئات، ودعم إنشاء الجامعة العبريّة.[٤٩] استمرت معدلات الهجرة بالارتفاع حتى اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى، إذ تشير الدراسات إلى أن الهجرة الصهيونية سجّلت ارتفاعا مستمرا، ففي عام ١٩٣١ سجّلت أعداد المهاجرين ٤٠٠٠، لترتفع إلى ٩٠٠٠ عام ١٩٣٢ ثم ٣٠ ألفا عام ١٩٣٣ لتصل ٦٢ ألفا للعام ١٩٣٥. وسجّلت الأرقام ما يقارب ٤٥٠٠٠٠ يهودي في فلسطين عشيّة الحرب العالميّة الثانيّة،[٥٠] أيّ ما يقارب **أكثر بـ ٩ أضعاف العدد الذي سُجّل قبل وعد بلفور.**

حول ردة فعل المجتمع الفلسطيني: من المعلوم والجدير بالتنويه أن هذه السياسات رفعت منسوب القلق والخطر لدى **المجتمع الفلسطيني**، ولا نبالغ إن ادعينا أنها عزّزت وأثرت في الشعور الوطني الفلسطيني والحركة الوطنية الفلسطينية، التي وإن أطبقت عليها وأعاقت تطورها بنيتها التقليديّة والعلاقات المتوارثة، إلا أن هذه الفترة (أي التي عقبت وعد بلفور) شهدت العديد من الاشتباكات والاحتجاجات العنيفة التي قوبلت بعنف شديد من قبل سلطات الاستعمار البريطاني، كأحداث عام ١٩٢١ ضد الهجرة الصهيونيّة، وأحداث ثورة البراق صيف عام ١٩٢٩ التي قادها الشهداء: عطا الزير، محمد جمجوم وفؤاد حجازي، ومظاهرات عام ١٩٣٣ تنديدا بتوسيع الأبواب أمام الهجرة اليهودية ودعم النشاط الصهيوني، والتي قوبلت كذلك بعنف شديد واستشهاد البعض من بينهم موسى الحسيني، رئيس بلديّة القدس سابقا.[٥١]

ملخّص

استِقاءً مما جاء، فقد شكّل وعد بلفور مرحلة مهمة ومفصليّة في تاريخ الحركة الصهيونية، وكان له أثر مركزي في سياق النشاط الصهيوني في فلسطين التاريخيّة، وعلى مستوى علاقاتها الخارجيّة. بيد أن البحث والاستقصاء الفلسطيني، وربما العربي، لا يتناسب وهذه المفصليّة التي لطالما خلصت إليها الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة. وقد حاولت هذه المادة تناول جزئية جدلية الديناميكيات الداخليّة الصهيونية من جهة والتموضعات العالميّة الامبرياليّة من الجهة الأخرى، إبان وعشية وعقب استصدار الوعد، وقراءة هذه الجزئية قراءة جدليّة، لتقديم رؤية تحليلية حول ظروف وحيثيات صدور وعد بلفور، وكيف أثّر على ديناميكيات الحركة الصهيونية ونشاطها في فلسطين بعد صدوره مباشرة.

تركّز المادة في تحليلها الأطماع الامبريالية في المنطقة، ونشأة وتشابك الصهيونية معها، ، وترى أن ثمة وعيّا قد استقرّ لدى قادة الحركة الصهيونية منذ نشأتها أن لا بديل ولا مناص من الاستعانة بالقوى الامبريالية لتحقيق المساعي الصهيونية، وكيف شكّلت معاداة السامية (التي تعاظمت مع تطوّر الرأسماليّة)، وبصورة جدلية ومفارقة، محفزا ووقودا لاختمار هذا التشابك الصهيوني–الامبريالي وذلك لحلّ المسألة اليهودية خارج أوروبا، مما أنشأ معه الصراعات الصهيونية الداخليّة حول وجه الداعم والراعي، بين التيار المبكر الذي رأى بألمانيا الحليف الأقوى مقابل تيار حاييم وايزمان وروتشلد الذي رأى بريطانيا هي الأوفر والأكثر مصلحة بالمشروع الصهيوني.

من تحليل واستقراء الجدل بين الديناميكيات الصهيونية في مقر الحركة في بريطانيا تحديدا وقوى تيار وايزمان–روتشلد من جهة وحسم النقاش الصهيوني الداخلي بانتصار منهجهما من جهة، والديناميكيات الداخلية البريطانية التي أدت في النهاية إلى حسم

النقاش لصالح الراديكاليين مقابل الإصلاحيين ومع التموضعات التي نشأت خلال الحرب العالمية الأولى وُلد الوعد، أو على الأقل فُطم واستقرّ في الوعي البريطاني. لا يمكن لقراءة الوعد وتحليله أن تستقيم بعيدا عن رؤية هذه الديناميكيات وتحليل تشابكهما معا.

كان لوعد بلفور الأثر المباشر والواضح على نشاط الحركة الصهيونية داخل فلسطين وذلك تواؤما مع إدراج بريطانيا لفكرة تهيئة "البيت القومي اليهودي" كجزء أساسي من مهام الانتداب، على شكل تأسيس الأرضية القانونية والبنية الفوقية بواسطة استصدار قوانين الهجرة، دعم نظام التعليم اليهودي والشركات اليهودية وغيرها كدفيئة للبناء التحتي الصهيوني على الأرض، السماح بقيام المؤسسات النقابية والحزبية والعسكرية، وإتاحة الطريق أمام مضاعفة الهجرات اليهودية، ويمكن تلخيص هذا الأثر بالمستويات التاليّة:

التغطيّة والدفيئة القانونيّة "للبيت القومي"؛ بداية الصراع الداخلي الوايزماني–التصحيحي؛ مأسسة التنظيمات وبناء المؤسسات في الطريق إلى الدولة: الهستدورت، مؤسسات الييشوف وغيرها؛ تعزيز وتقوية حركة "الروّاد" (بالعبرية: هحلوتس)؛ بناء الاقتصاد اليهودي المنغلق و"العمل العبري"؛ محاولات نسج علاقات صهيونية–عربية؛ اتباع أنماط استيطان جديدة و ازدياد هجرة اليهود الشرقيين (اليمن تحديدا).

لا شك أن التعامل البريطاني واستراتيجيات حكمه لم تكن ثابتة خلال فترة الانتداب، ولا يمكن تناولها بصفة كليّة. فثمة ما هو ثابت وآخر متحول في هذه السياسة، وقد حاولت هذه المادة تقديم الثابت منها في فترة محددة على أثر صدور وعد بلفور، والتي خلصت إلى اعتبارها حقبة مؤسسة نسجت ملامح المرحلة التي تلتها "بتفان" و "إتقان"، و "وفاء" بريطانيا لوعدها.

الهوامش

١ مركز الدراسات الاشتراكي. (٢٠٠١). "القضية الفلسطينية– رؤية ثورية". وحدة الدراسات. القاهرة.

٢ روجرز، آن. "المسألة اليهودية" الفصل ٣٤ من كتاب تقرير اشتراكي. تحرير: ليندزي جيرمان وروب هوفمان. لندن: بوكماركس، ١٩٩٨.

٣ مركز الدراسات الاشتراكي. (٢٠٠١). "القضية الفلسطينية– رؤية ثورية". وحدة الدراسات. القاهرة.

٤ سلفا، لانس. "الصهيونية: المسيح الكاذب". أميركا: إنترناشيونال سوشياليست ريفيو. ربيع ١٩٩٨.

٥ هيكل، محمد حسنين. المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل. الجزء الأول. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٦.

٦ المسيري، عبد الوهاب. الأيديولوجية الصهيونية. الجزء الأول. الكويت: عالم المعرفة، ١٩٨٢

٧ سلفا، لانس. "الصهيونية: المسيح الكاذب". أمريكا: إنترناشيونال سوشياليست ريفيو. ربيع ١٩٩٨.

8 Cliff, Tony. The Jews, Israel and Holocaust. In https://www.marxists.org/archive/cliff/works/1998/05/israel.htm (May 1998).

٩ الصايغ، أنيس. يوميات هرتسل. منظمة التحرير الفلسطينية–مركز الأبحاث. بيروت (١٩٦٨).

١٠ حتى أنه يذكر أن ادفين مونطغيو، وهو وزير يهودي في المجلس المصغر البريطاني، كان قد اعترض على نيّة بريطانيا استصدار الوعد قائلا إن الأمر سيضر بيهود بريطانيا وبمثابة إعلان "ترحيل" لهم حتى ذهب أبعد من ذلك بوصف الخطة "معادية للساميّة" مظهرا تحفظه من الحركة الصهيونيّة. في هذا الشأن أنظروا: عيليم، يجئال. وقائع الشعب اليهودي في العصر الحديث، فصل الحركة الصهيونية. (٢٠١٤). موقع كلية سابير: http:// elam.sapir.ac.il/2015/01/%D7%94%D7%AA%D7%A0%D7%95%D7%A2%D7%94-%D7%94%D7%A6%D7%99%D7%95%D7%A0%D7%99%D7%AA-1918/ (بالعبرية).

١١ مركز الدراسات الاشتراكي. (٢٠٠١). "القضية الفلسطينية– رؤية ثورية". وحدة الدراسات. القاهرة.

١٢ المصدر السابق.

١٣ حلميش، أفيفا. وعد بلفور. محاضرة مصوّرة، موقع "تولدوت": http:// toldot.cet.ac.il/movie6.aspx (بالعبريّة)

١٤ الوكالة اليهوديّة، وعد بلفور: نقطة تحوّل في تاريخ الحركة الصهيونيّة. موقع المكتبة الالكترونيّة: http://lib.cet.ac.il/pages/item.asp?item=5467 (بالعبريّة).

١٥ أجزاء النكبة.

١٦ المصدر السابق.

١٧ سلفا، لانس. "الصهيونية: المسيح الكاذب". أمريكا: إنترناشيونال سوشياليست ريفيو. ربيع ١٩٩٨.

http://marxists.de/middleast/selfa/zionism.htm (بالإنجليزية).

١٨ الوكالة اليهوديّة، وعد بلفور: نقطة تحوّل في تاريخ الحركة الصهيونيّة. موقع المكتبة الالكترونيّة: http://lib.cet.ac.il/pages/item.asp?item=5467 (بالعبريّة).

١٩ جوتوين، داني. (٢٠١٦). العوامل لإصدار وعد بلفور: حاييم وايزمان، الحركة الصهيونية والامبريالية البريطانية. يسرائيل، ٢٤، ص ٦٣ – ١٤٢. (بالعبرية).

٢٠ فارطا، مئير. (١٩٦٨). حول وعد بلفور وصانعيه. هآؤما، مجلد ٥. ص ٣٠١ – ٣٠٢.

٢١ جوتوين، داني (مصدر سبق ذكره)، ص ٦٣ – ١٤٢.

٢٢ المصدر السابق.

٢٣ المصدر السابق.

٢٤ المصدر السابق.

٢٥ المصدر السابق.

٢٦ المصدر السابق.

٢٧ المصدر السابق.

٢٨ حلميش، أفيفا. وعد بلفور. محاضرة مصوّر، موقع "تولدوت": http:// toldot.cet.ac.il/movie6.aspx (بالعبريّة).

٢٩ حجازي، يوسف. النكبة، الجزء الأول: خيوط المؤامرة. حلقة مصوّرة (٢٠٠٨):

٣٠ النكبة. عمل وثائقي مصوّر. الجزيرة الفضائية، (٢٠٠٨). https://www. youtube.com/watch?v=hxxP9NZsHEc

٣١ حلميش، أفيفا. وعد بلفور. محاضرة مصوّرة، موقع "تولدوت": http:// toldot.cet.ac.il/movie6.aspx (بالعبريّة).

٣٢ النكبة. عمل وثائقي مصري. الجزيرة الفضائية، (٢٠٠٨). https://www. youtube.com/watch?v=hxxP9NZsHEc

٣٣ أبو ستة، سليمان. " النكبة". عمل وثائقي مصوّر. الجزيرة الفضائية (٢٠٠٨).

٣٤ حلميش، أفيفا. وعد بلفور. محاضرة مصوّرة، موقع "تولدوت": http:// toldot.cet.ac.il/movie6.aspx (بالعبريّة).

٣٥ جوتوين، داني. (٢٠٠٦). العوامل لإصدار وعد بلفور: حاييم وايزمان، الحركة الصهيونية والامبريالية البريطانية. يسرائيل، ٢٤، ص ٦٣ – ١٤٢. (بالعبرية).

٣٦ جوتوين، داني. (٢٠١٥). وعد بلفور ومشارب التصحيحية والوايزمانية. محاضرة مصوّرة في الجامعة المفتوحة: https://www.youtube.com/ watch?v=dXuE-nJDpX0

٣٧ المصدر السابق.

٣٨ الوكالة اليهودية. الهجرة الثالثة (١٩١٩–١٩٢٣): تعزيز البنية التحتية للبيت اليهودي. موقع "المكتبة الالكترونية". http://lib.cet.ac.il/pages/item. asp?item=5468

٣٩ المصدر السابق.

٤٠ المصدر السابق.

41 Cliff, Tony. The Jews, Israel and Holocaust. In https://www. marxists.org/archive/cliff/works/1998/05/israel.htm (May 1998).

٤٢ الوكالة اليهودية. الهجرة الثالثة (١٩١٩–١٩٢٣): تعزيز البنية التحتية للبيت اليهودي. موقع "المكتبة الالكترونية". http://lib.cet.ac.il/pages/item. asp?item=5468

٤٣ لنكبة. عمل وثائقي مصر. الجزيرة الفضائية، (٢٠٠٨). https://www. youtube.com/watch?v=hxxP9NZsHEc

٤٤ جوتوين، داني. (٢٠١٥). وعد بلفور ومشارب التصحيحية والوايزمانية. محاضرة مصوّرة في الجامعة المفتوحة: https://www.youtube.com/ watch?v=dXuE-nJDpX0

٤٥ الوكالة اليهودية. الهجرة الثالثة (١٩١٩–١٩٢٣): تعزيز البنية التحتية للبيت اليهودي. موقع "المكتبة الالكترونية". http://lib.cet.ac.il/pages/item. asp?item=5468

٤٦ الوكالة اليهودية. الهجرة الثالثة (١٩١٩–١٩٢٣): تعزيز البنية التحتية للبيت اليهودي. موقع "المكتبة الالكترونية". http://lib.cet.ac.il/pages/item. asp?item=5468

٤٧ المصدر السابق.

٤٨ المصدر السابق.

٤٩ الوكالة اليهودية. " الصهيونية، الحركة الوطنية العربية والانتداب البريطاني في السنوات (١٩١٩–١٩٢٥). موقع "المكتبة الالكترونية": http://lib.cet. ac.il/pages/item.asp?item=5469

٥٠ حلميش، أفيفا. وعد بلفور. محاضرة مصوّرة، موقع "تولدوت": http:// toldot.cet.ac.il/movie6.aspx (بالعبريّة)

٥١ نكبة. عمل وثائقي مصوّر. الجزيرة الفضائية، (٢٠٠٨). https://www. youtube.com/watch?v=hxxP9NZsHEc

بقلم: داني جوتوين

العوامل والأسباب التي وقفت خلف صدور وعد بلفور: حاييم وايزمان، الحركة الصهيونية والإمبريالية البريطانية

ننقل هنا جزءا من مقالٍ للمؤرخ الإسرائيلي داني جوتوين، المختص بالشؤون الاجتماعية – الاقتصادية والخبير في الشؤون الصهيونية، وهو يعمل استاذا ومحاضرا في جامعتي حيفا وتل ابيب. نشر هذا المقال في العدد الأخير من مجلة " يريد همزراح – مَعْرِضُ الشّرق"، وهي مجلة فصلية تعنى بـ "دراسة الصهيونية ودولة إسرائيل : تاريخ، ثقافة ومجتمع ". والنص المنقول هنا هو عبارة عن مقدمة لمقال جوتوين المطول الذي نشر في العدد الأخير للمجلة الدورية المذكورة (رقم ٢٤،خريف العام ٢٠١٦ ، والذي صدر كـ"عدد خاص" تحت عنوان " إسرائيل– عهد الإنتداب: بريطانيون، يهود وعرب"، وكُرس لمناسبة مرور ١٠٠ عام على صدور وعد بلفور) .

يتناول جوتوين في مقاله بالنقاش والتحليل المسهبين ما قال أنه "بعض الأسئلة المهمة التي بقيت حتى الآن في محور جدل مستمر بين سائر الباحثين" الذين تناولوا السياق التاريخي والسياسي لصدور" تصريح/ وعد بلفور" المؤيد لإقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين / أرض إسرائيل".

ويركز كاتب المقال بصورة خاصة على سؤالين رئيسيين، الأول: "العوامل والأسباب التي دفعت حكومة بريطانيا لإصدار تصريح / وعد بلفور"؟ والسؤال الثاني : " ما هو الدور الذي لعبه حاييم وايزمان – أول رئيس لدولة إسرائيل – في الخطوات والمساعي التي أدت إلى صدور هذا القرار"؟! يناقش جوتوين مختلف وجهات النظر والاستنتاجات التي توصل اليها، في هذا الصدد، العديد من الباحثين، الذين إنقسموا حسب رأيه إلى مدرستين مركزيتين، عرّفهما بـ" مدرسة الربط" و" مدرسة التمركز". وينطلق جوتوين في مقاله التحليلي مما وصفه بـ" نقطة اللقاء بين الإخفاقات التي وقعت فيها المدرسة الأولى وبين تلك التي وقعت فيها الثانية"، مستخدما

بقي هناك سؤالان، طوال الأعوام الخمسين الماضية، يقفان في محور جدل مستمر بين الباحثين في هذا الصدد، الأول: ما هي الأسباب التي دفعت حكومة بريطانيا لإصدار هذا "الوعد"؟ والسؤال الثاني: ما هو الدور الذي لعبه حاييم وايزمان في الخطوات والمساعي التي أفضت إلى اتخاذ هذا القرار؟

في هذا السياق " مساعي وجهود وايزمان" و"الدور المزعوم" الذي لعبه في صدور وعد بلفور كـ" مفتاح لتفسير بديل للعوامل والأسباب التي دفعت حكومة بريطانيا إلى إصدار وعد بلفور".

ويخلص جوتوين بناء على ذلك في خاتمة تحليله إلى استنتاج مؤداه أن " إصدار وعد بلفور وصيغته كانا نتاج صراع دار داخل نظام الحكم البريطاني إبان الحرب العالمية الأولى بين كتلتين متخاصمتين " الكتلة الراديكالية والكتلة الإصلاحية"، وليس نتيجة دور لعبه قادة الحركة الصهيونية في حينه، وخاصة حاييم وايزمان، حسب ما شاع فيما مضى، وربما حتى الآن، لاسيما لدى باحثي الأكاديميا وأوساط المؤسسة الرسمية الإسرائيلية.

هستريوغرافيا وعد بلفور: التفسير الناقص !

قرر المجلس الوزاري الحربي البريطاني المصغر(الكابينيت)، في ٣١ تشرين الأول ١٩١٧ ، إصدار تصريح يؤيد إقامة "وطن قومي للشعب اليهودي في أرض إسرائيل " ويتعهد ب"تسهيل تحقيق هذا الهدف"، وهو تصريح سيدخل التاريخ لاحقا تحت اسم "وعد بلفور".

بقي هناك سؤالان، طوال الأعوام الخمسين الماضية، يقفان في محور جدل مستمر بين الباحثين في هذا الصدد، الأول: ما هي الأسباب التي دفعت حكومة بريطانيا لإصدار هذا "الوعد"؟ والسؤال الثاني: ما هو الدور الذي لعبه حاييم وايزمان في الخطوات والمساعي التي أفضت إلى اتخاذ هذا القرار؟

تنقسم التفسيرات السائدة، وفقا لمنطق الحجج التي تستند إليها، إلى مدرستين مركزيتين، ويمكن تعريفهما على النحو الآتي:" مدرسة الربط "، و"مدرسة التمركز".

يعتبر ليونارد شتاين مؤسس أو صاحب مدرسة الربط، والذي دشن كتابه "وعد بلفور"، عهد البحث التاريخي الموثّق لوعد بلفور.[١]

وادعى شتاين، المحسوب على المنتدى الداخلي للموالين لوايزمان،[٢] أن إصدار التصريح/ الوعد في خريف العام ١٩١٧ كان نتاج لقاء بين اعتبارات مختلفة وجهت السياسة البريطانية في الحرب العالمية الأولى. ومن بين الاعتبارات التي أوردها شتاين: ضمان السيطرة البريطانية في أرض إسرائيل/ فلسطين، وتجنيد يهود روسيا في التصدي لإمكانية إبرام سلام منفرد مع المانيا، واستمالة الرأي العام اليهودي في الولايات المتحدة الأميركية ضد سياسة الرئيس وودرو ويلسون المؤيدة لتركيا.

وبحسب رأي شتاين فإن ثمة عاملا آخر، أثر على إدارة الحكم البريطاني، وهو تغلب الصهيونيين على خصومهم في الصراع الذي نشب في صفوف الجالية اليهودية – الإنجليزية حول مسألة " الوطن القومي في أرض إسرائيل". أكّد شتاين ايضا على الدور الخاص الذي لعبه وايزمان في إقناع البريطانيين بإصدار التصريح/ الوعد، وهو دور استند إلى صلة المعرفة التي جمعت بينه وبين رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج ووزير الخارجية آرثور بلفور، والتي أخذت تتوطد في ضوء مساهمة وايزمان العلمية في إنتاج الأسيتون واستخدامه لأغراض المجهود الحربي البريطاني. وقد ركز شتاين على ما تحول إلى سمة بارزة لمدرسة الربط، وهي وصف مجمل الخطوات والجهود التي أدت إلى إصدار وعد بلفور– غير أنه لم يعط تفسيرات مفصلة بشأنها.وقد أثار هذا التوجه التفسيري انتقادات من جانب عدد من الباحثين الذين أكدوا مرارا على قصور هذا التوجه. في هذا السياق، أخذ دافيد فيتال على شتاين امتناعه التام عن "طرح رأيه في أي موضوع"؛[٣] وأشار آفي شلايم من جهته إلى أن شتاين "لا يتوصل إلى أي استنتاجات واضحة"، فيما يتعلق بالأسباب والاعتبارات القابعة وراء إصدار التصريح /الوعد؛[٤] فيما أكد كرستوفر سايكس من جهته بأنه:

لا أحد يعلم لماذا صدر وعد بلفور. لقد كرس السيد ليونارد شتاين سنوات طوال لبحث وتقصي مصادر وأسباب هذا الوعد،

لا أحد يعلم لماذا صدر وعد بلفور. لقد كرس السيد ليونارد شتاين سنوات طوال لبحث وتقصي مصادر وأسباب هذا الوعد، ومع ذلك لا يمكن للقارئ، بعد الانتهاء من قراءة مُؤَلَّفَهُ المطول، والذي يعتبر "تحفة فنية" في حد ذاته، أن يتوصل بصورة مؤكدة ودقيقة لمعرفة ما الذي جعل حكومة لويد جورج الائتلافية تفوض آرثور بلفور بأن يكتب إلى اللورد روتشيلد ما كتب.

ومع ذلك لا يمكن للقارئ، بعد الانتهاء من قراءة مُؤَلَّفَهُ المطول، والذي يعتبر "تحفة فنية" في حد ذاته، أن يتوصل بصورة مؤكدة ودقيقة لمعرفة ما الذي جعل حكومة لويد جورج الائتلافية تفوض آرثور بلفور بأن يكتب إلى اللورد روتشيلد ما كتب. ثمة أسباب وتفسيرات كثيرة أُعطيت لذلك، مما يجعل من الصعب الوثوق بسبب أو تفسير بعينه من مجمل هذه الأسباب والتفسيرات.[٥]

جاءت إحدى المحاولات للوقوف على "الدوافع الدقيقة" لإصدار وعد بلفور، والتي جرت في نطاق توجيهات مدرسة الربط، من جانب جون كمحي في كتابه "اللارومنسيين: القوى العظمى ووعد بلفور"، والذي يعطي وزنا كبيرا لرأي / تفسير يسرائيل زيف، المحسوب أيضا على المنتدى الداخلي للمقربين من وايزمان. غير أن كمحي أيضا يكرر جملة الدوافع التي أوردها شتاين دون أن يجزم في شأن أي منها. ويقترح كمحي كتفسير ممكن بديل لـ"سبب واضح"، لصدور وعد بلفور، الوضع العسكري الصعب والمعقد الذي واجهه البريطانيون في العام ١٩١٧ في جبهات القتال المختلفة. ففي ضوء هذا الوضع، اقترح وايزمان على البريطانيين ، كما قال كمحي، العمل على دفع المصالح البريطانية في الولايات المتحدة وروسيا. ويقول كمحي أن البريطانيين تمسكوا، في غياب مخرج آخر، باقتراح وايزمان، الذي تحول حسب وجهة نظرهم من "قصبة قش" إلى "انبوب أكسجين"، أدى إلى صدور وعد بلفور.[٦]

ساهمت هذه الانتقادات التي وجهت لمدرسة الربط، ولا سيّما فيما يتعلّق بالدور المركزي الذي نسبته للصهيونيين بصورة عامة، ولوايزمان بصورة خاصة، في صدور وعد بلفور، في نشوء وتطور المدرسة الثانية "مدرسة التمركز". ففي حين ربطت "مدرسة الربط" بين السياسة البريطانية والجهود والنشاطات الصهيونية، فصلت مدرسة "التمركز" بين تلك السياسة وبين الجهود الصهيونية، وركزت فقط على الاعتبارات البريطانية، وأقصت إلى الهامش تأثير الصهيونيين، ولا سيّما دور ومساهمة وايزمان في صدور الوعد .

غير أنه نشب خلاف بين الباحثين الذين تبنوا مدرسة التمركز، حول مسألة ماهية تلك الاعتبارات التي أدت إلى صدور الوعد، ولذلك لم تورد مدرسة التمركز أيضا "سببا واضحا محددا" في هذا الشأن.

وردت تعليمات مدرسة التمركز للمرة الأولى في مقالة كتبها مائير فارتا تحت عنوان "عن وعد بلفور وصانعيه"، وبحسب قوله فقد نُسِجَت حول وعد بلفور روايات وأساطير، ولكن وعلى الرغم من ذلك فإن "البحث التاريخي لم يبذل جهدا كافيا في سبيل النفاذ إلى العمق وكشف نواة هذا الموضوع برمته"، وعليه:

> سوف أُحاول هنا، في مناسبة مرور مئة عام على وعد بلفور(...) أن أثبت أن الإنجليز أرادوا الاحتفاظ بأرض إسرائيل، بل وكانت لديهم رغبة شديدة بذلك، انطلاقا من مصالحهم، وليس الصهيونيين هم الذين اجتذبوهم اليها؛ وأن الصهيونيين لم يكونوا أول من طرح أمام الحكومة الإنجليزية، إبان الحرب العالمية الأولى، موضوع أرض إسرائيل ومسألة مستقبل الشعب اليهودي في أرض إسرائيل، وأن الصهيونيين ليسوا هم الذين بادروا إلى المفاوضات مع الحكومة (البريطانية) وإنما الحكومة هي التي بادرت إلى إجراء مفاوضات معهم.[٧]

بناءً على ذلك، أكد فارتا أنه "لو لم يكن الصهيونيون موجودين في تلك السنوات لأوجدهم الإنجليز؛ ففي تحليل ولادة وعد بلفور ليس المهم هو ما الذي فعله الصهيونيون، كما لم تكن هناك حاجة إلى وايزمان وسوكولوف بالذات، أو لأي زعيم صهيوني آخر، ولذلك لا يمكن القول أن حاييم وايزمان هو الذي جاء بالوعد لشعب إسرائيل."[٨]

من جهته، واصل دافيد فيتال، الذي أشار إلى أن مقالة فارتا "الملهمة" هي أول من بدد غيوم الأسطورة والغموض التي لفت وعد بلفور، [واصل] تعقّب تاريخ وعد بلفور، مستندا في ذلك على تعليمات مدرسة التمركز. ففي كتابه " الثورة الصهيونية:مرحلة الحسم"، تساءل فيتال بشأن ما

بناءً على ذلك، أكد فارتا أنه "لو لم يكن الصهيونيون موجودين في تلك السنوات لأوجدهم الإنجليز؛ ففي تحليل ولادة وعد بلفور ليس المهم هو ما الذي فعله الصهيونيون، كما لم تكن هناك حاجة إلى وايزمان وسوكولوف بالذات، أو لأي زعيم صهيوني آخر، ولذلك لا يمكن القول أن حاييم وايزمان هو الذي جاء بالوعد لشعب إسرائيل."

إذا كان يمكن تفسير ولادة تصريح وعد بلفور، "بمثل هذه السهولة، وهي في الكثير من الأحيان {...} تفسيرات مختلفة، بل ومتناقضة". وقد ركز التفسير البديل الذي اقترحه فيتال على الإدعاء بأن وعد بلفور عكس " الأهمية المفرطة " التي أولتها بريطانيا للتواجد العسكري الإمبريالي في الشرق الأوسط واستغلال السياسة البريطانية لـ"الشعوب الصغيرة"، ومن ضمنها اليهود، بغية تحقيق هذا الهدف. وبحسب رأيه، فإن العامل "الحاسم" في القرار البريطاني بإصدار التصريح/ الوعد تمثل في " حصول تطورين لاحقين هما: طرح مسألة مستقبل أرض إسرائيل على الأجندة السياسية الدولية، والمنظور الجديد الذي تبنّاه حلف القوى العظمى، وإن كان لفترة قصيرة من الوقت، في رؤية اليهود". بناءً على ذلك، أضاف فيتال قائلا: بحكم طبيعة الأمور السياسية والعسكرية خلال الحرب العالمية الأولى فقد كانت المساهمة المباشرة لليهود، ومن ضمنهم وايزمان، في صياغة السياسة البريطانية في الشرق الأوسط "أقرب إلى الصفر". وهو يعتقد أن دور وايزمان في صدور وعد بلفور لم يكن "ثمرة مبادرة من جانبه، وإنما إستغلالا للفرصة التي أتاحها الساسة البريطانيون. ومن أجل الوقوف على ماهية هذا الدور ينبغي حل "عقدة الوقائع، الإفتراءات والتكهنات الغامضة التي انضفرت فيما بعد في الشهرة الجماهيرية "لوايزمان"[٩]

وعلى خطى فيتال، أشار كل من افرايم كارش واينارى كارش في بحثهما الذي نشراه تحت عنوان "رمال الإمبراطورية: الصراع على السيطرة في الشرق الأوسط،١٧٨٧-١٩٢٣ "، إلى أن الصراع ضد المكتسبات التي حققتها فرنسا في معاهدة سايكس – بيكو كان سببًا مركزيًا لإصدار وعد بلفور. ويعتقد هذان الباحثان أن البريطانيين طرحوا في إطار هذا الصراع "الموضوع اليهودي" في أرض إسرائيل و"المعارضة اليهودية" المتوقعة للمعاهدة، وضَمَّنوا ذلك إدعاءات وحجج بشأن "النفوذ الدولي لليهود"، والتعاطف البروتستانتي مع اليهود وتطلعاتهم القومية. وهكذا فقد خلقت "الرغبة البريطانية في إلغاء معاهدة سايكس – بيكو فرصة خاصة" سارع وايزمان إلى "إستغلالها".[١٠]

إلى ذلك، قدمت أبحاث يشعياهو فريدمان، الذي وضع النقاش حول وعد بلفور في السياق الرحب للسياسة البريطانية في الشرق الأوسط عشية الحرب العالمية الأولى وخلالها وبعدها، مساهمة مهمة في تعزيز مدرسة التمركز. فقد أشار فريدمان إلى مسألة دفع المصالح البريطانية، باعتبارها الغاية التي تقف خلف إصدار وعد بلفور. غير أن فريدمان، خلافا لفارتا وفيتال، نقل التركيز من الاعتبارات العسكرية والسياسية الناتجة عن أحكام وضرورات فترة الحرب، إلى إستراتيجية التوسع الإمبريالي التي اتبعتها بريطانيا بعد الحرب. ونسب فريدمان أهمية ثانوية فقط لجهود ومساعي الصهيونيين، وأكد في كتابه "مسألة أرض إسرائيل ١٩١٤-١٩١٨" أن دوافع بريطانيا لإصدار التصريح – الوعد كانت "كثيرة ومختلفة".

غير أن المهم هو أن هذه الدوافع أدت إلى إحباط إمكانية قيام تركيا وألمانيا ببسط حمايتهما على "أرض إسرائيل اليهودية" المزمع إقامتها بعد إنتهاء الحرب. وفي العام ١٩١٧ لم يكن انتصار دول الحلف مضمونا على الإطلاق، وكان رأي الأكثرية السائد هو أن الحرب ستنتهي في أحسن الأحوال بالتوصل إلى اتفاق سلام. وقد كان من شأن فحوى الحجة الصهيونية في مؤتمر السلام المزمع عقده – وفقا لرأي الكثيرين – أن ترجِّح الكفة في صالح هذا الطرف أو ذاك، وذلك في ضوء التصريحات المتكررة المؤيدة لمبدأ حق تقرير المصير، خلافا لعمليات الضم والإلحاق، من جانب الأطراف المتحاربة. ولعله تكمن في ذلك بالذات قوة الصهيونيين، غير أنهم لم يصروا على المبدأ المذكور بأكمله.[١١]

وسّع مقال دافيد يسرائيلي الذي يحمل العنوان "الصراع حول ضلوع الصهيونيين في الحرب العالمية الأولى، ١٩١٧-١٩١٨"، تفسير مدرسة التمركز ليشمل حلبة أُخرى هي الصراع حول "الكتائب العبرية" في الجيش البريطاني، إذ رأى يسرائيلي في إقامة الكتائب العبرية وصدور وعد بلفور مظهرين مكملين لسياسة واحدة. وبحسب قوله فإن الحكم البريطاني لم يبدأ

إلى ذلك، قدمت أبحاث يشعياهو فريدمان، الذي وضع النقاش حول وعد بلفور في السياق الرحب للسياسة البريطانية في الشرق الأوسط عشية الحرب العالمية الأولى وخلالها وبعدها، مساهمة مهمة في تعزيز مدرسة التمركز. فقد أشار فريدمان إلى مسألة دفع المصالح البريطانية، باعتبارها الغاية التي تقف خلف إصدار وعد بلفور.

بالاهتمام بإمكانية استخدام الصهيونيين في تنفيذ هذه السياسة سوى في أعقاب التحول الذي طرأ على السياسة البريطانية، في ربيع العام ١٩١٧. وأكد يسرائيلي على أن البريطانيين لم يصوغوا سياستهم بمعزل عن الزعامة الصهيونية فحسب ودون أن يحتاجوا إلى وايزمان، بل أن الصهيونيين هم الذين تبنوا في نهاية المطاف السياسة البريطانية. وهكذا بلور البريطانيون، حسب رأيه، موقفهم تجاه الكتائب العبرية "دون معرفة الزعامة الرسمية للحركة الصهيونية"، كما أن وايزمان لم يبدأ بتأييد فكرة إقامة هذه الكتائب سوى بعدما حثه رئيس الحكومة البريطانية لويد جورج على القيام بذلك.[١٢]

اقترح رونالد ساندرس في كتابه "الأسوار العالية للقدس: تاريخ وعد بلفور وولادة الانتداب البريطاني في أرض إسرائيل"، اتجاها جديدا في نطاق مدرسة التمركز. فقد رفض ساندرس التفسيرات السائدة القائلة أن البريطانيين أصدروا التصريح /الوعد إنطلاقا من الافتراض بأنه "يمكن ليهود روسيا، بتأثير تصريح مؤيد للصهيونية، منع إضفاء الطابع الراديكالي على الثورة هناك "، أو أنه كان من المتوقع أن يساعد التصريح في "تجنيد دعم وتأييد يهود الولايات المتحدة الأميركية لصالح الحلفاء". وفي المقابل، أكد ساندرس على أنه "مما يثير الاستغراب أن "المثالية"، بالذات، هي التي حركت، أكثر من أي شيء آخر، صانعي التصريح الرئيسيين".[١٣]

تحدث ساندرس في مقدمة كتابه عن ماهية هذه المثالية مشيرا الى أن أهداف الحرب المعلنة من جانب دول الحلف " مزجت بين مصالح ذاتية ومُثل حقيقية. تمثّل أحد هذه المُثل – الذي تبنته الحكومة البريطانية على نحو خاص – في التصميم على تشجيع القوميات التي تعرضت للقمع من جانب الحكم العثماني على تجسيد حقها في تقرير المصير. وفي الشرق الأوسط كان ثمّة ثلاث من هذه القوميات هي العرب واليهود والأرمن."[١٤]

وعليه، فبواسطة تحويل "المثالية" إلى العامل الذي سبق كل عامل آخر في حثّ وتحريك صانعي وعد بلفور، سعى ساندرس، إذن، إلى التغلب على الحاجة للحسم بين التفسيرات المختلفة التي قدمتها مدرسة التمركز، غير أنه كشف بهذه الطريقة عن الصعوبة التي واجهتها هذه المدرسة في تقديم "سبب ما واضح" لصدور التصريح/الوعد.

في مقاله " وعد بلفور:حالة هوية مغلوطة " قام مارك لفين بنقل وتغيير مركز ثقل مدرسة التمركز، فهو يقول إن السياسة البريطانية في الشرق الأوسط لم تكن العامل الموجّه في سيرورة إصدار وعد بلفور، وإنما اعتبارات مرتبطة باستمرار مشاركة روسيا في الحرب. وأشار لفين إلى أن البريطانيين كانوا، في فترة إصدار الوعد، في أوج عملية إحتلال أرض إسرائيل، وبالتالي كان من شأن تقديم أي تعهد تجاه الصهيونيين أن يثقل فقط على علاقاتهم (أي البريطانيين) مع المسلمين والمسيحيين في المنطقة.

كذلك فإن حقيقة كون الفرنسيين لم يعارضوا وعد بلفور، تدل هي أيضا، وفقا للفين، على أن إصدار التصريح لم يكن مرتبطا بسياسة بريطانيا في الشرق الأوسط. وعليه، ادعى لفين أن "ثمة حاجة لعامل آخر من أجل تفسير اهتمام (...) الحكومة البريطانية بالصهيونية، والوتيرة الحثيثة (...) التي أفضت إلى إصدار الوعد، عامل قوي جدا من شأنه أيضا أن يضمن تأييد فرنسا لوعد بلفور، والتغلب، في الوقت ذاته، على المواقف المعارضة التي أثارها الأمر داخل مجلس الوزراء البريطاني والمؤسسة الإنجليزية اليهودية. وقد تمثّل هذا العامل، وفقا لما أكده لفين، في الرغبة بمنع انسحاب روسيا ما بعد القيصرية من الحرب، فهو يعتقد أن " جميع اللاعبين الرئيسيين في مبادرة وعد بلفور تأثروا بأفكار لا أساس لها، مفادها أن اليهود، كعامل أو طرف ذي وزن في الحركة الثورية الروسية، يسعون من أجل إقامة سلام منفرد مع ألمانيا من شأنه أن يؤدي إلى انسحاب روسيا من الحرب، وأنه من شأن الصهيونيين أن

في مقاله " وعد بلفور:حالة هوية مغلوطة " قام مارك لفين بنقل وتغيير مركز ثقل مدرسة التمركز، فهو يقول إن السياسة البريطانية في الشرق الأوسط لم تكن العامل الموجّه في سيرورة إصدار وعد بلفور، وإنما اعتبارات مرتبطة باستمرار مشاركة روسيا في الحرب. وأشار لفين إلى أن البريطانيين كانوا، في فترة إصدار الوعد، في أوج عملية إحتلال أرض إسرائيل، وبالتالي كان من شأن تقديم أي تعهد تجاه الصهيونيين أن يثقل فقط على علاقاتهم (أي البريطانيين) مع المسلمين والمسيحيين في المنطقة.

يكبحوا هذا التوجه، وأنهم سيتجندون فعلا من أجل ذلك مقابل الحصول على تصريح يعبر عن التعاطف والتأييد لأهدافهم في أرض إسرائيل. وأكد لفين أن وايزمان "كان الصهيوني الوحيد في بريطانيا الذي قدر بصورة صحيحة ما تتوقعه أو تنتظره وزارة الخارجية (البريطانية) من الحركة الصهيونية، ولذلك فقد رعى ونما هذه الأفكار عديمة الأساس. وصوّر لفين الصهيونيين على أنهم يشكلون قوة مركزية في أوساط الجالية اليهودية في روسيا، وقال إن إصدار التصريح من شأنه أن يقويهم أكثر أمام معارضيهم في صفوف تجار المال والثوريين اليهود على حد سواء. وأكد على أنه لهذا السبب فكر الألمان في إصدار تصريح مؤيد للأهداف الصهيونية. ويضيف لفين أن وايزمان نفسه كان مرتابا تجاه هذه التقديرات، غير أنه عمل على ترويجها، نظرا لأن ذلك شكّل مضمون الرسالة التي انتظر مهندسو تصريح وعد بلفور سماعها. لذلك، "لبّن وايزمان الحقيقة" خلال اتصالاته مع وزارة الخارجية البريطانية.[١٥]

كان انتقاد تفسيرات لفين محور مقالة جيمس رينتون "هستريوغرافيا وعد بلفور:نحو إطار متعدد الأسباب"، فقد انتقد رينتون تفسير لفين الأحادي، مستأنفا بذلك على الفرضية التي تنطلق منها مدرسة التمركز بصورة عامة، واقترح العودة إلى تبني فرضيات مدرسة الربط: العودة إلى البحث المؤسِّس الرائد الذي قام به شتاين و"رفضه تبسيط " مسألة العوامل والأسباب التي وقفت خلف إصدار الوعد، وتبني توجهه " الحذر" و"المحكم" الذي سبب " إحباطا" لدى المؤرخين الذين فتشوا عن "دافع واضح وقاطع لإصدار التصريح". وأشار رينتون إلى القصور المركزي لمدرسة التمركز بقوله: ان مختلف الباحثين – فارتا، فريدمان ولفين– ركزوا على الدوافع المختلفة التي دمجها شتاين في التفسير المركب المقترح من جانبه. وأوجز رينتون قائلا: إن تصريح بلفور كان نتاج تشكيلة مركبة من الظروف، ينبغي أن تؤخذ كافتها في الحسبان في أي تفسير للسياسة التي أفضت إلى صدور التصريح". غير أن رينتون، وعلى الرغم من دعوته للرجوع إلى مدرسة الربط، بقي عمليا يراوح في إطار فرضيات مدرسة التمركز. وقد كان إصدار التصريح، من وجهة نظره، جزءا من مساعي وجهود الحكم البريطاني لاستمالة الرأي العام الأميركي وتجنيده لصالح سياسته، سواء بسبب تعلق بريطانيا المتزايد بسوق المال الأميركية، أو بسبب الدور المركزي الذي كان من المتوقع أن يلعبه الرئيس ويلسون في تشكيل وصوغ صورة التسويات ما بعد الحرب.[١٦]

وعلى غرار ما أورده في كتابه " القناع الصهيوني:ولادة الحلف الأنجلو – صهيوني، ١٩١٤–١٩١٨"[١٧] فقد طرح رينتون اعتبارات الدعاية البريطانية في روسيا والولايات المتحدة كعامل رئيسي في صدور وعد بلفور، وهو تفسير أتاح له الإدعاء من جهة أن "تشكيلة مركبة من الظروف أفضت إلى التصريح، ومن جهة أخرى، أنه (التصريح) كان نتاج أغراض الدعاية "وهو دافع وقف "فوق كل شيء".[١٨] بهذه الطريقة سعى رينتون إلى التوفيق بين مدرسة التمركز ومدرسة الربط: فالإدعاء بشأن "الأغراض الدعائية" إستجاب لتعليمات مدرسة التمركز، في حين عكس النقاش في مظاهرها وأسبابها (أي الدعاية) المختلفة في روسيا والولايات المتحدة منطق مدرسة الربط.

ويشير تبني تعاليم مدرسة الربط، وسط انتقاد استنتاجاتها، كما فعل رينتون، إلى الطريق المسدودة التي وصلت إليها هذه المدرسة. فقد اقترحت تفسيرات أُحادية السبب، لكن هذه التفسيرات يلغي أحدها الآخر، حيث يمكن القول عن الإطار البحثي، الذي نشأ بوحي منها، بأنه اقترح أسبابا كثيرة لإصدار التصريح/ الوعد، ولكن من دون أن يشير إلى " سبب واضح" لذلك. هذا الإخفاق، أوالقصور، يمكن أن يفسر العودة التدريجية إلى فرضيات مدرسة الربط، التي برزت خلال العقدين الأخيرين.

بمثل هذه الطريقة استهل يهودا راينهيرتس المجلد الثاني لسيرة حياة وايزمان، "حاييم وايزمان:صعود رجل سياسي"، حيث قام

وعلى غرار ما أورده في كتابه "القناع الصهيوني: ولادة الحلف الأنجلو - صهيوني، ١٩١٤-١٩١٨" فقد طرح رينتون اعتبارات الدعاية البريطانية في روسيا والولايات المتحدة كعامل رئيسي في صدور وعد بلفور، وهو تفسير أتاح له الإدعاء من جهة أن "تشكيلة مركبة من الظروف أفضت إلى التصريح، ومن جهة أخرى، أنه (التصريح) كان نتاج أغراض الدعاية "وهو دافع وقف "فوق كل شيء".

راينهيرتس، حسبما يقتضيه الطابع البيوغرافي لبحثه، بتوسيع رقعة النقاش حول مساهمة وايزمان في دفع صدور وعد بلفور.[١٩] وفي كتابه "وعد بلفور: مصادر النزاع اليهودي العربي"، تبنى جوناتان شانير نهج شتاين، لكنه توسع في الموضوع الذي أقلَّ باحثون آخرون في التطرق اليه وهو: تأثير السياسة التي اتبعتها بريطانيا تجاه تركيا على الخطوات التي أدت إلى صدور وعد بلفور.[٢٠]

وثمة نهج تفسيري مشابه لنهج شتاين، لكنه أُتبع لغاية معاكسة هي إنتقاد وعد بلفور ومراميه، شكّل صلب مقال ويليام ماثيو "طوارئ فترة الحرب ووعد بلفور ١٩١٧، تراجع غير محتمل".[٢١] ادعى ماثيو في المقال المذكور، في معرض تأكيده على المنطق الموجِّه لمدرسة الربط، أن وعد بلفور كان ولادة غير ضرورية للقاء بين أحداث كثيرة وقعت إبان الحرب العالمية الأولى، ولتطورات في جبهات القتال المختلفة، ولتنحية هربرت هنري أسكويث، المعارض وعد بلفور، عن رئاسة الحكومة، واستبداله بلويد جورج الذي أيد الوعد/التصريح. و تناول ماثيو، بموجب تعاليم مدرسة الربط، الدور المركزي الذي لعبه وايزمان في دفع إصدار التصريح.

من جهته، اقترح ولتر ريد في كتابه"رمال الإمبراطورية: كيف شكلت بريطانيا الشرق الأوسط"، صيغة مُحدَّثه لمدرسة الربط، إذ رفض توجه فارتا ومدرسة التمركز عموما، وأشار، كما فعل شتاين، إلى عدة اعتبارات ربما يمكنها أن تفسر الأسباب والعوامل التي أدت إلى إصدار الوعد /التصريح. وقد ناقش ريد بشكل رئيسي، استمرارا لنهج أُتبع في أبحاث العقدين الأخيرين، الاعتبارات العملية والدعاية والامبريالية، في مقابل العاطفة والمثالية، كتفسيرات ممكنة، غير أنه على الرغم من تفضيله للاعتبارات المثالية، تجنب الحسم بينها.[٢٢]

وقامت ماريان رت في بحث نشر تحت عنوان "التاريخ العالمي لوعد بلفور" بتوسيع أُفق الاعتبارات التي أدت إلى صدور وعد بلفور بما يتجاوز الساحات التي ركزت عليها حتى الآن مدرسة الربط. وقالت رايت إن "الصهيونيين لم يحصلوا على التأييد لهدفهم في حالة من الفراغ، بمعزل عن اعتبارات هندية أو ايرلندية لدى بريطانيا"، أو بمعزل عن إعتبارات كونية أخرى.[٢٣]

وهكذا فإن أبحاث راينهيرتس، شانير،ماثيو، ريد ورت، تعيد إذن نسخ المشكلة التي شخصها سايكس في مدرسة الربط قبل ما يزيد عن خمسين عاما: الإشارة إلى "أسباب كثيرة" لإصدار وعد بلفور دون اقتراح "سبب واضح محدد". وفي الحقيقة فقد أكد راينهيرتس في العام ١٩٩٢ ،بعدما رفض وجهة نظر– الصيغة التي اقترحها فيتال لمدرسة التمركز، على أن "الأسباب والعوامل خلف صدور وعد بلفور معقدة جدا ومتداخلة، أو منضفرة، في بعضها البعض، لدرجة تمكِّن من القول أن التفسير القاطع أحادي البعد (...) هو، دون ريب، تفسير غير دقيق".[٢٤] وبمعنى آخر، فقد تحول القصور الذي شخصه سايكس في تفسير شتاين، إلى نموذج التفسير الذي اقترحه راينهيرتس.

لقد تحول التخلي عن كشف المنطق السياسي لوعد بلفور إلى سمة لوجهات النظر أو الصيغ المتأخرة لمدرسة الربط. وأوضح دافيد برومكين في كتابه "السلام الأخير: هكذا تشكل الشرق الأوسط الحديث، ١٩١٤–١٩٢٢"، أن الاقرار بالجدوى أو الفائدة الكامنة في "التحالف مع الصهيونيين في رسم سياسة بريطانيا تجاه أرض إسرائيل/ فلسطين، تمثّل لدى أعضاء حكومة وسياسيين وموظفين بريطانيين بصورة مستقلة وبطرق مختلفة"، و"لم يكن له مغزى واحد ووحيد". وبروح منهج مدرسة الربط، يضفر برومكين الأسباب المختلفة لتصريح / وعد بلفور في سرد شامل ومترابط،[٢٥] تخفي وحدته المتخيلة تناقضاته السياسية. أما المؤرخ توم سيغف، الذي وصف المساعي والخطوات المختلفة التي سبقت صدور وعد بلفور، فقد قطع شوطا أبعد حين ذكر في كتابه " موسم شقائق النعمان: أرض إسرائيل في عهد الإنتداب" إن وعد بلفور " لم يكن نتاج مصلحة سياسية أو عسكرية، وإنما نتاج آراء مسبقة، وقناعات دفينة وخداع". وبحسب قوله فقد شقت الحكومة طريقها بشكل بدهي واتخذت

وقامت ماريان رت في بحث نشر تحت عنوان "التاريخ العالمي لوعد بلفور" بتوسيع أُفق الاعتبارات التي أدت إلى صدور وعد بلفور بما يتجاوز الساحات التي ركزت عليها حتى الآن مدرسة الربط. وقالت رايت إن "الصهيونيين لم يحصلوا على التأييد لهدفهم في حالة من الفراغ، بمعزل عن اعتبارات هندية أو ايرلندية لدى بريطانيا"، أو بمعزل عن إعتبارات كونية أخرى.

قراراتها استنادا إلى اعتبارات واهية لا أساس لها في الواقع"، أدت إلى إقامة الكتائب العبرية وصدور وعد بلفور.[٢٦]

تبنى آفي شلايم أيضا توجه توم سيغف واستند إليه حين ادعى أن " تأييد لويد جورج للصهيونية لم يستند إلى المصالح البريطانية وإنما استند إلى جهل وانحياز".[٢٧] وعليه، فقد ألغى كل من سيغف وشلايم، نهائيا، الحاجة إلى كشف المنطق السياسي لوعد بلفور بدعوى أن الساسة البريطانيين لم يعملوا مطلقا بتوجيه مثل هذا المنطق، وإنما نتيجة لجهل وانحياز .

زعم شلايم أن "هستريوغرافيا وعد بلفور تقدمت خطوة إلى الأمام" بعد "التفسير التنقيحي" الذي قدمه سيغف.[٢٨] غير أن هذا التفسير لم يكن "خطوة إلى الأمام"، كما اعتقد شلايم، بل إنه يشكل تراجعا عن نتائج البحث التاريخي لوعد بلفور.

هكذا، وبعد خمسة عقود من البحث التاريخي، الذي وسع قاعدة المصادر والأفق التفسيري، عاد النقاش حول الأسباب التي دفعت البريطانيين لإصدار وعد بلفور، والدور الذي لعبه حاييم وايزمان، إلى المربع الأول. وتكمن أسباب هذه الطريق المسدودة إلى حد كبير في القاسم المشترك – ومن ناحية عملية في الإخفاق أو القصور المشترك– الذي يربط بين مدرسة الربط ومدرسة التمركز. لقد فصلت المدرستان بين اعتبارات البريطانيين الذين كانوا منخرطين في النقاشات المتعلقة بإصدار وعد بلفور، وبين دوافع اليهود الذين سعوا للتأثير على قرارات الحكومة البريطانية، ونتيجة لذلك فقد واجهت المدرستان صعوبة في تقديم اطار تفسيري مشترك لـ"البريطانيين" و" اليهود"، و"الحكومة" و" الصهيونيين". هذا الاخفاق يبرز بصورة خاصة لدى محاولة ايضاح دور وايزمان، الذي عمل كجزء من الحكم البريطاني وكجزء من الزعامة الصهيونية على حد سواء.

في المقابل، قلّل المنطق الأحاديّ لمدرسة التمركز من أهمية دور وايزمان ومساهمته، وذلك لأنه (أي منطق المدرسة المذكورة) لا يحتاج إلى شخصية ودور وجهد وايزمان كإطار أو كهمزة وصل بين الجهود والخطوات المختلفة التي أدت إلى صدور وعد بلفور.

تشكل صعوبة تفسير الدور الذي لعبه وايزمان في الخطوات التي أدت إلى صدور وعد بلفور نقطة اللقاء بين الاخفاقات التي وقعت فيها مدرسة الربط وبين تلك التي وقعت فيها مدرسة التمركز.

ومن نقطة اللقاء هذه ينطلق هذا المقال ويستخدم مساعي وجهود وايزمان كمفتاحٍ لتفسيرٍ بديلٍ للعوامل والأسباب التي دفعت حكومة بريطانيا إلى إصدار وعد بلفور. ويقضي جوهر هذا التفسير بأن إصدار الوعد/ التصريح وصيغته كانا نتاج صراع دار، إبان الحرب العالمية الأولى، بين كتلتين متخاصمتين داخل نظام الحكم البريطاني حول مسألة مستقبل الإمبراطورية العثمانية. ويمكن أن نسمي هاتين الكتلتين "الكتلة الراديكالية" و" الكتلة الإصلاحية".

سعت الكتلة الراديكالية إلى حل وتفكيك الإمبراطورية العثمانية وتقسيمها إلى دول تابعة بين دول" الوفاق الثلاثي"، كسبيل لإلحاق أجزاء من أراضيها – ومن ضمنها أرض إسرائيل/فلسطين – بالإمبراطورية البريطانية؛ بينما عارضت الكتلة الإصلاحية استمرار التوسع الإمبريالي البريطاني في الشرق الأوسط، وطالبت بالمحافظة على الوحدة الإقليمية للامبراطورية العثمانية والعمل على دعمها وتقويتها عن طريق إجراء إصلاحات سلطوية.

وعليه، فإن المغزى السياسي لوعد بلفور – أي إنشاء "وطن قومي للشعب اليهودي في أرض إسرائيل" – يتلخص في تأييد حل الإمبراطورية العثمانية وتوسيع الإمبراطورية البريطانية. وبهذا المعنى، فقد شكل وعد بلفور، من وجهة نظر مؤيديه ومعارضيه على حد سواء، وسيلة لدفع سياسة الكتلة الراديكالية قدما، ولحسم الصراع بين الكتلتين لصالح الكتلة الراديكالية ذاتها .

(عن العبرية) ترجمة وتقديم : سعيد عياش

الهوامش

١ مقدمة مقال نشر في دورية "إسرائيل" العدد ٢٤، خريف ٢٠١٦. وتصدر هذه الدورية عن معهد دراسات الصهيونية وإسرائيل الذي يحمل اسم حاييم وايزمان– جامعة تل أبيب. وتحرر دورية "إسرائيل" رونا يونا.

ليونارد شتاين، أساس لدولة إسرائيل:سيرة وعد بلفور، القدس ١٩٦٢ ص١٠٠–١٠١؛١١٨–١٢٢؛ ١٢٩–١٣٠؛٢٧١. صدر الكتاب، للمرة الأولى، باللغة الانجليزية في العام ١٩٦١.

٢ موطي جولاني "شبكة وايزمان الاجتماعية"، لدى : أوري كوهن ومائير حزان (محرران)، وايزمان زعيم الصهيونية ، القدس ٢٠١٦، ص ٢١٩–٢٢٢ .

٣ فيتال، الثورة الصهيونية، تل ابيب ١٩٩١، الجزء الثالث ص٣٢٠.

4 avi shaim, "the balfour declaration And its consequences", in idem, Israel and Palestine: Reappraisals, Revisions, Refutions. london2009, p. 8.2005 صدر المقال لأول مرة عام

٥ كريستوفر سايكس، من بلفور وحتى بفين: صراعات على أرض إسرائيل، تل ابيب ١٩٦٦، ص١٦.

6 jon Kimche, The Unromantics: The greal powers and the balfour declaration. London 1968, pp.29-30,32-36,39,42-43 .

٧ مائير فارتا، (عن وعد بلفور وصانعيه)، هأوما (الأُمة) الجزء السادس، ١٩٦٨،ص٣٠١–٣٠٢.

٨ المصدر السابق، ص٣١٣.

٩ فيتال، الثورة، الجزء الثالث، ص٨٣ –٨٥، ١٣٧، ١٤٤، ١٤٧.

10 efraim karsh and Inari karsh. Empirs of the Sand: The Stuggle for Mastery in the Middle East, 1789-1923. Cambridge, MA and London, 2001,pp. 247-254

١١ يشعياهو فريدمان. مسألة أرض إسرائيل في اعوام ١٩١٤–١٩١٨: شبكة العلاقات بين بريطانيا، الصهيونية والعرب. القدس، ١٩٨٧، ص٩

١٢ دافيد يسرائيلي. "الصراع على تدخل الصهيونيين في الحرب العالمية الأولى ١٩١٧–١٩١٨، الصهيونية، الجزء السابع (١٩٨١)، ص ١٥٣،١٥١،١٤٨، ١٥٧، ١٦٣–١٦٤.

13 Ronald Sanders. The High Walls of Jerusalem: A History of the Balfour Declaration and the Birth of the British Mandate for Palestine. New York, 1983, P. 615

١٤ المصدر السابق، ص XVIII-XVII.

15 Mark Levene, 'The Historiography of the Balfour Declaration:A Case of Mistaken Idenntiy'. The English Historical Review, Vol.107,No.422(1992),pp.69-77

16 James Edward Renton. 'The Historiography of the Balfour Declaration : Toward a Multi-causal Framework' . The journal of Israeli History, vol .19.No.2(1998).pp.109-111,119-125,128

17 James Renton. The Zionist Masquerade: The Birth of the Anglo-Zionist Alliance,1914-1918

18 Danny Gutwein.'The Zioist Masquerade: The Birth of the Anglo-Zionist Alliance,1914-1918 by James Renton (review), The Journal of Israil History,VOL.28,No.2k(2009),pp.231-233

١٩ يهودا راينهيرتس. حاييم وايزمان: صعود رجل سياسي. القدس ١٩٩٦ (١٩٩٣)، الجزء الثاني، ص ٢١٨–٢٢٤.

20 Jonathan Schneer. The Balfour Declaration: The Origins of the Arab – Israeli Conflict. New York, 2010,pp.239-300

21 William M. Mathew. 'War-Time Contingency and the Balfour declaration of 1917: An Improbable Regression,' journal of Palestine Studies, Vol.40.No.

22 Walter Reid. Empire of sand : How Britain Shaped the Middle East. Edinburgh, 2011, Ch.11-13

23 Maryanne A. Rhett. The Global History of the Balfour Declaration: Declared Nations. New York, 2016, pp.3-7

24 Jehuda Reinharz . 'The Balfour Declaration and Its Maker: A Reassessment'. The Journal of Modern History, Vol.64,No.3 (Sep.1992),p.493

٢٥ دافيد برومكين. السلام الأخير: هكذا تشكل الشرق الأوسط الحديث، ١٩١٤–١٩٢٢. تل ابيب، ١٩٩٤ (١٩٨٩)، ص٢٢٢–٢٥٢، الاقتباسات:ص٢٢٨،٢٣٢.

٢٦ توم سيغف. موسم شقائق النعمان: أرض إسرائيل في عهد الانتداب. ص ٣٥، ٤٢–٤٤.

٢٧ شلايم: وعد بلفور، ص١٠–١٣.

٢٨ المصدر السابق، ص١٠.

أجرت المقابلة: خلود مصالحة

مقابلة خاصة

إيلان بابه: ما يرتسم أمامنا اليوم دولة أبارتهايد واحدة والحل تغيير نظامها!

"جهاز التربية والتعليم الإسرائيلي سياسي لا يتوقف عن التحريض، وأغلب المثقفين جبناء، لكن يوجد جيل مُكمل لمسيرة التغيير* حتى تنجح سيرورة تغيير نظام الدولة المسيطرة نحتاج لوحدة فلسطينية واستمرار الضغط المجدي من قوى خارجيّة، وهو العمل الذي بدأته حركة BDS"

"غدًا سأقوم بإجراء مقابلة صحافيّة مع البروفسور إيلان بابه، لكن لم أحضّر بعد محاور اللقاء"– بهذه الكلمات توجهت إلى أكاديمي إسرائيلي مُختص بالشرق الأوسط ومعروف بمواقفه اليسارية، وسرعان ما رد عليّ قائلا: "بابه قدير جدًا، لكن إذا التقيته لن أسأله عن فكره، لأنه يمكن قراءة فكره من خلال مقالاته وكتبه. كنت سأكتفي بسؤال واحد فقط: كيف استطاع، والقصد نفسيًا، مواجهة كل هذه العدائية التي تحيط به من قبل الإسرائيليين، الرافضين بطبيعة الحال الاقتناع أن أبحاثه مهنيّة وذات مصداقية عالية إلا أنها لا تتماشى مع الرواية الصهيونيّة التي طالما حاولوا حقننا بها في المدارس ومؤسسات الجيش؟".

كان هذا التقييم كافيًا للتأكيد أنّ بابه نجح من خلال أبحاثه أن يقنع زملاءه الأكاديميين بصدق أبحاثه إلا أنه ورغم ذلك سيخاف الأكاديميون من إعلان ذلك خوفًا أنّ ينتهي بهم المطاف خارج الأكاديمية الإسرائيلية التي تعتبر حلمًا بالنسبة لعددٍ كبير منهم، وهو المصير الذي لاقاه بابه بعد عام ٢٠٠٥.

يُعّد بابه من أبرز المثقّفين التقدّميين الإسرائيليين، وهو يعتبر أحد "المؤرّخين الجدد"، الذي يقاربون تاريخ المنطقة والبلاد من منظار متحرر من الأيديولوجية الصهيونية، ناقدًا لها وناقضًا إيّاها، علمًا أنّ صوت هذا التيار بدأ يخفت في السنوات الأخيرة. وما اعتبر سابقًا من تأسيس علمي لنقيض الرواية الصهيونيّة إنجازًا، بات اليوم يخضع لأجندات وترهيبات يقودها اليمين الإسرائيلي، ويكفي للتأكيد على ذلك أن نذكر في هذا السياق مقابلة سابقة أجريناها مع أكاديمي معروف بمواقفه اليسارية فضَل عدم التطرق إلى موقفه من حركات المقاطعة

ايلان بابه.

الأكاديمية العالمية للأكاديمية الإسرائيلية مما يُظهر الفجوة ما بين الموقف والإشهار به!

إلتقينا بالبروفسور بابه في حي الألمانية في حيفا، وتحديدًا شارع أبو النواس، الذي سمي لاحقًا جادة بن غوريون، ولربما هذا سيذّكر بابه بأنه "مُقَسم" إلى نصفين، نصف يعيش في "فلسطين المُحتلة" كما يؤكد، ونصف آخر يعيش صخب لندن وضبابها، بسبب ما كشفه بابه عن مخططات بن غوريون الذي لاحقًا قام بتسميته "مهندس التطهير العرقي في فلسطين عامي ١٩٤٨ و ١٩٤٩". وللعلم فإن بن غوريون، المُعلن عن قيام دولة إسرائيل في ١٤ أيار ١٩٤٨، علق على وعد بلفور في تشرين الثاني ١٩١٧ بالقول: لم تعد بريطانيا البلاد إلينا، لن يكتسب الشعب الأرض، إلا بواسطة العمل المضني والإنتاج بجهود البناء والاستيطان. ويجب على الشعب العبري بنفسه أن يحول هذا الحق إلى حقيقة حية وقائمة... ولذا يعتبر رمزًا وطنيًا (إسرائيليًا) لا يمكن المس به، أو بمثابة الخط الأحمر الذي تجاوزه بابه ودفع ثمن ذلك باهظًا.

كان بابه الذي سمع في صغره كلمة نكبة عدة مرات إلا أنه لم يفهم معناها، قد اجتهد خلال دراسته الأكاديمية للتوصل إلى فهم المصطلح، مما ساعده أكثر تصديق رواية الشعب الفلسطيني، بخلاف أغلبية الإسرائيليين، رغم أنّ بابه نفسه يخالف هذا التقدير مؤكدًا أنّ الشعب الإسرائيلي يعي الحقيقة إلا أنه لا يرغب تصديقها، هو سماح إسرائيل بفتح الأرشيف الوطني الإسرائيلي للاطلاع عليه، حيث أُتيح للباحثين لأول مرة عام ١٩٨٨ بعد مرور أكثر من ٤٠ عامًا على تأسيس دولة إسرائيل، الإطلاع عليه، واستغل بابه ذلك وبعد معاينة مكثفة للأرشيف خلص للاستنتاج أن عملية التطهير العرقي في فلسطين كانت مبرمجة ومخططا لها بصورة مسبقة وبوعي تام وتعتمد على الفلسفة التي بنيت عليها الحركة الصهيونية التي ترجمت على أرض فلسطين الأسس التي بنيت عليها عالميًا كجزء من الحل المقترح لـ"مشكلة اليهود".

واكتشف بابه، بعد اطلاعه على الأرشيف، وخاصة ما سمي بـ "خطة داليت"، وهي خطة انتهجتها الوحدات العسكرية بقيادة بن غوريون، أنّ بن غوريون هندس طرد ٨٠٠٠٠٠ فلسطينيّ بين عامي ١٩٤٨ و١٩٤٩ عبر تدمير مئات القرى وإخلائها من سكانها وطرد مئات الآلاف من السكان العرب.

كانت النتيجة التي توصل إليها بابه، المتجاوزة للأسس الأيديولوجية التي تأسست عليها الصهيونية، بداية عدائية المجتمع الإسرائيلي له، خاصةً وأنّ هذه النتيجة، التي أكدتها الأبحاث الفلسطينية، تأتي على لسان مؤرخ وباحث إسرائيلي من أصول أوروبية، وللدقة أكثر من أصول ألمانية.

واضطر بابه عام ٢٠٠٧ إلى مغادرة البلاد إلى لندن، بعد أنّ احتد الهجوم وتضييق الخناق عليه، مجتمعيًا وأكاديميًا، وهو هجوم تطوّر بعد أن دعم وبشدة المؤرخ تيدي كاتس (في حينه كان لا يزال طالبًا في جامعة حيفا)، الذي قدم رسالة الماجستير إلى جامعة حيفا عن مجزرة الطنطورة التي سقط فيها ٢٣٠ شهيدًا، موضحًا أنّ ما حدث في الطنطورة ليس "تحصيل حاصل" ونتيجة "الحرب"، كما تسوّق إسرائيل ذلك، إنما إبادة جماعية وتطهير عرقيّ حيث قام الجنود بجمع سكان الطنطورة وقتلهم. ورغم أنّ كاتس حصل على علامة ٩٧٪ عن هذه الوظيفة، إلا أنها اثارت الجدل الواسع لما تحمله من تناقضات مع الرواية الإسرائيلية، ما اضطره لاحقًا إلى التراجع عنها.

ووقف بابه إلى جانبه ودعمه أمام الأكاديمية الإسرائيلية مما طوّر العدائية تجاهه أكثر، العدائية التي تفاقمت لاحقًا، وتحديدًا عام ٢٠٠٥، بعد أنّ دعم بابه مقاطعة إسرائيل بما في ذلك المقاطعة الأكاديمية معللا ذلك بأنه يجب الضغط على إسرائيل من الخارج كأحسن وسيلة لإنهاء أفظع احتلال عرفه التاريخ الحديث، ونتيجة لذلك دعا رئيس جامعة حيفا بابه للاستقالة مؤكدًا أنه يجب عليه أن يذهب بمحض إرادته!

وفي نفس السنة، ٢٠٠٥، أطلق بابه المؤتمر الإسرائيلي لحق العودة والذي يدعم عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين تم تهجيرهم سنة ١٩٤٨، الأمر الذي بلوّر نقطة التحوّل في مسيرته الأكاديمية ودفعه إلى مغادرة البلاد إلى جامعة "إكستير" في لندن، وهي إحدى أفضل ١٠ جامعات في بريطانيا، ويدرس فيها بابه إلى اليوم.

قبل مغادرة بابه البلاد، شارك أحد أصدقائه المقربين مخاوفه، موضحًا أنه بات يخاف الدخول إلى مصعد مع مجموعة من الإسرائيليين، فالنظرات العدائية حد الرغبة بقتله تطارده بشكل كبير. وكنا في هذه المقابلة قد بدأنا من هذا المحور تحديدًا.

(*) سؤال: عام ٢٠٠٧ قررت ترك البلاد، لكن سبقت هذه الخطوة مخاوف كنت قد عبرت عنها لزملائك، شاركتهم في مدى خوفك من الخطر المُحدق بك، لدرجة الخوف من الدخول

إلى مصعد مع أشخاص لربما من المحتمل أن يقوموا بالاعتداء عليك. حدثنا عن قرار مغادرة البلاد، المخاوف، ومدى تصالحك مع القرار والضغوط النفسية التي مررت بها...

بابه: القرار لم يكن بالسهل، عام ٢٠٠٧ كان التحوّل الأكبر في مسيرتي المهنيّة والأكاديمية. بعد الهجوم المنهج عليّ قررت المغادرة إلى بريطانيا، حيث بدأت بالتدريس في جامعة "إكستير"، وهي من أفضل الجامعات في المملكة المتحدة، ومصنفة بأنها من أفضل ١٠ مؤسسات تعليميّة. ما دفعني لهذا القرار هو خوفي على عائلتي وليس خوفي على ذاتي، فأولادي في حينها كانوا صغارًا والتهديدات كانت مخيفة وجدية، عليه قررت المغادرة لحمايتهم بالأساس.

وما ساعدني على التصالح مع هذا القرار والتعامل معه بصورة سهلة هو التفكير أنّ أصدقائي الفلسطينيين يعانون بصورة أكبر، مما يعني أنه لا مجال للتراجع والتخاذل في الموقف، على العكس، هذا شجعني على التمسك بموقفي، أضف إليه سمعتي الأكاديمية التي بُنيت على صدق البحث ونشر الاستنتاجات الصحيحة بغض النظر عن مدى توافقها أو عدمه مع الإجماع الإسرائيلي، أو للدقة الإجماع الصهيوني.

يوجد جيل مكمل لمسيرة التغيير

(*) سؤال: تطرقت مرارًا إلى ضرورة إحداث تغيير في المجتمع الإسرائيلي، ومع ذلك قررت ترك كل شيء والسفر خارج البلاد. ألا تعتقد أنّ هناك حاجة للعمل مع المجتمع الإسرائيلي، من أجل تغيير وعي وعقلية الإسرائيليين؟

بابه: قبل كل شيء كان واضحًا لدي بأن ترك البلاد كان قسريًا ومؤقتًا، فلم تكن لديّ احتمالات أو خيارات أخرى مطروحة خاصة في ظل الوضع الذي وصلت إليه وما تحدثنا عنه سابقًا من تهديدات. في المقابل، وأقولها حقيقة، أمضيت نصف السنوات العشر الأخيرة التي تواجدت فيها في المملكة المتحدة، في البلاد، كنت هنا فكريًا وكنت هناك ممارسة، وعلى ما يبدو هذه معادلة سهلة لي وكفيلة بحماية استقلاليتي الفكرية وعملي البحثيّ. إلى ذلك، من المهم الإشارة إلى ولادة جيل إسرائيلي جديد، واعٍ أكثر، عدده قليل لكن إصراره كبير، وهذا دافع للتغيير، التقيت هذا الجيل في عدة مناسبات وعندي قناعة أنه مستمر في الإنجازات نحو التغيير، الذي قد لا نلمسه اليوم، لكن من المؤكد أننا سنلمسه مستقبلا.

إن مهمة التغيير ليست سهلة، فأنت تعمل مقابل جيل يتعرض لمساعي تلقين وتدجين بصورة يوميّة، من الولادة حتى الممات، هذا الجيل لا يسمح له أنّ يرى الفلسطينيين كبشر، متساوين، إنما فقط كتهديد دائم على حياتهم. من المؤسف القول إنك تعمل أمام جهاز تربية مشوه، جهاز سياسي لا يتوقف عن التحريض، ومثقفين جبناء. لكن، نعم يوجد جيل مُكمل لمسيرة التغيير، وأنا ايضا عائد كي أستمر بهذا العمل.

(*) سؤال: في البداية أيّدت حل الدولتين، بعد ذلك حل الدولة الواحدة للشعبين، ما هو برأيك الحل الأكثر واقعية للوضع الراهن؟ ما هو السيناريو المحتمل للوصول لهذا الحل؟

بابه: يشير الواقع الحاليّ إلى أنه توجد لدينا دولة واحدة مهيمنة، تسيطر بوسائل متنوعة على مجموعات فلسطينية مختلفة. هذه السيطرة ممكنة فقط بالتنازل الذي لا يمكن منعه عن الديمقراطية، ولذلك ما يرتسم اليوم هو دولة تمييز عنصري (أبارتهايد) واحدة والحل هو تغيير نظامها. تغيير كهذا هو سيرورة طويلة يُبنى من الأسفل بواسطة تشبيك العلاقات بين اليهود والعرب وتحدي التمييز العنصري الاسرائيلي. حتى تنجح هكذا سيرورة نحتاج إلى وحدة فلسطينية، وقيادة فلسطينية مُمثلة واستمرار الضغط المجدي من قوى خارجيّة، وهو العمل الذي بدأته حركة BDS.

(*) سؤال: العالم يعرف أنه كانت هناك نكبة، واليوم يوجد احتلال. الفلسطينيون مشغولون بمصطلح نكبة، لكن حلقة التأييد لإسرائيل تتسع كل يوم. لماذا؟ كيف الخروج من هذا إذا كان ممكنا أصلا؟

بابه: لا أعتقد أن هذا دقيق. يوجد تغيير واضح وكبير في علاقة المجتمع المدني في العالم مع القضية الفلسطينية. دعم النضال الفلسطيني لم يكن بهذا الاتساع كما هو اليوم. من كان يحلم بأن يخشى الدبلوماسيون الإسرائيليون زيارة حرم جامعي أميركي وان يتم تهريب نتنياهو الى داخل حرم جامعي كهذا في كندا؟ الذي لم يتغير هو علاقة النخبة السياسية بإسرائيل، وهذه لا تزال–لأسباب تاريخية وبسبب المحرقة والخوف واللوبي الصهيوني القوي والناجح ومصالح الليبراليين الجدد– ترى في إسرائيل ثروة ولا تهتم كثيرًا بسياستها الداخلية. لكن هنا أيضًا توجد ثغرات في الجدار: بيرني ساندرس في الولايات المتحدة وجيرمي كوربين زعيم حزب العمال في انجلترا رجلا سياسة مؤيدان للفلسطينيين وهما صاحبا مراكز مهمة في حزبيهما. نحن في حالة فوضى سياسية في الغرب منذ العام ٢٠٠٨ الأمر الذي يستقطب قوى من اليمين مؤيدة لإسرائيل إلى المركز السياسيّ، وقوى مضادة من اليسار معروفة بدعمها للجانب الفلسطيني من حيث الموقف.

(*) سؤال: سبق أنّ تحدثت عن اللغة والخطاب الفلسطيني، مدعيًا أن العالم بات ينصت لنا أقل وهذا أيضًا أثر على القضية، هل لك أن توضح النقطة؟

بابه: مسألة اللغة ودورها في التعبير عن القضية الفلسطينية مهمة جدًا في التأثير، وهناك ضرورة لإعادة النظر وتجديد معجم المفاهيم المتعلقة بها، خاصة بعد اندلاع الثورات العربية. فلسطين

اليوم في قلب الأحداث، إذا قاربنا المواضيع التي تشغل عالمنا المعاصر: تفكّك الدولة القومية، و"اهتزاز" معاهدة سايكس بيكو والاتفاقات الكولونيالية بعيد الحرب العالمية الأولى، مروراً بالأحداث الراهنة والتي تقبع على رأسها الأزمة الاقتصادية التي يمر بها العالم منذ العام ٢٠٠٨، وصولاً إلى حركات الشعوب ضد الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية الظالمة، وليس انتهاءً بدور الغرب في إدارة المشهد السياسي العالمي، وتطبيقه لـ "ديموقراطية انتقائية" تشرعن له دعم أنظمة قمعية وسياسات احتلال تحت حجج الديمقراطية.

يمكن ربطه هذه القضايا الشائكة والأحداث المعقدة بالقضية الفلسطينية، لكن ذلك مرهون بالتخلّي عن "اللغة الخشبية"، التي طالما رددناها، لمصلحة لغةٍ جديدة، معاصرة ومرتبطة أكثر بقضايا اليوم. من الأمثلة على تلك اللغة الخشبية، والتي لا تخرج عن كونها تكراراً مملاً لمفاهيم قديمة يمكن القول: عملية السلام في الشرق الأوسط، اقتراب تحقيق معاهدة السلام، صراع التيارات القومية في المنطقة، وعدم وجود قادة فلسطينيين يمكن التفاوض معهم... وغيرها من المصطلحات التي تشرعن بصورة أو أخرى أحقية إسرائيل في البلاد وتسقط حل الدولة الواحدة مقابل تعزيز حل الدولتين. ولتجاوز هذه اللغة الخشبية أقترح استعمال ثلاثة مصطلحات تسمح بتكريس وجود القضية الفلسطينية على خارطة السياسة العالمية، وهي: مصطلح الاستعمار الاستيطاني (settler colonialism)، ومصطلح الفصل العنصري (apartheid)، ومصطلح التطهير العرقي (ethnic cleansing). من المهم في هذا السياق جعل هذه المصطلحات لغة شائعة بين الأكاديميين الذين يدرسون الصراع العربي الإسرائيلي، والمحركات الأساسية للغة الناشطين من أجل فلسطين، ما قد يسمح بتسللها تدريجيًا إلى لغة أصحاب القرار المعنيين بالقضية الفلسطينية.

(*) سؤال: هذا العام تمر ذكرى ١٠٠ سنة على اعلان بلفور، أين تقف بريطانيا من الحديث الجاري اليوم؟

بابه: لا تختلف بريطانيا من حيث التوجه عما سبق من تحليل. فالمجتمع المدني مؤيد أكثر فأكثر للفلسطينيين، ولذكرى ١٠٠ عام على بلفور نشأت حركة داخل المملكة المتحدة تطالب باعتذار بريطانيا وتحمل مسؤولية سياسية أكبر عن مصير الفلسطينيين. وتريد النخبة السياسية مقابل هذه الحركة أن تحتفل بالإعلان من منطلق الخنوع للوبي المؤيد لإسرائيل في انجلترا.

ملزمون بتدويل الصراع

(*) سؤال: إنك تكرّر أن إسرائيل دولة ابرتهايد. هل من الجدير إزاء ذلك أن ينشط المجتمع الفلسطيني عامةً باتجاه تدويل النزاع؟

بابه: أصبحت إسرائيل دولة عنصرية منذ اعوام عديدة. ينقلنا موت حل الدولتين من وضع الأبارتهايد بحكم الأمر الواقع لأبارتهايد بحكم القانون. في وضع كهذا وعلى ضوء اختلال موازين القوى نحن ملزمون بتدويل الصراع. تجنيد المجتمع المدني في العالم هو خطوة مهمة لكننا لم ننجح بعد في الوصول إلى أروقة القوة السياسية والاقتصادية في الغرب.

من المهم – خلال تدويل القضية الفلسطينية– أن نبرز الفوارق العلميّة بين الاستعمار العادي، كما هي حال فرنسا في الجزائر مثلاً، والاستعمار الاستيطاني، كما في حالة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

نظرت الحركة الوطنية الفلسطينية إلى المشروع الصهيونيّ في فلسطين في الخمسينيات والستينيات كمشروع استعماري عادي، وبالتالي كان مطلبها إجلاء المستوطنين. بينما في جنوب أفريقيا ناضل المؤتمر الوطني الأفريقي من أجل إسقاط نظام الأبارتهايد واستبداله بنظام ديمقراطي للسود والبيض على حدٍ سواء.

(*) سؤال: صوّت للقائمة المشتركة... وزن العرب ارتفع، مع ذلك هناك ارتفاع حاد في عدد القوانين العنصرية، كيف يمكن تفسير هذا وهل عمومًا من المجدي الاشتراك في "اللعبة السياسية" خاصة على ضوء حقيقة ان تأثيرك... صفر؟

بابه: سؤال ممتاز. لدي احترام كبير لأعضاء الكنيست من القائمة المشتركة. هم يقفون بشجاعة امام نظام يسير باتجاه الفاشية من يوم لآخر وهذه ليست بالمهمة السهلة. يبدو لي أن تاريخ الدولة الواحدة الديمقراطية يبنى من الأسفل بسيرورة بطيئة، لكنه بدأ. تاريخيًا، بسيرورة كهذه فإن أجساما تمثيلية مثل السلطة التشريعية وأعضاء الكنيست الاسرائيليين سيخلون أماكنهم بنهاية المطاف لأجسام تمثيلية أخرى، قسم منها قائم وقسم منها جديد. ما دمنا نفتقد للبدائل الجيدة، يتوجب علينا دعم تلك الموجودة، انما كأكاديميين علينا ان نبحث يوميًا وبشجاعة عن بدائل ورؤى جديدة لإنهاء مشروع الاستعمار على فلسطين كلها.

(*) سؤال: ما هو وضع العرب في إسرائيل في حالة الدولتين وحالة الدولة الواحدة؟

بابه: لن يكون مختلفا عن مركز الفلسطينيين في كل مكان. إن فكرة الدولة الواحدة هي أنّ هويتك القومية لا تمس بحقوقك. في حالة الدولتين، الفلسطينيون في اسرائيل يبقون مواطنين من الدرجة الثانية عندما يتعامل العالم مع قضيتهم كقضية داخلية وامكانية تغيير مركزهم ضئيلة جدًا.

(*) سؤال: "حرية اكاديمية" .. هل ثمة أمر كهذا بشكل عام؟ هل تستطيع حركة المقاطعة العالمية ان تؤثر على

الاكاديمية في إسرائيل وأن تعيدها لبداية سنوات الـ-٩٠، حيث لمسنا عملا أكاديميا جديا وغير خاضع للإملاءات، الأمر الذي تغيّر مع مرور الوقت؟

بابه: الحريات عامة هي شأن أخلاقي وقضائي وهذا يشمل ايضًا حرية التعبير والحرية الاكاديمية. لا توجد حرية مطلقة، لكن الطموح في مجتمع سويّ هو الحفاظ على الحريات قدر الممكن، مما يساهم ايضًا في الحفاظ على الاستقلالية الأكاديمية.

في المناطق المحتلة، مثلا صعب جدًا ان يُدار جهاز أكاديمي مستقل تحت الاحتلال، مما دفع المجتمع الفلسطيني إلى الدعوة لمقاطعة الاكاديمية الإسرائيلية، بينما الاكاديمية الاسرائيلية بمعظمها (مثل الكليات التكنولوجية، كليات الحقوق والعلوم السياسية) تؤيد الاحتلال، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر. في العموم، غالبية الأكاديمية الإسرائيلية صامتة ومن المعلوم أنّ حكم الصمت هو كالموافقة مع الاضطهاد. حركة المقاطعة أدت الى ازدياد عدد الأكاديميين الاسرائيليين الذين يعملون ضد الاحتلال والاضطهاد وقطعًا تشكل سببا للتفكير مجددًا في أوساط المجتمع اليهودي (كما حصل مع الاكاديمية البيضاء في جنوب افريقيا).

كتاب قريب عن الخلفية التاريخيّة لاحتلال ١٩٦٧

(*) سؤال: نشرت عددا من الكتب، فما هي برامجك في المستقبل القريب، هل هناك كتب أخرى؟

بابه: في شهر حزيران القريب (٢٠١٧)، من المُتوقع والمُخطط له أنّ انهي كتابا عن الخلفية التاريخيّة لاحتلال عام ١٩٦٧ . في الكتاب تحليل للعلاقة بين الاحتلال والنكبة وبين قرارات ما بعد الاحتلال حتى وصولنا للوضع الذي نتواجد فيه اليوم. يحمل الكتاب العنوان "السجن الأكبر في العالم". إلى ذلك، اقوم ايضا بالعمل على كتاب تعليمي لجهاز التربية والتعليم البريطاني عن الصراع، وأبحث في مستقبل اليسار العالمي بكتاب مشترك مع الباحث والسينمائي الباكستاني طارق علي.

من إصدارات إيلان بابه

"التطهير العرقيّ في فلسطين": صدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ترجمة أحمد خليفة. يكشف هذا الكتاب كيف جرت عمليات التطهير العرقي في فلسطين عام ١٩٤٨، وكيف كان الترحيل والتطهير العرقي جزءاً جوهرياً من استراتيجيا الحركة الصهيونية. وينقض المؤلف الرواية الإسرائيلية عن حرب ١٩٤٨ ليؤكد أن طرد الفلسطينيين لم يكن مجرد هروب جماعي وطوعي للسكان بل خطة مفصلة جرى وضع اللمسات النهائية عليها في اجتماع عقده دافيد بن – غوريون في تل أبيب يوم ١٩٤٨/٣/١٠ بحضور عشرة من القادة الصهيونيين، وتضمنت أوامر صريحة لوحدات الهاغناه باستخدام شتى الأساليب لتنفيذ هذه الخطة ومنها: إثارة الرعب، وقصف القرى والمراكز السكنية، وحرق المنازل، وهدم البيوت، وزرع الألغام في الأنقاض لمنع المطرودين من العودة إلى منازلهم. وقد استغرق تنفيذ تلك الخطة ستة أشهر. ومع اكتمال التنفيذ كان نحو ٨٠٠ ألف فلسطيني قد أُرغموا على الهجرة إلى الدول المجاورة، ودمرت ٥٣١ قرية، وأخلي أحد عشر حياً مدنياً من سكانه. وهذه الخطة، بحسب ما يصفها إيلان بابه، تعتبر، من وجهة نظر القانون الدولي، "جريمة ضد الإنسانية".

"خارج الإطار– القمع الأكاديمي والفكري في إسرائيل": صدر عام ٢٠١٠ عن "دار قدمس"، ترجمة مها حسن بحبوح. يفضح بابه عبر الكتاب ممارسات المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية ضد كل من يميط اللثام عن حقيقة الأيديولوجيا الصهيونية التي سعت إلى تعميم رواية مزيّفة وملفّقة عن النكبة الفلسطينية، وكان هو أحد ضحايا هذه الأيديولوجيا بامتياز.

خلال الكتاب، ينقل بابه إلى القارئ الضغوطات التي مورست عليه والهجوم حتى اضطر إلى مغادرة البلاد قسرًا.

"فكرة إسرائيل– تاريخ السلطة والمعرفة": صدر عن المؤسسة العربية للدراسات، ٢٠١٥، ترجمة محمّد زيدان. يقدم بابه من خلال الكتاب تاريخًا عامًا لآليات إنتاج المعرفة الإسرائيلية التي اتكأت عليها الصهيونية في إثبات سردياتها التاريخية، وترسيخ فكرة الدولة الإسرائيلية، متعرضًا لدور المناهضين لتلك الرواية في فضح المغالطات التاريخية والمزيفة لفكرة إسرائيل، في تحدٍّ علني للتيار السائد من الأكاديميين الموالين، ومحاولة لتقويض شرعية الخطاب الرسمي، مستلهمًا فكرة الكتاب من مقالة المفكر الفلسطيني الراحل إدوارد سعيد عام ١٩٨٣ عقب الحرب الإسرائيلية على لبنان، الذي أكد فيها ضرورة نشر الرواية الفلسطينية عن الصراع.

"الفلسطينيون المنسيون.. تاريخ الفلسطينيين في إسرائيل": صدر عن جامعة ييل، عام ٢٠١١. يتطرق بابه من خلال هذا الكتاب إلى فلسطينيي الـ ٤٨، فرغم مضي عشرات السنوات على حصولهم على مواطنة في إسرائيل إلا أنهم لم يندمجوا في المجتمع كليًا لعدة أسباب منها؛ سياسة إسرائيل التمييزية، وايضًا التشبث بهويتهم الفلسطينية التي تتعزز أكثر وسط مساعي التهميش والتدجين التي تنتهجها المؤسسة الإسرائيلية تجاههم.

هنيدة غانم*

من العنف المؤسس إلى العنف الحافظ:
أو كيف يتحول التطهير الإثني من حدث إلى بنية؟[1]

١. الآن : عن الانزياح نحو اليمين

تشهد إسرائيل منذ أكثر من عقد ونصف العقد، انزياحا مستمرا ومثابرا نحو اليمين عامة، واليمين الجديد والاستيطاني خاصة، وينعكس هذا الانزياح بشكل مباشر على السياسات الإسرائيلية تجاه فلسطينيي الداخل من جهة، وفلسطينيي الأراضي المحتلة من جهة أخرى. وتظهر متابعة هذه السياسات محاولة مثابرة لضبط مواطنة الفلسطينيين داخل إسرائيل وتطويعها لتتلاءم مع يهودية الدولة، توازي ذلك مساعي ترسيخ السيطرة على الأراضي المحتلة، خاصة مناطق ج، والعمل على حسم الصراع من خلال فرض وقائع على الأرض من خلال تصعيد الاستيطان والدفع بـ»السيادة» لدمج المستوطنات في الدولة الإسرائيلية دون إعلان ضمها رسميا، بل عبر دمجها الفعلي بكل منظومات الدولة وأجهزتها.[2]

يرتبط هذا الانزياح بعوامل سوسيولوجية ديمغرافية كتغيير قماشة المجتمع الإسرائيلي من مجتمع أكثر علمانيةً إلى مجتمع أكثر محافظة وتدينا، حيث كانت نسبة المتدينين والحريديم والمحافظين في إسرائيل عام ٢٠١٦ مقاربة لـ ٦٠٪ مقابل حوالي ٤٠٪ من العلمانيين. وبحسب استطلاع للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية، يظهر تزايد مستمر في من يعرّفون أنفسهم كمتدينين وحريديم، وبحسبه: في ١٩٩٩، عرف ١٦٪ من المستطلعين أنفسهم كحريديين أو متدينين مقابل ٢٢٪ عام ٢٠٠٩ [3] لا بد هنا من الأخذ بعين الاعتبار أن نسبة الخصوبة عند النساء الحرديات في ارتفاع مستمر، ففي بداية الثمانينيات كانت ٥,٦ ولكنها ارتفعت عام ٢٠٠٩ لتصل إلى ٧,٥ أما بين المتدينين فهي ٤,٣، فيما تصل بين العلمانيات ٢,١ [4] ما أدى بالبعض إلى الإشارة إلى أن إسرائيل في طريقها لتكون دولة دينية حريدية.[5] ترفد هذه التغيرات أيضا

* المديرة العام لمركز "مدار".

ترتبط القضايا الجوهرية غير المحسومة في إسرائيل بحدود الهوية والمواطنة، وميزان العلاقة بين اليهودية والديمقراطية في الدولة، في ظل الاتفاق على ثابت وحيد لبنية الدولة الإسرائيلية كدولة يهودية قومية.

ومع التحولات التي تشهدها إسرائيل وانزياحها المستمر نحو اليمين، تتحول العلاقة مع الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر إلى ساحة مهمة لإعادة ضبط هوية الدولة.

الانزياح التدريجي للنخب التقليدية العمالية الاشكنازية، مقابل دخول نخب من قوى كانت تعتبر هوامش المجتمع لتحل محلها، في هذا السياق خاصة النخب الدينية والدينية الاستيطانية، نشير بشكل خاص هنا إلى عملية ثقرطة الجيش[٦] وتزايد سيطرة النخب الدينية الاستيطانية على عملية اتخاذ القرار العسكري والسياسي.

ويرتبط بهذه التغيرات صعود ظاهرة اليمين الجديد[٧] وتحوله فعليا إلى صاحب قوة مركزية في توجيه سياسات الدولة. ويتألف هذا اليمين من الأحزاب الحريدية (المتشددة دينيًا)، والأحزاب المتدينة القومية، والمستوطنين، وأعضاء الكنيست المتطرفين في حزب الليكود، والجماعات القومية المتطرفة المنضوية ضمن حزب «إسرائيل بيتنا»، وحركات مثل «إم ترتسو» وغيرها. يشار إلى أن اليمين يحكم إسرائيل منذ٢٠٠١، وهو مستمر في الحكم حتى يومنا هذا (٢٠١٧) مع تنويعات في الحكم بين حكم اليمين الوسط واليمين الجديد.[٨]

٢. الانزياح يمينا وعلاقته بالثابت والمتحول

تتقاطع هذه التغيرات مع عاملين أساسيين: عامل الثابت في بنية الدولة، ومشروعها القومي–استعماري، وعامل المتحول الذي يحيل إلى القضايا غير المحسومة القائمة في لب النقاشات اليومية السياسية، والتي يؤدي عدم حسمها إلى تحولها إلى قضايا خلافية للمناكفة والمماحكة السياسية وتصعيد الخطاب الشعبوي والفاشي تجاهها. لا بد من التوضيح هنا– كما سأظهر لاحقا– أن تعمق الشعبوية والفاشية تجاه الفلسطينيين في فلسطين التاريخية لا تعكس تغيرا باراديجماتيا أساسيا في المنظور الاستعماري المؤسس تجاههم الذي تعامل معهم بحكم مشروع إقامة الوطن القومي اليهودي على أرضهم بوصفهم عدوا، حيث تخصصت عداوتهم إلى عداوة داخلية، بعد ١٩٤٨ (فلسطينيو الداخل) تمت صياغة مواطنتهم كمواطنة مهددة وغير مرغوبة ويجب ضبطها مقابل المواطنة الطبيعية اليهودية التي أقيمت الدولة كإطار حاضن لتطويرها، وعدو خارجي يتشكل من باقي الفلسطينيين والعرب ويتم التعامل معهم ضمن منظور أمني وأدوات العسكرة من أجل تأكيد وجود الدولة وبنيتها كدولة يهودية. وعلى الرغم من احتلال ٦٧ وإعادة توحيد الفلسطينيين تحت «سيادة إسرائيل» إلا أن التمييز بين العدو الخارجي والداخلي استمر في توجيه العلاقة بين الدولة وبينهم، وقد تعزز هذا المنظور بشكل خاص تجاه سكان الأرض المحتلة بالتقاطع مع مقاومتهم التي يتم اليوم بترها عن أسباب الصراع والاحتلال والبنى الاستعمارية، واعتبارها عداوة جوهرية مرتبطة ببنى ثقافية عرقية كما عبر عن ذلك نتنياهو في أكثر من مناسبة، وذلك رغم ما يوازيها من تزحيف للمشروع الاستعماري إلى ما وراء الخط الأخضر. ترتبط القضايا الجوهرية غير المحسومة في إسرائيل بحدود الهوية والمواطنة، وميزان العلاقة بين اليهودية والديمقراطية في الدولة، في ظل الاتفاق على ثابت وحيد لبنية الدولة الإسرائيلية كدولة يهودية قومية.

٣. الفلسطيني في ٤٨ الفلسطيني في ٦٧ : أو ساحات الضبط والتطويع

ومع التحولات التي تشهدها إسرائيل وانزياحها المستمر نحو اليمين، تتحول العلاقة مع الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر إلى ساحة مهمة لإعادة ضبط هوية الدولة الإسرائيلية كدولة قومية يهودية استعمارية، وذلك على ثلاثة مستويات، **المستوى القانوني والتشريعي** عبر مساعي ضبط مواطنة الفلسطينيين في الداخل بما لا يهدد بنية الدولة كدولة قومية يهودية، وفرض القوانين والتشريعات التي تسهل السيطرة على الأرض في المناطق المحتلة وتسهيل تجريم المقاومين ونزع الشرعية عن المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، **ومستوى الملاحقة الأمنية والبوليسية** السياسية لقيادات الداخل السياسية بهدف التضييق على الحركات والأحزاب والقيادات

على المستوى القانوني والتشريعي نشير هنا إلى أنه تم خلال السنوات الماضية سن مجموعة من القوانين تستهدف الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر من بينها: قانون النكبة، قانون منع التسلل، قانون لجان القبول في البلدات الجماهيرية اليهودية، قانون منع المس بدولة إسرائيل من خلال الدعوة للمقاطعة، قانون منع الأذان، قانون التسوية، قانون الإقصاء، قانون الإرهاب.

والنشطاء ممن يتحدون منظومة وبنية الدولة الصهيونية، وملاحقة وسجن القيادات في الضفة الغربية بمن فيهم أعضاء في المجلس التشريعي ونشطاء في الحراك الشعبي، **وثالثا المستوى الخطابي** الذي يضم الإعلام والصحافة المكتوبة والمرئية والخطاب الجماهيري والثقافي وغيره، من خلال بلورة صورة الفلسطيني على أساس ثنائيات التطرف والاعتدال على جانبي الخط الأخضر، ومساعي نزع شرعية الخطاب القومي في الداخل، واعتباره متطرفا، مقابل الترويج للخطاب المدني والمساواة والاندماج وسد الفجوات باعتبار قضية الفلسطيني هي مسألة تمييز غير مقصود وليس بنيويا.

فيما يتم الترويج لخطاب السلام الاقتصادي وتحسين الواقع المعيشي في الضفة وغزة باعتباره الحل المثالي للأزمة مقابل تحميل القيادات الفلسطينية مسؤولية الأزمات والويلات المتلاحقة لشعبها، كما حدث في الحرب على غزة بعد ٢٠١٤. لا يعني هذا أن حدة الممارسات متشابهة، إذ لا يمكن أن نقارن ما يعانيه قطاع غزة من حصار خانق واحتلال مع سياسات إسرائيل تجاه المواطنين في الداخل، لكن الفكرة هي وجود منظور واحد يضبط العلاقة وفق الاحتياجات القومية للدولة اليهودية أولا، ووفق الخير العام للمواطن اليهودي ثانيا، آخذين بعين الاعتبار أن عملية التطهير الاثني في إسرائيل تمت عام ١٩٤٨ تجاه من سكنها من فلسطينيين بشكل حوّلهم من أكثرية إلى أقلية، فإن نوع الممارسات السياسية تجاههم ستكون باتجاه حفظ مكانتهم التي حققت عبر التطهير الإثني كأقلية هامشية، لكنها سياسات بحكم الأمر الواقع مختلفة عن سياسات إسرائيل في الضفة التي تقف في لب مشروع اليمين الاستيطاني الاستعماري الذي يهدف إلى تحويل بنية المكان وتركيبته الديمغرافية، وتلك التي تمارس تجاه غزة التي تتلخص بضبط سلوك المواطنين أمنيا بشكل أساسي، وذلك عبر استخدام أدوات العنف المباشر كالحرب والحصار.

على المستوى القانوني والتشريعي نشير هنا إلى أنه تم خلال السنوات الماضية سن مجموعة من القوانين تستهدف الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر من بينها: قانون النكبة، قانون منع التسلل، قانون لجان القبول في البلدات الجماهيرية اليهودية، قانون منع المس بدولة إسرائيل من خلال الدعوة للمقاطعة، قانون منع الأذان، قانون التسوية، قانون الإقصاء،[10] قانون الإرهاب، وفي هذا السياق، يشير تقرير لمركز «مدار» أعده برهوم جرايسي أنه منذ ٢٠١٥، أي بدء عمل حكومة نتنياهو الرابعة، أدرج على جدول أعمال الكنيست ١٣٦ قانونا ذات طابع عنصري أو مناهض لحل الصراع، أقر منها ٢٥ قانونا بقراءة نهائية و١٥ قانونا موجودة في مراحل تشريعية مختلفة. أما على مستوى الملاحقة السياسية يمكن أن نشير إلى قرار الكابينت السياسي– الأمني الإسرائيلي في ١٧ تشرين الثاني اعتبار الحركة الإسلامية الشمالية « حركة غير مسموحة» وإخراجها عن القانون، وسبق ذلك بعدة أشهر تحريض واسع على أعضاء الكنيست من التجمع بسبب لقائهم مع عائلات أهالي الشهداء في القدس من أجل الدفع باتجاه تسليم جثامين أبنائهم المحتجزة،[11] وبعد ذلك بأقل من عام في أيلول ٢٠١٦ قامت الشرطة الإسرائيلية بحملة اعتقالات بوليسية أغلبها ليلية اطالت عشرات من نشطاء وقيادات من حزب التجمع، على خلفية ادعاء وجود مخالفات فساد مالية في تمويل الانتخابات للكنيست عام ٢٠١٣، وما كان لافتا للانتباه في حالة التجمع حالة الترهيب والتوتير الإعلامي التي رافقت حملة الاعتقالات، مقارنة معم حالات مشابهة لأحزاب يهودية تم التعامل معها بانضباط ومؤسساتية، كما في حالة «إسرائيل بيتنا» الذي طالت قياداته تهم رشاوى واحتيال وتلاعب ضخمة.

وجاءت قضية اتهام عضو الكنيست من «التجمع» باسل غطاس، بتهريب الهواتف النقالة للسجناء السياسيين وما رافقها من حملات اتهامه بدعم الإرهاب والمس بأمن الدولة والتآمر، لتزيد الطين بلة من حيث تصاعد مشاعر التضييق على العرب وتعمق التعامل معهم كخطر أمني مستمر على الدولة.

على صعيد الخطاب العام، تصاعد سياسيا وإعلاميا الخطاب المعادي للعرب من قبل قيادات الدولة، وعلى رأسها خطاب نزع الشرعية عن قيادات الداخل عبر ادعاء انهم يمشون خلف داعش، وتبني سياسات مثابرة لتدعيش كل حدث مرتبط بمعارضة سياسات إسرائيل.

على صعيد الخطاب العام، تصاعد سياسيا وإعلاميا الخطاب المعادي للعرب من قبل قيادات الدولة، وعلى رأسها خطاب نزع الشرعية عن قيادات الداخل عبر ادعاء انهم يمشون خلف داعش، وتبني سياسات مثابرة لتدعيش كل حدث مرتبط بمعارضة سياسات إسرائيل، كالمسارعة إلى اتهام الشهيد يعقوب أبو القيعان الذي سقط برصاص الشرطة خلال محاولة قرية هدم الحيران بأنه من داعش، وأنه قام بعملية دهس تخريبية، تم الاتهام سياسيا دون انتظار نتائج التحقيق الذي أثبت بطلان الادعاء كاملا. كما سجنت الشاعرة دارين طاطور على خلفية قصيدة نشرتها على صفحة الفيسبوك الخاصة بها، وفرض سجن إداري على نشطاء سياسيين آخرين في حالات اعتبرت كسرا لقواعد اللعبة في الداخل.

أما في الأراضي المحتلة فلا نحتاج لتوضيح عمق وبشاعة الاحتلال الذي يستخدم منظومة الحكم العسكري المباشر وأدواته المبنية على أوامر عسكرية تصدر تباعا من أجل قمع مطالب التحرر، ناهيك عن مئات الحواجز الجديد هنا أن التصعيد الذي يشهده الداخل الفلسطيني يرفع من منسوب القمع، ما أدى بالبعض إلى الاعتقاد بأن إسرائيل تعيد التعامل مع فلسطيني الداخل بأدوات الحكم العسكري الذي امتد من النكبة/ إقامة إسرائيل وحتى ١٩٦٦ .

٤. تحول الأداة وثبات المنظور أو تنويعات العدو وثبات الصديق

تستوجب هذه المقاربة منا ولأهميتها أن نميز بين مستويين في التعامل مع سياسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر: مستوى الأدوات ومستوى المنظور. على مستوى الأدوات، وعلى العكس من فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة التابعين لسيادة الاحتلال العسكري، لا يعيش فلسطينيو الداخل اليوم فعليا ورسميا تحت حكم عسكري، ولا يحتاجون إلى التصاريح للتنقل، بل يتمتعون بحرية التنقل داخل إسرائيل على الأقل، وهم مختلفون بذلك عن فلسطينيي الأرض المحتلة الذين يحتاجون التصاريح للتنقل والسفر والعمل في القدس، إلى جانب شبه استحالة تنقلهم بين غزة والضفة الغربية، ولا يوجد عدد كبير من المعتقلين بينهم مقابل أكثر من سبعة آلاف سجين في الأراضي المحتلة ٦٧، بل أكثر من هذا، يمكنهم أن ينظموا مسيرات ضخمة في ذكرى النكبة رغم وجود قانون النكبة، ولا تواجه مسيراتهم بالرصاص كحال إخوتهم في المسيرات على الحواجز وفي المظاهرات التي تقام بمواجهة الجيش، لهم أحزاب وطنية في الكنيست تمثل جزءا كبيرا منهم، إضافة إلى ذلك استطاع فلسطينيو الداخل اقتحام سوق العمل الإسرائيلي، بل يوجد تمثيل واسع يفوق نسبتهم من السكان في المهن الطبية، شبابهم يعملون في المجمعات التجارية اليهودية بحرية مع بعض التحفظات والمضايقات طبعا، وأغلب المطاعم يعمل فيها عرب، كما يكاد يختفي دور المخبر المدير في المدارس والمختار المخبر على الأقل بصيغته الفجة التي سادت في فترة الحكم العسكري، مقابل تفشي ظاهرة المخبرين والعملاء في الأراضي المحتلة، ولم يعد الفلسطيني في الداخل، بالضرورة، بحاجة لاسترضاء الأحزاب الحاكمة لنيل حقه في العمل كما ساد فترة حزب مباي، ولا عاد يخشى الإفصاح عن دعمه للتجمع أو الجبهة مخافة خسارة وظيفته!!

يمكن الادعاء بكل بساطة إذن أن أدوات الحكم العسكري خفتت في الداخل ولم تعد ظلا مرعبا يظلل العرب! حتى لو اعتقلت دارين طاطور على قصيدة ولو اعتقل البعض إداريا ومنعت الحركة الإسلامية الشمالية، مقابل استمرارها في الضفة الغربية بل وعودتها بعد انتفاضة الأقصى الثانية وتفعيل منظومات كالإدارة المدنية مجددا رغم أنها تعود لحقبة ما قبل أوسلو.

ماذا يعني هذا؟ هل يعني أن إسرائيل تتعامل بمنظورين

في سياق التقاطع بين فكرة الدولة اليهودية القومية وتحقيقها على أرض فلسطين المأهولة بسكان يسعون لتحقيق مصيرهم، انضفرت عملية بناء الدولة القومية اليهودية منذ بداياتها بأدوات الاستعمار الاستيطاني المبنية على ثنائية المحو والانشاء، حيث يتم محو الموجود (الفلسطيني) بوصفه جماعة قومية تصبو للسيادة لإحلال الجديد (اليهودي) ككينونة سياسية سيادية تصبو لاستبداله.

مختلفين تجاه أهل البلاد وفق موقعهم من المواطنة والخط الأخضر؟

ترتبط الإجابة عن هذا السؤال بثابت المشروع الصهيوني الدائم الذي تحقق في إقامة الدولة اليهودية عام ١٩٤٨، وبدا ثبات البارادیجما التي توجه التعامل مع العربي بعد النكبة بوصفه عدوا، وبوصف الدولة تجليا للدولة اليهودية القومية التي تعتبر دولة اليهود أينما كانوا وليست دولة مواطنيها.

هل تغير دور الدولة –وبإحالة لكارل شميت– من كونها تتأسس على التمييز بين العدو والصديق وفق ثنائية عرقية فيها العدو الداخلي هو الفلسطيني (والخارجي طبعا) في مقابل المواطن اليهودي– الصديق؟ هل تغيرت هذه البارديجما أم أنها هي ثابت المشروع الصهيوني المستمر منذ عمدت لتحقيق ذاتها بأدوات الاستعمار الاستيطاني على أرض فلسطين المأهولة منذ فترة الييشوف وحتى اليوم.

في سياق التقاطع بين فكرة الدولة اليهودية القومية وتحقيقها على أرض فلسطين المأهولة بسكان يسعون لتحقيق مصيرهم، انضفرت عملية بناء الدولة القومية اليهودية منذ بداياتها بأدوات الاستعمار الاستيطاني المبنية على ثنائية المحو والانشاء، حيث يتم محو الموجود (الفلسطيني) بوصفه جماعة قومية تصبو للسيادة لإحلال الجديد (اليهودي) ككينونة سياسية سيادية تصبو لاستبداله، من هنا كانت المستعمرات الصهيونية منذ بداياتها خارج قانون أهل البلاد، تشيد مؤسساتها الخاصة وقوانينها الخاصة وتشريعاتها الخاصة التي تم تحويلها عام ١٩٤٨ إلى مؤسسات وتشريعات، والأهم سيادة الدولة، بكلمات أخرى كانت عملية إقامة الدولة القومية اليهودية إحلال سيادة المستعمرة وفكرتها على كل فلسطين، وبما أن فكرتها الأساس هي إقامة الدولة اليهودية في أرض مأهولة كانت عملية تطويع أهل البلاد وتهشيم وجودهم القومي والثقافي والاجتماعي جزءا بنيويا من مشروع التسييد.

في عملية سيادة المستعمرة، كان الفلسطيني عقبة مرتين: مرة بوصفه عقبة مادية موجودة على الأرض المرادة، ومرة بوصفه عقبة قومية أي بوصفة مجموعة قومية تحمل مشروعا قوميا معارضا.

وفي سبيل حسم المعركة مع الفلسطيني والسيطرة على الأرض وعلى السيادة، توزعت سياسات المستعمر الصهيوني ما بين التأسيس لأجهزة العنف التي ستصير الجيش لاحقا، وسيكون مطلوبا منها أن تحسم السيادة لصالح المستعمرة، وما بين سياسات السيطرة على الأرض بكل ما أتيح من أدوات بهدف توسيع المستعمرة– حيز الدولة.

٥. في الطريق لدولة عرقية يهودية: أو في البدء كان التطهير الإثني

حدثت المواجهة الحاسمة مع سكان البلاد في عام ١٩٤٨، وقامت أجهزة العنف المكونة من المليشيات الصهيونية وعلى رأسها الهغناه التي سرعان ما أعلنها بن غوريون «جيش الدفاع»، بتصدر المعارك والقيام بمجموعة من العمليات التي أدت إلى «تطهير» المكان من غالبية سكانه العرب وتحضير الحيز بذلك لإحلال السيادة على كل الأرض، وإعلان الدولة القومية اليهودية التي كانت نواها المؤسساتية وأجهزتها الدولاتية قد شيدت في فترة الييشوف لتكون موجهة فعليا لإقامة الدولة العرقية اليهودية.

يتطلب مفهوم الدولة العرقية التوضيح هنا. إذ إن إسرائيل لا تشير في أي مستند رسمي أو غير رسمي أنها دولة عرقية، بل على العكس من ذلك، يثير مفهوم العرق في خطابها العام اشمئزازا واضحا لما يكمن فيه من إحالة إلى إرث اللاسامية أولا والنازية ثانيا، ولارتباطه بالمحرقة التي اتخذت من العرق ناظما لسياسات الموت والتقتيل، وتحاول إسرائيل أن تبتعد عن استخدام تصنيفات لها صدى عرقي عنصري بيولوجي وتخرجها إلى ما وراء جدران الايثوس الجمعي. بدل ذلك تحاول أن تستخدم مفاهيم: القومية

يتطلب مفهوم الدولة العرقية التوضيح هنا. إذ إن إسرائيل لا تشير في أي مستند رسمي أو غير رسمي أنها دولة عرقية، بل على العكس من ذلك، يثير مفهوم العرق في خطابها العام اشمئزازا واضحا لما يكمن فيه من إحالة إلى إرث اللاسامية أولا والنازية ثانيا، ولارتباطه بالمحرقة التي اتخذت من العرق ناظما لسياسات الموت والتقتيل، وتحاول إسرائيل أن تبتعد عن استخدام تصنيفات لها صدى عرقي عنصري بيولوجي.

والاثنية والجماعة التاريخية والشعب الواحد، وهي مصطلحات لها شرعيتها الكاملة في الخطاب الدولي والإنساني، لكنها فيما وراء قشرتها اللغوية تعيد انتاج الهوية القومية على أسس حدود الدم المأصلة في أصل الجماعة الواحد، وفي عملية البناء الجوهراني للثقافة والدين والتاريخ والموروث بوصفه فوق تاريخي.

وتعتبر إسرائيل نفسها دولة الشعب اليهودي الذي عاد إلى وطنه بعد أن نفي منه بالقوة، ليحيي القفار، وقد جاء في وثيقة الاستقلال

«نشأ الشعب اليهودي في أرض إسرائيل، وفيها تمت صياغة شخصيته الروحانية والدينية والسياسية، وفيها عاش حياة مستقلة في دولة ذات سيادة، وفيها أنتج ثرواته الثقافية الوطنية والإنسانية العامة وأورث العالم أجمع سفر الأسفار الخالد.

وعندما أُجلِيَ الشعب اليهودي عن بلاده بالقوة، حافظ على عهده لها وهو في بلدان شتاته كلها، ولم ينقطع عن الصلاة والتعلق بأمل العودة إلى بلاده واستئناف حريته السياسية فيها.

وبدافع هذه الصلة التاريخية والتقليدية نزع اليهود في كل عصر إلى العودة إلى وطنهم القديم والاستيطان فيه. وفي العصور الأخيرة أخذت آلاف مؤلفة منهم يعودون إلى بلادهم، من طلائع ولاجئين ومدافعين، فأحيوا القفار وبعثوا لغتهم العبرية وشيدوا القرى والمدن وأقاموا مجتمعًا آخذًا بالنمو ذا سيادة اقتصاديًا وثقافيًا».[١٢]

تحمل هذه الفقرة الافتتاحية لوثيقة الاستقلال كل الشيفرات الجمعية المكونة للهوية الصهيونية: الشعب اليهودي، أرض إسرائيل، السيادة، المنفى الشتات، العودة، الاستيطان، احياء القفار» لكنها أيضا لا تشير ولا بأي شكل إلى مفاهيم كالعنصر والعرق، غير أنها بدل ذلك تضع مجموعة من الحدود فوق التاريخية التي تتحول في حدّ ذاتها إلى جوهر غير قابل للاختراق، تتمازج مع مجموعة من القوانين والتصنيفات التي اجترحت بعد إقامة إسرائيل لتحدد من هو اليهودي وكيف يعرف وما هي علاقة الدم التي تسمح بتحديده، وما هي القبائل التي يمكن أن تعرف كيهودية، ناهيك عن شبكة الأبحاث العلمية الواسعة التي تحاول التوصل إلى الجين اليهودي وتحديده. اليهودية التي تطرح أنها قومية تبنى بتقاطع الشرائع اليهودية الارثوذكسية، والعلم والسياسة والموروث الثقافي التاريخي، كمنتج عرقي مغلف بلغة اثنية، لتلافي حرج العرق الذي شرعن المحرقة والإبادة![١٣]

٦. من العنف المؤسس الى العنف الحافظ أو التطهير الاثني كبنية

لقد شكلت إقامة إسرائيل عام ١٩٤٨ وما رافقها من عمليات تطهير إثني للشعب الفلسطيني وطرد للسكان وحرق للقرى ومنع عودة اللاجئين وتدمير المؤسسات الثقافية والوطنية لحظة تأسيس الدولة اليهودية كدولة عرقية، فيما شكلت السياسات المختلفة التي اتبعت بعد ذلك تجاه أهل البلاد مقابل المواطنين اليهود سياسات لتحويل ما تحقق في ٤٨ إلى قاعدة الدولة، وكان فرض الحكم العسكري حتى ١٩٦٦ على من بقي من سكان البلاد العرب في حدود الدولة الصهيونية جزءا من هذه الأدوات. بمفهمة والتر بنجامين[١٤] التي استخدمتها أيضا الباحثة ارئيلا ازولاي في التحول من فلسطين لإسرائيل،[١٥] يمكن القول إن إسرائيل استخدمت العنف المؤسس عام ١٩٤٨ الذي هو عنف شامل يهدف إلى محو النظام السابق وتأسيس منظومة جديدة، ما دعا بنجامين الى تسميته العنف الإلهي، وثم انتقلت إلى استخدام العنف الحافظ الذي هو عبارة عن استخدام شبكة النظم والتشريعات والأدوات القانونية ووسائل العنف من أجل حفظ نتائج العنف المؤسس، أي تحويل التطهير الإثني الذي تم في النكبة وإحلال الدولة القومية اليهودية مكان فلسطين إلى بنية الدولة

شكلت إقامة إسرائيل عام ١٩٤٨ وما رافقها من عمليات تطهير إثني للشعب الفلسطيني وطرد للسكان وحرق للقرى ومنع عودة اللاجئين وتدمير المؤسسات الثقافية والوطنية لحظة تأسيس الدولة اليهودية كدولة عرقية، فيما شكلت السياسات المختلفة التي اتبعت بعد ذلك تجاه أهل البلاد مقابل المواطنين اليهود سياسات لتحويل ما تحقق في ٤٨ إلى قاعدة الدولة.

التي تتشكل باستمرار عبر أدوات مختلفة ومتبدلة وفق السياقات المتغيرة. الحكم العسكري هو بهذا المفهوم جزء من منظومة العنف الحافظ الذي جاء لتأكيد النظام الذي تشكل عبر العنف الأول المؤسس الشامل الذي أزاح واقعا، وبنى فوقه واقعا آخر بديلا!

تأسست منظومة الحكم العسكري كجزء من أدوات العنف الحافظ على مبدأين : أولا مبدأ تمييز بين المواطن الصديق والمواطن العدو على أساس يهودي/ محلي، وثانيا استخدام الوسائل المختلفة من أجل تطويع «العدو» للهرمية التي تأسست ولروح الدولة التي أقيمت عام ١٩٤٨ ، من خلال الترهيب مرة والترغيب مرة أخرى.

هذا التوضيح مهم جدا كي نفكر بعلاقة إسرائيل مع الفلسطيني سواء داخل دائرة المواطنة أو ضمن حيز الاحتلال، ضمن سياق تاريخي استعماري يقوم على إعادة إنتاج العلاقة مع أهل البلاد وفق ثنائية العدو والصديق لتثبيت الباراديجما المؤسسة للدولة كدولة يهودية عرقية. يساعدنا هذا الفهم على عدم التورط في التفتيش عن أوجه الشبه والاختلاف في الممارسات العينية تجاه الفلسطيني طالما ظل المنظر المؤسس ثابتا.

٧. العداوة الإجرائية أو الفلسطيني عدو بحكم الأمر الواقع

لا ترتبط فكرة العداوة بعنصرية بدئية تجاه أهل البلاد حتى لو امتلأت الكتابات الصهيونية بالكتابات الفوقية والعنصرية والاستشراقية لأهل البلاد، لكنها «عداوة إجرائية « ناتجة عن الحاجة الأساس للمستعمر في الأرض التي يقف عليها ابن البلاد الفلسطيني، ولا يعني هذا أن هذه عداوة أقل دموية، بل إنها عداوة تحركها أطماع وليست بيولوجيا، علما أن نتائج الاثنين الدموية ممكن أن تتلاقى وتتقاطع.

وإن كانت فكرة الدولة القومية اليهودية هي الثابت المستمر في المشروع الصهيوني، فإنها بالضرورة الدينمو المصنع للفلسطيني كعدو داخلي دائم (أو غريب أو منبوذ) يجب ضبطه كي لا يهدد هذه البنية ولا بأي شكل، وهو ما يذكرنا بوثيقة الشاباك التي نشرت عام ٢٠٠٧ واعتبرت أن العرب في إسرائيل هم الخطر الاستراتيجي على إسرائيل[١٦] كما أن منظور الأمن القومي الإسرائيلي منذ صيغته الأولى على يد بن غوريون في خمسينيات القرن الماضي وحتى يومنا تتأسس على فكرة ضمان الدولة اليهودية كدولة الشعب اليهودي.[١٧]

٨. المتحول ضمن الثابت .. لكن يهدده

توجد ضمن هذا الثابت مجموعة من العوامل المتغيرة التي تخضع لنقاشات كبيرة داخلية، والتي يمكن في تقاطعات معينة أن تؤثر على الثابت نفسه وتشكل تحديا له ما لم تحسم، وتضم: إشكاليات حدود الدولة وحدود المواطنة، والعلاقة بين اليهودية والديمقراطية، وتلك مسائل تأثرت النقاشات حولها، بشكل عميق، بالتغيرات التاريخية (احتلال ١٩٦٧) والاجتماعية (التغيرات الديمغرافية) أو الأيديولوجية (صعود اليمين واليمين الاستيطاني):

١. حدود الدولة الجغرافية: ما زالت حدود إسرائيل غير واضحة وغير معروفة، وهي مصدر خلاف سياسي–أيديولوجي مرة؛ وأمني مرة أخرى، وفي هذا الإطار ما زال من غير الواضح هل سيتم ضم كامل فلسطين التاريخية (أرض إسرائيل)؟، أم إن إسرائيل هي تلك التي تقع فقط داخل الخط الأخضر؟ هل تُضم المستوطنات كلها؟ أم فقط الكتل الاستيطانية؟ ماذا بالنسبة لهضبة الجولان؛ هل هي جزء من إسرائيل؟ وأبعد من ذلك؛ هل ستظل منطقة المثلث داخل حدود إسرائيل في المستقبل أم لا؟

٢. حدود المواطنة والتعامل مع غير اليهود: كيف يجب التعامل

حول سيولة حدود المواطنة والمكانة القانونية المرتبطة بالسكان الفلسطينيين في إسرائيل أو في أراضي (ج) أو القدس الشرقية، مقابل صلابة المواطنة اليهودية الإسرائيلية، تتم إلى الآن مناقشة التبادل السكاني، كما يقترح وزير الأمن، أفيغدور ليبرمان، وكذلك مناقشة طروحات لإعطاء الهوية الزرقاء لسكان مناطق (ج)، كما يقترح حزب البيت اليهودي أو رئيس الدولة رؤوبين ريفلين.

مع مفهوم المواطنة في الدولة التي تعتبر نفسها دولة اليهود في كل العالم وليست دولة مواطنيها؟ ما هي مساحة المواطنة للفلسطينيين فيها؟ وما هي مكانتهم في الدولة: متساوون، على الأقل نظريّاً، أم أعداء أو خصوم؟ ما هي شروط مساواتهم؟ وهل يمكن إعطاؤهم مواطنة كاملة ضمن الدولة اليهودية الديمقراطية كما تدعو ميرتس؟ أم اعتبارهم خطراً ديمغرافياً يجب التخلص منه مستقبلاً في الاتفاقات كما يدعو ليبرمان؟ هل يمكن أن يكون الفلسطينيون في إسرائيل مواطنين متساوين بالكامل مع اليهود في الدولة؟ ماذا عن سكان القدس والجولان من حملة الهوية الزرقاء؛ هل ستظل مكانتهم السياسية محدّدة على أساس الإقامة؟

٣. تحديد الرؤية القيمية للدولة اليهودية–الديمقراطية: كيف يمكن أن تكون إسرائيل ديمقراطية ويهودية؟ ما هي النسبة والتناسب الأفضل بين القيم العالمية (التي تندرج تحت قيم الديمقراطية) والقيم المحلية–يهودية؟ وهل يمكن التوفيق بين الديمقراطية واليهودية وكيف؟

تشكّل الصراعات حول المتحول (حدود الدولة والمواطنة والرؤية القومية) محور النقاشات الإسرائيلية، لكنها، في ظل عدم حسمها واستمراريتها، تفرز واقعاً جيو- استراتيجيّا مركباً وحافلاً بالتناقضات التي قد تحمل أيضاً بذوراً لتغيير الثابت ذاته:

١. عدم وضوح حدود إسرائيل الجغرافية الرسمية وعدم حسمها إسرائيليا بعد احتلال ١٩٦٧ ، وعلى الرغم من أن الخط الأخضر يشكل من ناحية القانون الدولي حدود الحل السياسي المقبل؛ إلا أن المشروع الاستيطاني خلق واقعاً جيو–ديمغرافياً متشابكاً وجديداً، يسمت فيه مواطنو إسرائيل اليهود في ما وراء الخط الأخضر؛ في المناطق المعرّفة وفق القانون الدولي مناطق محتلة، لكنهم يخضعون لقانون الدولة التي في حدود الخط الأخضر، بينما يخضع سكان المناطق ذاتها من الفلسطينيين لقانون آخر مختلف يدمج بين القانون الفلسطيني المدني والإسرائيلي العسكري، لكون الاحتلال هو صاحب السيادة العليا في نهاية الأمر. هذه الحالة من شأنها أن تعيد قلب الواقع الديمغرافي، وتنتج واقع أبارتهايد واضحاً كما هو اليوم، لكنها أيضاً من الممكن أن تعيد الواقع السياسي على ما كان عليه قبل النكبة؛ مفتوحاً على كل الخيارات: الدولة الثنائية، والواحدة، والأبارتهايد.

٢. سيولة حدود المواطنة والمكانة القانونية المرتبطة بالسكان الفلسطينيين في إسرائيل أو في أراضي (ج) أو القدس الشرقية، مقابل صلابة المواطنة اليهودية الإسرائيلية. في هذا الإطار، تتم إلى الآن مناقشة التبادل السكاني، كما يقترح وزير الأمن، أفيغدور ليبرمان، وكذلك مناقشة طروحات لإعطاء الهوية الزرقاء لسكان مناطق (ج)، كما يقترح حزب البيت اليهودي أو رئيس الدولة رؤوبين ريفلين،[١٨] وحتى بعض رموز اليسار، مثل الصحفي جدعون ليفي،[١٩] والكاتب ا.ب. يهوشوع.[٢٠] تنتُج هذه الحالة في ظل استمرار الصراع من جهة؛ وتزايد قوة اليمين الذي من شأنه أن يعزز الشعبوية تجاه الفلسطينيين من جهة أخرى، وخاصة في حالات التصعيد التي قد تواكبها أجواء فاشية تشرعن استهداف المواطنين الفلسطينيين، وتعمّق المس بحقوقهم وملاحقتهم. ذلك ما يمكن أن نستشفه اليوم من تصعيد التحريض عليهم وعلى قياداتهم، ومن خلال عدّة شواهد تكرّرت العام الماضي تحديداً، كحملة التحريض على الفلسطينيين خلال موجة الحرائق التي اندلعت ما بين ٢٢ و٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٦، واتهامهم بافتعال «إرهاب الحرائق»، ثم التحريض الذي أعقب قضية أم الحيران، ومسارعة وزير الأمن الداخلي، جلعاد أردان، وقائد الشرطة، روني الشيخ، لاتهام الشهيد أبو القيعان، وخلال دقائق، بأنه ينتمي

إلى «داعش»، من دون إجراء أي تحقيق، قبل أن يتّضح لاحقاً بأنه اتهام كاذب. هذا التحريض، واستسهال استهداف الفلسطينيين في الداخل، ناتج عن بنية المواطنة التفاضلية الإثنية، وعن التاريخ الاستعماري للدولة الذي شرعن فعليّاً هدم قرية عربية (أم الحيران) من أجل إقامة قرية يهودية على أنقاضها، مع ترحيل أهلها ومنعهم من البقاء، ولو حتى في حي هامشي في القرية اليهودية المخططة.

٣. تسهم حالة الصراع وعدم حسم القضايا أعلاه بتصعيد الاستقطاب الداخلي، وتعميق الصدوعات الاجتماعية حول ثقافة الدولة وقيمها ومستقبلها السياسي، ويمكن أن نلاحظ أن هذا الاستقطاب يتزايد تبعاً لازدياد قوة اليمين الجديد واليمين الاستيطاني، كما يمكن أن نرصد، في هذا الإطار، السعي المحموم لليمين نحو إعادة تشكيل النخب الثقافية والسياسية والقضائية، مقابل التآكل في قيم الديمقراطية وتصاعد المخاوف على مستقبل مؤسساتها، كمحكمة العدل.

ويمكن القول إن ما يترتّب على حالة عدم الحسم لحدود الدولة الجغرافية، واستمرار الاستيطان في ظل استمرار الاحتلال، فضلاً عن عدم بلورة حدود المواطنة وبنية الدولة (ديمقراطية أم يهودية)، هو تشكّلُ منظومة حكم مركبة تدمج ما بين أدوات الاستعمار الاستيطاني والاحتلال العسكري والأبارتهايد. إذ ناهيك عن تاريخ تشكّل الدولة من خلال أدوات الاستعمار الاستيطاني، وبناء كيانها على أنقاض الشعب الفلسطيني؛ فإن الواقع اليوم، وبعد خمسين عاماً من الاحتلال ومئة عام من بلفور، لم يعد قابلاً للتحليل بوصفه حالة احتلال عسكري تقليدية مؤقتة؛ لأن إسرائيل استخدمت الادعاء بأن الاحتلال مؤقت من أجل تغيير الواقع الديمغرافي على الأرض، عبر القيام بنقل مئات الآلاف من مواطنيها إلى الأرض التي احتلتها، ثم صارت تطالب بالاعتراف بأن هذا الواقع غير قابل للرد، أي أنها استخدمت حجة المؤقت لتخلق واقعها الاستيطاني باعتباره ثابتاً، ثم سعت إلى إضفاء شرعية قانونية على هذا الاستيطان، وآخر ما تحقّق في هذا الإطار هو قانون التسوية الذي يشرعن عمليّاً السيطرة الفردية على أملاك الفلسطينيين، ومن قبله تقرير لجنة ليفي الذي ادّعى أن الاستيطان لا يخالف القانون الدولي لأن أراضي الضفة ليست محتلة بل «متنازع عليها».

وناهيك عن توسع المشروع الاستيطاني المستمر، والتعامل مع أراضي الضفة الغربية بمفهوم «التخوم» الاستعماري (كيمرلينغ)، فإن الأراضي الفلسطينية وسكانها ما زالوا يخضعون لسيادة الحكم العسكري ومؤسساته، ويتم ضبط حركتهم وفق مبادئ جدوى خاضعة لأمن المستوطنين بشكل أساسي.

وعلى الرغم من وجود السلطة الفلسطينية، فإن إسرائيل تحكم سيطرتها على الأراضي المصنّفة (ج)، الممتدّة على ما يقارب ٦٠٪ من أراضي الضفة، والتي تحوّلت إلى الحيّز الأساسي للتوسع الاستيطاني، الأمر الذي خلق واقعاً مزدوجاً يخضع فيه الفلسطيني لمنظومة الحكم العسكري والفلسطيني المدني، مقابل خضوع المستوطن لمنظومة القوانين الإسرائيلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تقسيم أراضي ٦٧ إلى مناطق (A) (B) (C)، وقطع المناطق بجدار عازل، إضافة إلى خلق تصنيفات سكانية ما بين مواطني سلطة (هوية خضراء) وسكان دائمين في القدس (هوية زرقاء) ومواطني غزة؛ أنتج منظومة حكم معقدة تتعدى منظومة الفصل والتحكم العرقي التي ميزت الأبارتهايد، ومطعّمة بمنظومة عسكرية ومشروع استعماري استيطاني إحلالي.

للتلخيص

ترفد الصراعات على المسائل الكبرى الصراعات السياسية الداخلية، لكن الصراعات عليها (أي المسائل الكبرى غير المحسومة) تتأثر بشكل جذريّ من جدلية العلاقة بين البنية الاجتماعية والديمغرافية للمجتمع الإسرائيلي من جهة؛ وبين بنية النظام السياسي الإسرائيلي المرتكز على نسبية التمثيل من جهة أخرى، لكن كل هذه الصراعات ورغم ما يكمن فيها من بذور تهدد المشروع الصهيوني العلماني الاشتراكي كما أراده قادة الصهيونية الأوائل، إلا أنها تجري ضمن حدود الصراع على المتحول وليس الثابت الذي هو الدولة «القومية اليهودية» التي تحققت بفعل التطهير الاثني عام ١٩٤٨، والتي تدور النقاشات فيها ليس على مشروعية التطهير الاثني الذي أسس للدولة القومية اليهودية على انقاض الشعب الفلسطيني، بل فعليا على كيفية حفظ نتائج التطهير الاثني، أي تثبيت بنية الدولة اليهودية العرقية باعتبارها بنية مشكلة للمشروع الصهيوني وليس حدثا استثنائيا، أو بإحالة إلى باتريك ووفل: التعامل مع الاستعمار الاستيطاني بنية وليس حدثا. وإن كنا أضفنا هنا أنه بنية في صيرورة من الممكن أن تتأثر أيضا بتغيرات وديناميات المتحول التي قد تؤدي إلى قلب أهدافها الأولى كما يحذر بعض العلمانيين اليهود من توغل اليمين الاستيطاني[٢١] وثقرطة الجيش، لكن رغم هذا فإن ما يحدث حتى الآن هو استدماج نتائج التطهير الإثني في بنية الدولة بوصفها مستعمرة الشعب اليهودي، ومنع عودة اللاجئين وتفصيل قانون العودة لاستجلاب يهود العالم على جانبي الخط الأخضر، ومؤخرا، تطعيم هذه البنية العنصرية بشبكة من القوانين والتشريعات التي تتغطى بالحفاظ على الأمن القومي المبني أساسا على فكرة تثبيت إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي على انقاض الفلسطينيين!

الهوامش

١ تعتمد المقالة في بعض أجزائها على ما جاء في الملخص التنفيذي لتقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٧ : المشهد الإسرائيلي ٢٠١٦، تحرير هنيدة غانم. ٢٠١٧

٢ انظر اورن يفتاحئيل.

٣ اشر اريان وايلا كيسار جوغشمان، الإسرائيليون: صورة، مركز جوتمان لاستطلاعات الرأي، المركز الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠٠٩، متوفر على الرابط التالي: http://www.kotar.co.il/KotarApp/Viewer.aspx?nB ookID=102669384#22.739.6.default (اخر مشاهدة ٢٠١٧٩/٤/٢)

٤ خصوبة النساء اليهوديات والمسلمات في إسرائيل بحسب مستوى التدين ١٩٧٩–٢٠٠٩ في موقع دائرة الإحصاء المركزية:

٥ هذا هو ادعاء ارنون سوفير الذي يعتبر من أصحاب نظرية التحذير بالنسبة لمخاطر العرب والحريديم الديمغرافية على مستقبل إسرائيل كدولة علمانية ويهودية، انظر سوفير، إسرائيل ديمغرافيا ٢٠١٠–٢٢٠٣٠: إسرائيل في الطريق لتكون حريدية، كاتيدرائية حيكين، جامعة حيفا ٢٠١٠. على الرابط التالي : http://www.xn--7dbl2a.com/wp-content/uploads/2014/12/ demography_2010.pdf (اخر دخول ٢٠١٧/٤/٢٠)

٦ يجيل ليفي، القائد الأعلى، ثقرطة الجيش الإسرائيلي، رعنانا: عام عوبيد، ٢٠١٥: ١١

٧ رئيس مجلس الحكم المحلي مثلا هو رئيس موديعين التي أقيمت أجزاء واسعة منها على أراض محتلة عام ١٩٦٧

٨ أنطوان شلحت، م.س.

٩ موقع الكنيست، قائمة حكومات إسرائيل منذ ١٩٤٨، على الرابط التالي:

https://www.knesset.gov.il/govt/heb/GovtByMinistry.asp (اخر مشاهدة ٢٠١٧/٤/٤)

١٠ للمزيد انظر برهوم جرايسي ٢٠١٧، **سِجِل القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، التقرير الثاني، مركز مدار.**

١١ عرب ٤٨ «نتنياهو يحرض على نواب التجمع بعد لقائهم أسر الشهداء» عرب ٤٨، ٢٠١٦/٠٢/٤، على الرابط التالي: https://goo.gl/hJukWC (4.20.2017)

١٢ موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، «وثيقة الاستقلال: إعلان عن إقامة دولة إسرائيل»، على الرابط التالي: http://mfa.gov.il/MFAAR/KeyDocuments/IndependenceDeclaration/Pages/megilat%20haatsmaut.aspx (اخر مشاهدة ٢٠١٧/٤/٢)

١٣ للمزيد عن إشكاليات تعريف اليهودي انظر هنيدة غانم في **معنى الدولة اليهودية**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، ٢٠١١، ص ١١–٣٢ وحول البعد العلمي والبيولوجي في هوس تحديد الأصل العرقي انظر/ي رفائيل فالك، «الصهيونية وبيولوجيا اليهود» ترجمة بلال ضاهر، **في قضايا إسرائيلية** عدد٥٢ ، ٢٠١٤، ص. ٦١–٦٨،

١٤ عن التمييز بين العنف المؤسس والعنف المحافظ انظر

, "Critique of Violence", *Reflection*, Schocken Books , New York, pp276-300 Walteri Benjamin

15 Ariella Azoulay, *From Palestine to Israel: A Photographic Record of Destruction and State Formation, 1947-1950*, Pluto Press, 2011

١٦ انظر معاريف اونلاين، ٢٠٠٧/٣/١٣ :

http://www.nrg.co.il/online/1/ART1/555/618.html (اخر مشاهدة ٢٠١٧/٤/١٢)

١٧ انظر اودي ديكل وعومر عيناف، منظور جديد للأمن القومي، ٢٠١٧، معهد الامن القومي، تل ابيب ، على الرابط التالي:

http://heb.inss.org.il/index.aspx?id=4354&articleid=13076 (اخر مشاهدة ٢٠١٧/٤/١٢)

١٨ روجل ألفار، «الحل بحسب ريفلين: كونفدرالية واحدة لشعبين»، هآرتس، ٢٠١٦/٤/١٣، على الرابط التالي: http://www.haaretz.co.il/gallery/television/tv-review/.premium-1.2913632 (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/٢).

١٩ جدعون ليفي، «سيدي الرئيس»، هآرتس، ٢٠١٧/٢/١٦، على الرابط التالي: http://www.haaretz.co.il/news/world/america/.premium-1.3918277 (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/١).

٢٠ انظر/ي شلوم يروشالمي، «أ. ب. يهوشوع: إيماني بحل الدولتين ضعف»، موقع nrg، 10/12/2016، على الموقع التالي: http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/851/083.html (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/٣).

٢١ في هذا السياق نشير إلى مقالة يوسي كلاين التي أثارت زوبعة كبيرة وغضبا في الأوساط الإسرائيلية لما تضمنته من نقد لاذع للحركة الدينية الاستيطانية «نخبتنا التقية» هآرتس، ٢٠١٧/٤/١٢ على الرابط التالي: https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.4021723 (اخر مشاهدة ٢٠١٧/٤/٢٣) وأيضا يمكن الإشارة إلى رواية «الثالث» ليشاي سريد التي هي رواية قيامية تحكي عن انتهاء إسرائيل العلمانية بعد أن تهدم تل ابيب بسلاح نووي ويسيطر على مقاليد الجيش والحكم المتدينون القوميون الذين يشيدون الهيكل الثالث ويستعيدون عادات اليهودية السابقة من تقديم الاضاحي وغيرها، حيث تنتهي هذه المملكة بعد ان يتم شن حرب عليها من المحيط والعالم. انظر يشاي سريد، الثالث، عام عوبيد، ٢٠١٥.

مالك سمارة *

الشركس بوصفهم "أقليّة مفضّلة"

مقاربة لفهم سياسات الأثننة في الإطار الاستعماري للدولة اليهودية

ملخص

اللافت لدى القراءة عن الشركس في إسرائيل، على قلّة المصادر البحثيّة المتوفّرة، هو حفاظهم على ذلك النمط الدقيق من العيش بين ثنائيّات متناقضة: العزلة والاندماج؛ الهويّة الإسرائيلية والدين الإسلامي؛ الخصوصيّة الثقافيّة والانتماء للدولة؛ الخدمة "الطوعيّة" في الجيش الإسرائيلي رغم محدوديّة العدد وقلّة التأثير؛ الإصرار على البقاء في إسرائيل، أقلّيّةً محدودة ومغتربة، رغم البدائل المتوفّرة. انطلاقًا من ذلك، لا تسعى هذه المقالة إلى دراسة الشركس في إسرائيل في سياقهم الخاص، بوصفهم فئة ذات إرث حضاري مشترك، ظلّت مغيّبة عن المجهود البحثي العربي، وحسب؛ فالإجابة على مثل تلك التناقضات تستلزم منّا التعامل مع الشركس كأقلّية تمّت صناعتها في السياق العام للاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، وهذا مكمن الادّعاء الرئيسي في هذه الورقة.

بكلمات أخرى، تحاول هذه المقالة، من خلال نموذج الشركس، تقديم مساهمة لدراسة سياسات خلق "الأقليّات المفضّلة" في سياق عمليّات الضم والإقصاء والتجزئة الإسرائيلية. سعيًا وراء ذلك، فإن الإطار التحليلي الذي ستعتمده الدراسة، ضمن هذا السياق، سيتضمّن دائرتين: الدائرة الأوسع التي تشمل الاستعمار الاستيطاني، والدائرة الأضيق التي تشمل إسرائيل بوصفها دولة يهودية ديمقراطية/ديمقراطيّة إثنية، على اعتبار أنّ عمليات التجزئة والضم والفصل الحيويّة، التي تقتضيها إثنية الدولة، تمثّل بدورها أدوات ترانسفير استعمارية أيضًا.

تفترض هذه الدراسة أنّ فكرة "الأقليّات المفضلة" كانت راسخة في فكر الصهاينة المؤسسين، وهي مستمدّة، بالأساس، من الجذور الأوروبية

* باحث متخصص في الدراسات الإسرائيلية.

على المقلب الآخر، تفترض الدراسة أيضًا أنّ إبراز الهويّة الثقافية الفريدة، بالنسبة للشركس، لم يكن نتيجة عوامل ذاتية أنتجها السياق التاريخي والثقافي الخاص؛ بل إنّ ثمّة ظرفًا موضوعيًا عامًا، وهو متعلّق بالسياق الاستعماري الإسرائيلي، كان ذا أثر في تعزيز نزعة "العزلة" و"الفرادة" بالنسبة لتلك الجماعة.

الحديثة للمشروع الصهيوني: خلق دولة ديمقراطية تراعي قدرًا معيّنًا من "التنوع الثقافي". لكن– وحتى يكتمل الوجه الاستعماري للمشروع– ينبغي أن يدور هذا التنوع في فلك ثقافة معياريّة مهيمنة، وأن يساهم في تشظية الهوية الجامعة للمكوّن الأصلاني، وفي توفير أدوات حيويّة للفصل والضم وخلق التبعيات والامتيازات، ومن ثمّ اختلاق حدود مموّهة بين "أقلّيات صديقة" و"أقليات مشبوهة".

على المقلب الآخر، تفترض الدراسة أيضًا أنّ إبراز الهويّة الثقافية الفريدة، بالنسبة للشركس، لم يكن نتيجة عوامل ذاتية أنتجها السياق التاريخي والثقافي الخاص؛ بل إنّ ثمّة ظرفًا موضوعيًا عامًا، وهو متعلّق بالسياق الاستعماري الإسرائيلي، كان ذا أثر في تعزيز نزعة "العزلة" و"الفرادة" بالنسبة لتلك الجماعة.

مدخل

خلال مباراة رسميّة للمنتخب الإسرائيلي ضدّ أندورا، ضمن التصفيات المؤهّلة لبطولة أمم أوروبا ٢٠١٦، أصبح بيبرس ناتخو أوّل لاعب شركسي يحمل شارة القيادة في الفريق الوطني، وثاني كابتن مسلم، بعد وليد بدير، يقرر الوقوف صامتًا أمام أعين الكاميرات، والجمهور الإسرائيلي الحاضر في الملعب، بينما كان زملاؤه في المنتخب يردّدون نشيد "هاتيكفاه" الصهيوني. كلا اللاعبَين لم يشعرا أنّ هذا النشيد يمثّلهما، غير أن السياق التاريخي والثقافي والسياسي المفسّر لهذا السلوك قد يكون مختلفًا بالنسبة لناتخو، الذي أتمّ خدمته العسكريّة قبل أن يبدأ مسيرته الاحترافيّة، وظلّ، رغم احترافه في الدوري الروسي– قريبًا من موطن أسلافه الأصلي–معتدًا بهويّته الإسرائيلية، ولا يرى مستقبله إلّا هناك؛ في نادي "هبوعيل تل أبيب"، حيث نشأ؛ وفي جوار قريته كفر كما في الجليل الأسفل.

حينما سأل مراسل جريدة "يديعوت أحرونوت" ناتخو عن سبب صمته، أجاب: "الفريق والدولة مهمّان جدًا بالنسبة لي، لكنني شركسي ومسلم، وليس بإمكاني ترديد بعض كلمات النشيد دون أن أشعر أنني جزءٌ منها.. حينما بتّ مدركًا لكلمات النشيد، شعرت أنّ غنائي لعبارات مثل (الروح اليهوديّة لا تزال مضيئة)، و(أرض صهيون وأورشليم)، يقلّل من احترام النشيد".[١]

ربّما توفّر لنا هذه "الصورة" مدخلًا مناسبًا إلى الموضوع، فهي، على خصوصيّتها، تختزل الكثير مما يمكن أن نعرّف به الشركس كجماعة، أو الأيديغيين وفق التسمية الأخرى. ناتخو لا يجد مشكلة في تعريف نفسه مسلمًا شركسيًا، وإسرائيليًا في الوقت نفسه، وأن يعبّر، دون مواربة، على أن بعض القيم الصهيونية لا تمثل "جزءًا منه"، وهو يجسّد بذلك حال الكثيرين من الشركس، الذين لا يزالون محافظين على مكوّناتهم الثقافية والحضارية الفريدة، ولا يجدون مشكلةً في التعبير عن أنفسهم بوصفهم مسلمين إسرائيليين، لكن دون الاندماج في المجتمع الإسرائيلي، أو المجتمع المسلم في الدولة على حدّ سواء.

تشير المعطيات التاريخية إلى أن قدوم القبائل الشركسية الأولى إلى فلسطين تركّز في سبعينيات القرن التاسع عشر. كانت ثمّة ثلاث هجرات محدودة وقليلة العدد، أُولاها إلى كفر كمّا عام ١٨٧٢، وثانيها استقرّت في قرية الريحانية في نطاق منطقة صفد في ١٨٨٠، وثالثها لجأت إلى ما باتت تسمّى خربة الشركس قرب الخضيرة.[٢] ورغم أن بعض المصادر التاريخية تتحدّث عن وفاة جزء من أهالي خربة الشركس تحت تأثير الأمراض والأوبئة، قبل أن يغادرها القسم الآخر من السكان؛[٣] إلا أن تعداد الانتداب البريطاني للسكان في فلسطين عام ١٩٣١ يتضمن معطيات عن وجود ٣٨٣ ساكنًا في القرية، وقد كانوا، في ذلك الوقت، أكثر عددًا من سكّان الريحانية، التي بلغ عدد أفرادها في التعداد ٢٩٣ ساكنًا.[٤] ليس

بعد مرور قرن ونيّف على توطين الشركس في المنطقة، هو أن اندماج الشركس في الأردن وسورية كان أكثر حدّة من اندماج الشركس في إسرائيل، فهؤلاء، رغم قلّة عددهم، ما زالوا محافظين على لغتهم وتقاليدهم أكثر من الشركس في الأردن، على سبيل المثال، الذين يشكّلون جماعة واسعة لها تأثيرها ووجودها الوازن في مؤسسات الدولة.

واضحًا في التعداد ما إذا كان سكان الخربة شركسًا أم غير ذلك، غير أن المؤرّخ الإسرائيلي بيني موريس يذكر أنّ عصابات "الهاغاناة" أصدرت أوامرها في الخامس عشر من نيسان ١٩٤٨ للمجتمع "الشركسي المسالم" في القرية بالمغادرة.[٥] ليس ثمّة معطيات حديثة عن تعداد الشركس اليوم، لكن وزارة الأمن الإسرائيلية تقدّر وجود ٤٨٠٠ شركسي في إسرائيل، ثلثاهم، تقريبًا، يعيش في كفر كما.[٦]

إذن، من المهمّ الملاحظة هنا أن الهجرات الشركسية الأولى إلى دول المنطقة لم تكن "هجرات طبيعية"، بل كانت جزءًا من مشروع سياسي إقليمي تجاوز حدود فلسطين، وامتدّ إلى أكثر من رقعة في أرجاء الإمبراطوريّة العثمانيّة. الفارق هنا، بعد مرور قرن ونيّف على توطين الشركس في المنطقة، هو أن اندماج الشركس في الأردن وسورية كان أكثر حدّة من اندماج الشركس في إسرائيل، فهؤلاء، رغم قلّة عددهم، ما زالوا محافظين على لغتهم وتقاليدهم أكثر من الشركس في الأردن، على سبيل المثال، الذين يشكّلون جماعة واسعة لها تأثيرها ووجودها الوازن في مؤسسات الدولة[٧]. تلك الازدواجيّة تقدّم منطلقًا إضافيًّا لرؤية البحث، وهي أن محدوديّة اندماج الشركس في إسرائيل، وحفاظهم على نمط معيّن من الفرادة، لم يسيرا بدافع ذاتي/ ثقافي فحسب.

إطار تحليلي

دراسة الحالة الموضوعة بين أيدينا تستدعي منّا النظر إلى جانبين: أوّلًا إسرائيل بوصفها دولة استعمار استيطاني، تقوم على سياسات حيويّة من النّفي والاستيعاب، والتّجزئة والضم؛ ثانيًا إسرائيل بوصفها دولة ديمقراطيّة/إثنية، تمزج في تعريفها لهويّتها وكيانها بين الدّين والهويّة، وتمارس الأداة ذاتها في تعاملها مع الجماعات الإثنية والدينية القابعة تحت نيرها، وذلك ما سنبيّنه من خلال هذا الإطار.

شركس في إسرائيل بالزي التقليدي.

أوّلًا، في ما يتعلّق بطبيعة إسرائيل الاستعماريّة، فإن الإشكالية المركزية في حالة الشركس هي مسألة تعريفهم بوصفهم "أصلانيين". نظريًّا؛ لا يمكن وضعهم في إطار هذا التوصيف، فهم مهاجرون بالأساس، ليسوا مستوطنين ولا سكّانًا أصليين، ووجودهم في فلسطين لم يكن بهدف تأسيس هيكلهم السياديّ الخاص، كالمهاجرين اليهود الأوائل، على سبيل المثال، الذين شكّلوا نواة المشروع الاستعماري الصهيوني. في هذا السّياق، يقدّم محمود ممداني مساهمة نظريّة مهمّة للتفريق بين تعريف المهاجر وتعريف المستوطن، حينما يقول: "المستوطنون تتمّ صناعتهم من خلال الغزو، وليس فقط من خلال الهجرة". المستوطنون، وفقًا لذلك، "يؤسسون نظامهم السياسي الخاص، ويحملون سيادتهم معهم"، أمّا المهاجرون، فيقبلون بالنّظام

تستند أطروحة فيريتشيني على فكرة مفادها أن الجسم الاستعماري يمارس عمليّات "ترانسفير" حيويّة ومتجدّدة بهدف الحفاظ على سيادته، كلمة "ترانسفير" في هذا السياق لا تحيل إلى المضامين المادّية المباشرة للعمليّة فحسب، بل إلى مضامين معنويّة غير مباشرة وغير ملموسة، قد تتمّ ممارستها على المستوى الخطابي والاجتماعي، وعمليّات الترانسفير تلك تبقى قائمة ما بقي الاستعمار قائمًا.

السياسي القائم، ويعيشون طبقًا لشروطه[٨]. هذا التحديد مهمّ ليس لتفادي الوقوع في مغالطة اعتبار إسرائيل دولةً قائمة على الهجرة فحسب؛ بل لتجنّب إلحاق الشركس، بوصفهم أقلية مهاجرة، في الجسم السياسي (Body politic) للاستعمار.

الإشكالية الأخرى، ضمن الإطار ذاته، هي في كيفيّة دراسة الشركس بوصفهم مهاجرين داخل مجتمع استيطاني. لكن ما يقترحه فيريتشيني يقدّم لنا أداة منهجيّة لمقاربتهم ضمن الإطار التحليلي للاستعمار الاستيطاني، فالفئات الواقعة تحت سيادة الاستعمار، بحسب فيريتشيني، لا تتضمن المكوّن الأصلاني للسكّان فحسب. ثمّة فئات خارجية يصطلح فيريتشيني على تسميتها بـ"الخارجيّين الآخرين". يميّز فيريتشيني هنا بين "الخارجيين الآخرين" وبين المستوطنين حينما يبيّن أن الخارجيين "يعيشون في الحيّز الجغرافي للأصلانيين، لكنّهم لا يملكون، تمامًا، إمكانية الوصول إلى حقوقهم السياسية كالمستوطنين، أو لا يمكنهم، كذلك، الانتماء إلى الجسم السياسي للمستوطنين".[٩] الجسم السياسي هنا (Body politic) لا يعني النظام السياسي فحسب، بل منظومة القيم الثقافية والتاريخية والفكرية التي تأسس عليها هذا النظام، (من المجدي هنا تذكّر أن نشيد "هاتيكفاه"، الذي رفض بيبرس ناتخو ترديده، يعتبر جزءًا من منظومة القيم المؤسسة تلك). تبعًا لذلك، يمكن القول إن صفة "الخارجيين الآخرين" يمكن توظيفها كأداة نظريّة لدراسة حالة الشركس داخل المنظومة الاستعمارية الصهيونية.

تستند أطروحة فيريتشيني على فكرة مفادها أن الجسم الاستعماري يمارس عمليّات "ترانسفير" حيويّة ومتجدّدة بهدف الحفاظ على سيادته، كلمة "ترانسفير" في هذا السياق لا تحيل إلى المضامين المادّية المباشرة للعمليّة فحسب، بل إلى مضامين معنويّة غير مباشرة وغير ملموسة، قد تتمّ ممارستها على المستوى الخطابي والاجتماعي، وعمليّات الترانسفير تلك تبقى قائمة ما بقي الاستعمار قائمًا، وهي تتداخل ويكمّل بعضها بعضًا أحيانًا، والأهمّ أنّها لا تشمل القطاع الأصلاني من السكان فحسب؛ بل حتّى فئة "الآخرين الخارجيين".[١٠]

اعتمادًا على فكرة فيريتشيني القائلة إن أنماط الترانسفير تتقاطع وتتشابك؛ فإن هذه الدراسة ستستعين بنمطي ترانسفير محدّدين، كل نمط منهما يكمل الآخر، وصولًا إلى مقاربة حالة الشركس من خلالهما. النّمط الأول يسمّيه فيريتشيني الترانسفير من خلال التعدّد الثقافي (Multicultural transfer)، ويحدث حينما "يتم تقويض المكوّن الأصلاني للسكان في إطار جماعة المستوطنين الخارجيين. في هذه الحالة، يبقى الاستيطان محافظًا على معاييره السائدة، حتّى لو كان الفصل بينه وبين الأصلانيين ملغيًا من جانب واحد، وفي هذه الحالة، أيضًا، يتمّ نفي الأصلانيين إلى فئات وتقسيمات أخرى."[١١] عطفًا على ادّعاء فيريتشيني؛ ينبغي القول إن توظيف إسرائيل لنمط معيّن من "التنوع الثقافي" لا يلغي طابعها اليهودي بوصفه معيارًا سائدًا في الدولة، كما ينبغي القول أيضًا إن هذا النّمط لا يستهدف الشركس بعينهم؛ هو بالأحرى يستهدف جماعة السكّان (أصلانيين ومهاجرين)، وتحويلها إلى جماعات متناثرة تحت شعار "التنوّع الثقافي"، إذن يصبح الشركس هنا جزءًا من هذا النّمط بوصفهم يغذّون حالة "التنوع" تلك.

قد يتقاطع هذا النمط أحيانًا، وفقًا لفيريتشيني، مع نوع آخر من الترانسفير، وهو "الطّرد المفاهيمي" (Conceptual Transfer)، والمقصود به هو وضع الأصلاني ضمن خانة أوسع لنفي أصلانيّته[١٢]. مثلًا: توصيف الفلسطينيين في إسرائيل على أنّهم عرب، تكريسًا للخطاب الصهيوني التاريخي حول كونهم مهاجرين ينتمون إلى حيّز جغرافي وحضاري آخر. هذا النّوع من الترانسفير، في الواقع، يصبح أكثر قابلية للتطبيق من خلال تقسيم المجتمع إلى إثنيات وطوائف، وكلّ

إن توظيف إسرائيل لنمط معيّن من "التنوع الثقافي" لا يلغي طابعها اليهودي بوصفه معيارًا سائدًا في الدولة. كما ينبغي القول أيضًا إن هذا النّمط لا يستهدف الشركس بعينهم؛ هو بالأحرى يستهدف جماعة السكّان (أصلانيين ومهاجرين)، وتحويلها إلى جماعات متناثرة تحت شعار "التنوّع الثقافي"، إذن يصبح الشركس هنا جزءًا من هذا النّمط بوصفهم يغذّون حالة "التنوع" تلك.

ذلك يجري تحت شعار "التنوع الثقافي".

تقدّم أندريا سميث، في خضمّ هذا النقاش، بالاستناد إلى أطروحة روبرت نيكولاس، ملاحظةً مهمّة، وهي أن "الاستعمار الديمقراطي" عادةً ما يخلق تلك الفجوات الإثنية لكونها تعزّز صورته "العالمية"، إذ إنّ عملية التقسيم الإثني تلك تتيح له التّعامل مع مجموعة السكان "كأقليات إثنية وليس كشعوب مستعمَرة".[١٣] ما يمكن إضافته إلى ذلك؛ هو أنه في مثل هذه الحالات، وحينما يغيّب المكوّن الجامع للسكان؛ يصبح باستطاعة الدول استعارة الخطاب العالمي "الليبرالي" حول التعامل مع الأقلّيات، وتصبح الفئات الإثنية الطيّعة، مهما صغر عددها، فئاتٍ "معياريّة" داخل الكيان السياسي لـ"الاستعمار الديمقراطي"، وبقدر ما يكون وجودها هامشيًّا في الدولة، يصبح حضورها مكثّفًا في الخطاب العام، ويصير دورها في التعبير عن "النموذج العالمي" للتعدد الثقافي الذي تتبنّاه الدولة، أكبر من حجمها النسبي في النظام السياسي.

وحتّى نخرج من الدائرة الأوسع للاستعمار الاستيطاني، ونقترب أكثر فأكثر من الدائرة المتعلّقة بإسرائيل، يجدر بنا الانتباه إلى أن الصورة الرومانسيّة التي لطالما سوُقتها إسرائيل عن "تعدديتها وتنوّعها الثقافي"، كانت تخفي وراءها سياسات طويلة الأمد قائمة على الفصل والاحتواء والتبعية، كما يجادل إيان لوستيك.[١٤] تلك السياسات، إذا أردنا أن نلخّص مقاربة لوستيك، كانت حيوية في الحفاظ على الطابع اليهودي/ الديمقراطي، من خلال الإبقاء على الدين اليهودي وحدة جامعة لمجتمع متعدد الإثنيات، وفي الآن ذاته؛ تفتيت الفئات الأخرى إلى إثنيات وطوائف لمنع قيام وحدة جامعة بينها.

خلاصة القول، إن مثل هذه السياسات كانت مطبّقة على الشركس أيضًا، بوصفهم أقلّيّةً كسائر الأقليات في إسرائيل. ربّما تتفاوت حدّة هذه السياسات وطبيعتها بين الشركس وبين "المجتمعات العربية" الأخرى، لكن يبقى بوسعنا المجادلة أن الشركس كانوا أداة مهمّة في تجسيد سياسة "فرّق تسد" التقليدية، بصورتها الدولانية "الحديثة" القائمة على الفصل والتصنيف، ومن ثم خلق التبعيّة والولاء، وقبل كلّ ذلك، سُخّروا ليكوّنوا أحد ملامح صورة إسرائيل "الديمقراطية، متعدّدة الثقافات، اليهوديّة، في آن معًا". في الجزء القادم من الدراسة، سأسعى إلى تحليل ملامح هذه الصورة، ضمن الإطار التحليلي الذي اقترحته آنفًا، من خلال أخذ نماذج مختلفة للخطاب الإسرائيلي حول الأقليات عمومًا، والشركس على وجه الخصوص.

التجزئة في إطار التعدد الثقافي

إحدى الأمور الإشكالية في الخطاب الإسرائيلي هي مسألة تعريف الهويّة. تلاحظ الباحثة الشركسية، إلينور ميرزا، أنه في إسرائيل عادةً ما تختلط الهوية بمحدّدات متباينة، كالدين، والإثنية، والقوميّة، وأن الخطاب السوسيولوجي المهيمن في إسرائيل يستعير مفردة "قوميّة"، (Leom) بالعبريّة، لتوصيف خمس فئات داخل التركيبة المجتمعية هناك، وهي الدروز والشركس والعرب والبدو واليهود. قد تمثّل ملاحظة ميرزا في هذا الصدد مقدّمة مهمّة للولوج إلى الموضوع.

في الخطاب الإسرائيلي، ثمّة عمليّات معقّدة ومرنة قائمة على آليات تقسيم مستمرة وغير محدّدة بأساس ديني أو إثني ثابت، لذا، يصعب أن تجد خطابًا متجانسًا في هذا السياق. على سبيل المثال؛ في الإحصاء الإسرائيلي تُقسم الفئات الإثنية في إسرائيل إلى ثلاث: فئة اليهود، وفئة العرب، وهي تشمل المسلمين (ومنهم الشركس) والدروز والمسيحيين، وثالثًا فئة تسمّى "الآخرون".[١٥] نلاحظ هنا أن الشركس، مثلًا، دخلوا ضمن نطاق العرب في التقسيم،

خلاصة القول، إن مثل هذه السياسات كانت مطبّقة على الشركس أيضًا، بوصفهم أقلّيّةً كسائر الأقليات في إسرائيل. ربّما تتفاوت حدّة هذه السياسات وطبيعتها بين الشركس وبين "المجتمعات العربية" الأخرى، لكن يبقى بوسعنا المجادلة أن الشركس كانوا أداة مهمّة في تجسيد سياسة "فرّق تسد" التقليدية، بصورتها الدولانية "الحديثة" القائمة على الفصل والتصنيف، ومن ثم خلق التبعيّة والولاء، وقبل كلّ ذلك، سُخّروا ليكوّنوا أحد ملامح صورة إسرائيل "الديمقراطية، متعدّدة الثقافات، اليهوديّة، في آن معًا".

ربّما يكون هذا "لأسباب إداريّة"، كما يرد في بيان الإحصاء، لكن الأهم هو أن اليهود صُنّفوا إثنيًا وفقًا لدينهم، بينما صنّف العرب إثنيًا وفقًا لقوميتهم.

في المقابل؛ لو أخذنا خطاب مؤسسة التعليم نموذجًا للمقارنة؛ فثمة تقرير صادر عن وزارة التعليم العالي يقدّم وجهًا آخر للصورة. يتحدّث التقرير عن أن "القطاع العربي" يتألف من حوالى مليون ونصف مليون شخص، إلا أنهم يمثلون "شريحة سكّان غير متجانسة إلى حدّ كبير"، وعليه؛ يقسّمهم التقرير إلى أربع فئات تشمل المسلمين (بمن فيهم البدو)، والمسيحيين، والدروز، والشركس.[16] هنا، على سبيل المثال، نلاحظ أن الشركس، على الرغم من أنّهم مسلمون، عُرّفوا بإثنيتهم، بينما عُرّف "المسلمون" الآخرون بديانتهم، وبذلك تمّ فصل الشركس عن طائفتهم الدّينية الأوسع، وكأن هذا الفصل مورس عن قصد لتأكيد فكرة "عدم التجانس" التي وصِف بها التقرير "الأقلية العربية".

على موقع وزارة السياحة بوسعنا أن نجد مثالًا صارخًا يدعم الادّعاء الذي قدّمناه في الإطار التحليلي آنفًا. الملاحظُ للوهلة الأولى عند النّظر إلى الباب الذي تخصّصه الوزارة للحديث عن "الجماعات الإثنية" في إسرائيل؛ هو محاولة إيصال صورة لمتصفّح الموقع عن مجتمع "متعدد الثقافات"، يعيش بوئام وودّ ضمن دولة ديمقراطية تكفل الحريّة الدينية لكل فئاتها. المادّة المتوفّرة على هذا الموقع، بوصفها تعبّر عن خطاب إسرائيلي مهيمن، تتيح لنا الاقتراب أكثر من نموذجي الترانسفير اللذين يربط بينهما فيريتشيني.

تقسّم وزارة السياحة المجتمعات تلك إلى فئات كثيرة، يكفي أن نذكر منها المسلمين، والدروز، والشركس، والبدو، بوسعنا أن نلاحظ هنا التناقض الكامن في تعريف كلّ فئة، فالمسلمون هنا منفصلون عن الشركس، الذي أعطوا هويّة إثنية، ومنفصلون أيضًا عن البدو الذين أعطوا هويّة ثقافيّة جوهرانيّة. هنا، لو أردنا صياغة فكرة الترانسفير متعدد الثقافات بكلمات أخرى، يمكننا القول إن هويّة هذه المجموعات تجزّأت بحيث تمّ تقويض أي مكوّن هويّاتي جامع، وذابت في نسيج إسرائيلي "متعدد الثقافات".

حتّى تتّضح الصورة أكثر، فإن نظرة فاحصة على النبذة التعريفية التي يقدمها الموقع لكلّ جماعة إثنية قد توصلنا لاستنتاجات أدقّ. على سبيل المثال؛ الشركس، كما يعرّفهم الموقع، هم جماعة لها طابعها المميز الذي يزيّن رونق "الفسيفساء الثقافي" في إسرائيل، والأهم، أنهم قادمون من مناطق القوقاز. الحال ذاته بالنسبة للبدو مثلًا، فهم جماعة ودودة تكرم ضيوفها دائمًا، لكنّها، في الأساس، دائمة الحلّ والترحال، ولم تكن مستقرّة في هذا المكان قبل قيام إسرائيل، ووفّر لها قيامها إمكانية "الاستقرار والانخراط في المجتمعات الحديثة أكثر فأكثر". لا يختلف الأمر كثيرًا عند تعريف المسلمين (باستثناء أنّهم لا يملكون "روح الضيافة" التي لدى الشركس والبدو، وهذا ما يغفل الموقع، عن قصد ربّما، ذكره)، فهم أيضًا جماعةٌ لها تقاليدها وموروثاتها المميزة، لكنّ معظمها قدم إبّان فترات الخلافة الإسلامية، الأموية تحديدًا، والبعض الآخر جاء من مصر وأفريقيا خلال الحكم العثماني في القرن الثامن عشر.[17] إذا استحضرنا مقولة فيريتشيني، التي يجادل فيها أن الترانسفير من خلال التعدد الثقافي "ينتهي بنفي الأصلانيين إلى فئات وتقسيمات أخرى"؛ يتّضح لنا، ضمن هذا السياق، أنها على قدر كبير من الدقة، ففي هذه الحالة تحديدًا؛ أصبح المسلمون والبدو "خارجيين" (Exogenous) ، حالهم كحال الشركس تمامًا، وأصبحوا، جميعهم، مجرّد فسيفساء جذّابة ضمن مشهد أوسع يسيطر عليه المستعمِر.

التنوّع الثقافي، في الواقع، هو التعبير الموارب لسياسات التجزئة والاحتواء، تلك السياسات تمثّل الجانب الاستعماري من إسرائيل، ومسألة التنوّع الثقافي هي الغطاء الديموقراطيّ

في الخطاب الإسرائيلي، ثمّة عمليّات معقّدة ومرنة قائمة على آليات تقسيم مستمرة وغير محدّدة بأساس ديني أو إثني ثابت، لذا، يصعب أن تجد خطابًا متجانسًا في هذا السياق. على سبيل المثال؛ في الإحصاء الإسرائيلي تُقسم الفئات الإثنية في إسرائيل إلى ثلاث: فئة اليهود، وفئة العرب، وهي تشمل المسلمين (ومنهم الشركس) والدروز والمسيحيين، وثالثًا فئة تسمّى "الآخرون". نلاحظ هنا أن الشركس، مثلًا، دخلوا ضمن نطاق العرب في التقسيم.

لها. ضمن هذا السّياق، يبيّن باروخ كيمرلينغ أن نزعة التجزئة والاحتواء تلك كامنة في تعريف إسرائيل لهويتها الوطنية، حينما يقول: "إن الهوية الوطنية أو القوميّة في إسرائيل مبنية على خليط من الرموز الدينية والرموز المؤسِّسة، وعلى مكوّنات عالميّة أيضًا. وهذان المكوّنان للصهيونية يكملان بعضهما البعض، لكنّهما في الوقت نفسه يخلقان توتّرات وتناقضات وتشوّهات في النظام الديموقراطي. المكوّن المؤسّس للهوية هو إقصائي، ويؤكّد المركزيّة الإثنية اليهودية، بينما المكوّن المدني شامل ويعبّر عن المفهوم الحديث للمواطنة".[١٨] ضمن هذه الثنائية التأسيسية للديمقراطية الإسرائيلية، بوسعنا أن نقدّم تفسيرًا آخر لعمليّة التجزئة والاحتواء، فالتجزئة مرتبطة "بالهوية الإقصائية" للدولة، أمّا الهويّة المدنيّة فتفتح الباب أمام عملية "احتواء" محدودة نسبيًا. تبعًا لذلك، فإن الادعاء أن عمليات الإقصاء والاحتواء تتمّ وفقًا لخضوع كلّ فئة وتماهيها مع النظام الحاكم قد يكون محقًّا في ظاهره، إلا أنه يبقى غير دقيق نسبيًا في جوهره، فضمن ثنائية الهوية الإسرائيلية التي تقوم على الإقصاء والشمول، قد يصحّ القول إن كلّ عملية احتواء هي، في جوهرها، عمليّة إقصاء، أو بتعبير آخر: استيعاب من أجل النّفي، ومن هنا يصبح بوسعنا تأكيد النقطة السابقة، وهي أن الشركس لم يكونوا أداة في عمليات الاحتواء والتجزئة فحسب، بل كانوا هدفًا لها.

تعبير "الأقليّة المفضلة" الذي تطلقه إلينور ميرزا على الشركس يقدّم لنا توصيفًا دقيقًا لوضعهم المركّب داخل دولة استعمارٍ ديمقراطي، فهم يوفّرون لإسرائيل النموذج المرغوب حول التنوّع والتعايش الثقافي، لكنّهم يظلّون ركنًا من سياسة أوسع، قائمةٍ على التجزئة والضم وخلق التبعيّات، وهدفها الشريحة "غير اليهودية" من السكان. ما نقصده بأنهم كانوا أداة لهذه السياسات، هو أنهم – كجماعة – قبلوا أوّلًا بوضعهم القائم، وبالقيم المؤسسة للدولة، وتصوّراتها عنهم كأقلية مسلمة تتماهى مع كونها تعيش في دولة يهودية، وتخدم في جيشها دون أن يشكّل لها ذلك "عقدة هوية". أحد الشواهد التي من المجدي استحضارها في هذا الصدد؛ هو أنه حينما قدّم مركز "عدالة" مقترحًا لإصدار دستور "متعدد الثقافات" في إسرائيل، كان رئيس منتدى رؤساء السلطات الدرزية والشركسية، نبيه ناصر الدّين، هو من اعترض على ذلك، مؤكّدًا على أن الدروز والشركس يؤمنون أن إسرائيل ينبغي أن تبقى دولةً "يهوديّة وديمقراطية".[١٩]

ثانيًا، تبعًا لذلك، هم كانوا، غالبًا، عن غير إرادة منهم، أداةً إسرائيلية مهمّة في ترويج صورة "الأقليّة الطيّعة"، ومن ثمّ صوغ ثنائية "الولاءات والامتيازات"، متى يصبح الولاء للدولة طريقًا للوصول إلى امتيازات أكثر، وهي امتيازات جزئية وضيّقة، لا تتجاوز حدود الطائفة أو الجماعة أو العائلة، وهذه أيضًا تصبّ، في المحصّلة، في زيادة حدّة التجزئة. تصبح المواطنة هنا، كما يلاحظ كيمرلنغ، مقسّمة إلى درجات، وفقًا لحجم الاندماج في المنظومة المهيمنة، ويُعاد توظيف مفهوم المواطنة في عمليّة خلق وإعادة إنتاج الفئات الاجتماعية، وبذلك تكون النتيجة هي "ابتكار وتعزيز أنماط جديدة من المواطنة، ومن الهويات السياسية والثقافية والإثنية المتنوّعة."[٢٠]

تعقيبًا على ذلك؛ تلاحظ الباحثة الشركسية، إلينور ميرزا، أن إسرائيل تدأب دائمًا على أن تبدي اهتمامًا خاصًا بالدروز والشركس على وجه التحديد، وعادةً ما تصفهم "بالشجعان والمخلصين".[٢١] لعلّ المثال الأقرب إلى ذلك، هو تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، تعليقًا على استثمار حكومته مبلغ ٥٠٠ مليون شيكل لتطوير القرى الدرزية والشركسية مطلع العام الحالي، حينما أكّد على فكرة أنّ هذه المجتمعات التي "تقاتل وتقدّم تضحيات من أجل الدولة" تستحق مثل هذه المشاريع من أجل إنمائها وتحقيق مستقبل أفضل لها.[٢٢]

تقسّم وزارة السياحة المجتمعات تلك إلى فئات كثيرة، يكفي أن نذكر منها المسلمين، والدروز، والشركس، والبدو، بوسعنا أن نلاحظ هنا التناقض الكامن في تعريف كلّ فئة، فالمسلمون هنا منفصلون عن الشركس، الذي أعطوا هويّة إثنية، ومنفصلون أيضًا عن البدو الذين أعطوا هويّة ثقافيّة جوهرانيّة.

الخدمة في الجيش

كما يجادل فيريتشيني في أطروحته؛ فإن "الاندماج الطوعي" (Selective inclusion) في النظام الاستعماري، قائم على "عمليات تصنيف تتيح إدراج أفراد بعينهم ضمن بنية النظام الاستعماري، وعلى وعي خاص يتيح لفئة معيّنة من المهاجرين اعتناق روح الجماعة (Ethos) المستعمِرة، وهذا الاندماج يستلزم التعاون".[٢٣] إذا اعتمدنا مقولة فيريتشيني تلك؛ فيمكن القول إن عمليّة اندماج الشركس في بنية النظام السياسي الإسرائيلي، بوصفه نظامًا استعماريًّا، لم تكن وليدةَ سياسات دمج واحتواء حيويّة من طرف واحد، بل كان ثمّة استعداد مسبق لدى تلك الجماعة للاندماج، وهذا الاستعداد مشفوعٌ بالسياق التاريخي والاجتماعي الذي شكّل "الوعي الجمعي" لديها. وقضية الخدمة في الجيش، بوصفها أولى بوادر "التعاون الذي يحتّم الاندماج"، كما يقول فيريتشيني، قد تقدّم أداة مهمّة لاختبار صحّة تلك المقولة.

يمكن القول إن جذور التعاون العسكري بين الشركس وإسرائيل تعود إلى حرب عام ١٩٤٨. القارئ لأحداث تلك الفترة يخلص إلى أن الشركس، كغيرهم، أدركوا في قرارة أنفسهم أنهم أمام مرحلة تاريخيّة فارقة، وبات أمرهم على المحكّ: فمن ناحية؛ هم مسلمون من المفترض أنهم ينتمون إلى محيطهم الإسلامي الأوسع، ومن ناحيةٍ أخرى؛ كانوا يراقبون انتصارات القوّات الصهيونية المتوالية التي تنبئ بقيام كيانٍ سياسي جديد سيعيشون في كنفه. هذه الوضعيّة المركّبة تفسّر وقوفهم في بداية الأحداث على الحياد، لكنّ ما يصعب إيجاد تفسير له؛ هو لماذا قرّرت هذه الجماعة، قليلة العدد، محدودة التأثير في مجريات الحرب، القتالَ إلى جانب القوات الصهيونية؟

الإجابة على هذا السؤال تستدعي الأخذ بعين الاعتبار مجموعة عوامل: أوّلًا العوامل الذاتية المتعلّقة بالشّركس أنفسهم، بوصفهم جماعةً أفرزت تجربتها في الشتات خصائص اجتماعيّة فريدة لديها، ورسّخت عندها ما يمكن تسميته "وعيًا جمعيًّا" للتعامل مع وضعيتها الحساسة كأقلية وسط محيط قد لا يكون مؤاتيًا دائمًا. ثانيًا؛ ثمة عوامل موضوعية/خارجية تتعلّق بالبيئة المحيطة، وترتبط، على نحو خاص، بالتصوّرات المسبقة لدى قادة الحركة الصهيونية تجاه "الأقليات"، وهي التصوّرات التي ساهمت، بشكل كبير، في رسم السياسة العامة للقوات الصهيونية تجاه الشركس إبّان الحرب، وفي رسم الملامح العريضة للسياسة الإسرائيلية تجاه الأقليات لاحقًا بعد نشوء الدولة.

ربّما توفّر لنا العودة إلى بدايات هجرة الشركس في فلسطين عام ١٨٧٢ مدخلًا لمقاربة تلك العوامل. الفكرة الشائعة عن الشركس في ذلك الحين هو أنّهم كانوا "حرسًا أوفياء" للسلطنة.[٢٤] السلطان عبد الحميد الثاني، الذي تولّى مقاليد الحكم في تلك الحقبة، كان ابنًا لأم شركسية، وقد عمل على نقل الشركس، اللاجئين إلى عاصمة سلطنته بعد التطهير العرقي الذي حلّ بهم، إلى مختلف أرجاء إمبراطوريّته.[٢٥] تبعيّتهم للسلطنة، بالإضافة إلى عاداتهم وتقاليدهم المتميزة عن المنطقة، جعلت السكان المحليّين في فلسطين ينظرون إليهم بعين الريبة، لذا؛ كانت علاقاتهم بجيرانهم العرب محلّ توتر دائم، عكس علاقتهم باليهود، التي كانت ودّية منذ البداية،[٢٦] أحد الشواهد على ذلك، بحسب مقال منشور في صحيفة "واشنطن بوست" عام ١٩٨٦، هو ما يرويه آدم جرهاد، مدير مدرسة كفر كما الأساسية في حينها، عن مساندة أهالي القرية لجيرانهم اليهود إبّان ثورة عام ١٩٣٦، وعن عملِ بعض أهالي القرية كحرّاس للمستوطنات اليهودية المجاورة.[٢٧]

منذ شتاتهم؛ كانت خدمة الشركس العسكرية لصالح دولهم المضيفة أمرًا اعتياديًّا لا يتعارض مع هويّتهم الخاصة كفئة إثنية فريدة [٢٨] عطفًا على ما سبق؛ يقول جرهاد إن أهل كفر كمّا سبق وأن خدموا في صفوف القوات العثمانية، وقاتلوا في العراق والبلقان،

فضمن ثنائية الهوية الإسرائيلية التي تقوم على الإقصاء والشمول، قد يصحّ القول إن كلّ عملية احتواء هي، في جوهرها، عمليّة إقصاء، أو بتعبير آخر: استيعاب من أجل النّفي، ومن هنا يصبح بوسعنا تأكيد النقطة السابقة، وهي أن الشركس لم يكونوا أداة في عمليات الاحتواء والتجزئة فحسب، بل كانوا هدفًا لها.

وخدموا كذلك في صفوف القوّات البريطانية في حقبة الانتداب.[٢٩] بوسعنا أن نلاحظ أن ثمّة سلوكًا "براغماتيًا" كان يحكم تعامل الشركس مع الظّروف الطارئة، ويدفعهم إلى التكيف مع الوضع القائم. إذا افترضنا أن الشركس في فلسطين قبلوا بالقتال في صفوف أعدائهم التقليديين سابقًا، فمن الممكن الاستنتاج أن السلوك البراغماتيّ ذاته هو ما يفسّر قبولهم الاصطفاف إلى جانب القوّات الصهيونية خلال الحرب، لا سيّما أنّ رياح المعركة كانت تهبّ في صالحهم.

يذكر موقع وزارة الأمن، أيضًا، أن أهالي كفر كمّا، بعد صدور قرار التقسيم في التاسع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٤٧، تلقّوا نداءات من العرب المجاورين بالتعاون معهم في القتال، لكنّهم رفضوا ذلك.[٣٠] هذا ما يصفه راندال جيلر بوضعية "الحياد المتعاطف" مع الدولة الوليدة خلال الفترة الممتدة ما بين قرار التقسيم، وعملية "ديكل" في شهر تموز من العام التالي، إذ رفض أهالي القرية، بحسب جيلر، الخضوع لضغوطات قرية لوبيا المجاورة من أجل الانضمام لهم في قتال المستوطنات اليهودية.[٣١] لكن مع ميلان كفّة القتال لصالح العصابات الصهيونية، تحديدًا مع بدء عمليّة "ديكل"، تخلّى شركس كفر كمّا عن حيادهم، وانضمّوا للقتال ضمن وحدةٍ "مستقلّة وجريئة"، كما يصفها موقع وزارة الأمن.[٣٢]

لكنّ الأمر لم يتوقّف عند قتال جيرانهم العرب؛ تذكر بعض المعطيات التاريخية، مثلًا، أن بعض الشركس في المنطقة تجنّدوا في صفوف الجيوش العربية، في الأردن وسورية تحديدًا، وعليه؛ بات دخول تلك الحرب يعني وقوف شركس كفر كما على الطّرف النقيض، ليس مع أبناء دينهم فحسب؛ بل مع أبناء شعبهم من الجيوش الأخرى. لكنهم أقدموا على خطوة أشدّ جرأة، حينما دخل بعض أهالي كفر كما، ضمن القوات المهاجمة، إلى قرية الريحانية الشركسية خلال هجوم "حيرام".[٣٣] السؤال الذي يُطرح

قرية كفر كما الشركسية.

هنا، هل كانت العوامل الذاتية المتعلّقة بشركس كفر كما كافيةً لاتّخاذ مثل هذا القرار؟ لعلّ قرارًا مصيريًا كهذا كان بحاجة إلى مجموعة عوامل مكمّلة.

قبل الإجابة على هذا السؤال؛ يجدر بنا العودة إلى الوراء قليلًا. يذكر بيني موريس في النسخة الأحدث لكتابه "ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين" أن دافيد بن غوريون كان قد وضع تصوّرًا مسبقًا عام ١٩٤١ عن الفئات التي من الممكن أن تكون قابلةً للتهجير في فلسطين، وذكر منها الشركس والدروز ومجموعات بدوية تقطن في الأغوار.[٣٤] السؤال الأوّل الذي يتبادر إلى الذهن هنا هو لماذا لم يحصل ذلك أثناء الحرب؟

خلال هجوم "حيرام"، الذي بدأ في آخر تشرين الأول عام ١٩٤٨، كان ثمّة قرار إسرائيلي بـ"تنظيف" المنطقة الحدودية من العرب، وفي سبيل ذلك، ارتكبت مجازر وعمليّات اغتصاب في أكثر من قرية عربية في الجليل الأعلى. غير أن إحدى القرى غير العربية التي نجت من التهجير كانت قرية الريحانية الشركسية (إلى جانب قرى عربية أخرى).[٣٥] إحدى التفسيرات التي يسوقها بيني

وفي خضم النقاش حول قانون الخدمة العسكرية صيف عام ١٩٤٩، كان بن غوريون نفسه، الذي أصبح في حينها رئيسًا للوزراء، ووزيرًا للدفاع، أشدّ المدافعين عن كونه "يفضّل الدروز والشركس" عن الأقليّات الأخرى. لقد كان الشركس، حتى قبل أن يكتمل اندماجهم في الجيش من خلال الخدمة الإجبارية، "أقليّةً مفضّلة" في ذهن بن غوريون.

موريس لسلوك القوات الإسرائيلية في تلك العملية هو أن الجيش أخذ بعين الاعتبار "تاريخ كلّ قرية فيما إذا كانت معادية أو مسالمة مع البيشوف المجاور".[٣٦] لكنّ مثال الريحانية وحده يكفي للادّعاء أن هذا التفسير ليس دقيقًا تمامًا.

بالاستناد إلى بحث راندال جيللر، يمكن القول إن الريحانية، المحاطة بقرىً فلسطينية، كانت لها تجارب مسبقة جديرةٌ بأن تدفع قيادات الجيش للشكّ. فخلال ثورة عام ١٩٣٦، على سبيل المثال، استخدمت القرية من قبل بعض القرويين الفلسطينيين كقاعدة لشنّ هجمات على المستوطنات ووسائل النقل اليهودية، وخلال حرب عام ٤٨، انخرط بعض أبناء القرية في جيش التحرير العربي، وقاتلوا ضدّ القوّات الإسرائيلية في صفد والمناطق المجاورة. منهم إدريس بولوك، الذي، بحسب جيللر، عمل لصالح الاستخبارات السورية في جنوب لبنان بعد انتهاء الحرب.[٣٧]

رغم ذلك، ظلّت القرية من ضمن قرى قليلة لم تُهجّر. في الواقع؛ ثمّة مثال أكثر وضوحًا من الريحانية قد يعيننا على الوصول إلى إجابة، وهي قرية يانوح الدرزية، التي قاتلت وكبّدت القوّات الصهيونية المهاجمة خسائر كبيرة، ولم يرحّل أهلها بالرغم من ذلك. وكما يلاحظ عادل مناع، فقد كان قرار الإبقاء عليها نابعًا في الأساس من وجود "أوامر عليا بهذا الشأن"،[٣٨] وعليه، يمكن الادّعاء أن ثمّة قرارًا مماثلًا يخصّ الريحانية أيضًا.

التفسير الآخر الذي يقدّمه موريس قد يكون، تبعًا لظروف العملية ونتائجها، أكثر دقّة، إذ يستنتج أن ثمّة اتّجاهًا دينيًا–إثنيًا حكم مسارها، فقد هُجّر معظم المسلمين وبقي معظم المسيحيين، إلى جانب الدروز والشركس.[٣٩] بحثًا عن جذور هذه الاتّجاه، يجدر بنا أن نتأمّل أوامر بن غوريون لقيادات الجيش أثناء العملية، فخلال اجتماع للقيادة العامة في العاشر من كانون الأول من ذلك العام، قال بالحرف إن "الدروز يجب أن يُنظّم لهم مجلس محلّي/ إثني، وإن المارونيين يجدر معاملتهم بودّ، وإن الشركس ينبغي أن يتم الاقتراب أكثر منهم وعناقهم كأصدقاء."[٤٠]

يبقى الهدف الأبعد من وراء ذلك، هو التأسيس لسياسات التجزئة والاحتواء من خلال خلق "أقلّيات صديقة". فلاحقًا؛ وفي خضم النقاش حول قانون الخدمة العسكرية صيف عام ١٩٤٩، كان بن غوريون نفسه، الذي أصبح في حينها رئيسًا للوزراء، ووزيرًا للدفاع، أشدّ المدافعين عن كونه "يفضّل الدروز والشركس" عن الأقليّات الأخرى. لقد كان الشركس، حتى قبل أن يكتمل اندماجهم في الجيش من خلال الخدمة الإجبارية، "أقليّةً مفضّلة" في ذهن بن غوريون.[٤١]

استنتاجات

استنادًا على ما قُدّم في الفصل السابق من الدراسة؛ يمكن القول إن فكرة الدولة "الدّيمقراطية متعددة الثقافات" كانت حاضرةً في ذهن الآباء الصهاينة المؤسسين منذ الجذور، ويمكن، من خلال حالة انخراط الشركس في الجيش، ملاحظة محاولات متقدّمة للوصول إلى هذا الهدف من خلال تكريس "أقلّيات مفضّلة" منذ البداية، وإقامة روابط مبكّرة معها، والحرص على ضمّها ضمن الكيان السياسي للدولة الوليدة. النّمط الإثني– الديني الذي يتحدّث عنه موريس قد يقدّم لنا دليلًا إضافيًا على ذلك.

لقد كانت فكرة "الدولة الديمقراطية" إحدى القيم المؤسّسة للصهيونية كما يجادل سامي سموحة،[٤٢] وهي، منذ الجذور الأولى، لا تتعارض مع كون الدولة يهوديّة في الوقت نفسه، ولعلّنا نجد بن غوريون يعبّر عن ذلك بشكل واضح قبل قيام الدولة حين يقول: "لن تكون هنالك دولة يهودية، صغيرة أو كبيرة، إذا لم نحقّق في أرض الأنبياء هذه أهدافنا الأخلاقية العظيمة الأبدية، والتي حملناها في

ولأن إحدى السمات الدامغة للاستعمار الاستيطاني، كما يجادل باتريك وولف، هي أن تمثّل كلّ مجموعة فيه دورًا متناقضًا في عمليّة تشكيل المجتمع[٤٥]، فإن فكرة استلهام التاريخ الثقافي تلك لم تكن واردةً ببال أولئك الذين خطّطوا مدن التجميع في النقب، ولا الذين يخطّطون لاقتلاع البدو من مضاربهم وإسكانهم في مدن حديثة.

قلوبنا وأرواحنا عبر الأجيال. قانون واحد للغريب والمواطن. حكم عادل. حبّ الجار. مساواةٌ حقيقية. الدولة اليهودية ستكون مثالًا رائدًا للعالم في تعاملها مع الأقليات وشعوب الخارج".[٤٣]

قد تقدّم لنا هذه الخلاصة مفتاحًا للإجابة على السؤال؛ كيف حافظت هذه الأقلية على هويّتها المميّزة رغم انخراطها في الجيش وتماهيها مع النّظام السياسي القائم؟ ولعلّ قضيّة الانخراط في الجيش، التي عالجناها ضمن سياق تاريخي في القسم السابق، تزيل أمامنا الكثير من الغموض فما يتعلق بهذه المسألة، فإسرائيل، منذ البداية، سعت لإعادة إنتاج مثل هذه "الأقلية المفضلة" ضمن سياق يهوديّ متعدد الثقافات، وعليه؛ يمكن القول إن الحفاظ على تلك الأقلية، وعلى خصائصها الفريدة، لا يزال يخدم تلك المصلحة، أو الهدف، حتّى اليوم، لذا؛ لا غرابة في أن يتحدث إمام مسجد كفر كما، فاروق زين الدين، عن أن وزارة الداخلية دأبت على إرسال موفدين لتعليم أهالي القرية كيفية الحفاظ على أواصرهم الأسرية والمجتمعيّة متماسكة، من أجل "الحفاظ على وحدة المجتمع الشركسي".

قد يوفّر مثال عمليّة إعادة إعمار قرية كفر كما الشركسية برهانًا كافيًا لتبرير هذا الادعاء، فحينما أرسلت وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية موفديها لترميم القرية، سعت، كما يعبّر المهندس المسؤول، إلى إعادة إنتاج المكان بإرثه القديم، وبحجارته السوداء التي كانت تميّز القرى الشركسية في أيامها الأولى.[٤٤] لكن، ولأن إحدى السمات الدامغة للاستعمار الاستيطاني، كما يجادل باتريك وولف، هي أن تمثّل كلّ مجموعة فيه دورًا متناقضًا في عمليّة تشكيل المجتمع[٤٥]، فإن فكرة استلهام التاريخ الثقافي تلك لم تكن واردةً ببال أولئك الذين خطّطوا مدن التجميع في النقب، ولا الذين يخطّطون لاقتلاع البدو من مضاربهم وإسكانهم في مدن حديثة. هذا التناقض يفتح أمامنا الكثير من أبواب الاستنتاج، فحجارة البيت الشركسي السوداء قد تعزّز شعور الشركسي بهويّته الأديغيّة المميّزة، الأمر ذاته يمكن أن يحصل بالنسبة للبدوي لو بنت له إسرائيل خيمة أمام أفق مفتوح وصحراء ممتدّة، سوى أنّ ذلك قد يهدّد نهم الاستعمار الدائم نحو الأرض. طبقًا لذلك، تسبق الأصالة والتحديث، ضمن هذا السياق، ممارستان تخدمان هدفًا واحدًا: الترانسفير، وإن كان بأشكال مختلفة.

خلاصة القول: إذا كان ثمّة عامل ذاتي يدفع الشركسي للعزلة والحفاظ على هويّته الفريدة، فإن ثمّة أيضًا عاملًا موضوعيًا مرتبطًا بسياق الاستعمار الإسرائيلي عزّز هذا الاتّجاه. بكلمات أخرى: الشركسي مطالب أن يحافظ على دينه وتقاليده ولغته وثيابه حتّى يحقق النمط المتخيّل، منذ الجذور الأولى، للدولة متعددة الثقافات؛ أن يكرّس هويّته وخصوصيّته الحضاريّة لا لكي يحافظ على إرثه، بل ليضفي لمسةً "أصيلة" على فسيفساء دولة إسرائيلية حديثة، وأن يخدم في الجيش ليس بوصفه إسرائيليًا، بل بوصفه مسلمًا يستطيع أن ينسجم مع إرثه الحضاري وهو يحمل الهويّة الزرقاء ويرتدي بزّة الشرطة الحدوديّة، وبوسعه، كذلك، أن يفتخر بإسلامه وهو جنديّ في جيش دولة "يهوديّة ديمقراطية".

الهوامش

1 Nadav Zenziper. "Israel's Muslim Soccer Captain: Hatikvah Makes Me Uncomfortable". Ynet. July 9, 2015. http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4698241,00.html. (19/1/2017)

2 Frantzman, Seth J. The Arab Settlement of Late Ottoman and Mandatory Palestine: New Village Formation and Settlement Fixation, 1871-1948. Jerusalem: S. N, 2010.

3 Merza, Éléonore, "Being Both Non-Jewish Israelis and Non-Palestinian Muslims: Isn't It Too Much? The Circassian Identity across Borders and Categorizations", Academia.edu.

4 E. Mills. Census of Palestine: Population of Villages, Towns, and Adminstrative Areas. Jerusalem, 1932. P.95.

5 Morris, Benny. The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited. Cambridge: Cambridge University Press, 2004. P.245.

6 ,(19/1/2017)http://www.noar.mod.gov.il/DruzeAndCircassians/Pages/Circassians.aspx موقع وزارة الأمن الإسرائيلية،

7 Merza, Éléonore, Ibid.

8 Veracini, Lorenzo. Settler Colonialism: A Theoretical Overview. Houndmills, Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2010.p.3

9 Ibid. p.20

10 Ibid. p.33-34

11 Ibid, p.43 (الترجمة بتصرّف)

12 Ibid, p.35

13 Andrea Smith. "The Colonialism That Is Settled and the Colonialism That Never Happened." Decolonization. June 20, 2014. https://decolonization.wordpress.com/2014/06/20/the-colonialism-that-is-settled-and-the-colonialism-that-never-happened. (19/1/2017)

14 Lustick, Ian. Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority. Austin: University of Texas Press, 1980.

15 Statistical abstract of Israel. israeli central bureau of statistics, 2008. http://www.cbs.gov.il/shnaton66/st_eng02.pdf (19/1/2017)

16 Council for Higher Education. "Pluralism and Equal Opportunity in Higher Education Expanding Access for Arabs, Druze and Circassians in Israel." P.20. http://che.org.il/wp-content/uploads/2013/03/Pluralism-and-equal-opportunities-in-higher-education-FINAL.pdf. (19/7/2017)

17 Israeli Ministry of Tourism, http://www.thinkisrael.com/Tourism_Euk/Pages/default.aspx. (19/7/2017)

18 Kimmerling, Baruch. Clash of Identities: Explorations in Israeli and Palestinian Societies. New York: Columbia University Press, 2008.

19 Yoav Stern. "Druze, Circassian Forum: Israel Should Remain a Jewish State."Haaretz, http://www.haaretz.com/news/druze-circassian-forum-israel-should-remain-a-jewish-state-1.214417. (19/7/2017)

20 Kimmerling, Baruch , Ibid, p.228

21 Merza. Ibid

22 "Israel to Invest $500 Million in Druze, Circassian Communities." The Times of Israel. http://www.timesofisrael.com/israel-to-invest-500-million-in-druze-circassian-communities/. (19/1/2017)

23 Veracini, Lorenzo, Ibid, p.26.

24 IbId.

25 Frantzman, Seth J. The Arab Settlement of Late Ottoman and Mandatory Palestine: New Village Formation and Settlement Fixation, 1871-1948. Jerusalem, 2010. P.108.

26 Kreindler, Isabelle, Marsha Bensoussan, Eleanor Avinor, and Chen Bram. "Circassian Israelis: Multilingualism as a Way of Life." Language, Culture and Curriculum 8, no. 2 (1995). P.5.

27 Claiborne, William. "Circassians, Descendants of Russian Muslims, Fight for Identity in Israel". Los Angeles Times. 20/4/1986. http://articles.latimes.com/1986-04-20/news/mn-1304_1_caucasus. (19/7/2017)

28 Merza, Éléonore, Ibid.

29 Claiborne, William, Ibid.

٣٠ وزارة الأمن، سبق ذكره.

31 Geller , Randall S. "The Recruitment and Conscription of the Circassian Community into the Israel Defence Forces, 1948–58." Middle Eastern Studies 48, no. 4 (April 26, 2012): p.689.

٣٢ وزارة الأمن، سبق ذكره.

٣٣ Geller , Randall S, Ibid, pp.388-390

٣٤ Morris, Benny, Ibid,pp.51-52.

٣٥ منّاع، عادل، نكبة وبقاء: حكاية فلسطينيين ظلّوا في حيفا والجليل (١٩٤٨–١٩٥٦)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى: ٢٠١٠، ص١١٥–١٣٠.

36 Morris, Benny, Ibid, p.475.

37 Geller , Randall S, Ibid, p.388

٣٨ منّاع، عادل، سبق ذكره، ص١٣٣.

39 Morris, Benny, Ibid, p.474

40 Ibid, p.493

41 Ibid, p.389.

42 Smooha, Sammy. "Control of Minorities in Israel and Northern Ireland." Comp. Stud. Soc. Hist. Comparative Studies in Society and History 22, no. 02 (1980): 256-80.

43 Peled, Yoav. Challenge of Ethnic Democracy, The: The State and Minority Groups in Israel, Poland and Northern Ireland. Hoboken: Taylor and Francis, 2013. P.93

44 Orit Shwartz, Ibid.

45 Wolf, Patrick. "Settler colonialism and the elimination of the native", Journal of Genocide Research. 2006, 8(4). p.387.

عز الدين التميمي*

ملاحظات حول أدب «الاعتراف» الإسرائيلي

بدلا من المقدمة:

يزهار سميلنسكي... بين السيرة والرواية

لا تجيء أهمية أقصوصة يزهار سميلنسكي، خربة خزعة[1]، من كونها فقط أول نص إسرائيلي عن النكبة من وجهة نظر غير تقليدية، ولا من كونها شهادة حقيقية كتبها مقاتل سابق فأثارت ما أثارته في الرأي العام الإسرائيلي، ولكن والأهم، لأن فيها كشفا خاصا وجديا عن تناقض بنيوي في معنى الأخلاق الصهيونية. ولا يقتصر التناقض المقصود هنا على المعنى الأولي، أي على الفجوة بين شعارات «المقاتل الشريف» و«السلاح النظيف» وبين عمليات الإبادة المنظمة على الأرض، ولكنه ينسحب إلى تصورات شاملة عن الحرب والقتل والخصم والأغيار. والأهم أن الأقصوصة لا تكشف تناقضا منفصلا عنها فحسب، ولكنها تكشف تناقضا يتمثل فيها، ويعبر عن أصناف كاملة من الأدب الإسرائيلي.

كتب النص سردا ليوميات مجموعة من الجنود المنظمين في العصابات اليهودية، في أواخر «حرب الاستقلال»، أثناء اقتحامهم لقرية فلسطينية، يسميها خربة خزعة، وهو اسم افتراضي. يصف الكاتب الذي كان جنديا في المعركة، سلوك العصابات وإجرامها من خلال عرض انفصالهم عن الجريمة، وانشغالهم أثناءها وأثناء التحكم بمصير سكان قرية كاملة، بنقاشات تافهة وبقضايا يومية. زمنيا، كتب النص الذي يقول عنه كاتبه إنه سيرة حقيقية، عن مرحلة تهجير القرى الفلسطينية الأخيرة.

وكما هي حال معظم النصوص النقدية في الأدب الإسرائيلي، وتحديدا النصوص التي يظهر فيها الضحايا الفلسطينيون، يجيء نص سميلنسكي على الحد الفاصل بين السيرة والرواية،

* صحافي وباحث في الشأن الإسرائيلي.

وكما هي حال معظم النصوص النقدية في الأدب الإسرائيلي، وتحديدا النصوص التي يظهر فيها الضحايا الفلسطينيون، يجيء نص سميلنسكي على الحد الفاصل بين السيرة والرواية، وفي المساحة التي تتقاطع فيها الحكاية/التجربة الشخصية مع الشأن الفني الموضوعي. وهي سنة لا ينفك الأدب الإسرائيلي يلتزم بها، كأنها تأكيد على أن ذكر الضحية الفلسطينية والاعتراف بوجودها، سيبقى مرتبطا بندم الإسرائيلي وبعذابات ضميره في أحسن الأحوال. وهو على أي حال، سيبقى الفاعل الوحيد، سواء مجرما أو نادما، وستبقى الضحية الفلسطينية موضوعا، لعقده النفسية.

وفي المساحة التي تتقاطع فيها الحكاية/التجربة الشخصية مع الشأن الفني الموضوعي. وهي سنة لا ينفك الأدب الإسرائيلي يلتزم بها، كأنها تأكيد على أن ذكر الضحية الفلسطينية والاعتراف بوجودها، سيبقى مرتبطا بندم الإسرائيلي وبعذابات ضميره في أحسن الأحوال. وهو على أي حال، سيبقى الفاعل الوحيد، سواء مجرما أو نادما، وستبقى الضحية الفلسطينية موضوعا، لعقده النفسية، من عقدة «الضحية الوحيدة وصاحبة الامتياز»، إلى عقدة الذنب. لذلك، لا يظهر الفلسطيني في النصوص الأدبية الإسرائيلية، غير الذاتية أو غير السيرية، إلا ما ندر. وحتى النصوص غير السيرية التي تتحدث عن الفلسطينيين، فإن معظمها يصر على تقنية السيرة في القص. أي أنها تعتمد على راو واحد، لا يحتاج النص إلى سواه على أي حال، يسرد عن الجميع ويحدد مشاعر الجميع ونواياهم.

وللمفارقة، يتكرر السؤال بشكل خاص في المجتمع الإسرائيلي عن علاقة الراوي بالروائي. وهو نقاش ابستملوجي في الأدب، يأخذ سياقا خاصا في إسرائيل حسب إسحق لاؤور مثلا،[٢] إذ تحتاج الرواية الرسمية إلى إسكات كل الأصوات الأخرى، وإلى راو عليم ووحيد يقوم بهذه المهمة.

وإذا كان هناك إضافة ممكنة، إلى مجادلة لاؤور، فإنها ستتعلق بالنصوص «غير التقليدية تحديدا»، التي لا تمارس إسكاتا فقط للفلسطينيين كما يفعل الأدب التقليدي، ولكنها تمارس نوعا من سرقة ألسنتهم، أي الحديث عنهم فوق منعهم من الحديث. إنها من خلال اعتمادها على السيرة وعلى الراوي الوحيد، لا تصادق فقط على إسكات هؤلاء، لكنها تأخذ أصواتهم وتحتكر الطريقة التي يمكن من خلالها التعبير عن المجزرة، من وجهة نظر شخصية وجزئية. عن الفرق بين التذكر والذاكرة.

«كل واحد يعرف أنه كانت هناك قرية، لكن ما من أحد يعرف أنه من بين ٦٠٠ قرية تم تدمير ٤٠٠. المعرفة ليست قائمة. إنها مرتبطة بذاكرة شخصية داستها الذاكرة العامة».[٣]

يعطي هذا الاقتباس من «اللغة الممزقة»، للاؤور، إضاءة على مجادلتين تدور حولهما هذه المداخلة. أولا أن الذاكرة الشخصية مصدر كل حديث عن المجازر، التي لا يشار إليها بالضرورة من خلال الذاكرة العامة المائلة إلى الصمت. والتفريق بين الذاكرة العامة والذاكرة الشخصية، في الأدب، ينزاح إلى التفريق بين السيرة وبين الرواية أو القصة مثلا. بين النص الذي يتحدث فيه الكاتب عن ذاكرته الشخصية، أو بين النصوص التي تنفصل عن حياته الخاصة، من خلال شخصيات مجردة وموضوعية تتحدث عن نفسها. وهو سبب من أسباب أخرى تجعل الحديث عن الضحايا الفلسطينيين كما قلنا، مرتبطا بالسيرة أو بأنماط سردية شبيهة. وهو سبب تتقاطع فيه المركبات الفنية والأيدولوجية.

الإضاءة الثانية في الاقتباس، متعلقة بالفرق بين التذكر والذاكرة. هناك حائل مستمر أمام تحول تذكر المجازر إلى ذاكرة. وهو حائل لا يرتبط فقط بسطوة الرواية الجماعية وسياسات النسيان، وإبطالها لتأثير الذكريات الشخصية. لكنه يرتبط بكون المجازر تعطى غالبا طوابع جزئية. يمكن فعلا أن يتذكر الإسرائيلي تجربته مع مجزرة معينة، في قرية معينة، وفي وقت معين، لكن نادرا ما يتم إعطاء هذه المجازر، أو هذه «الأخطاء» على أكثر تقدير، أي طوابع عامة. إنها تبقى بالنسبة لكثيرين شاركوا فيها مثل خطأ شخصي، كأن تتذكر أنك قمت في وقت ما بسرقة أو بقبول رشوة. غالبا، لن يخبرك أحد أنه ارتكب هذا الخطأ لأنه كان جزءا من مشروع كامل، يقوم وجوده أصلا على هذا «الخطأ».

في الحالة الطبيعية، سيكون أسهل أن تعترف بالجريمة باعتبارها خطأ عاما، لا يتعلق شخصيا بمرتكبه، ويتعلق بالسياق العام. في هذا النوع من الأدب، يسير الاعتراف إلى نزعة عكسية،

هناك حائل مستمر أمام تحول تذكر المجازر إلى ذاكرة. وهو حائل لا يرتبط فقط بسطوة الرواية الجماعية وسياسات النسيان، وإبطالها لتأثير الذكريات الشخصية. لكنه يرتبط بكون المجازر تعطى غالبا طوابع جزئية. يمكن فعلا أن يتذكر الإسرائيلي تجربته مع مجزرة معينة، في قرية معينة، وفي وقت معين، لكن نادرا ما يتم إعطاء هذه المجازر، أو هذه «الأخطاء» على أكثر تقدير، أي طوابع عامة. إنها تبقى بالنسبة لكثيرين شاركوا فيها مثل خطأ شخصي، كأن تتذكر أنك قمت في وقت ما بسرقة أو بقبول رشوة.

أي يفضل المعترفون جلد ذواتهم على جلد السياق أو المشروع الذي ينتمون إليه.

بهذه الطريقة. ستظل محاولات التذكر الشخصية، محاولات للتطهر النفسي، ما لم تتحول إلى ذاكرة عامة. وستبقى مجرد شواهد منزوعة من سياقها، كأنها من زمن غير هذا الزمن، وكأنها عن مخلوقات غريبة لم تعد موجودة. عندما يترتب على التذكر استحقاقات واضحة، وهذا لا يحدث مع كل ما سبق، فإنه سيتحول إلى ذاكرة، بغض النظر عن سطوة الإنكار الجماعي لها.

الحاجة إلى الاستثناء للتأكيد على القاعدة

بعد سنوات، كتب الشاعر الإسرائيلي، نتان ألترمان قصيدته المعروفة في العامود الخامس من صحيفة دفار، يصف فيها مشهدا من مجزرة اللد. (الحديث سيكون دائما عن مشاهد. إنها تقنية الاقتطاع الدائم من السياق التي تكتفي بأخذ «اسكتشات» جزئية من المجزرة). الأهم أن بن غوريون احتفى بها، وقام بتوزيع القصيدة على الجنود. من هنا يمكن الحديث عن السلوك الذي انتهجته إسرائيل مع النقد، والذي نجح في أن يكون سلوك دولة طبيعية على أي حال. هذا ما يجعل حتى لاؤور عندما أراد تفسير تصرف بن غوريون، يقول إن كل السلطات (وإسرائيل جزء من هذا الكل) تصمت حيال الجرائم التي ترتكب باسمها، وتطالب على الأقل بمحاكمة الجرائم التي لا ترتكب باسمها (هل هناك جرائم وقعت خارج اسم إسرائيل؟ هنا يتم التجزيء مجددا). وهو هنا يستعير تحليل فيبر المشهور عن كون الدولة جسما يحتكر العنف الشرعي. وعلى ما يبدو، صار كل نقد لسلوك إسرائيل مضطرا للمصادقة أنها تتصرف كدولة.

المهم أن بن غوريون هنا، تعامل مع القصيدة، بغض النظر، إن كانت كتبت بطلبه أم لا، تعامل إدارة سياسية في دولة حديثة فعلا. هذا قد يفسر لماذا لا يكون نقد مثل هذا لأهم رموز الوطنية الإسرائيلية، أي الجيش، مزعجا؟ ببساطة لأنه تحول من نقد مفترض أن يكون أخلاقيا وبنيويا، أي يمس الأخلاق والقيم، ويمس شرعية وجود الدولة، إلى نقد بيروقراطي، يرتبط بطريقة أداء الأشياء. بالتالي فإن «الجندي المجرم» هو موظف سيء على أكثر تقدير، ولا يعبر أبدا عن الفكرة الكبرى.

على العموم، فإن فهم القصيدة باعتبارها نقدا ذاتيا، وهي كذلك، يأتي في سياق التأكيد على التفاصيل، والهروب من الطابع العام. في هذا الفهم، هناك تأكيد على كون العجوز الذي قتل في القصيدة، والجندي «صاحب أسنان الحليب» الذي قتله، هما حالة استثناء. وهنا تبدو المقولة عن كون القصيدة كتبت بإيعاز من بن غوريون مقنعة، لأن هناك حاجة دائما إلى التأكيد على القاعدة، من خلال التأكيد على الاستثناء، وهذا لا يتم إلا من خلال ذكره بالضرورة. هناك اعتقاد مختل منطقيا، مفاده أن التأكيد على كون قتل العجوز هو سلوك غريب، من خلال نقده، يؤكد على طبيعة السلوك «السوي»، أي الجندي الخلوق والسلاح النظيف.

خوف من الدم أم خوف عليه؟

عودة إلى «خربة خزعة»، واستمرارا في الحديث عن قصيدة ألترمان، يجد القارئ مؤشرات عديدة، على أن النصين، وعلى أن القلق فيهما والندم والاعتراف بالخطأ، إلخ. لا تتعلق كلها بالفلسطينيين أنفسهم ولا بمصيرهم وبإنصافهم. إنه على ما يبدو نوع من الخوف على الصورة الإسرائيلية المزعومة والنظيفة. ليس في الخوف الظاهر في النصين من «خطأ» إراقة الدم، أي مسؤولية إزاء الضحية، ولا خوفا عليها، بقدر ما هو خوف منها، أي خوف

وبغض النظر عن كل الجرائم التي تلغي ادعاءات الأخلاق المزعومة، يمكن القول إن الحرص نفسه على الأخلاق تحول في هذه الحالة إلى سلوك غير أخلاقي، لا يرى الإسرائيلي من خلاله إلا نفسه ولا يأبه إلا بها. وتقييم الآخرين وسلوكه ضدهم يرتبط فقط برؤيته لنفسه وباتساقها مع المعايير المثالية والكبرى.

من أنها تتعارض مع القيم الإسرائيلية ومع قيم الجندي الشريف، ومن كون السلاح الإسرائيلي سيتسخ، حرفيا، بالدم الفلسطيني. خوف من «الانحراف» لا على ضحاياه.

وبغض النظر عن كل الجرائم التي تلغي ادعاءات الأخلاق المزعومة، يمكن القول إن الحرص نفسه على الأخلاق تحول في هذه الحالة إلى سلوك غير أخلاقي، لا يرى الإسرائيلي من خلاله إلا نفسه ولا يأبه إلا بها. وتقييم الآخرين وسلوكه ضدهم يرتبط فقط برؤيته لنفسه وباتساقها مع المعايير المثالية والكبرى.

صحيح إن إلغاء الفلسطينيين ورد في النصين أكثر من مرة، في نص يزهار كان هناك إشارة إلى أن المستقبل العبري الموعود قائم على تهجيرهم، أو إلى خلو المكان منهم (في المشهد النهائي من النص)، وكذا في القصيدة، التي تطرق إلى القتل بصورة مباشرة، لكن كل هذه الإشارات ترافقت مع إحساس بالقلق من أن الجنود يفقدون أخلاقهم السامية، وكان القلق المتعلق بمصير الفلسطينيين مثلا ضئيلا جدا، إن لم يكن مختفيا. وحتى في المشهد الأخير من الأقصوصة، فقد انشغل الكاتب وهو يرى الناس يغادرون، بمستقبل هذا المكان الذي سيبنى على التهجير والقتل، لا أين سيذهبون أو كيف سيعيشون.

وعلى عكس الانطباع الأول والرائج، فإن عدم ذكر اسم القرية بالتحديد في خربة خزعة مثلا، والاكتفاء باسم افتراضي، قد لا يفهم باعتباره إشارة إلى أن الجريمة عامة ومتشابهة في كل المواضع، كما ذهبت بعض القراءات، (فكل أحداث الرواية تريد أن تقول إن ما وقع قد وقع في ظرف خاص). ولكن يمكن فهمه باعتباره تقليلا من شأن الضحية مجددا. يمكن أن يذكر الروائي الإسرائيلي بالتفصيل اسم الوحدة المخصصة للعملية، وأسماء الزملاء، وحوارات سخيفة وطويلة صارت بينهم، وسيبقى الفلسطينيون وستبقى قريتهم خلفية مجردة حتى للأخطاء الإسرائيلية. والنص بالتالي يمثل رواية القاتل عن نفسه، رواية لا تترك أي مكان للضحية.

أخطر ما يترتب على النقاش الإسرائيلي الإسرائيلي حول الضحية الفلسطينية إذن، مرتبط بكونه نقاشا عن الضحية، لكنه لا يتعلق بها، أو عن الضحية لكنه ليس لأجلها. بكلمات أخرى وأوضح، فإن النقاش يتحول إلى شأن داخلي وخاص، ولا يرتبط الهدف منه لا بالفلسطيني ولا بإنصافه. إنه نوع من المراجعة الذاتية في أحسن الأحوال.

بدلا من الخاتمة

بين يزهار وحنا أرنت... «الشرير عادي» والضحية هو الاستثناء.

للمفارقة، فإن ما كتبته حنة أرنت، في كتاب إيخمان في القدس[٤]، وتحديدا تحت عنوان «تقرير عن عادية الشر»، مشابه جدا لما كتبه سميلنسكي، وإن كان تشابها ينضوي على خلاف جوهري، أساسه الموقع من القوة. لكن على العموم، فإن المجرم في النصين، يمارس الإجرام باعتباره حدثا يوميا. وفي النصين يجري القتلة حوارات روتينية وعادية جدا. من حوارات الموظف النازي مع زوجته، إلى أحاديث الجنود الإسرائيليين عن النساء والحيوانات والجو.

تمارس أرنت من خلال التذكير بكون المجرم عاديا، نوعا من «المقاومة الكلية» على حد تعبيرها، أي نوعا من فرض الشروط الإنسانية على العنف. وهي وإن فُهمت خطأ وأثارت سخطا واسعا، فقد اتسقت مع موقفها النظري إجمالا حول العنف والسياسة والتواصل.

أهم ما في موقف أرنت، أن الشرير ليس استثناء. وعلى كل، فقد انشغل جزء من الأدب الأوروبي في مرحلة ما بإقناعنا أننا كلنا مهيأون، بفعل صدفة ما، إلى أن نكون أشرارا. هناك فكرة خاصة وشبيهة بذلك تظهر في قصة أرنت، مفادها أن الشر لا يتعلق بتصورات الشرير عن نفسه، فهو رجل عادي ويحب أطفاله

أخطر ما يترتب على النقاش الإسرائيلي الإسرائيلي حول الضحية الفلسطينية إذن، مرتبط بكونه نقاشا عن الضحية، لكنه لا يتعلق بها، أو عن الضحية لكنه ليس لأجلها. بكلمات أخرى وأوضح، فإن النقاش يتحول إلى شأن داخلي وخاص، ولا يرتبط الهدف منه لا بالفلسطيني ولا بإنصافه. إنه نوع من المراجعة الذاتية في أحسن الأحوال.

ويقرأ الكتب ويشعر بالملل. لكنه يرتبط بتصورات الشرير عن الضحية. وهذا هو موضع الربط مع الفيلسوف الإيطالي جورجيو أغامبين بالضبط.

في الجزء الثاني من مشروعه، الإنسان الحرام[٥]، يوضح الفيلسوف الإيطالي أنه غالبا ما يتم التمهيد لعمليات الإجرام من خلال تعرية الضحايا قانونيا وأخلاقيا. بمعنى إخراجهم من الأحكام الطبيعية، مثل الشر والخير، الصواب والخطأ، إلخ. وبالتالي فإن الشر «العادي» الذي يمارس ضدهم، لا يخضع من وجة نظر مرتكبيه إلى كل هذه المعايير. وبهذا المنطق، فإن عمليات إبادة جماعية منظمة، لن تؤثر على القيم العليا لمرتكبيها، فالضحايا خارج الأخلاق أصلا.

في حالة يزهار سميلنسكي، وحتى عندما يشعر المجرم أن هناك خللا ما يواجه منطقه الأخلاقي، فسيكون الضحية خارج هذه الحسابات أيضا. إنه عتب على الذات وليس له علاقة بسواها.

الهوامش

١ يزهار سميلانسكي. ترجمة توفيق فياض (١٩٨١). خربة خزعة. بيروت: دار الكلمة.

٢ إسحق لاؤور ٢٠٠٢ «اللغة الممزقة» ، في أنطوان شلحت (محرر) ذاكرة دولة وهوية : دراسات انتقادية حول الصهيونية وإسرائيل، ص ٨٥–١٤٢.

٣ المرجع السابق. ص٩٥

٤ حنة أرنت. ترجة نادرة السنوسي (٢٠١٥) إيخمان في القدس... تقرير حول تفاهة الشر. القاهرة: دار الروافد للنشر والتوزيع.

٥ جورجيو أغامبين. ترجمة ناصر إسماعيل (٢٠١٥) حالة الاستثناء. مدارات للتوزيع والنشر.

برهوم جرايسي*

عامان على الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية

أحزاب الائتلاف والمعارضة تتنافس على أجندة اليمين المتطرف

قراءة في واقع الخارطة السياسية وتوقعات الانتخابات المقبلة

مقدمة

بعد عامين على الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية، التي جرت يوم ١٧ آذار ٢٠١٧، تجد الأحزاب نفسها أمام سؤال موعد الانتخابات البرلمانية المقبلة، رغم أنه حتى نهاية العام ٢٠١٦، كانت الصورة تشير إلى ثبات واضح للائتلاف الحكومي برئاسة بنيامين نتنياهو، على الأقل حتى نهايات العام المقبل ٢٠١٨. على ضوء إقرار الموازنة العامة لعامين، لاستبعاد الضغوط الحزبية عن الحزب الحاكم وزعيمه. إلا أن تفجر قضايا شبهات الفساد، وخضوع نتنياهو لسلسلة تحقيقات، أعاد سؤال موعد الانتخابات المقبلة إلى السطح. ولكن اعتمادا على تجارب السنين، فإن مثل قضايا فساد مثل هذه، تستهلك وقتا طويلا حتى حسم مسألة تقديم لائحة اتهام أو عدمها. ولكن في كل الأحوال فإن التنافس الأبرز في أي انتخابات مقبلة، ومهما كان موعدها، سيكون على أجندة اليمين واليمين الأشد تطرفا.

شهدت السنوات العشرون الأخيرة، على وجه التحديد، شهدت تفجرا لسلسلة كبيرة من قضايا الفساد، التي تورط بها العديد من شخصيات الحكم الإسرائيلي. وقائمة الذين دخلوا السجون ليست قليلة، ومن أبرزهم رئيس الدولة موشيه قصاب، ورئيس الوزراء إيهود أولمرت، ووزير المالية أبراهام هيرشزون، والوزير القوي آرييه درعي، الذي انتظر بعد خروجه من السجن، ١١ عاما للعودة إلى البرلمان، وهو حاليا وزير للداخلية، وتلاه وزير بارز من حزبه "شاس"، شلومو بنيزري. كما دخل السجن خمسة نواب، وآخرون فرضت عليهم عقوبات مخففة، أبقتهم خارج السجون.

في المقابل، هناك من أفلت من أضخم القضايا، وأبرزهم وزير الدفاع حاليا، أفيغدور ليبرمان، الذي استمرت التحقيقات في قضيته

* صحافي وكاتب سياسي من الناصرة.

قرابة عشر سنوات، لتنتهي بلائحة اتهام إدارية هامشية، بعد أن جرى الحديث عن واحدة من أكبر قضايا فساد الحكم، التي عرفتها إسرائيل. ومن قبله فلت من الملاحقة رئيس الوزراء الأسبق أريئيل شارون، الذي سقط في أوج التحقيقات ضده، في غيبوبة دامت سبع سنوات، حتى موته. ونضيف إلى كل هذا، أن التحقيقات في شبهات الفساد لاحقت العديد من الوزراء، وأيضا رئيس الوزراء الأسبق إيهود باراك، ولكن هذه القضايا كانت تغلق لعدم كفاية الأدلة.

وفي متابعة لكل واحدة من القضايا، من حيث حجم الشبهات التي كانت تعلن بداية، وشكل التحقيقات والقرار الأخير بشأنها، سنرى اختلافا واضحا في سير عمليات التحقيق، وأن الوقت الذي استغرق حتى اتخاذ القرار، مرتبط أكثر بقوة الشخص السياسية، بما في ذلك البيئة السياسية العامة. والنموذج الأبرز في هذا، هو شكل التعامل مع ملف ليبرمان، القوي المتغلغل في أروقة السلطة، وأولمرت رئيس الوزراء الأضعف الذي عرفته إسرائيل.

اعتمادا على ما سبق، واستنادا إلى الظروف القائمة، وتشعب شبهات الفساد ضد نتنياهو، ويضاف إلى هذا تغيير أنظمة العلاقة بين الشرطة وجهاز النيابة، وصولا إلى المستشار القضائي للحكومة، فإن التقدير هو أن قرار الاتهام أو عدمه، بما يتعلق بقضايا نتنياهو سيأخذ وقتا طويلا، طالما لم تظهر قضايا أخرى تقلب الكثير من المعادلات.

وبناء على ما تقدم، فإننا لا نرى الأحزاب تسارع لترتيب أوراقها الانتخابية تمهيدا لانتخابات محتملة. ويبقى أحد السيناريوهات المطروحة، هو أن يسارع نتنياهو لحل حكومته، وطلب انتخابات مبكرة، كي يوقف عملية التحقيقات، ولكن هذا يبقى في إطار سيناريو ضعيف، ولكنه وارد، لدى من اعترف في شهر كانون الثاني من العام الجاري ٢٠١٧، بأنه قرر حل حكومته السابقة، في خريف العام ٢٠١٤، كي يمنع استمرار تشريع قانون كان من شأنه أن يوجه ضربة قاصمة لصحيفة "يسرائيل هيوم" اليومية المجانية، المجنّدة كليا لشخص نتنياهو.

وبمعزل عن قضايا فساد نتنياهو، نحاول هنا رسم المشهد السياسي، بعد عامين على الانتخابات، على مستوى الأحزاب والاصطفافات الحزبية.

انتخابات ٢٠١٥

حينما نتحدث عن ١٢٠ مقعدا، فإن كل عامل صغير، وكل جزئية قد تُحدث تحولات في النتائج النهائية، وهذا حدث مرارا

فاجأت الانتخابات ١٧ آذار ٢٠١٥، جميع الأحزاب، بما فيها حزب "الليكود"، حينما قرر زعيمه بنيامين نتنياهو قبل خمسة أشهر من ذلك الموعد حل الحكومة، والتوجه إلى انتخابات مبكرة، دون أن تظهر أي أزمة جدية، كتلك التي شهدناها تؤدي إلى حل الحكومات على مرّ السنين. وكان نتنياهو يقود، في حينه، حكومة متماسكة، مقارنة مع العديد من الحكومات السابقة، وخاصة ابتداء من العام ١٩٩٦، ولاحقا، وهي الفترة التي شهدت أقل معدل لعمر الحكومة، والولايات البرلمانية، باستثناء حكومة نتنياهو الثانية التي استمرت أربع سنوات، من ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٣.

ويومها طرحت الكثير من الافتراضات التي جعلت نتنياهو يُقدم على تلك الخطوة. وقليل منها تحدث عن أن قرار نتنياهو كان بناء على رفضه لمشروع قانون أقرته الهيئة العامة للكنيست بالقراءة التمهيدية، بغير إرادته، واخترق التأييد الائتلاف الحاكم بقوة، بما في ذلك حزب الليكود. وهو القانون الذي كان من شأنه أن يفرض قيودا على توزيع الصحف اليومية المجانية، وعلى قدرة الأجانب الذين لا يحملون الجنسية الإسرائيلية، على امتلاك وسيلة إعلام إسرائيلية، مثل الثري الأميركي اليهودي شلدون إدلسون، وصحيفته المناصرة لنتنياهو "يسرائيل هيوم".

وللحقيقة لم يتبن الكثيرون تلك الفرضية، حتى اعترف بها نتنياهو في مطلع العام الجاري ٢٠١٧، في محاولة للدفاع عن نفسه في واحدة من شبهات الفساد ضده، وهي التي تبين أنه كان يفاوض صاحب الأسهم الأكبر في صحيفة "يديعوت أحرنوت"، مالكها الفعلي، أرنون موزيس، كي تصبح صحيفته مؤيدة أكثر لنتنياهو، مقابل تمرير قانون يقيد "يسرائيل هيوم"، التي باتت منذ سنوات تقتطع حصة كبيرة من ميزانيات الدعايات التجارية في الصحافة الورقية، وأدت إلى انهيار صحف أخرى.

وقد لعبت في انتخابات ٢٠١٥، سلسلة من العوامل في تغيير الاصطفافات، وحجم الكتل النيابية، مقارنة مع انتخابات ٢٠١٣. من أبرزها رفع نسبة الحسم من ٢٪ إلى ٣,٢٥٪، وكان تعديل القانون هذا يستهدف أساسا الكتل الناشطة في الشارع الفلسطيني، إلا أنه انعكس على اصطفافات أخرى. ففي ما يتعلق بالكتل الثلاث التي كانت قائمة في الدورة السابقة، فقد تحالفت ضمن "القائمة المشتركة"، التي حظيت بأصوات ٩٢٪ من الشارع الفلسطيني، وحصلت على ١٣ مقعدا، بدلا من ١١ مجتمعة في الدورة السابقة.

كذلك، فرضت هذه النسبة على حزب "الحركة" بزعامة تسيبي ليفني، التحالف مع حزب "العمل" ضمن "المعسكر الصهيوني"، وهو أيضا حقق ٢٤ مقعدا، مقابل ٢١ مقعدا للحزبين في الانتخابات التي سبقت. وبالإمكان القول، إن نسبة الحسم منعت انشقاقا في تحالف أحزاب المستوطنين، "البيت اليهودي"، الذي كان قائما من قبل، رغم أن هذا التحالف خسر ٤ مقاعد من قوته، لأسباب نأتي عليها هنا.

وقد أدى رفع نسبة الحسم إلى عدم احتساب ما يقارب ٧٪ من أصوات الناخبين، التي حصلت عليها قوائم لم تجتز نسبة الحسم، أكبرها قائمة "ياحد" لليمين الأشد تطرفا، التي حصلت على ٣٪ من الأصوات. وحينما نتحدث عن ١٢٠ مقعدا، فإن كل عامل صغير، وكل جزئية قد تُحدث تحولات في النتائج النهائية، الأمر الذي حدث مرارا.

وفي المجمل العام، بالإمكان القول، إنه الرغم من القفزات الكبيرة في عدد من نتائج الكتل النيابية، إلا أن التغيرات بقيت أساسا داخل المعسكر الواحد. وهذا ما جرى داخل معسكر اليمين المتشدد مع أحزاب المتدينين المتزمتين "الحريديم". وأيضا داخل ما يتم وصفه إسرائيليا "معسكر الوسط"، رغم أنه معسكر يميني في توجهاته، حينما نتحدث عن حزبي "العمل" و"يوجد مستقبل".

فحزب "الليكود"، حصل على ٣٠ مقعدا، مضيفا له ١٠ مقاعد، عن انتخابات ٢٠١٣، التي خاضها مع "يسرائيل بيتينو"، وحصلا معا على ٣١ مقعدا. وفاجأت نتيجة "الليكود" الحلبة السياسية، إذ إن الغالبية الساحقة جدا من استطلاعات الراي، منحت الليكود ما بين ٢١ إلى ٢٤ مقعدا، على الأكثر. وجاء قسم من هذه الزيادة على حساب تحالف أحزاب المستوطنين.

أما على مستوى ما سنسميها "الأحزاب العائمة"، التي ظهرت فجأة وجرفت مئات آلاف الأصوات وعددا كبيرا من المقاعد، فقد رأينا حزب "يوجد مستقبل"، الذي نشأ عشية انتخابات ٢٠١٣ وحصل حينها على ١٩ مقعدا، فقد هبط إلى مستوى ١١ مقعدا. في حين أن "الحزب العائم" الجديد، "كلنا"، بزعامة من بات وزيرا للمالية، موشيه كحلون، وتأسس عشية انتخابات ٢٠١٥، فقد حصل على ١٠ مقاعد، القسم الأكبر منها جاءت من "يوجد مستقبل".

الولاية البرلمانية في عامين

ذروة التشريعات العنصرية والقمعية والاستيطانية

كما ذكر، فإنه حتى مع ظهور شبهات الفساد ضد نتنياهو، تشهد الحكومة حتى كتابة هذا التقرير، استقرارا، وانسجاما سياسيا، مع بعض الاستثناءات الهامشية، مثل محاولات تحالف أحزاب المستوطنين "البيت اليهودي"، الشد أكثر في حبال اليمين الأشد تطرفا، وخاصة في سياسة الاستيطان، رغم أن التطرف في حزب "الليكود" ينافس، وأحيانا عديدة يتجاوز التطرف في كتلة "البيت اليهودي". وفي خلفية ممارسات "البيت اليهودي"، التنافس الحاد بينه وبين الليكود على المصوتين في المستوطنين، إذ نجح الليكود في الانتخابات الأخيرة في محاصرة ولجم "البيت اليهودي" في المستوطنات والقدس المحتلة.

وترتكز الحكومة على قاعدة ائتلافية من ٦٦ مقعدا، مقابل ٥٤ مقعدا لمعارضة غير متجانسة، ومتناحرة إلى حد كبير، ليس فقط بين كتلتي "المعسكر الصهيوني" و"يوجد مستقبل" من جهة، وبين "القائمة المشتركة" من جهة أخرى، بل أيضا بقدر كبير بين الكتلتين الأوليين.

وتتميز الولاية البرلمانية الحالية، منذ مطلع ايار ٢٠١٥ وحتى الآن، بكثافة غير مسبوقة في سن القوانين العنصرية والمناقضة لأسس الديمقراطية والحريات، وأيضا القوانين الهادفة إلى تكريس الاحتلال ودعم المستوطنات. وحسب التوقعات، فإنه حتى نهاية الدورة الشتوية ٢٠١٧، (نهاية آذار)، يكون الكنيست قد أقر رسميا أكثر من ١٧ قانونا بالقراءة النهائية، وهم فعليا ٢٠ قانونا، إذ تم دمج ثلاثة منها في قوانين أخرى. ومن باب المقارنة، أقر الكنيست في الولاية البرلمانية الـ ١٧ (٢٠٠٦– ٢٠٠٩) نهائيا ٦ قوانين من صنف هذه القوانين. وفي الولاية الـ ١٨ (٢٠٠٩– ٢٠١٣) أقر الكنيست ٨ قوانين.

أما على المستوى الاقتصادي الاجتماعي، فإن إسرائيل تشهد حالة استقرار واضح، بنسبة بطالة صفرية، حينما يجري الحديث عن ٤,٧٪ في العام ٢٠١٦. ونسبة نمو متوقعة تلامس ٤٪. والأهم في معطيات الاقتصاد، ما هي عليه بين اليهود وحدهم. فنسبة البطالة بينهم تقل عن ٣٪، وفي غالبيتها بطالة عابرة، لأشخاص يتنقلون بين أماكن عمل. ونسبة الفقر بين اليهود وحدهم، تقل عن ١٠٪، من دون المتدينين المتزمتين "الحريديم"، الذين يعيشون حياة تقشفية إرادية. وبين اليهود الأشكناز وحدهم، تقل نسبة الفقر عن ٨٪، وهي معدلات شبيهة بمعدلات أوروبية. بينما تتراوح البطالة بين العرب ما بين ١٣٪ إلى ١٥٪، والفقر ٥٤٪.

وهذه معطيات مهمة، كي نستنتج أنه ليس متوقعا رؤية أي قلاقل في الشارع الإسرائيلي، على خلفية قضايا اقتصادية اجتماعية، وهذا أيضا يساهم في استقرار الحكومة، رغم أنه لم تسقط أي حكومة إسرائيلية خلال سبعة عقود، على خلفية اقتصادية اجتماعية.

المشهد الحزبي

الليكود

بغياب نتنياهو عن الواجهة السياسية، كحالة افتراضية على خلفية شبهات الفساد، فإن كل الاسماء في الليكود، أو من يجلسون جانبا وقد يعودون، يفتقرون "للنجومية السياسية"

تتكاثر الأسئلة في حزب "الليكود" حول مصير الحزب في

الانتخابات المقبلة، على ضوء سلسلة شبهات الفساد، التي تحوم حول نتنياهو، واحتمالات تقديمه للمحاكمة، حتى قبل الانتخابات البرلمانية المقبلة. ما سيعني نزول نتنياهو عن المسرح السياسي. ولكن حتى لو أن القرار النهائي بشأن تقديمه للمحاكمة لن يصدر قبل الانتخابات المقبلة، فإن نتنياهو خسر، منذ الآن، من شعبيته، وسيخسر أكثر في ما لو خاض الانتخابات على رأس حزبه، إذ سوف تطغى قضايا الفساد على حملته، وهذا سيكون أيضا، حتى لو تم إغلاق جميع الملفات ضده، بادعاء عدم كفاية الأدلة، إذ إن علامات السؤال ستبقى تحوم حوله في هذه الحالة الافتراضية.

سيغرق الليكود في حال غياب نتنياهو عن رئاسته في أزمة زعامة، كتلك الغارق فيها حزب "العمل" منذ سنين طويلة. فقد ظهر نتنياهو رئيسا للحزب، إبان وجود شخصيات قيادية قديمة في الحزب، استمرارا لحركة "حيروت" المؤسسة لحزب "الليكود"، أبرزهم أريئيل شارون، ودافيد ليفي، وغيرهم أسماء كثيرة. وهذا ساعده على تثبيت قواعده في الحزب. إلى جانب أن نتنياهو نجح فور وصوله إلى رئاسة الحزب، بمعرفة الأدوات الجديدة التي باتت تتمدد في أروقة الحكم أكثر من ذي قبل، وتلعب من وراء الكواليس دورا مركزيا في الحلبة السياسية: حيتان المال، ومنهم أسماء عالقة في شبهات الفساد ضد نتنياهو.

ولذا لم يكن صدفة أنه في العام ٢٠٠٥، حينما بادر رئيس "الليكود" السابق أريئيل شارون إلى الانشقاق، أن يكون نتنياهو الخيار الأوحد لرئاسة الحزب. ولكن هذا لم يكفه، بل خاض نتنياهو حملة "تطهير" خفيّة في الحزب، إن جاز التعبير، بدأت بإضعاف واستبعاد كل من يفكر في منافسته، وكان أولهم سلفان شالوم، الذي وجد نفسه، رويدا رويدا، خارج الحلبة كليا، وتلاه غدعون ساعر، وموشيه يعلون، والقائمة تطول.

وبموازاة ذلك، عمل نتنياهو على تصفية التيار الايديولوجي العتيق في الحزب، الذي هو استمرار لحزب "حيروت"، وكان يصطدم في أحيان عديدة مع نهج نتنياهو المنفلت في الحزب والسياسة العامة. ولتنفيذ هذه المهمة، استند نتنياهو كثيرا إلى معسكر المستوطنين، الذي يسيطر على الحزب منذ النصف الثاني من سنوات التسعين، ويشكل وزنا كبيرا في انتخابات الهيئات ومرشحي الحزب للانتخابات البرلمانية، بمن فيهم رئيس الحزب.

وفي رئاسة نتنياهو لليكود، في سنوات التسعين، ولكن خاصة منذ العام ٢٠٠٥، انتقل الحزب كليا، من حزب يميني أيديولوجي متشدد، ولكن واضح المعالم، إلى حزب يميني متطرف منفلت إلى أقصى الحدود، وباستفحال مستمر، للنمط الذي تتميز به عصابات المستوطنين. ولهذا فإن أتباع حركة "حيروت" الذين باتوا خارج الحزب، أو خارج دائرة منتخبيه، باستثناء النائب بنيامين بيغين، يتهمون نتنياهو بأنه انتزع الحزب من فكره الأيديولوجي، ووضعه في مسار، يقود المشروع الصهيوني: إسرائيل، إلى متاهات.

فرغم رفض تيار "حيروت" قيام دولة فلسطينية على أي بقعة كانت في فلسطين التاريخية، إلا أنه يتمسك برؤية زئيف جابوتينسكي، الذي قام على أساسها حزب "حيروت"، وهو حزب تأسس في العام ١٩٤٨، بزعامة مناحيم بيغين، امتدادا لعصابتي "إيتسل" و"إرغون" الصهيونيتين الارهابيتين. كان هذا التيار يتمسك "بمنح حقوق مدنية لأبناء الأقليات في أرض إسرائيل"، ولكن ليست حقوقا قومية. فعلى الرغم من أن هذا التيار حينما كان في قيادة حكومات الليكود، اتبع سياسة التمييز العنصري التي كانت قائمة من قبل، إلا أننا رأيناه يعترض على الكثير من القوانين العنصرية الشرسة التي شهدها الكنيست، بشكل خاص في السنوات الـ ١٢ الأخيرة.

ويتمثل القلق الأكبر لدى التيار الايديولوجي، من أن نتنياهو "سرق الحزب" ليكون تحت تأثير جهات خارجية، وبشكل يضمن له البقاء في الحكم، دون سقف زمني، إلى أن انهالت شبهات الفساد، التي وضعت الحزب أمام أسئلة استفهام، إن لم تكن متاهة.

والأمر التالي، هو أن أداء نتنياهو يضع المجتمعات اليهودية الناشطة في أوطانها، في خانة حرجة، أمام الرأي العام الذي تعيش فيه. وهم يعتقدون أن الكثير من السياسات والقوانين العنصرية، لا تحتاجها إسرائيل كي تثبّت حكمها. فعلى سبيل المثال، أصر النائب بنيامين بيغين، الوحيد المتبقي من هذا التيار في الكتلة البرلمانية، على التصويت ضد قانون نهب الأراضي الفلسطينية الخاصة في الضفة، أو ما يسمى لدى الاحتلال "قانون التسوية"، في ست عمليات تصويت في الكنيست. كذلك فإن هذا التيار، كالكثير من المنظمات اليهودية في العالم، يعترض على نية نتنياهو واليمين المتشدد، إقرار قانون "دولة القومية"، لما يتضمنه انعكاسات على اليهود أنفسهم، ويعيد من جديد سؤال: "من هو اليهودي".

خلقت عمليات التصفية المتعددة، التي أقدم عليها نتنياهو خلال السنوات الماضية، بما فيها العام الماضي، مجموعة "مهزومين"، من الذين يتوعدون نتنياهو، وينوون منافسته في الحلبة السياسية. وقد انشغلت وسائل الإعلام واستطلاعات الرأي منذ ربيع العام الماضي ٢٠١٥، ببورصة الأسماء التي من شأنها أن تتآلف في حزب واحد، لمواجهة نتنياهو وحزبه، بعد ظهور عدد من القادة العسكريين والأمنيين، ومعهم رئيس الوزراء الأسبق إيهود باراك، في حملة انتقادات متشعبة.

وسجلت هذه الحملة قفزة كبيرة، بعد أن أقرر نتنياهو إقالة وزير الدفاع موشيه يعلون، وهو من كان رئيس أركان للجيش، ليحل محله أفيغدور ليبرمان، عديم التجربة العسكرية، مقابل أن يثبّت نتنياهو قاعدته الائتلافية، ولكن اتضح لاحقا أن بين نتنياهو ويعلون الكثير من الخلافات، منها ما قد يكون مرتبطا بصفقة غواصات عسكرية، تقف في مركز واحدة من شبهات الفساد ضد نتنياهو.

ولكن تلك الأسماء لا يوجد بينها أي تجانس ، وتفتقر إلى "النجومية السياسية"، سطع اسم كل واحد منها، في ظل الأزمة التي قادت إلى خروجها من الحلبة السياسية، وغابت بسرعة عن نتائج استطلاعات الرأي. وفي الآونة الأخيرة، بات حديث عن اندماج بعض الأسماء في أحزاب قائمة، من بينهم يعلون ذاته.

واستطلاعات الرأي تشير في غالبيتها إلى أن حزب "الليكود" سيفقد عددا من مقاعده، ولكنه سيبقى الحزب الأول، باستثناء استطلاع أو اثنين، منحا الصدارة لحزب "يوجد مستقبل". علما أن كل هذه الاستطلاعات تجري في ظل أزمات كهذه أو تلك، تمر على الحكومة أو على نتنياهو.

والجانب الذي من شأنه أن يقلق حزب "الليكود"، هو أنه بغياب نتنياهو عن الواجهة السياسية، كحالة افتراضية على خلفية شبهات الفساد، فإن كل الاسماء في الليكود، أو من يجلسون جانبا وقد يعودون، يفتقرون "للنجومية السياسية" التي يتمتع بها نتنياهو، وبعضهم تنحصر شعبيته لدى الجمهور الأشد تطرفا، وهذا ما قد يؤثر على نتيجة الحزب ومكانته.

حزب "العمل" و"المعسكر الصهيوني"

حزب "العمل" لم يستثمر القفزة الانتخابية التي حققها، بل جنح أكثر نحو أجندة اليمين المتشدد، في ما يتعلق بحل الصراع

بعد سنوات طويلة من التراجع المستمر في قوته الانتخابية، حقق حزب "العمل" في انتخابات ٢٠١٥، قفزة كبيرة في تمثيله البرلماني المباشر، وأيضا في قوة الكتلة البرلمانية التحالفية، التي شكلها عشية الانتخابات مع حزب "الحركة"، بزعامة تسيبي ليفني. إذ حققت الكتلة ٢٤ مقعدا، بزيادة ٣ مقاعد عن القوة المجتمعة للحزبين في الانتخابات التي سبقت في العام ٢٠١٣. وكانت حصة حزب "العمل" ١٩ مقعدا، بعد أن كان يتمثل في الدورة التي سبقت بـ ١٥ مقعدا. وهذه النتيجة الأعلى التي حصل عليها خلال ١٢ عاما، شهدت ٥ جولات انتخابية.

وحينما نتكلم عن حزب "العمل"، فإن الحديث يجري عن الحزب المؤسس للكيان الإسرائيلي، وكثير من التطورات في هذا الحزب وتقلباته العديدة، كانت انعكاسا مباشرا للتطورات في الشارع الإسرائيلي، والعكس صحيح. وبالإمكان القول، إن هذا الحزب يواجه منذ غياب القيادة التقليدية التاريخية عن زعامة الحزب في العام ١٩٩٦ ، أزمة زعامة كبيرة، فحتى العام ٢٠١٤، تناوب على رئاسة الحزب ثمانية رؤساء، في ١٠ رئاسات، آخرهم إسحق هيرتسوغ، الذي ما يزال في منصبه. ومن بينهم من لم يصمد لأكثر من بضعة أشهر، أو لم يتمم عاما واحدا.

ولكن حزب "العمل" لم يستثمر القفزة التي حققها في الانتخابات الأخيرة، كي يظهر كحزب بديل للحزب الحاكم، "الليكود"، وبشكل خاص في الأجندة السياسية الطاغية، والتي تنعكس بشكل خاص في موجة القوانين العنصرية، وتلك الهادفة إلى تثبيت الاحتلال وتعزيز الاستيطان. ووجدناه متواطئا، وحتى مبادرا لقوانين كهذه، خلال الولاية البرلمانية الجارية، بينما معارضته تنحصر أساسا في تلك القوانين التي تثير بشكل خاص الاعتراضات الأوروبية.

وبدأ التحول الأبرز في حزب "العمل" بخطاب رئيسه الحالي إسحق هيرتسوغ، في الشهر الأخير من العام ٢٠١٥، وهو ما تحوّل إلى برنامج الحزب الجديد، في الشهر التالي، الأول من العام ٢٠١٦ . إذ تبنى الحزب برنامجا سياسيا، يرتكز على انفصال أحادي الجانب عن المناطق الواقعة تحت السلطة الفلسطينية، على أن يكون الجدار هو الحدود، وتثبيت واقع انتشار جيش الاحتلال في الضفة، وعند كافة المعابر الخارجية. ما يعني تحويل الضفة إلى كانتونات مغلقة، بأكثر مما هي عليه اليوم، وهو المشروع الذي طرحه حزب "الليكود" في النصف الثاني من سنوات التسعين، وأيضا حزب "يسرائيل بيتينو" بزعامة أفيغدور ليبرمان. ثم يضيف حزب "العمل" أنه بعد مرحلة غير محددة، يكون المجال مفتوحا للتفاوض حول "حل الدولتين".

وقد أعاد هيرتسوغ صياغة هذه الخطة في مقال له نشره في صحيفة "هآرتس"، يوم ٢٣ شباط ٢٠١٧، وأسماها "النقاط العشر"، إذ أضاف للخطة التي تبناها حزبه، الجانب الاقليمي، والسعي إلى اتفاق إقليمي داعم. كما أنه بموجب "النقاط العشر"، فإن دولة فلسطينية لن تقام قبل عشر سنوات، من يوم تبني خطته. وفي كل الأحوال فإن الاحتلال يواصل السيطرة على الكتل الاستيطانية وكامل القدس المحتلة، بعد عزل أحياء فلسطينية كبرى في الضواحي، وأن لا حديث عن حق عودة المهجّرين الفلسطينيين الى وطنهم.

ويتخلى حزب "العمل" بذلك عن تبنيه ما يسمى "مشروع بيل كلينتون"، الذي طرحه في خريف العام ٢٠٠٠. علما أن الحزب لم يسع لهذا المشروع في كل الحكومات التي شارك فيها بعد ذلك العام، إن كان شريكا لحزب "الليكود" أو لحزب "كديما". وبموازاة ذلك

أطلق هيرتسوغ خطابا يمينيا عنصريا، ومن أبرز تلك الصياغات، "علينا التوقف عن الظهور وكأننا نحب العرب".

وفي المقابل، فإن زعيمة حزب "الحركة" تسيبي ليفني، الشريكة في "المعسكر الصهيوني"، لم تجاهر بموقف واضح من مخطط حزب "العمل"، وحافظت على الخط السياسي القائل إن أداء نتنياهو السياسي يقود إلى محاصرة إسرائيل في الساحة الدولية، دون أن تطرح بديلا واضحا لهذه المرحلة، سوى التمسك بالعموميات، والتحذير من "الدولة الواحدة".

على المستوى الداخلي في الحزبين، ما زال حزب "العمل" يغوص في أزمة القيادة التي يعاني منها. وقيادة هيرتسوغ، كانت قيادة "اللا مفر"، أمام من نافسها قبل ثلاث سنوات، شيلي يحيموفيتش، التي تولت زعامة الحزب لأقل من عامين. ويشهد الحزب منافسة واسعة على رئاسته، كثرت فيها الاسماء، ولكن تغيب عنها "النجومية السياسية"، التي تلعب دورا في مدى شعبية الحزب.

والأسماء المطروحة حاليا، إلى جانب هيرتسوغ، النائب اريئيل مرغليت، الذي دخل إلى الكنيست لأول مرة في العام ٢٠١٣، ورئيس الحزب الأسبق، النائب العائد إلى الحزب عمير بيرتس، كما أن اسم يحيموفيتش ما يزال يدور في الفلك. في حين تقول تقارير صحفية، إن الرئيس الأسبق إيهود باراك، الذي قاد انشقاقا في الحزب في مطلع العام ٢٠١١، بدأ يدور في فلك الحزب، إلا أنه لا توجد أصوات تدعوه للعودة والمنافسة على رئاسة الحزب. وكل هذه الأسماء، تغيب عنها النجومية، ومنها أسماء جرّبها الشارع والحزب، وكان فشلها ذريعا، لنقل الحزب إلى مرحلة أقوى.

أما حزب "الحركة"، الذي أسسته تسيبي ليفني عشية انتخابات ٢٠١٣، بعد انشقاقها عن حزب "كديما"، فهو غير ملموس ميدانيا. ويتلخص حضوره السياسي بشخص ليفني لا أكثر، وهناك شك كبير في ما إذا كان الاسم وحده قادرا على أن يستقطب القوة البرلمانية التي يحظى بها حاليا، ٥ مقاعد، من أصل ٢٤ مقعدا، في كتلة "المعسكر الصهيوني"، وهذا سؤال مطروح داخل حزب "العمل". ولكن ما من شك أن ليفني تحقق قيمة زائدة لحزب "العمل" في الشارع، ويبقى السؤال: كم حجمها؟

ولكن ظهرت أنباء تتحدث عن أن السكرتير العام للأمم المتحدة عرض على ليفني تبوء منصب أحد مساعديه في الأمم المتحدة، رغم أن جهات عدة في العالم، فلسطينية وأخرى مناصرة للقضية الفلسطينية، تلاحقها قضائيا، على جرائم الحرب التي اقترفتها الحكومات التي شغلت فيها مناصب متعددة. وفي حال تم تعيينها في منصب كهذا، فإن هذا يعني غيابها الكلي عن الحلبة السياسية، ومعها حزبها ككل.

وتنعكس أزمة حزب "العمل" في استطلاعات الرأي، التي تتنبأ كلّها بانهيار تحالف "المعسكر الصهيوني"، إلى أكثر من النصف، من ٩ مقاعد، إلى ١٣ مقعدا في "أحسن الأحوال". والمستفيد الأكبر من هذا الانهيار، حزب "يوجد مستقبل". ولكن من السابق لأوانه الاعتقاد بأن هذا هو مصير هذا التحالف، الذي سيعني الضربة القاصمة وغير المسبوقة لحزب "العمل". إذ ما زال الحزب يمتلك تنظيما واضحا، وقواعد ما تزال قادرة على العمل ميدانيا، ولكن في كل الأحوال تبقى الاستطلاعات مؤشرا.

أحزاب المستوطنين
"البيت اليهودي" و"ياحد"

استطلاعات الرأي لا تتعامل مع القائمة التي لم تجتز نسبة الحسم، والتي تمثل الجمهور الأشد تطرفا بين المستوطنين، وحصلت على ٣٪، ولهذا فإن نتائج الاستطلاعات تبقى منقوصة في ما يخص "البيت اليهودي"

يشكّل "البيت اليهودي" تحالفا بين عدة أحزاب، أولها حزب "المفدال" باسمه الجديد، وتحالف "هئيحود هليئومي"، الذي هو أيضا تحالف لحزبين أو ثلاثة، من الأحزاب التي انفصلت في سنوات مضت، عن حزب "المفدال". وتحالف "البيت اليهودي" هو العنوان الأكبر للتيار الديني الصهيوني. هذا التيار الذي عرف في سنوات سابقة، تيارات سياسية متعددة، أبرزها تيار ليبرالي، ذي توجهات سلامية نسبية، انشق عن "المفدال"، وشكل حزب "ميماد" الذي تلاشى لاحقا، فيما بات التيار الذي يمثله هامشيا جدا، في التيار الديني ككل.

ومع السنين، تحول التيار الديني الصهيوني ليكون الجسم السياسي الفاعل الأقوى في المستوطنات والقدس المحتلة. والتفاعل السياسي في المستوطنات ينعكس على الغالبية الساحقة جدا من هذا التيار الديني داخل إسرائيل. ولتوضيح الصورة أكثر، فإن "البيت اليهودي" حصل في انتخابات ٢٠١٥ على ما يلامس ٦٢ ألف صوت من مستوطنات الضفة والقدس المحتلة، وهذا شكل ما يلامس ٢٢٪ من إجمالي أصوات التحالف الذي حصل على ثمانية مقاعد، من بينهم ٦ مستوطنين، ٥ من مستوطنات صغيرة في الضفة، وسادسهم في القدس المحتلة منذ العام ١٩٦٧. ومن باب الدقة، فإن المستوطن السادس انضم إلى الكتلة لاحقا بعد استقالة نائب من تل أبيب.

وعلى الرغم مما نراه من تطرف شرس في هذا التحالف، الذي يسعى إلى سريان ما يسمى "السيادة الإسرائيلية" على كامل الضفة، إلا أنه يمتنع عن ضم الحزب المنبثق عن حركة "كاخ"

الارهابية المحظورة في الكثير من دول العالم، بينها الولايات المتحدة الأميركية، وشكليا في إسرائيل. فعناصر هذا الحزب أنشأوا حركة باسم بديل وبذات الأفكار والقالب، وكانوا في الكنيست لولاية كاملة، الدورة الـ ١٨. وتقدّر قوته بمقعدين، بعد انضمام حركة صغيرة يتزعمها النائب السابق المستوطن آرييه إلداد، بموجب نتائج انتخابات ٢٠١٣ و٢٠١٥.

وتحالف هذا الحزب في انتخابات ٢٠١٥ مع المنشق عن حركة "شاس"، الوزير السابق إيلي يشاي، وأطلق على التحالف اسم "ياحد". وحصل على ما يزيد عن ١٢٥ ألف صوت، ونسبة تلامس ٣٪ من اجمالي الأصوات الصحيحة، مبتعدا بـ ١١ صوتا عن عدد الأصوات المطلوبة لاجتياز نسبة الحسم. وهذه قوة لا يمكن الاستهانة بها. وفي حساب افتراضي أجريناه، لغرض هذه المقالة، فلو دخل هذا التحالف إلى الكنيست، لتغيرت حسابات المقعد الواحد، وحينها، ما كان بنيامين نتنياهو قادرا على تشكيل حكومته في المرحلة الأولى، من دون انضمام حزب أفيغدور ليبرمان، "يسرائيل بيتينو"، إذ كان "الليكود" سيخسر مقعدا برلمانيا، ومقعدا آخر من حزب "كولانو" بزعامة من بات وزيرا للمالية موشيه كحلون. فيما سيخسر "المعسكر الصهيوني" وكتلة "ميرتس" مقعدا لكل منهما.

وهذه أكثر من كونها مسألة حسابية افتراضية، بل هي واقع قد نشهده في الانتخابات المقبلة، في حال حافظ تحالف "ياحد" على ذاته، وقد ينجح في اجتياز نسبة الحسم، على وقع تزايد التطرف الاستيطاني الدموي في الضفة. وعلى الرغم مما نراه من تطرف في الحكومة الحالية، إلا أن في تحالف "ياحد" عناصر لا يستطيع حتى أشد المتطرفين في حكومة نتنياهو، وأولهم "البيت اليهودي" التعايش معها. ليس بسبب عدائهم الدموي ضد الفلسطينيين، بل لأن هذه حركة متمردة حتى على القيادات الأبرز لدى المستوطنين، وبضمنهم الزعامة الدينية.

وتمنح استطلاعات الرأي "البيت اليهودي" زيادة في قوته في الانتخابات المقبلة، وتعيده إلى مستوى ١٢ مقعدا، التي حصل عليها في انتخابات ٢٠١٣. وكانت الخسارة الأبرز "للبيت اليهودي"، في المدن الكبرى التي شهدت في صيف العام ٢٠١١، حملة احتجاجات شعبية ضد كلفة المعيشة. وكان "البيت اليهودي"، من الأحزاب التي ركبت على موجة تلك الاحتجاجات، ورفع شعارات كثيرة تغازل قواعد تلك الحملة، وسرعان ما انقلب عليها من خلال مشاركته في حكومة بنيامين نتنياهو، التي تشكلت بعد الانتخابات واتبعت سياسة اقتصادية صقرية شديدة. وهذا استنتاج تبين في بحث "الخارطة السياسية في المستوطنات ٢٠١٣– ٢٠١٥"، الذي أجراه كاتب المقال هذا، في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار" – رام الله.

ولكن يبقى المنافس الأكبر لتحالف "البيت اليهودي"، هو حزب "الليكود" الذي يتزايد التطرف في صفوفه، وفي كتلته البرلمانية، بدءا من رئيسه بنيامين نتنياهو، فالليكود حصل على كم أصوات أكبر من المستوطنات، من دون القدس ومستوطنات المتدينين المتزمتين "الحريديم"، منها ما هو على حساب "البيت اليهودي".

وفي الخلاصة، فإنه استنادا إلى سلسلة من استطلاعات الرأي، فإن "البيت اليهودي" سيحقق زيادة، ولكن طالما أن استطلاعات الرأي ترتكز فقط على الكتل البرلمانية التي اجتازت نسبة الحسم، دون الأخذ بعين الاعتبار قائمة "ياحد"، فإنها استطلاعات تبقى منقوصة من حيث واقعيتها، خاصة وأننا نتكلم عن برلمان من ١٢٠ مقعدا، وكل مقعد متحرك قد ينعكس على مجمل التركيبة البرلمانية والاصطفافات فيها.

الأحزاب العائمة "يوجد مستقبل" و"كلنا"

يسبح الحزبان "يوجد مستقبل" و"كلنا" في بحر الأصوات العائمة، لجمهور "الوسط" الذي لا يجد عنوانا سياسيا له لدى الأحزاب التقليدية، وهو في ذات الوقت ليس على قناعة كلية بهذين الحزبين، ولهذا نرى التقلبات السريعة في نتيجتيهما في الانتخابات والاستطلاعات

تميزت الخارطة السياسية الإسرائيلية في العقود الثلاثة الأخيرة، بشكل أكبر عما سبق، بظهور الأحزاب العابرة، أو ما يمكن تسميتها "أحزاب الفقاعة"، التي تظهر فجأة في واحدة من الانتخابات، ولربما تصمد لولاية برلمانية أخرى، ثم تختفي، وغالبا يكون الحزب في محوره شخص واحد. وقد كسر هذه المعادلة حزب "يسرائيل بيتينو"، الذي هو عمليا حزب الشخص الواحد.

وفي انتخابات ٢٠١٣، ظهر حزب "يش عتيد" (يوجد مستقبل) بزعامة الصحفي يائير لبيد، ونجل الصحفي والوزير الأسبق يوسيف لبيد، الذي خاض التجربة ذاتها في حزب "شينوي"، في العام ١٩٩٩، وكان حزبا مركزيا في حكومة أريئيل شارون الثانية، مطلع ٢٠٠٣– نهاية ٢٠٠٥. فقد حصل "يوجد مستقبل" في ٢٠١٣ على ١٩ مقعدا، مفاجئا لكل استطلاعات الرأي، إذ ركب هذا الحزب على موجة الاحتجاجات الشعبية ضد كلفة الحياة، التي اندلعت لبضعة اسابيع في صيف العام ٢٠١١. كما ربح هذا الحزب الجديد من هالة إعلامية كبيرة، وضعته في خانة ما يسمى "الوسط السياسي"، ما جعله يلجم الزيادة التي كانت متوقعة لحزب "العمل" ويتجاوزه في النتيجة النهائية.

وفي انتخابات ٢٠١٥، خسر "يوجد مستقبل" ٤٠٪ من قوته البرلمانية، وكانت ولاية برلمانية دامت أقل من ٢٠ شهرا، بين جولتي انتخابات، كافية لتكبده هذه الخسارة، إذ انقلب هذا الحزب، وبالأساس رئيسه لبيد، على كل شعاراته الاجتماعية التي أطلقها في العام ٢٠١٣. في حين ظهر لبيد، على حقيقته اليمينية المتشددة، وهذا برز أيضا في علاقته المميزة مع زعيم تحالف أحزاب المستوطنين "البيت اليهودي"، نفتالي بينيت.

واتجهت حصة كبيرة من القوة التي خسرها "يوجد مستقبل"، إلى الحزب الجديد الذي نشأ عشية انتخابات ٢٠١٥، حزب "كولانو" (كلنا) بزعامة المنشق عن حزب "الليكود" موشيه كحلون، الذي بات وزيرا للمالية. وهذا استنتاج يبرز في مدن منطقة تل أبيب الكبرى، التي كانت مركز الاحتجاجات في ٢٠١١. واستفاد كحلون أيضا كيائير لبيد، من الهالة الإعلامية التي أحاطته في الحملة الانتخابية. وأيضا في حالته تم وضع حزبه في خانة "الاعتدال"، مع الكثير من الشعارات ذات الطابع الاجتماعي. خاصة وأن كحلون معروف كمن وصل إلى السياسة من أحياء الفقر اليهودية الشرقية. ولكن تم التستر كثيرا على علاقاته المتشعبة مع حيتان المال. وحصل حزب "كلنا" على ١٠ مقاعد.

وذات السيناريو الذي شهدناه بعد انتخابات ٢٠١٣، تكرر بعد ٢٠١٥، مع وزير المالية موشيه كحلون، الذي جلس على مقعد سلفه لبيد، وهو أيضا يخوض حاليا سياسة اقتصادية صقرية، فيها الكثير من التسهيلات لحيتان المال، وتقليص الضرائب على الشركات، مقابل استمرار تقليص الخدمات الاجتماعية. إلى جانب أن "كلنا" يتأكد أنه لا أقل من أي حزب يميني متشدد في حكومة بنيامين نتنياهو، ونوابه في صدارة التشريعات العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان. استنادا إلى رصد هذه الشريحة من القوانين، الذي يجريه مركز "مدار".

وما كان في الولاية البرلمانية السابقة، بات اليوم مكررا. فاستطلاعات الرأي تعيد لحزب "يوجد مستقبل" المعارض، عددا كبيرا من المقاعد، وحتى هناك من يتوقع أن يحتل المرتبة الاولى، وهذا أيضا على حساب حزب "كلنا" وزعيمه كحلون. كما على حساب انهيار مفترض لتحالف "المعسكر الصهيوني".

وهذه التقلبات الكبيرة بين هذين الحزبين: "يوجد مستقبل" و"كلنا"، يقودنا إلى استنتاج أن هذين الحزبين يرتكزان على جمهور واسع، لا يجد عنوانا سياسيا له في الأحزاب التقليدية، ليتحول إلى جمهور "أصوات عائمة"، واقع تحت تأثير وسائل الإعلام الإسرائيلية، التي تغيب عنها الاستقلالية، إذ أن أقواها مملوكة لحيتان المال، وأجنداتهم الاقتصادية وبالتالي السياسية.

والخاسر الأكبر من هذه الظاهرة، التي ستتعمق، كما تشير الاستطلاعات، في الانتخابات المقبلة، حزب "العمل". وهذا يبرز في معاقل أصوات هذين الحزبين، خاصة منطقة تل ابيب الكبرى.

وعلى الرغم من المشهد شبه الثابت في استطلاعات الأشهر الأخيرة، فإنه من السابق لأوانه حسم قوة هذين الحزبين، لأن الكثير من العوامل ستؤثر على نتيجتيهما، ومن بينها دخول "لاعبين" جدد إلى اللعبة الانتخابية، خاصة من الشخصيات التي استبعدها نتنياهو من الحزب والحكومة، اضافة إلى أسماء عسكرية بارزة، تتداولها وسائل الإعلام. إلا أن يائير لبيد، بدأ يتصرف في الآونة الأخيرة، كمن هو أقوى منافس على تولي رئاسة الحكومة المقبلة.

حزب ليبرمان "يسرائيل بيتينو"

يتقن ليبرمان القفز على الألواح العائمة في النهر السياسي الهائج، ليضمن بقاءه في الواجهة، محطما معادلات "أحزاب الرجل الواحد"

يُسجل حزب أفيغدور ليبرمان ذروة من حيث عدد سنوات حزبه "يسرائيل بيتينو"، بصفته حزب "الرجل الواحد"، لا مكانة للهيئات فيه، وهو صاحب القرار الحاسم. فقد أنشأ ليبرمان هذا الحزب في العام ١٩٩٩. وارتكز على قاعدة المهاجرين الجدد من دول الاتحاد السوفييتي السابق، الذين شكلوا في ذلك العام ١٥٪ من ذوي حق التصويت، بمعنى ما يعادل ١٨ مقعدا.

وخاض ليبرمان الانتخابات في العام ١٩٩٩ كحزب مستقل، وحصل على ٤ مقاعد، وفي العام ٢٠٠٣ متحالفا مع أحزاب مستوطنين، وحصلت الكتلة مجتمعة على ٧ مقاعد، وكانت تعد خسارة. وفي العام ٢٠٠٦، سجل الحزب الذروة الأولى بحصوله على ١١ مقعدا، وبتقارب أصوات كبير لحزب "الليكود، الذي انهار في ذلك العام إلى ١٢ مقعدا.

وكانت الذروة الثانية التي سجلها ليبرمان في العام ٢٠٠٩، حينما فاز بـ ١٥ مقعدا، متجاوزا حزب "العمل" التاريخي، الذي انهار في ذلك العام إلى ١٣ مقعدا. إلا أنه على أبواب انتخابات مطلع العام ٢٠١٣، شعر ليبرمان باحتمال تلقيه ضربة، على خلفية التحقيقات ضده في شبهات الفساد الخطيرة، التي لم تطف حينها على السطح كفاية، فشكّل تحالفا مع حزب "الليكود"، الذي سعى زعيمه بنيامين نتنياهو لضمان أكبر كتلة برلمانية، تضمن له تكليفا فوريا لتشكيل الحكومة.

وخاض هذا التحالف انتخابات ٢٠١٣ على قاعدة ٤٢ مقعدا مشتركا، إلا أن التحالف سجل هبوطا حادا، وحصل على ٣١ مقعدا،

من بينهم ١١ مقعدا لحزب ليبرمان. أما في الانتخابات الأخيرة في آذار ٢٠١٥، فقد انهار ليبرمان إلى ٦ مقاعد، وهذا أيضا انعكاس لقضية الفساد الكبرى التي تورط بها، رغم أنه خرج منها "سالما"، إن جاز التعبير، وسط بحر من علامات السؤال، حول شكل تعامل النيابة مع قضيته. ولكن القضية الأكبر التي أثرت على نتيجته، كانت تورط عشرات المحسوبين على الحزب في قضية فساد متشعبة، تفجرت في أوج الحملة الانتخابية.

في كل الحكومات التي شارك فيها ليبرمان، كان يبحث عن مكانته، ساعيا إلى أن يكون مركز قوة، إما من خلال حقيبة تسند اليه مع صلاحيات واسعة، أو أن تكون كتلته "بيضة قبان" للحكومة. وفي حكومة بنيامين نتنياهو قبل الحالية (٢٠١٣– ٢٠١٥) كان ليبرمان وزيرا للخارجية وضمن كتلة "الليكود– يسرائيل بيتينو"، ولكنه كان بيضة قبان. وكان ليبرمان شريكا في سلسلة تشريعات هدفت إلى تقليص ميزانيات جمهور المتدينين المتزمتين "الحريديم"، وكتلتيهم "شاس" و"يهدوت هتوراة"، إلى جانب تشريع قانون يفرض الخدمة العسكرية على شبان الحريديم، باستثناء قلة قليلة.

بعد الانتخابات الأخيرة، وأمام التوزيعة البرلمانية، وجد ليبرمان أنه سيكون مجرد كتلة "مكملة" للائتلاف، وليس "بيضة قبان". كما أن الائتلاف ضم كتلتي الحريديم، وبات واضحا أنهم سيلزمون الحكومة بالتراجع عن سلسلة القرارات والقوانين التي ضربت جمهورهم ماليا، وأيضا في ما يتعلق بتجنيد الشبان. ولذا قرر ليبرمان أن يبقى خارج الحكومة، على الرغم من أنه كان سيحصل على حقيبة الخارجية، رغم ما ظهر في حينه من "مشاكسات" بينه وبين نتنياهو.

وبقي ليبرمان في صفوف المعارضة لمدة ١٣ شهرا، إلا أنه في ذات الوقت كان داعما للحكومة في كل القوانين ذات الطابع العنصري والداعم للاحتلال والاستيطان. وبرز هذا الدعم إما بمغادرة جلسات التصويت، لغرض اتساع الفجوة بين المعارضة والحكومة ذات الأغلبية الهشة من ٦١ نائبا مقابل ٥٩ نائبا، أو بالتصويت الداعم مباشرة للقانون.

سعى ليبرمان في الأشهر الأولى بعد الانتخابات، إلى إعادة ترتيب أوراقه وأولوياته الانتخابية، باحثا عن جمهور مصوتين جديد، فجمهور "المهاجرين الجدد"، بعد عقدين وثلاثة عقود على هجرتهم، باتوا ينخرطون في السياسة العامة، على الرغم من أنهم ما زالوا مجتمعا منفصلا بقدر كبير عن الجمهور الإسرائيلي الواسع، يحافظ على تقاليده ولغته بالأساس.

وبدأ ليبرمان يفحص امكانية استنهاض الجمهور اليميني المتشدد المناهض للمتدينين المتزمتين "الحريديم"، باعتبار الحريديم "جمهورا ابتزازيا للخزينة العامة لا يشارك في العبء العسكري". وكما يبدو فإن ليبرمان لم يجد التجاوب الواسع مع هذا الجمهور، الذي حمل في ما مضى كتلتين كبيرتين إلى الكنيست. وكانت المفاجأة للساحة السياسية، بقبول نتنياهو إسناد حقيبة الدفاع لليبرمان، بعد الإطاحة بالوزير من الليكود موشيه يعلون، الذي بدأ الخلاف بينه وبين نتنياهو، حينما شعر الأخير بأن يعلون قد ينافسه على زعامة الحزب.

أثبت ليبرمان خلال السنوات الـ ١٨ لوجوده في البرلمان، أنه يجيد القفز على الألواح العائمة، حتى في النهر الهائج، ليقفز من ضفة إلى أخرى. واستطلاعات الرأي تبشره بأنه باق في الكنيست في الانتخابات المقبلة، ولربما يضيف لحزبه مقعدا أو مقعدين، للمقاعد الستة التي حظي بها في الانتخابات الأخيرة، وخسر واحدا منها بانشقاق النائبة أورلي ليفي عنه لدى انضمامه إلى الحكومة. ولكن ليس هذا ما يطمح له ليبرمان بل لأكثر؛ لذا، فإن مسألة تحالفاته تبقى واردة، لضمان قوة أكبر في الانتخابات المقبلة، وليعود إلى مكانة "بيضة القبان" لأي حكومة تنشأ.

الحريديم
"شاس" و"يهدوت هتوراة"

بعد التحولات الكثيرة التي شهدها جمهور المتدينين المتزمتين "الحريديم"، وبضمنها انجرافهم نحو السياسة اليمينية المتشددة، فإنهم على يقين بأن لا ثبات لأي حكومة يمينية من دونهم، وعلى هذا الأساس يعرفون كيف يجبون الثمن

تلقت حركة "شاس" للمتدينين المتزمتين "الحريديم" من اليهود الشرقيين، ضربة جدية في انتخابات ٢٠١٥، افقدته ٤ مقاعد، وباتت مع ٧ مقاعد في الكنيست، وهذه النتيجة الأدنى للحركة منذ العام ١٩٩٢، التي عرفت نتيجة ١٧ مقعدا في العام ١٩٩٩، إلا أن نتيجتها في الانتخابات البرلمانية المتتالية، تراوحت ما بين ١٠ إلى ١٢ مقعدا. أما تحالف أحزاب "الحريديم"، من اليهود الغربيين "الأشكناز"، "يهدوت هتوراة"، فقد خسر في تلك الانتخابات مقعدا واحد، وبات مع ٦ مقاعد.

وقد تأثرت "شاس"، من عاملين مركزيين، الأول انشقاق الوزير السابق إيلي يشاي، مع عدد من رجال الدين في حركة "شاس"، ليشكل مع أتباع حركة "كاخ" الإرهابية تحالفا انتخابيا أطلقوا عليه اسم "ياحد" ولامست قوته ما يعادل ٤ مقاعد، إلا أنه لم يدخل الكنيست، كونه ابتعد عن نسبة الحسم ببضعة آلاف الأصوات. وحسب تقديرات، تستند إلى فحص أجريناه، لنتائج هذا التحالف

الأشد تطرفا، في إطار بحث "الخارطة السياسية في المستوطنات ٢٠١٣– ٢٠١٥، فإن "ياحد" اقتنص من "شاس" مقعدين برلمانيين (شرح أوسع عن ياحد في بند "أحزاب المستوطنين"؟.

أما المقعدين الآخرين، فقد خسرتهما "شاس" لصالح حزب "كولانو" بزعامة من بات وزيرا للمالية، موشيه كحلون، اليهودي الشرقي. وكانت الخسارة واضحة في بلدات ومراكز تجمع اليهود الشرقيين في البلاد.

أما "يهدوت هتوراة"، فقد خسرت المقعد، نتيجة لقرار طائفة صغيرة مقاطعة الانتخابات بسبب عدم رضاها من توزيع الموارد في "يهدوت هتوراة"، في حين أن جمهورا محدودا، انتقل من "يهدوت هتوراة" إلى تحالف "ياحد".

لقد شهد جمهور "الحريديم" في السنوات العشرين الأخيرة، تحولات كثيرة، من أبرزها ارتفاع متواصل وبوتيرة عالية، لنسبتهم من بين إجمالي السكان، واليهود خاصة، بفعل التكاثر الطبيعي الحاد. ولكن التحولات الأخرى المهمة، هو أن هذا الجمهور وقياداته الروحية المتعددة لطوائفه، انتقلت من هامش السياسية، إلى معمعانها. فمثلا نذكر أنه حتى مطلع سنوات التسعين، لم يكن "الحريديم" جزءا من الجدل السياسي حول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وكانت مصالحهم الآنية تحكم مواقفهم. فحركة "شاس" دعمت اتفاقيات أوسلو. في حين أن "يهدوت هتوراة" التي كانت في المعارضة كانت تغادر جلسات التصويت مقابل صفقات مالية تبرمها مع حكومة إسحق رابين. كما امتنع الحريديم عن الانخراط في المشروع الاستيطاني في الضفة المحتلة.

أما اليوم، فإن هذا الجمهور غارق في يمينيته، وهو صاحب أكبر مستوطنتين في الضفة المحتلة، وحسب التقديرات بات "الحريديم" يشكلون ٤٠٪ من المستوطنين في المستوطنات من دون القدس. وأساس استيطانهم في محيط القدس. إذ قبلوا بإغراء حصولهم على "تجمعات سكانية" خاصة بهم وحدهم، يطبقون فيها شرائعهم المشددة جدا. وبعد هذه التحولات الكثيرة أيقن "الحريديم"، أن لا ثبات لأي حكومة يمينية من دونهم، وعلى هذا الأساس يعرفون كيف يجبون الثمن.

وترتكز قوة "الحريديم" البرلمانية على عاملين اثنين بارزين. أولهما: نسبة التكاثر الطبيعي الهائلة لدى هذا الجمهور، الذي حسب تقديرات بحثية فإنه يشكل قرابة ١٣٪ من إجمالي السكان، وقرابة ١٦٪ من إجمالي اليهود الإسرائيليين. خاصة حينما نتحدث عن نسبة تكاثر سنوية ٣,٨٪، مقابل ٢,٨٪ لدى التيار الديني الصهيوني، وحوالي ١,٤٪ لدى جمهور العلمانيين.

أما العامل الثاني، فهو موقع الحزبين في الحكومة أو خارجها، في الولاية البرلمانية التي تسبق الانتخابات، بمعنى حينما يكون لهذين الحزبين حقائب وزارية ذات صلة بالميدان، فإن هذا ينعكس "ايجابا" على قوتهما في الانتخابات. وحاليا تتولى "شاس" حقيبة الداخلية، بينما "يهدوت هتوراة" حقيبة "الصحة". والقصد هنا أن الحزبين يستثمران هذه الحقائب لتحقيق مكاسب انتخابية.

وتتوقع استطلاعات الرأي جمودا في قوة الحزبين، إلا أن التجربة علمت أن نتائج هذين الحزبين مفاجئة تقريبا. وعلى الأغلب فإن الاستطلاعات تطرح نتيجة تقديرية. كما أن هذه الاستطلاعات تتجاهل مصير المقاعد الاربعة التي حصلت عليها قائمة "ياحد" ولم تجتز نسبة الحسم. ولذا فإن التقدير أن تحقق "شاس" و"يهدوت هتوراة" زيادة ملموسة في الانتخابات المقبلة، ولكنها ستكون على حساب أحزاب اليمين المتحالفة في حكومة بنيامين نتنياهو الحالية.

ميرتس

تواجه حركة ميرتس التي تشكلت في العام ١٩٩٢ من ثلاثة أحزاب، أزمة مستمرة منذ انتخابات العام ٢٠٠٣، حين هبطت إلى ٦ مقاعد، بدلا من تراوحها ما بين ١٠ إلى ١٢ في السنوات العشر التي سبقت. وبعد ذلك تراوحت نتائجها ما بين ٣ إلى ٥ مقاعد. وتجد ميرتس نفسها محاصرة في شارع يستشرس في الأجواء اليمينية المتطرفة، في حين أن ما يسمى بـ "الوسط" يغازل أكثر مواقف اليمين المتشددة. ولكن حركة ميرتس تأثرت بشكل خاص من حالة الاحباط السياسي لدى الجمهور الذي يميل للتصويت لها. وهذا انعكس منذ العام ٢٠٠٣ في هبوط نسبة التصويت في كل واحدة من الانتخابات البرلمانية إلى ما بين ٦٤٪ وحتى ٧١٪ في الشارع اليهودي. ولكن في منطقة تل أبيب، مؤشر العلمانية واليسار الصهيوني، فإن نسب التصويت تراوحت ما بين ٥١٪ إلى ٥٥٪.

فقد تمسكت حركة ميرتس، بأقصى ما يمكن لليسار الصهيوني أن يصل اليه في المواقف السياسية، وبشكل خاص من القضية الفلسطينية وانهاء احتلال مناطق ١٩٦٧. فهذه الحركة مناهضة للاستيطان، وتدعو إلى قيام دولة فلسطينية على خطوط ١٩٦٧، مع ترتيب خاص في القدس، ولاحقا دعت إلى تبادل للأراضي مقابل الكتل الاستيطانية الكبرى، مع إخلاء الصغرى. ولكنها تعارض حق عودة اللاجئين، وتوافق على عودة رمزية.

والجانب الآخر، فإن ميرتس تتمسك بمواقف ليبرالية واسعة على المستوى الحياة الفردية، وتحرر المجتمع من قوانين الإكراه الديني، وهي عنوان أكبر لجمهور المثليين، وغيرها من القضايا، التي تشكّل حاجزا بينها وبين الجمهور المحافظ نوعا ما، حتى لو كان لهذا الجمهور مواقف سياسية تقبل بمواقف ميرتس.

في الانتخابات الأخيرة، التي جرت في آذار ٢٠١٥، تضررت "ميرتس" من تحالف حزب "العمل" مع حزب "الحركة" بزعامة تسيبي ليفني في كتلة "المعسكر الصهيوني". فقد فقدت الحركة مقعدا برلمانيا، وكادت تفقد آخر، لولا اتفاق فائض الأصوات مع تحالف "المعسكر الصهيوني"، الذي أبقاها عند ٥ مقاعد. وتقول استطلاعات الرأي، إن "ميرتس" قد تحافظ على قوتها، أو تضيف مقعدا أو اثنين لها في الانتخابات المقبلة، وفق الظروف القائمة، وهذا سيكون على حساب "المعسكر الصهيوني"، الذي يواجه أزمة جدية في استطلاعات الرأي.

القائمة المشتركة

تشكلت القائمة المشتركة، تمهيدا للانتخابات البرلمانية في آذار ٢٠١٥، من الكتل الثلاث التي تمثل الشارع العربي أساسا: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والتجمع الوطني الديمقراطي، والحركة الإسلامية (الجناح الجنوبي)، والحركة العربية للتغيير، التي كانت متحالفة مع الحركة الاسلامية في الدورة السابقة.

لم تكن ولادة القائمة المشتركة أمرا سهلا، إلا أن رفع نسبة الحسم من ٢٪ إلى ٣,٢٥٪، لعب دورا في حسم إخراج القائمة إلى النور، فاستقبلتها الجماهير بحرارة نسبيا، وحصلت على ٨٨٪ من إجمالي أصوات المواطنين العرب. ولكن في حسابات أخرى، فإن القائمة المشتركة حصلت على أكثر من ٩٢٪ من معاقل الكتل الثلاث، وهناك بلدات وصلت فيها نسبة التصويت للقائمة إلى ٩٩٪. وبموازاة ذلك ارتفعت نسبة التصويت بين العرب، إلى ما يزيد عن ٦٢٪، وكان هذا سببا لتحريض بنيامين نتنياهو جمهور مصوتي اليمين للخروج إلى صناديق الاقتراع: "لأن العرب بجماهيرهم يتدفقون إلى صناديق الاقتراع"، وهو التصريح العنصري الذي لاقى إدانات عالمية، وصلت إلى البيت الابيض في واشنطن.

وحصلت القائمة على ١٣ مقعدا، بزيادة مقعدين عن قوة الكتل الثلاث مجتمعة، وباتت الكتلة الثالثة في الكنيست، وهذا جعلها تحقق مكتسبات برلمانية مهمة، مثل عضوية كافة لجان الكنيست، باستثناء لجنة الخارجية والأمن.

حاليا، فإن كل الشركاء يؤكدون حرصهم على بقاء القائمة المشتركة في الانتخابات المقبلة، وهذا مطلب غالبية الجمهور. إلا أن هناك سيناريوهات تتحدث عن احتمال خفض نسبة الحسم بقرار الائتلاف، سعيا لضرب القائمة المشتركة، وتحفيز مركباتها على الانشقاق. في حين يتحدث آخرون عن استثمار جهات لخلافات قائمة داخل القائمة، لغرض خوض الانتخابات في قائمتين.

استنتاجات

- كل الأحزاب التي تدور في فلك الحكومة، أو التي لها احتمال أن تشارك في أي حكومة مقبلة، إما أن أجندتها يمينية متشددة، أو أنها تطلق شعارات فضفاضة أقل وطأة من خطاب اليميني المتشدد، ولكنها في امتحان التطبيق تتناغم مع أجندة اليمين المتشدد.
- غياب القائد البارز في حال اضطرار نتنياهو النزول عن المسرح السياسي؛ فكل ما هو مطروح ليس مقنعا، ما سيزيد حالة التشرذم والتخبط في أي تركيبة برلمانية تفرزها الانتخابات المقبلة.
- القضية في أي انتخابات مقبلة، كما في السابقات، ليست الكتلة الفائزة بأكبر عدد من المقاعد، بل فرص تشكيل الحكومة الجديدة. فكل استطلاعات الرأي، تمنح أكبر قائمتين مجتمعتين، ٤٦ مقعدا كأقصى حد. في حين أن ١٨ مقعدا، هم خارج حسابات كل ائتلاف مفترض، وهي مقاعد قائمتي "المشتركة" و"ميرتس". بمعنى أن الحديث عن شكل توزيع المقاعد الـ ٥٦ المتبقية، وهي في غالبيتها لليمين المتشدد والمتدينين المتزمتين، الذين سيحسمون شكل الحكومة المقبلة. وهذا ما يجعل الاستنتاج، أن كل حكومة مقبلة ستكون، كالحالية، تحت سطوة اليمين المتشدد والحريديم.

الهوامش

- نتائج الانتخابات البرلمانية الـ ٢٠، آذار ٢٠١٥
- نتائج الانتخابات البرلمانية الـ ١٩، كانون الثاني ٢٠١٣.
- بحث: الخارطة السياسية في المستوطنات ٢٠١٣– ٢٠١٥، الصادر عن مركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"– تشرين الأول ٢٠١٥.
- رصد القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال في الكنيست الـ ٢٠، في مركز "مدار".
- نتائج استطلاعات الرأي التي تنشر تباعا. من بينها:
http://rotter.net/forum/scoops1/372002.shtml
http://news.walla.co.il/item/3031027
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/857/748.html
- خطة إسحق هيرتسوغ التي أسماها "النقاط العشر"
http://www.haaretz.co.il/opinions/1.3881166

علي حيدر*

عسكرة جهاز التربية الإسرائيلي

مراجعة كتاب

"جيش يربي شعباً: علاقة الجيش بجهاز التربية المدني"

اسم الكتاب: «جيش يربي شعبا: علاقة الجيش بجهاز التربية المدني»، تحرير: نير غزيت ويغيل ليفي. (إصدار الجامعة المفتوحة، ٢٠١٦، ١٨٥ صفحة).

مدخل

يحتل الجهاز العسكري، بشكل عام، والجيش الإسرائيلي بشكل خاص دورا مركزيا وفاعلا في حياة المجتمع اليهودي والدولة في إسرائيل، ولهما إسقاطات كبيرة وخطيرة على حياة الشعب الفلسطيني والشعوب العربية والعالم أجمع. ومن نافلة القول إن الجيش الإسرائيلي كان وما زال حاضرا وفاعلا في كافة المواقع ومجالات الحياة في إسرائيل. أجريت منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن العديد من الأبحاث والدراسات حول عسكرة المجتمع والدولة والتربية والاقتصاد والحيز... إلخ، في إسرائيل.

هنالك تداخل كبير بين الجيش وجهاز التربية في إسرائيل، فنلاحظ أحيانا أطفالا يزورون استعراضات عسكرية، وضباطا يلقون محاضرات لطلاب المدارس الابتدائية والثانوية، يدعون لمشاهدة تدريبات عسكرية، ومجموعات من أبناء الشبيبة تتجول في معسكرات الجيش، ورموزا عسكرية تمرر للطلاب من خلال الدروس المدرسية في موضوعات التاريخ والأدب والدين اليهودي.[٢]

شهدت الساحة الإسرائيلية في الآونة الأخيرة أحداثا ومواقف عديدة شكلت نماذج للتقاطع والتداخل بين الجيش من جهة وموضوع التربية وجهاز التربية من جهة أخرى. على سبيل المثال، قام وزير التعليم، نفتالي بينت، من حزب البيت اليهودي، اليميني المتطرف، مؤخرا بمنع جمعية، «شوبريم شتيكاه– كسر الصمت» من دخول المدارس اليهودية

* محامي وباحث في العلوم السياسية.

وقد أورد المحرران في مقدمتهما أن ازدياد تدخل الجيش في جهاز التربية المدني بات واضحا في العقد الأخير، سواء أكان ذلك بشكل مباشر ام غير مباشر، وقد تجلى ذلك من خلال تجنيد جهاز التربية ودفعه من أجل تقديم قيم عسكرية أخذها الجيش على نفسه. وقد أكد المحرران أن الجيش أخذ على نفسه مسؤولية دور الشريك الفاعل في بلورة وصياغة وتشكيل جهاز التربية.

والالتقاء بالطلاب لاطلاعهم على الجرائم التي يقوم بها الجنود ضد الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال.[٣] كما قام الوزير نفسه، بمنع تدريس رواية الكاتبة اليهودية، دوريت ربينيان، «جدار حي»، والتي تتطرق إلى الممارسات السادية التي يقوم بها الجنود الإسرائيليون معللا ذلك بأنه يجب عدم إدخال قيم معادية للدولة.٤ بالإضافة إلى ذلك، حصل العديد من المربين على مكافآت مالية من وزارة التربية نتيجة لازدياد عدد الطلاب المنضمين للجيش.

تثير هذه الأحداث والمواقف والقرارات والتصريحات أسئلة مهمة حول عسكرة التربية والتعليم في إسرائيل، كما أنها تشكل موضوعا للبحث والدراسة حول طبيعة العلاقة وأشكالها بين الجيش وجهاز التربية وإمكانيات تحقيبها وتفسيرها ورصد التغييرات والتحولات التي واجهتها ومن ثم نقدها.

وقد حاول كتاب «جيش يربي شعبا: علاقة الجيش مع جهاز التربية المدني»، تحرير: نير غزيت ويغيل ليفي، الذي نحن بصدد مراجعته في هذا السياق، التعاطي مع جزء من هذه الأسئلة وغيرها. يشمل الكتاب مقدمة أعدها المحرران وخمسة مقالات علمية إضافية.

الدكتور نير غزيت، عضو في الطاقم الأكاديمي لمعهد روبين وأبحاثه تتناول علوم الاجتماع وعلوم الاناسة في الجيش، وبروفسور يجيل ليفي أيضا عضو في الطاقم الأكاديمي في الجامعة المفتوحة ويبحث العلاقات بين: الجيش والمجتمع والسياسة.

نود من خلال هذه المراجعة المقتضبة استعراض الأفكار المركزية في كل واحد من هذه المقالات والتعريف بمؤلفيها ومحاولة نقدها.

من الجدير بالذكر أن الكتاب هو خلاصة ونتاج مؤتمر كان قد عقد في شهر تشرين الأول عام ٢٠١٤ في حرم الجامعة المفتوحة، بمبادرة من «مجموعة الجيش في الجمعية الإسرائيلية للعلوم الاجتماعية» و«المعهد لتحليل السياسات في الجامعة المفتوحة»، حيث فحص المؤتمر العلاقات بين الجيش وجهاز التربية. وقدم العديد من الأكاديميين والباحثين والمختصين في مجالات علمية وبحثية متنوعة أوراق عمل وأبحاث حول الموضوع.

قدمت الأوراق واستعرضت وجهات نظر تشكل علامات تاريخية، وناقشت مبادرات لبرامج متنوعة تعمل على إعداد الطلاب للجيش، وفحصت كيفية تجنيد الجهاز التربوي من أجل خدمة موضوعات تخص الجيش.

وقد أورد المحرران في مقدمتهما أن ازدياد تدخل الجيش في جهاز التربية المدني بات واضحا في العقد الأخير، سواء أكان ذلك بشكل مباشر ام غير مباشر، وقد تجلى ذلك من خلال تجنيد جهاز التربية ودفعه من أجل تقديم قيم عسكرية أخذها الجيش على نفسه. وقد أكد المحرران أن الجيش أخذ على نفسه مسؤولية دور الشريك الفاعل في بلورة وصياغة وتشكيل جهاز التربية. وقد برر الجيش ذلك، بالحاجة إلى تقوية الدافعية للتجنيد والتضحية بالحياة على خلفية التغييرات الحاصلة، بحسبه، في المجتمع في إسرائيل، وبرغبته في التأثير على اتجاهات التدريب المهني، في جهاز التربية، من أجل ضمان توفير قوى بشرية مؤهلة للجيش.

من وجهة نظر المؤسسات والوكالات التربوية، بما في ذلك المدارس، فان التعاون مع الجيش مدفوع برغبتهم في المساعدة لتشجيع التجنيد، وفي كثير من الأحيان بتشجيع من وزارة التربية، والرغبة في التأثير على الثقافة الداخلية للجيش (مثل السنة التحضيرية ما قبل الجيش والتي هي في الغالب دينية). في الوقت ذاته، تحصل تغييرات في جهاز التربية الداخلي للجيش، بالأساس من خلال تجنيد الحاخامية العسكرية التي تبغي تربية الجنود العلمانيين، ومن خلال تقوية المضامين الدينية في العملية التربوية داخل الجيش. أثار تكاثر نقاط التماس بين الجيش وجهاز التربية، مخاوف من عسكرة جهاز التربية، في الخطاب العام، بحسب قول المحررين.

تدعي بن يشاي أن الجيش ينظر إلى موضوع التربية كموضوع مركزي من أجل الحصول على شرعية له ولعمله من خلال محاولته توجيه نفسه بحسب التوقعات والقيم التي يحملها مانحو الشرعية في المجتمع، (مراكز القوة في المجتمع) ومن أجل التأسيس لقيم في المجتمع بالشكل الذي يدعم فكرة «المواطن-الجندي».

تحقيبات وأنساق العلاقات بين الجيش الإسرائيلي وجهاز التربية

كتبت المقال الأول في الكتاب، عوفرة بن يشاي، وهي مديرة مشروع التعليم في معهد قيادة المستقبل في إسرائيل، ومركزة أكاديمية لمشروع تطوير القيادة في كلية الإدارة (همخللا لمنهال) كما أنها تدرس في عدد من الكليات وتعكف على إنهاء أطروحة الدكتوراه في جامعة بئر السبع، وعملت في مؤسسات أمنية وعسكرية في السابق. عنوان المقال جاء تحت اسم:»العلاقة بين الجيش والتربية من وجهة نظر الخطاب العسكري في المجلة العسكرية «معرخوت»، ١٩٣٩-٢٠٠٦». هذا المقال يشكل قاعدة معلوماتية ومعرفية مهمة لفهم المقالات والدراسات التالية.

تحلل بن يشاي من خلال مقالها، التغييرات التي حصلت على موقف الجيش اتجاه جهاز التربية المدني، تدعي بن يشاي أن الجيش ينظر إلى موضوع التربية كموضوع مركزي من أجل الحصول على شرعية له ولعمله من خلال محاولته توجيه نفسه بحسب التوقعات والقيم التي يحملها مانحو الشرعية في المجتمع، (مراكز القوة في المجتمع) ومن أجل التأسيس لقيم في المجتمع بالشكل الذي يدعم فكرة «المواطن-الجندي».

تميز بن يشاي بين ثلاثة أنماط للجيش عمل بحسبها على مدار السنوات:

١. نمط علاقة مهيمن: وقد ميز هذا النمط الجيش منذ سنوات الأربعينيات وحتى سنوات السبعينيات من القرن الماضي، عبر الجيش في هذه الفترة عن مواقف وتوصيات ونقد في كل ما يتعلق بالمضامين والموضوعات والأشكال المدنية الواضحة في التربية، وذلك من أجل التأثير على بلورة جهاز التربية.
٢. نمط وسائطي (آلي): لقد ميز هذا النمط الجيش منذ سنوات السبعينيات حتى سنوات التسعينيات، في إطاره عبر الجيش عن مواقف وتوقعات من أجل ضمان تزويد احتياجاته، وليس من أجل التأثير على بلورة جهاز التربية.
٣. نمط متداخل/ مركب من «نواة مبلورة» تصبو إلى دمج النمطين السابقين، وهذا النمط يميز الجيش منذ سنوات التسعينيات حتى الآن.

تخلص بن يشاي إلى القول إن الجيش يبني القيم المدنية عندما يرى بأنها قيم مهيمنة، ويميل إلى التدخل في جهاز التربية عندما يلاحظ أن هنالك انفصالا أيديولوجيا داخل المجتمع.

خطة الجيش الإسرائيلي لتشكيل جهاز التربية في السنوات الأولى لنشوء الدولة

يثبت مقال العاد نئماني (وهو طالب للقب الثالث في قسم التربية في جامعة تل ابيب، تعنى أبحاثه بالعلاقة بين الجيش والتربية) والذي جاء تحت عنوان: «من ساحات المواجهة إلى ساحة التربية المدنية: خطة الجيش لتشكيل جهاز التربية في السنوات الأولى لإسرائيل»، يثبت ويبرهن التمييز والتحقيبات التي وصلت إليها بن يشاي في المقال السابق فيما يخص محاولة الجيش أخذ دور فاعل في بلورة جهاز التربية المدني في السنوات الأولى لنشوء الدولة. يقول نئماني إن تدخل الجيش، نبع في تلك السنوات، من تعامل الجيش مع جودة منخفضة من الجنود، كما أن جزءا من المتجندين كانوا ذوي دافعية منخفضة ولم توجد قوى بشرية مؤهلة في جزء من الوظائف والمواقع. أراد الجيش نتيجة لهذه الأسباب تدخلا رسميا وأحيانا ساحقا في

ويضيف ليفي منتقدا الجيش بأنه بدل أن يعتمد على الدولة في ترميم نظام المكافأة العسكرية، اعتمد الجيش، في هذه الظروف، على جهوده، إن تدخل الجيش في التربية توخى منح قيم جديدة لمفهوم التضحية العسكرية، وبهذه الصورة أراد الجيش الحصول بشكل مستقل على موارد رمزية بدلا من جهاز التربية المدني ومؤسسات الدولة المدنية الذين لا يقومون بذلك بصور تتناسب واحتياجات الجيش، بحسب وجهة نظره.

جهاز التربية، وقد سعى إلى منح مهارات عسكرية أساسية لطلاب المدارس الابتدائية، وتدخل في مضامين التعليم في المدارس الثانوية، وطمح حتى إلى التدخل من خلال دمج مضامين عسكرية بالجامعات، ولكن بحسب نئماني، فإن وزارة التربية والثقافة والجامعة العبرية صدوا الجيش. نتيجة لذلك، منذ تلك الفترة وما تلاها، وعلى مدار سنوات طويلة أصبح التدخل المباشر للجيش مقصورا على الإعداد للجيش (مثل الجدناع) وبشكل غير مباشر بواسطة جاهزية المؤسسات التربوية دمج مضامين تخدم جهود التجنيد في المجتمع من أجل الجهد الحربي (مثل تعليم التاريخ).من الممكن قراءة عمل نئماني كعمل ايتولوجي (علم العلل والأسباب) الذي يفسر مصادر التدخل غير المباشرة للجيش في جهاز التربية. تدخل وصفه باحثون إسرائيليون عديدون بعسكرة جهاز التعليم والتربية.

من شعب يبني جيشا، لجيش يبني شعبا

من خلال الدراسة الثالثة في الكتاب، للبروفسور يغيل ليفي (وهو عالم اجتماع سياسي، يرأس برنامج الماجستير لتعليم الديموقراطية في الجامعة المفتوحة وتعنى أبحاثه في بالعلاقات بين الجيش والمجتمع والسياسة) والتي عنونها:» من شعب يبني جيشا لجيش يبني شعبا» يؤكد ليفي ويدعم التمييز الذي أجرته بن يشاي فيما يتعلق بالتغييرات التي حصلت في نهاية القرن العشرين، حيث أن الجيش لم يعد يكتفي (بالتوجه السلبي- غير الفاعل)، والذي يترك لجهاز التربية وظيفة تنشئة (الجندي المستقبلي) بل بدأ بتطوير توجه (إيجابي-فاعل) الذي تجلى من خلال دخول مكثف للجيش في جهاز التربية.

يدعي ليفي أن هذا التحول ظهر من خلال التغيرات الحاصلة في نظام المكافأة العسكري الذي يعتمد على إعطاء مقابل للذين يخدمون في الجيش، بطرق متعددة، إزاء «تضحيتهم العسكرية»، وفي الأساس إعطاءهم مقابلا رمزيا. أدى هذا التغيير إلى ابتعاد أبناء الطبقة الوسطى العلمانية عن الجيش. ويضيف ليفي منتقدا الجيش بأنه بدل أن يعتمد على الدولة في ترميم نظام المكافأة العسكرية، اعتمد الجيش، في هذه الظروف، على جهوده، إن تدخل الجيش في التربية توخى منح قيم جديدة لمفهوم التضحية العسكرية، وبهذه الصورة أراد الجيش الحصول بشكل مستقل على موارد رمزية بدلا من جهاز التربية المدني ومؤسسات الدولة المدنية الذين لا يقومون بذلك بصور تتناسب واحتياجات الجيش، بحسب وجهة نظره.

ويخلص ليفي إلى أنه من خلال ذلك، يصادر الجيش احتكار تربية جنوده (بالفعل وبالقوة) ممن كانوا مؤتمنين على ذلك من قبل: جهاز التربية المدني وجهاز ضابط التربية الرئيسي. ويجمل أن تدخل الجيش في العملية التربوية يؤدي الى نتيجتين مركزيتين فيما يتعلق بالعلاقة بين الجيش وجهاز التربية: عسكرة مجددة لجهاز التربية وإضعاف مسؤولية الجيش لتقوية شرعية نموذج التجنيد من خلال إلقاء المسؤولية على المربين.

الجولات في معسكرات الإبادة النازية كوسيلة لعسكرة التربية

تتجلى مساعي الجيش لأخذ دور فاعل أكثر، منذ نهاية القرن السابق، أيضا من خلال بحث الدكتورة تامي هوفمان (وهي عضو في طاقم قسم التربية في كلية سيمنار هكيبوتسيم (الكيبوتسات) وتعمل محاضرة في قسم التربية في جامعة تل ابيب، وتتناول أبحاثها موضوعات ذاكرة الكارثة في الجيش الإسرائيلي وتدخل

إن «العرضية» والعفوية بحسب هوفمان هي التي تكشف علاقات القوة القائمة في مجال التربية ما قبل الخدمة العسكرية. تشير هذه العلاقات الى بطلان جهاز التربية وبطلان دور المربين مقابل دور الجيش من منطلق تقبل قوته المفضلة كسلطة قيمية وتربوية. تمنح هذه العفوية للقاء غير الرسمي -الذي يسمح للجانبين الاستغناء عن ضرورة تعريف رسمي- للتدخل التربوي للجيش بالظهور كشيء طبيعي للغاية.

الجيش في جهاز التربية) الذي حمل عنوان: «**اليوم تلميذ، غدا جندي: الجولات لبولندا كحيز تربوي استعدادا للتجنيد**».:» تقوم هوفمان بدراسة وتحليل جولات طلاب المدارس لمعسكرات الإبادة في بولندا، كموقع للاعداد للجيش من خلال اللقاء غير المباشر بين طلاب مدارس ثانوية وبين جنود من الجيش يلتقون في معسكرات الإبادة وفي طقوس لأحياء الذكرى. تقول هوفمان إن الجولة ليست مركبا رسميا للإعداد للجيش، ولكن بشكل فعلي ونتيجة للقاء بين الطلاب والجنود فهي تندرج في هذا الإطار.

إن «العرضية» والعفوية بحسب هوفمان هي التي تكشف علاقات القوة القائمة في مجال التربية ما قبل الخدمة العسكرية. تشير هذه العلاقات الى بطلان جهاز التربية وبطلان دور المربين مقابل دور الجيش من منطلق تقبل قوته المفضلة كسلطة قيمية وتربوية. تمنح هذه العفوية للقاء غير الرسمي –الذي يسمح للجانبين الاستغناء عن ضرورة تعريف رسمي– للتدخل التربوي للجيش بالظهور كشيء طبيعي للغاية.

استيراد قيم وممارسات من الجيش إلى جهاز التربية باسم العمل التنظيمي

المقال الأخير الذي يختتم هذه المجموعة من المقالات، هو جزء من بحث كبير أجري من قبل كل من بروفسور ايال بن اريه (عالم في الأنثروبولوجيا، وعمل لأكثر من ٢٦ عاما في قسم علم الاجتماع في الجامعة العبرية، ويدير الآن معهد كنيرت لدراسة علاقات المجتمع، الأمن والسلام) والدكتور ايلان ديان (مستشار تنظيمي ومحاضر في عدد من الجامعات والكليات في إسرائيل) والدكتوره فاردة فاسرمان (عالمة اجتماع تنظيمي وعضوة في طاقم الجامعة المفتوحة).

جاء المقال تحت عنوان: «**التحقيق هو القيمة المضافة التي أجلبها للإدارة: استيراد تحقيق سلاح الجو لجهاز التربية في إسرائيل**»، ويستعرض عملية استيراد مفهوم ووسيلة «مؤسسة التحقيق»، الذي طور في سلاح الجو وتم تبنيه من قبل طيارين سابقين يشغلون مناصب مدراء مدارس.

يعرض الباحثون صيرورة تبني اجراء التحقيق باسم مبادئ تنظيمية والتي تفهم على أنها ناجحة، مثل التعلم التنظيمي، والتي تتيح بشكل فعلي دخول قيم وطرق عمل عسكرية للمدرسة (بالأساس ما يخص التحسين والنجاعة). يعرض الطيارون «التحقيق» كمورد إداري يضعهم على الأقل مقابل ذواتهم كمن يقترحون بديلا عمليا للإدارة التقليدية، وكمن يحملون بشكل فعلي بشارة إدارية جديدة ديموقراطية ومتقدمة أكثر. يساهم الطيارون –بحسب الباحثين– من خلال ذلك في تطوير هرمية جديدة تضعهم فوق رجال التربية التقليديين. نتيجة لذلك تتم عملية عسكرة خفية لأجزاء من جهاز التربية، وفي هذه المرة ليس من خلال دور فاعل أو غير فاعل يشغله الجيش، ولكن من منطلق استيراد قيم وممارسات من الجيش إلى جهاز التربية.

تلخيص

ليست ظاهرة عسكرة التربية والتعليم في إسرائيل بالجديدة، فهي ترافق الحركة الصهيونية والدولة منذ نشأتهما. اتخذت هذ العسكرة اشكالا وأنساقا متعددة في فترات ومراحل مختلفة، كما أنها شهدت تكثيفا أو تقلصا في سياقات سياسية اجتماعية مختلفة. إن المقالات والأبحاث التي عرضت في هذا الكتاب في غاية الأهمية نتيجة لبحثها جدلية العلاقة بين الجانبين ورصدها لمراحل تاريخية معينة ولفعاليات وممارسات معينة ومركزة ونتيجة

أضف إلى ذلك، لم يبحث الكتاب بشكل معمق رغبة جهاز التربية في التعاون مع الجيش ومحاولات استرضائه ودعمه بشكل جلي وخصوصا في مراحل الحروب والانتفاضات الخ. فالمسألة ليست مقصورة على رغبة الجيش بالتأثير بل أيضا رغبة جهاز التعليم أحيانا بالخضوع الاختياري والطوعي.

لحداثتها وتجديدها وعلميتها أيضا. وبالرغم من أن جميع المقالات تكشف الطرق المتعددة التي يسعى الجيش من خلالها للتأثير على جهاز التربية وتنتقد العسكرة بشكل واضح، إلا أن جميع الكتاب محسوبون على التيار المركزي في السياسة والمجتمع والاكاديميا في إسرائيل، وكان من المتوقع أن تجري عملية كشف أوسع يقوم بها باحثون أكثر راديكالية وتسييسا، وخصوصا أن الأبحاث لم تعالج مسائل الاحتلال والاضطهاد والتعذيب والتهجير التي تعرض ويتعرض لها الشعب الفلسطيني من قبل جيش الاحتلال، فبقي النقاش داخل المجتمع الإسرائيلي.

أضف إلى ذلك، لم يبحث الكتاب بشكل معمق رغبة جهاز التربية في التعاون مع الجيش ومحاولات استرضائه ودعمه بشكل جلي وخصوصا في مراحل الحروب والانتفاضات الخ. فالمسألة ليست مقصورة على رغبة الجيش بالتأثير بل أيضا رغبة جهاز التعليم أحيانا بالخضوع الاختياري والطوعي. ومن الأهمية بمكان، أن جهاز التربية بدأ منذ نهاية القرن الماضي يستوعب من قبل الجيش كجهاز لا يزوده بقوة بشرية مؤهلة ومليئة بالدافعية تلبي احتياجاته، نتيجة لذلك بدأت تتطور انساق تأثير متنوعة– جزء منها رسمي وجزء غير رسمي– مثل الزيارات لبولندا، ومن خلال استيراد مفاهيم عسكرية جديدة وتطبيقها في جهاز التربية. هذا ما يسميه المحرران «الوجه الجديد لعملية عسكرة التعليم».

من الجدير بالذكر أنه كان يمكن التطرق لمفهوم التربية بشكل أوسع وعدم اقتصاره على التربية الرسمية والمنهجية بل فحص كيفية تأثير العسكرة أيضا على التعليم اللامنهجي وعلى عملية الجتمعة والتوسع وفحص التدخل أيضا في مراحل التعليم المختلفة منذ فترة الطفولة المبكرة وحتى الجامعة وكيفية تدريس بعض الكتب والقصص من التوراة التي تحتوي على مضامين عسكرية. كما أنه كان من الأفضل فحص قضايا الجندر والنسوية والأثنية والدين والتدين وتقاطعاتهما مع جدلية الجيش والتربية في اسرائيل.

كما كان من الممكن بالإضافة إلى البحث الجدي حول الزيارات لبولندا دراسة طقوس «إحياء الذاكرة والبطولة» وطقوس ذكرى جنود الجيش في المدارس في البلاد. كان من الممكن أن تساهم الأبحاث المقارنة أيضا بتزويدنا بمعرفة إضافية ومعرفة أشمل. وكان من المثير فحص تدخل الجيش في عملية التربية لدى اليهود المهاجرين أمثال الأثيوبيين والروس وغيرهم. ولكن لا يمكن إلا القول في نهاية المطاف إن الكتاب يقدم مساهمة في تسليط الضوء على ظاهرة العسكرة ويساهم في تحدي الخطاب العام.

الهوامش

١ انظر كتاب: » العسكرة في التربية» تحرير: حجيت جور، دار بابل (٢٠٠٥، تل ابيب) باللغة العبرية

٢ للاطلاع على موقع جمعية « شوبريم شتيكاه – كسر الصمت» يمكن زيارة موقع الجمعية: http://www.breakingthesilence.org.il

٣ انظر تصريحات وزير التربية نفتالي بينت حول رواية «جدار حي» بالعبرية: http://news.walla.co.il/item/2920996

لقاء[1] في شقة السيد بلفور، ٢٣ رو نيتو، باريس، الساعة ٤:٤٥ عصرًا من يوم ٢٤ حزيران ١٩١٩

حضره السيد بلفور، والسيد القاضي براندیز، واللورد يوستاس بيرسي والسيد فرانكفورتر[2]

عبّر السيد بلفور عن سعادته الغامرة بعد أن حضر القاضي براندیز إلى أوروبا.[3] وقال إن المشكلة اليهودية (التي لا تشكل قضية فلسطين سوى جزء يسير، وأساسي في الوقت نفسه، منها) تُعَدّ من وجهة نظره قضية تتساوى في الحيرة والإرباك الذي تسببه مع أي قضية يواجهها رجال الدولة في أوروبا. فهذه المشكلة تسبب قدرًا متزايدًا من القلق له والصعوبات التي تلفها تؤرقه. واستعرض السيد بلفور على وجه الإيجاز الضغط الذي يرزح اليهود تحت وطأته في أوروبا الشرقية، وقال إن ما يعقّد المشكلة يكمن بالطبع في الظاهرة الاستثنائية التي لا تشهد اقتصار مشاركة اليهود في الحركات الثورية، بل في أن عددًا ليس بالقليل منهم يتولون قيادة هذه الحركات. كما صرح بأن شخصًا على اطلاع واسع أخبره، قبل أيام فقط، بأن لينين كان أيضًا يهوديًا من جهة والدته.

وبيّن القاضي براندیز بأن كل الأسباب التي اجتمعت لديه كانت تحمله على الاعتقاد بأن الأمر ليس كذلك وبأن لينين ينحدر من الطبقة العليا الروسية من جهتيّ والديه معًا. وأضاف القول إن هذه المسألة مسألة ثانوية في نهاية المطاف، وإن كل ما قاله السيد بلفور كان كذلك في جانب كبير منه. وهو يعتقد أن كل يهودي فيه من القوة الكامنة ما يجعله مثقفًا ومثاليًا وأن المشكلة تكمن في توجيه هذه الخصال. وسرد قصة التقائه بالصهيونية، حيث صرح أنه تعرف عليها بكليتها بصفته أميركيًا، وأنه لم يسبق له طيلة حياته أن كان على تواصل مع معارف يهود أو على اطلاع على التقاليد اليهودية. وكان يشهد، بصفته أميركيًا، توجه أعداد هائلة من اليهود، ولا سيما اليهود الروس، الذين

كان يتدفقون على الولايات المتحدة ويحطون رحالهم فيها سنة بعد أخرى. فقد ساقت إليه الأقدار، في تلك الآونة، نشرة حول الصهيونية بمحض المصادفة، حيث حدت به هذه النشرة إلى دراسة المشكلة اليهودية وإلى الاقتناع بأن حل هذه المشكلة كان يكمن في الصهيونية. وهؤلاء الرجال أنفسهم وبذات الخصال التي باتت راسخة في الحركات الثورية سوف يجترحون قنوات بنّاءة (وهم يجترحونها بالفعل في الولايات المتحدة) للتعبير والإدلاء بإسهامات إيجابية في الحضارة.

وقاطع السيد بلفور القاضي براندیز ليعبر عن موافقته، وأضاف القول: "بالطبع، هذه هي الأسباب التي تجعل منك ومني صهيونييْن غيوريْن".

واستطرد القاضي براندیز القول إنه لا غنى عن الوفاء بشروط أساسية ثلاثة من أجل تجسيد البرنامج الصهيوني وإنجازه:

أولًا، ينبغي أن تكون فلسطين هي الوطن اليهودي وأن لا يقتصر الأمر على وجود وطن يهودي في فلسطين. وهذا، حسب الافتراض الذي ساقه القاضي براندين، يشكل مناط الالتزام بوعد بلفور، ومن المؤكد أن مؤتمر السلام سوف يؤكد عليه.

ثانيًا، ينبغي ضمان الرخاء الاقتصادي لفلسطين اليهودية. فلا بد من تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يكفل حياة اجتماعية صحية. وهذا يعني إقامة حدود كافية، وليس مجرد حديقة صغيرة داخل فلسطين. وينطوي هذا الأمر على بسط السيطرة على المياه في الشمال، كما افترض أن بريطانيا العظمى كانت تصر على أن الحدود الشمالية تُعتبر ضرورية بغية إحكام قبضتها على هذه المياه. وكانت هذه المسألة تخص إنجلترا وفرنسا في جلها، ولا مناص من أن يتخذ مؤتمر السلام قرارًا بشأنها. وافترض أن الحدود الجنوبية والشرقية تشكلان مسائل بريطانية داخلية.

وأبدى السيد بلفور موافقته على أن ذلك الأمر كان كذلك بالنسبة إلى الحدود الجنوبية، غير أنه أثار التساؤلات حول الحدود الشرقية.

وأضاف القاضي القول إن هذه المسألة كانت تمس مصالح الحجاز بالطبع، ولكن إدارة القضايا القائمة بين العرب والصهاينة كانت تشكل، في الواقع، مشكلة بريطانية داخلية في نهاية المطاف. وركز على الجهة الشرقية من حدود إمارة شرق الأردن بالنظر إلى أن مساحة شاسعة من الأراضي في هذه المنطقة لم تكن مأهولة ويمكن الاستيطان فيها دون إشعال فتيل النزاع مع العرب على نحو أسهل بكثير مما هو الحال في المناطق المأهولة في الشمال.

وأشار السيد بلفور إلى أن سكة حديد الحجاز تقع في الشرق، والتي "لا نجانب الصواب إن سميناها سكة الحديد الإسلامية".

ورد القاضي أنه توجد أراضٍ تؤدي إلى سكة الحديد مباشرة، وبيّن السيد بلفور أنه كان يعتقد أن فيصل كان سيوافق على أن يكون لفلسطين حدود شرقية تتصل بسكة حديد الحجاز.

ثالثًا، شدد القاضي على أن فلسطين اليهودية التي ستقام في المستقبل ينبغي أن تملك السيطرة على الأرض والموارد الطبيعية التي تقع في قلب الحياة الاقتصادية السليمة. وكانت الضرورة تحتم أن تؤول الأصول التي كان العمل جاريًا على تأسيسها والتي سيجري تأسيسها بسبب زوال الحكم العثماني وبسبب الاحتلال البريطاني والاستيطان اليهودي إلى الدولة، لا أن تقع في أيدي أصحاب الملكيات الخاصة.

وعبّر السيد بلفور عن توافقه التام مع هذه الشروط الثلاثة التي بسطها القاضي. ثم انتقل إلى بيان الصعوبات التي كانت تواجه إنجلترا. واستعرض على وجه التفصيل الوضع السوري وتعيين اللجنة المشتركة للحلفاء، التي أنهت عملها وانضوت تحت لواء اللجنة الأميركية في نهاية المطاف. وكان فيصل٤ رفيقًا من رفقاء السلاح وحليفًا للبريطانيين. وما من شك في أنه كان ذا فائدة عسكرية. فقد وجد البريطانيون والعرب أنفسهم يجتمعون معًا في سورية بفضل الأحداث المؤثرة التي كانت تسود المنطقة. وقد فسر فيصل الإجراءات البريطانية والكلمات البريطانية كما لو كانت، في الواقع، وعدًا إما باستقلال العرب أو بإقامة الحكم لهم تحت الحماية البريطانية. ومن جانب آخر، تكمن المصالح القديمة التي ترعاها فرنسا في سورية، وقد أعطى رئيس الوزراء كلمته القاطعة (ويرى السيد بلفور أنه لم يجانب الصواب حينما أعطاها) بأن بريطانيا العظمى لن تبقى في سورية في أي حال من الأحوال. وقد ينطوي هذا الأمر على إثارة الخلاف مع فرنسا، وهو خلاف لن تندمل الجروح التي يسببها. ولكن فيصل يفضل بريطانيا العظمى على فرنسا (فهذا ما قاله على الأقل)، وتشير جميع الاستشارات إلى أن الحكم الفرنسي في سورية سوف يلقى معارضة واسعة، بل سيشهد سفك دماء سكانها.

ومما يزيد الوضع تعقيدًا إبرام اتفاقية بين البريطانيين والفرنسيين في مطلع شهر تشرين الثاني [١٩١٨]، وتنص هذه الاتفاقية، التي رُفعت إلى عناية الرئيس، على إطلاع شعوب الشرق أنه سيجري أخذ رغباتهم في عين الاعتبار عند إدارة مستقبلهم. وفي أحد الأيام التي طُرحت فيها المسألة السورية

على بساط البحث أمام مجلس الأربعة الكبار، اقترح الرئيس إرسال لجنة للوقوف على ما تريده تلك الشعوب في الواقع. وقد باشرت هذه اللجنة عملها في سورية، ولكن جرى تمديد نطاق تحقيقها ليشمل الشرق بأسره. وأبرق السيد بلفور مذكرة إلى رئيس الوزراء، وكان يعتقد أنها وجدت طريقها إلى يد الرئيس، حيث أشار فيها إلى وجوب استبعاد فلسطين من مرجعية عمل اللجنة لأن القوى العظمى كانت قد ألزمت نفسها بالبرنامج الصهيوني، الذي كان يحتّم استبعاد تقرير المصير برمته. ففلسطين كانت تمثل وضعًا فريدًا. ونحن لا نتعامل مع رغبات مجتمع قائم وإنما نسعى وعن وعي إلى إعادة تشكيل مجتمع جديد ونسعى على وجه القطع إلى بناء أغلبية عددية في المستقبل. وقد ألفى صعوبة جمة في أن يرى كيف يمكن للرئيس أن يوفق بين التزامه بالصهيونية وبين أي اعتقاد بتقرير المصير وسأل القاضي عما يعتقد أن الرئيس مقبل على فعله. وأجاب القاضي بقوله إن السيد بلفور قد وضع يده على الحل لتوه، وبيّن أن تصور الصهيونية برمته كوطن يهودي كان يكمن على نحو قاطع في بناء المستقبل باعتباره الوسيلة التي تكفل التعامل مع مشكلة عالمية ولا تقتصر على إدارة مجتمع قائم. وبيّن السيد بلفور أنه كان يفترض أن ذلك قد يكون هو الموقف الذي يتبناه الرئيس. واستطرد القول إن الصعوبات الجسام التي باتت تقض مضاجع بريطانيا العظمى في الشرق تكمن في الاضطرابات التي تعم العالم الشرقي بأسره، وحالة التململ التي تتكشف بين صفوف المسلمين، والإمبريالية العربية المستجدة والعلاقات مع الفرنسيين. وهناك أيضًا اتفاقية سايكس–بيكو؛٥ هذه الاتفاقية معطلة، غير أن آثارها ما تزال تفرض نفسها على الأرض. وكان يتوق إلى أن يدرك القاضي هذه الصعوبات التي كانت تلقي بظلالها على الوضع في فلسطين. وأبدى ارتياحه الكبير بعدما علم أن القاضي كان ينوي أن يشد رحاله إلى الشرق لكي يدرس هذه المشكلة ويقف عليها بنفسه.

وكان القاضي يأمل في أن لا يطرأ أمر من شأنه أن يعوق تحقيق الشروط الثلاثة التي بسطها واعتبرها أساسية لإنجاز البرنامج الصهيوني.

ثم صرح السيد بلفور بأنه كان يتفهم طلب القاضي براندیز بشأن الإحجام عن اتخاذ أي قرار حول الحدود ونطاق السيطرة على الأرض بأي طريقة تتعارض مع رؤيته إلى حين عودته بعدما يقرب من أربعة أو خمسة أسابيع. وكان يعتقد بأنه سيلتزم جانب الأمان إن طمأنه بأن قرارًا لن يُتخذ حول هذه المسائل في أثناء تلك الفترة للحيلولة دون إرباك الأهداف التي أشار إليها القاضي.

وصرح السيد بلفور بأنه سيكون إما في باريس أو في لندن عندما يعود القاضي وبأن الأمل كان يحدوه في أن يرجع إليه مباشرة عقب عودته لإطلاعه على تلك المسائل حسبما بدت له من الدراسة التي أجراها على أرض الواقع.

لم يكن بمقدور أي رجل دولة أن يكون أكثر تعاطفًا من السيد بلفور مع الفلسفة والأهداف الدفينة التي تقوم الصهيونية عليها حسبما بينها السيد القاضي براندیز، ولا أن يفوقه في حرصه على تأمين الشروط الضرورية من خلال مؤتمر السلام وبريطانيا العظمى لضمان إنجاز البرنامج الصهيوني وتجسيده.

(ترجمة ياسين السيد)

الهوامش

١ من كتاب: E. L. Woodward and Rohan Butler, eds. Documents on Britain Foreign Policy, 1919-1939K 1st Series, Vol. (London: Her Majesty's Stationery Office, 1952), pp. 1276-78.
وقد دوّن السيد فرانكفورتر هذه المقابلة في مذكرة.

٢ فليكس فرانكفورتر (١٨٨٢–١٩٢٥)، أستاذ القانون في كلية القانون بجامعة هارفارد. وقد شغل في مرحلة لاحقة من حياته منصب قاضٍ مشارك في المحكمة العليا بالولايات المتحدة، ١٩٣٩–١٩٦٢، وكان مستشارًا لدى الرئيس ويلسون في مؤتمر باريس للسلام الذي انعقد في العام ١٩١٩. اللورد يوستاس بيرسي (١٨٨٧–١٩٥٨)، دبلوماسي بريطاني، وشغل عضوية البرلمان عن حزب المحافظين في الفترة الواقعة بين العامين ١٩٢١ و١٩٣٧. وللاطلاع على سيرة بلفور وبراندیز، انظر الحاشية في الصفحة ١٦٥ أعلاه.

٣ انظر كتاب (Manuel) للاطلاع على نبذة حول براندیز ووعد بلفور، ص. ١٦٥–٧٢.

٤ كان فيصل الأول (١٨٨٥–١٩٣٣) الابن الثالث للشريف حسين، أمير مكة، وقائد الثورة العربية خلال الحرب العالمية الأولى. وبعد أن وضعت الحرب أوزارها، أعلن مؤتمر قومي سوري فيصل ملكًا على سوريا (آذار/مارس ١٩٢٠)، غير أن الفرنسيين أطاحوا به (تموز/يوليو ١٩٢٠). ثم أصبح فيصل ملكًا على العراق وجلس على عرشه إلى حين وفاته.

٥ نصت اتفاقية سايكس–بيكو التي أُبرمت في العام ١٩١٦ على أن يقسَّم الهلال الخصيب إلى أربع مناطق، حيث تتولى فرنسا وبريطانيا إدارة منطقتين منها، بينما تقع المنطقتان الأخريان لإدارة الحكومات العربية تحت وصاية هاتين القوتين الغربيتين.

المكتبة

إعداد: نرمين موعد

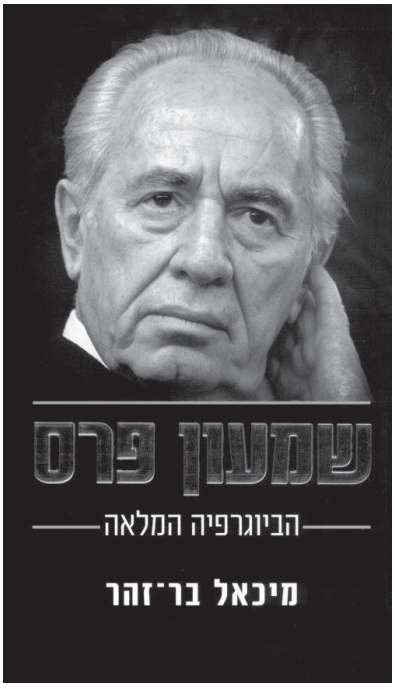

اسم الكتاب: شمعون بيريس- السيرة الذاتية الكاملة

المؤلف: ميخائيل بار- زوهِر

الناشر: مسكال " يديعوت أحرونوت"

عدد الصفحات: ٨٠٠

اصدار: ٢٠١٦

يُلقي الكاتب ميخائيل بار- زوهر الضوء في كتابه، على ما يسميه "حرص شمعون بيريس على بناء عظمة وقوة دولة إسرائيل".

لُقب شمعون بيريس طويلا بـ "رجل الأمن"، بسبب دوره الأمني الذي لعبه من خلال توليه مناصب حساسة مهمة منها، المساعد الخاص بدافيد بن غوريون، وليفي أشكول خلال عام (٤٨) – عام النكبة، مروراً بتوليه منصب المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية، ومنصب نائب وزير الدفاع، ومن ثم وزيراً للدفاع، إلى أن أصبح رئيسًا للحكومة.

يشرح الكاتب كيف ساهم شيمعون بيريس، بشكل تدريجي، في بناء من قوة إسرائيل، وذلك من خلال امتلاك الأسلحة بشكل خفي، خلال عام النكبة، بالإضافة إلى مساهمة فرنسا في مد إسرائيل بالأسلحة.

ويُشير إلى تنامي قوة إسرائيل بتأثير الدور الذي لعبه بيريس خلال أزمة السويس مع مصر، وبعد ذلك فيما يخص صفقة شراء الأسلحة من ألمانيا. هذا كله بالإضافة إلى دور بيريس الرئيسي في حملة عنتيبي. وأشار المؤلف في كتابه إلى المخاوف التي كانت تتملّك بيريس من المس بقوة إسرائيل، وتقويضها من قبل (الأعداء)– إشارة إلى الدول العربية المجاورة– لذلك حاول بيريس، حسب رأي الكاتب، أن يسعى إلى عقد اتفاقيات سلام مع هذه الشعوب، سواءً في السر كما كان مع الملك حسين، أو بعقد اتفاقية علنية مع الفلسطينيين. وهكذا تحوّل بيريس، حسب اعتقاد الكاتب، دون أدنى شكل وبإصرار كبير، من رجل الأمن إلى رجل السلام المتفائل دون حدود.

وعندما انتخب رئيسًا، نجح بيريس في تجميل صورة إسرائيل على المستوى العالمي.

اسم الكتاب: حدود الردع

المؤلف: آفيحاي كوهن

الناشر: رسلينج

عدد الصفحات: ٥٠٠

اصدار: ٢٠١٦

يتحدث المؤلف آفيحاي كوهن في كتابه "حدود الردع" عن ليلة الرابع عشر من أيار ١٩٦٧، حين بدأ المصريون بشكل مفاجئ في نقل قوات كبيرة من الجيش إلى الجهة الأمامية من سيناء، الأمر الذي جعل إسرائيل تقف أمام تهديد أمني يشكل خطرًا على مصيرها. في تلك المرحلة فهمت القيادة الأمنية برئاسة ليفي اشكول الذي كان يشغل منصب رئيس الحكومة الإسرائيلية، واسحق رابين الذي كان رئيسًا لهيئة الأركان، أن استراتيجية الردع المتواصل بواسطة سياسة رد الفعل الدائم لم تنجح. وفي تاريخ ١٩٦٧/٥/٢٣ ألقى رئيس الأركان رابين على نفسه مسؤولية ما يجري، وقال لنائبه عازر وايزمان: " لقد قمت بتوريط دولة إسرائيل بسبب أخطاء اقترفتها قبل الحرب".

عن أي أخطاء تحدث رابين؟ وهل قسى على نفسه أكثر من اللازم حين ألقى المسؤولية على نفسه؟ ما كان دور رئيس الحكومة ووزير الدفاع حينها في الوضع الناشئ؟ وهل كانت القيادة في إسرائيل، في ذلك الوقت، أسيرة معايير وطرق عمل قديمة موروثة من فترة بن غوريون؟

يحاول مؤلف الكتاب أن يجيب على هذه الأسئلة المهمة، ويستعرض من خلال كتابه عددًا من الأبحاث الجديدة والمثيرة حول سياسة الأمن الإسرائيلية خلال العقد الأول من قيامها، مستندًا بالأساس على مصادر خاصة جعلته يستطلع الأمر بشكل انسيابي.

اسم الكتاب: الاحوال الشخصية والجندر: النساء الفلسطينيات في إسرائيل

المؤلفتان: هبة يزبك وليئات كوزما

الناشر: بردِس

عدد الصفحات: ٢٧٠

الاصدار: ٢٠١٧

يعرض كتاب الأحوال الشخصية والجندر، الذي اشترك في تأليفه كل من طالبة الدكتوراه في علم الاجتماع وعلوم الانسان هبة يزبك، والمحاضرة في موضوع تاريخ الشرق الأوسط والإسلام في الجامعة العبرية ليئات كوزما، صورة متعددة المجالات والأبعاد لقضية "الأحوال الشخصية والجندر"، عبر التركيز على المرأة الفلسطينية في إسرائيل.

ويحتوي الكتاب على مقالات لعاملين اجتماعيين وحقوقيين وباحثين في موضوع الشرق الأوسط، ألقوا الضوء على أحوال الفلسطينيين في إسرائيل وتعامل إسرائيل تجاههم، وآثار هذا التعامل على مكانة المرأة وأحوالها، وذلك من خلال العلاقات بين النساء الفلسطينيات في إسرائيل وبين جهاز المحاكم الدينية من جهة وجهاز المحاكم المدنية من جهة ثانية، من منظور سياسي، اجتماعي ونسوي واسع.

اسم الكتاب: هكذا كِنا- صبا ومراهقة في إسرائيل العقد الأول

المؤلف: مردخاي ناؤور

اسم الناشر: هكيبوتس همؤحاد

عدد الصفحات: ٣٥٢

اصدار: ٢٠١٧

يتحدث المؤلف مردخاي ناؤور، في كتابه، عن سنوات الخمسين، وهي السنوات الأولى لقيام إسرائيل، حيث كان في تلك الفترة شابًا في العشرين من العمر.

ليس كتاب ناؤور هذا كتاب مذكرات وسيرة ذاتية حسب الأسلوب المعروف، ففيه يلقي ناؤور الضوء على حياة أشخاص كانوا عند إقامة الدولة أطفالا وصبية أصبحوا في الخمسينيات شبابًا ورجالا. بعضهم كانت طريقهم معبّدة تسير على النحو التالي: اندماج في حركات الشبيبة، استكمال تعليمهم الثانوي، والانضمام إلى النواة الاستيطانية، التجند لوحدة "ناحل" الشبابية، تحقيق الذات من خلال العمل في الكيبوتسات. في الوقت نفسه رأى كثيرون منهم أنه إلى جانب الحلم هنالك خيبة الأمل وهي أقوى من الحلم.

يروي الكتاب قصصا شخصية امتدت على عشر سنوات كاملة، تتداخل فيها قضايا وأحداث مهمة مثل اعتزال رئيس الحكومة الإسرائيلية بن غوريون الحياة السياسية وانتقاله ليعيش في سديه بوكيرفي النقب؛ فترة حياة الفقر والتقتير في العقد الأول لقيام إسرائيل، العمليات الفدائية التي كان يقوم بها شبان فلسطينيون نجحوا بالتسلل عبر الحدود .

ويلتفت المؤلف في كتابه، إلى حياة اليهود الناجين من المحرقة، واليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل قادمين من دولٍ اسلامية وعربية، ويتطرق إلى كيفية اندماجهم في حياة "الكيبوتس".

اسم الكتاب: أرض الأجداد في طالبان

المؤلف: إسحق بتسلئيل

الناشر: هكيبوتس همؤحاد

عدد الصفحات: ٢٣١

اصدار: ٢٠١٦

يتحدث المؤلف "إسحق بتسلئيل"، في كتابه "أرض الأجداد في طالبان"، عن تاريخ اليهود في أفغانستان، ويلقي الضوء على حياتهم العملية والاقتصادية، وممارساتهم الدينية، لغتهم وأسمائهم، وقصصهم الشعبية وغيرها..

ويحاول الكاتب الدمج بين تاريخ الطائفة الأفغانية وتجربة عائلة " بتسلئيل" هناك كنموذج.

وتجدر الإشارة إلى أن بتسلئيل، هاجر هو وعائلته من أفغانستان إلى القدس عام ١٩٣٤، حين كان يبلغ من العمر ثلاث سنوات. وعمل صحافيًا ومحررًا لأحدى الصحف، كما وله إصدارات أدبية منها "ولدتهم صهاينة".

كما وحصل بتسلئيل على جائزة رئيس الدولة ورئيس الحكومة، وجائزة " بن تسفي" وغيرها من الجوائز عن أعماله الأدبية.

اسم الكتاب: دلاعت ("قرعة")- واحد من مواقع الاستحكام في لبنان

المؤلف: ماتي فريدمان

الناشر: دبير

اصدار: ٢٠١٧

يتحدث الكتاب عن موقع عسكري يحمل اسم "دلاعتْ" (" قرعة") الذي يتواجد في أحد القطاعات الأمنية المتواجدة على أحد جبال جنوب لبنان، والذي يُطل على منظر طبيعي يحبس الأنفاس- حسب وصف المؤلف، الذي أشار أيضًا في كتابه إلى الهدوء الذي كان يتبدد بين الحين والآخر، دون إنذار مسبق.

كما ويلقي المؤلف الضوء من خلال كتابه، على حياة شبان صغار كانوا يتنقلون بأمتعتهم بين الخنادق في قلب أعماق بلاد "حزب الله"، وعلى جيل كامل سمع عبر الراديو عن شرق أوسط جديد، ولكنه حينها كان متغلغلاً في لبنان، وشاهد كيف تولد الحروب من النوع الجديد. حرب ترتكز على القذائف وعلى الكاميرات التي توثق القتال، حرب لا يربح فيها القوي دائمًا.

وكان مؤلف الكتاب ماتي فريدمان، خدم في موقع " دلاعتْ"، وصرّح من خلال الكتاب أنه نزف هو وزملاؤه الدماء خلال ١٨ عامًا من الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان.

وتجدر الإشارة إلى أن الكتاب بنسخته الانجليزية اختير ضمن قائمة أفضل ١٠٠ كتاب للعام من قبل صحيفة " نيويورك تايمز"، وواحدًا من أفضل ١٠ كتب للعام في موقع "أمازون".

والكاتب هو صحافي، عمل في وكالة الأنباء العالمية AP ومجلة "جيروزالم ريبورت"، وخلال عمله، تنقل بين لبنان، المغرب والقاهرة، وواشنطن، موسكو والأورغواي، وهو من مواليد كندا انتقل للعيش في إسرائيل، في جيل ١٧ عامًا، ويسكن هو وعائلته في القدس المحتلة.

اسم الكتاب: فكرة الشعب المختار والليبرالية الجديدة

المؤلف: إليعازر شبيد

اسم الناشر: هكيبوتس همؤحاد

عدد الصفحات: ١٦٠

اصدار: ٢٠١٧

يُدرج المؤلف بين صفحات كتابه، مجموعة من المقالات المتعلقة بالتعامل اليومي في المرافق المختلفة؛ الاقتصادية– الاجتماعية، والسياسية– الشرطية، القانونية– القضائية، والجماهيرية– والأخلاقية في إسرائيل خلال السنوات الأخيرة. وتمت كتابة كل واحدة من هذه المواد بالتناسب مع الحدث الذي أثار القضية المتداول بها.

ومن بين هذه المواد، هي تلك التي تحمل اسم الكتاب "فكرة الشعب المختار والليبرالية الجديدة"، تلقي الضوء على الجدل الدائر على مدار التاريخ اليهودي، حول ايجابيات وسيئات فكرة اختيار الشعب الإسرائيلي كشعب مع تعويذة، اختفى خلال حرب اكتوبر ١٩٧٣، وتجدد مؤخرًا على خلفية توسع الانقسام بين اليمين واليسار الإسرائيلي، قضية العلاقة بين الهوية اليهودية لإسرائيل وهويتها الديمقراطية– الليبرالية، ويقابلها النقاش بقضية إذا كانت إسرائيل، دولة قومية أو دولة لكل مواطنيها.

ويشير المؤلف في كتابه، أنه تم تفسير "فكرة الاختيار"، بين اليمين واليسار، بمنطق ما بعد الحداثة، والتي حسب ادعاء الكاتب قامت بتشويه "فكرة الاختيار" الأصلية، وهي التي نزلت في التوراة على النبي موسى، ملفتًا أنه لأمرٍ خطير، مُشيرًا إلى أبعادها الروحانية.

كما ويطرح الكاتب قضية الخلاف الفكري والعملي بين أنصار الهوية الديمقراطية – الليبرالية في إسرائيل، وذلك حسب الأيديولوجية الرأسمالية الجديدة، والتي هي نفسها الليبرالية الجديدة، وبين أنصار أن تكون إسرائيل دولة قومية يهودية. وبما أن المعسكرين وصلا إلى سُلطة الحُكم، اجتهدوا في تطبيق أفكارهم وعقائدهم بشكل متعاقب– وانجزوا جزءًا من أهدافهم خلال سُلطتهم، ولكن الأمور تداخلت، مما أدى إلى انقسام بين أقطاب اليمين واليسار، وبين المتدينين والعلمانيين، واليهود والعرب، وولادة كراهية بين المعسكرات المختلفة، نتج عنها العنف في بعض الأحيان.

اسم الكتاب: ايران آنذاك والآن- مجتمع، دين وسياسة

المؤلف: ليؤورا هندلمان- بعبور

اسم الناشر: هكيبوتس هميؤحاد

عدد الصفحات: ٣١١

اصدار: ٢٠١٧

يتحدث المؤلف في كتابه "إيران آنذاك والآن" عن وقوف إيران على مدخل نقطة تحول تاريخية، عقب التوقيع على اتفاقية تنظيم خطتها النووية. وبفضل الرئيس حسن روحاني، انقلبت إيران من دولة تحت تصنيف "محور الشر"، إلى دولة على الخط الدولي والاقتصادي، ولشريكة فعالة في ايجاد حلول للفوضى العنيفة، التي تجري في العراق وسورية.

وتُشير المؤلفة في كتابها، أن إيران نجحت في الحصول على مكانة جديدة بين الجماهير على المستوى العالمي، من الممكن أن يكون لها تأثير ملموس على تطورها الاقتصادي، من المتوقع أن تستفيد منه لدعم مواردها الطبيعية الغنية، بالإضافة إلى قدرتها التكنولوجية الكبيرة التي طورها أبناء شعبها، ومعظمهم شبان صغار، لديهم شغف بالحرية والعمل.

إيران آنذاك والآن: مجتمع، دين وسياسة– هو كتاب جُمعت فيه مقالات تقدم مفاهيم تاريخية خاصة، في ظل التنوع والتعمق في القضايا المركزية، والتي علمت على تصميم تاريخ إيران الحديث.

اسم الكتاب: وامتلأت البلاد- المواجهة مع الانفجار السكاني في إسرائيل

المؤلف: ألون طال

اسم الناشر: هكيبوتس همؤحاد

عدد الصفحات:٤٢٢

اصدار: ٢٠١٧

خلال السنوات الـ ٦٨ الأخيرة، تكاثرت نسبة السكان في إسرائيل من ٨٥٠,٠٠٠ إلى ٨,٥ مليون، وتحولت إسرائيل إلى واحدة من أكثر دول العالم اكتظاظًا.

ويُشير المؤلف في كتابه، أنه من المتوقع تضاعف عدد السكان الحالي حتى عام ٢٠٥٠.

ويتساءل بروفسور ألون طال في كتابه عن كيفية مجابه تبعات الاكتظاظ من جهة المشاكل البيئية الحادة، والتي ستسبب أزمات اجتماعية مركزية حين حدوثها، سواء في المدارس، والمستشفيات، والمحاكم، والشوارع– معتبرا ان فرضية وجوب عمل إسرائيل من أجل التوسع السكاني، باتت غير صحيحة.

ومن المعروف، أن بروفيسور طال هو قيادي بيئي عريق، وباحث كبير في مجال الاستدامة، ويتواجه في كتابه هذا للمرة الأولى مع قضية متفجرة تعتبر طابو في إسرائيل: التأثير الهدام للنمو الديموغرافي المتسارع.

ويوثق الكتاب السياسة الجماهيرية التي خلقت "انفجارا سكانيا" في إسرائيل، والتغييرات الثقافية التي انبثقت عن ذلك، وعن الاختلافات المطلوبة من أجل الاستقرار الديموغرافي.

كما ويقترح الكتاب خطا لتفكير قومي جديد، يفضل جودة الحياة على مقياس الحياة.

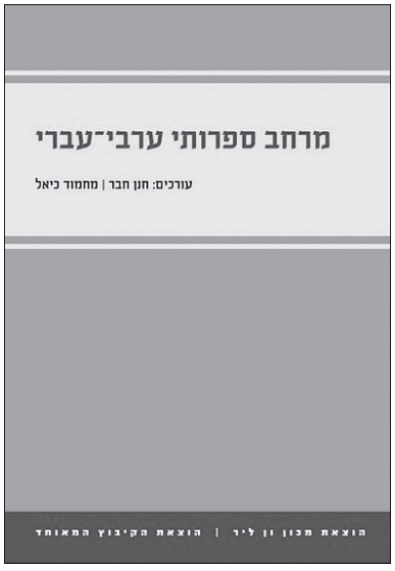

اسم الكتاب: الفضاء الأدبي عربي- عبري

المؤلفان: حنان حيفر ومحمود كيال

اسم الناشر: هكيبوتس همؤحاد

عدد الصفحات: ١٨٨

اصدار: ٢٠١٧

قامت مجموعة من الباحثين اليهود والفلسطينيين في إسرائيل، بالعمل على كتاب، يحمل عنوان "الفضاء الأدبي عربي – عبري"، وعمل الباحثون على الكتاب بين عامي ٢٠٠٩–٢٠١٠ في معهد فان لير بالقدس، وأجروا خلالها بحوثًا على فصول في الأدب الفلسطيني.

وتجدر الإشارة إلى أن غالبية المقالات المشمولة في الملف إنما هي نتاج أقلام أعضاء المجموعة. وتتناول المقالات فصولاً من الأدب الفلسطيني، والمقارنة والتلاقي بين الأدب الفلسطيني والأدب العبري.

This being said, the pathway that followed the Balfour Declaration was not imperturbable, and the United Nation's Partition Plan could be considered as favorable to the Palestinian people compared the Balfour Declaration that reduced them to mere sects and not as a recognized nation. It was the Palestinians' fierce resistance and the 1936 revolt forced Britain to recalculate its strategies and positions. This is not to imply that the Partition Plan was fair, for it is far from the case. It is to bring to light Palestinians' achievements between the two wars. And although the Nakbah has rendered Palestinians as absent in history, the Palestinian Liberation Organization (PLO) and the first Intifada have successfully imposed Palestinians' presence again. History is not a sacred scripture or a series of fatal events but an active site of struggle, and when Palestinians continuously resisted they were able to alter this scene and assert themselves as an active and important actor.

Zionism's achievements in the span of a hundred years are plenty and noteworthy, but six million Palestinians still remain in the land of Palestine, aware of their history and identity, and their legitimate struggle is ongoing. The exiting conditions available to Palestinians's liberation project are much more favorable than the ones that triggered Zionism's birth. This is a thought worth observing and contemplating.

Abstract

This year marks a 100 since the Balfour Declaration, 70 since the United Nations Partition Plan for Palestine, 50 since the Israeli occupation of the 1967 Palestinian territories, and we could add 120 years since the inaugural conference of the Zionist Organization in Basel. It is rather tempting to view the last three incidents as mere manifestations of a project that was planned for in Basel, and as one of the many occurrences of the 20th century in which a text translated to reality and a legend transformed into settlements. The temptation is strong but it must be resisted.

The Balfour Declaration is a triumph for a vision formulated by Herzl, but one that he failed at realizing throughout his life. Herzl believed that his project had no future without the approval of a major power, and his efforts to gain the support of the Ottomans and the Germans were to no avail. It is only at the end of the First World War that the successive Zionist leaders managed to persuade the British to embrace the Zionist project in Palestine, although the basis of support had more to do with Britain's strategic interests and policies in the Middle East.

The declaration would not have been this significant had it not become a document adopted by the League of Nations and subsequently official foreign policy. In this sense, Palestinians were the victims of "international law," for back then international law was the expression of Colonial powers' wills and interests. Indeed, Palestinians will not find their robbed rights within the body of international law that prevailed at that time, but in preceding concepts of natural rights.

The Balfour Declaration became part of the British Mandate's agenda, were it defined Palestine as bi-national country, and promised statehood to one nation while turning the other to a group of minorities that would be granted equal civil rights. But Balfour's greatest significance lied in its recognition of the Zionist movement as the trans-territorial representative of Jewish nationalism. At that time, Zionism was not supported by the majority of the world's jewry, and it only succeeded in transferring hundreds of thousands of Jews to historic Palestine. But the British and International recognition of the Zionist leadership and institutions settled the debate amongst the world's Jewry as to whom represent them on the international arena. For centuries, colonial Europe Europe regarded the Jews as its 'internal other' and subjected them. Their erasure and expulsion from Europe was conditional for their recognition as a nation, but one outside of Europe.